المعتقد المنتقد

١٢٧٠ھ

للعلامة فضل الرسول القادري العثماني البدايوني قدس سره

١٢١٣ھ — ١٢٨٩ھ

مع شرحه المسمى بالاسم التاريخي

المستند المعتمد بناء نجاة الأبد

للإمام أحمد رضا القادري البريلوي قدس سره

١٢٧٢ھ/١٨٥٦م — ١٣٤٠ھ/١٩٢١م

ويليهما

حدوث الفتن وجهاد أعيان السنن

١٤٢١ھ

بقلم الأستاذ محمد أحمد المصباحي

طبع ونشر



رضا اكادمي بمبئ ٣

الهند

باسمه وحمده تعالى وتقدس

قد طبع ببركة شيخنا أبي البركات العلامة مصطفى رضا ابن الإمام أحمد رضا رحمهما الله تعالى

المعتقد المنتقد

١٢٧٠هـ

للعلامة فضل الرسول القادري البركاتي البدايوني قدس الله سره

١٢١٣هـ ـــــ ١٢٨٩هـ

مع شرحه المسمى بالاسم التاريخي

المستند المعتمد بناء نجاة الأبد

للعلامة أحمد رضا القادري البريلوي قدس الله سره

١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م ـــــ ١٣٤٠هـ/ ١٩٢١م

ويليهما

حدوث الفتن وجهاد أعيان السنن

١٤٢١هـ

بقلم: الأستاذ محمد أحمد المصباحي عضو المجمع الإسلامي، مباركفور

تحت إشراف

المجمع الإسلامي - مبارك فور - أعظم جره - الهند

على نفقة

رضا اكاديمي - ممباي ٣

٢٦، كامبيكر استريت - ممباي ٣

رقم منشورات رضا اكاديمی مومبائی (٢٥٥)

الكتاب	المعتقد المنتقد (١٢٧٠ھ)
للعلاّمة فضل الرسول القادری البركاتی البدايونی قدّس سرّہ
الشرح	المعتمد المستند بناء نجاة الابد (١٣٢٠ھ)
للعلامة احمد رضا القادری البركاتی البريلوی قدّس سرّہ
ويليهما	حدوث الفتن وجهاد اعيان السنن (١٤٢١ھ)
للعلامة محمد احمد الاعظمی المصباحی
الطبعة الاولیٰ	صفر ١٤٢٠ھ۔ يونيو ١٩٩٩م
الطبعة الثانية	محرم الحرام ١٤٢٢ھ مارس ٢٠٠١م
تحت اشراف	المجمع الاسلامی۔ مباركفور۔
الناشر	رضا اكاديمی۔مومبائی۔ ٣

☆ يطلب من ☆

١.رضا اكاديمی۔ ٢٦ كامبيكر استريت۔ ممبائی۔٣
٢. المجمع الاسلامی مبارك فور ٢٧٦٤٠٤۔ اعظم جره۔ الهند
٣. فاروقيه بك دپو۔ ٤٢٢۔متيا محل جامع مسجد۔ دلهی۔٦

1. RAZA ACADEMY
26, Kambekar Street, Mumbai-400003. Tel: 3737681
2. AL-MAJMAUL-ISLAMI
Mubarakpur-276404 Azamgarh, U.P. India.
3. FAROOQIA BOOK DEPOT
422, Matia Mahal, Jama Masjid, Delhi-110006. Tel: 3266053, 3267199

الأورع، البارع المتبرع، الفارع[6] المتفرع، الضارع[7] المتضرع، ذوالمناقب الثواقب الجليلة، والأنظار الثواقب الدقيقة، الجامع بين العلوم العقلية والنقلية، ومعارف الشريعة والحقيقة، طلاع [8] الثناياوالنجاد، ذائع الصيب [9] في إنجاد الحق وفلّ [10] قرن طلع من النجد في الأ غوار[11] والأنجاد[12]، العريف العرّيف الشريف الغِطريف[13]، الصفي الخفي [14]، الحصي[15] الحفي مولانا المولوي فضل الرسول القادري الحنفي متع الله المومنين بطول بقائه وصانه في حرزه ووقائه،وجعل خير أيامه يوم لقائه،

فإذا هي مع وجازتها جامع [16] لحقائق العقائد، دافع لمكائد أهل الحقائد،

---

٦ الفارع: المرتفع العالي وتفرع القوم: علاهم بالشرف وفاقهم ١٢

٧ الضارع المتضرع: عطف تفسير أي الخاشع الخاضع١٢

٨ الطلوع: بر آمدن بركوه –والثنايا: جمع ثنية، پشته– النجاد: جمع نجد، زمين بلند، يقال فلان طلاع الثنايا وطلاع أنجد و نجاد، قاصد لمعالي الأمور، ركاب لها يعلوها ويقهرها بمعرفته وتجاربه وجودة رايه ١٢

٩ الصيب كغيب: الإصابة ١٢

١٠ هزيمت دادن وشكستن ١٢

١١ نشيبها ١٢

١٢ فرازها ١٢

١٣ سردار ١٢

١٤ الخفي: الظاهر اللامع ١٢

١٥ الحصي: كغني وافر العقل ١٢

١٦ أي سفر جامع فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ١٢

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيْم

الحمد لله وحده، والصّلوة والسلام على من لا نبي بعـــده، وعلى الذيــن أدركوا قربه وعهده

صورة ماكتبه الإمام الفاضل، النحرير الكامل، علم الهدى، سند الـــورى، مسند الوقت، حجة العصر، الأستاذ المطلق، **المولوي فضل حق الخيرا بادي** صانه الله من شر الأعادي مقرظا على هذا الكتاب المستطاب

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيْم

أثني على ربي الحميد وأحمد، وأصلي علـــى مـــن هومـــن ســـائر حماديه أحمد[١]، وخلقه كخلقه من خلائق[٢] الخلائق أحمد[٣]، واسمه كالمسمى محمد و أحمد، عليه وعلى آله وصحبه الصلوة الدائمة والسلام السرمد،

وبعد فقد طالعت الرسالة التي صنفها و رصفها مولانا الأودع[٤] الأروع[٥]

---

١ - ستانندہ تر ١٢

٢ - عادات ١٢

٣ - ستودہ تر ١٢

٤ - أي المفضّل على الناس في السكينة والوقار قال في القاموس ودع ككرم ووضع فـــهو وديع وواد ع: سكن واستقر، والمودوع السكينة اهـ أو في الصون والحفظ قال فيـــه ودع الثوب بالثوب كوضع صانه ١٢

٥ - الأروع من الرجال من يعجبك بحسنه وجهارة منظره مع الكرم والفضل والســـودد١٢- تاج العروس

كلها تبيان وإصراح ١٧ للحق الصراح، وتبيين لأوضاع الهدى وإيضاح، طلاع مطالع عباراتها الفصاح، لصبح الحق الصابح إصباح وإفصاح، ولظلام ظلم المبطل كشف وفضاح، وتلائم١٨ الكلم التي سردت فيها بالإقتراح ١٩ ، إلآم ٢٠ للقرائح بإلهام الحق القراح ٢١ ،وكلم٢٢ وقرح وجرح لمن اجترح ٢٣ الإفساد والإستجراح ٢٤ ، يهتدي بها الضليل إلى سنن أهل السنة السنية، ويرتوي بها الغليل من شريعة ٢٥ الشريعة البيضاء الهنية، قد فصح ٢٦ بهافرق ٢٧ الفرق ٢٨ بين العقائد الحقة الدينية، وبين أباطيل الفرق الدنية، وافتضح بهاعوار ٢٩ الأعاور١* الردية، من

---

١٧ الإصراح والتصريح بمعنى ١٢

١٨ توافق ١٢

١٩. اقتراح الكلام ارتجاله ١٢صراح

٢٠ ألْأمَ القُمقُم: سدصدوعه - قاموس - أي سدُّ الأذهان وإصلاح ما فيها من الخلل١٢

٢١ القراح- بالفتح- الخالص١٢

٢٢ جرح ١٢

٢٣ الإجتراح: الإكتساب والإرتكاب١٢

٢٤ الاستجراح: إظهار العيب والفساد١٢

٢٥ جا بآب در آمدن، هندي : گهاٹ١٢

٢٦ فصح فصوحا: أي ظهر ظهورا يقال فصح الصبح إذا بدا ١٢

٢٧ بفتحتين، الصبح ١٢ محمد أحمد

٢٨ الفرق بالضم كالفرقان ما يفرق بين الحق والباطل١٢

٢٩ عيب ١٢

١* كوردِلان ١٢

المعتزلة والنجدية، فإذ قدنجد ٣٠ بهاالحق نجودا، ترك كل نجدي منكودا ٣١ منجودا ٣٢ ، بل هالكامنجودا ٣٣، يجد٣٤ عليها كل من بغى وطغى وجدا، ويجد بها كل من بغى٣٥ وجد ٣٦ الرشد فيجده بها وجودا،

فجزى الله مولانا خير الجزاء، و خصه من فضله العميم بأوفى الأجزاء، و تقبلِ جهده وشكرسعيه، و أحسن في الدارين رعيه، آمين بمحمد الأمين، وآله الميا مين وصحبه المحا مين، عليه وعليهم أزكى صلوة المصلين، وأسنى تسليمات المسلّمين، وجزاه وجزاهم أحسن جزاء عن سائر المصلين، من المومنين والمسلمين

كتبه العبد الفقير إلى ربه الغني **محمد فضل حق** الفاروقي الحنفي

الخيرآبادي عامله الله بلطفه البادي في العواقب والمبادي-

صورة ما كتبه الكامل، العالم الفاضل، المحقق اللوذعي، المدقق اليلمعي، ماء مدين الفضائل، محط رحال الأفاضل، برهان الحق والدين مولانا **المفتي محمّد صدرالدين،** وقاه الله من شرالحاسدين

---

٣٠ نجد الأمر نجودا: وضح واستبان١٢قاموس

٣١ المنكود: الفقير المحتاج المعدم الذي يسأل ولا يجد١٢

٣٢ المنجود : المركوب وأيضا المغلوب١٢

٣٣ المنجود : الهالك ١٢ ق

٣٤ يحزن ١٢ "

٣٥ طلب ١٢

٣٦ الوجد: بالضم، الغِنى والظفر١٢

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْم

الحمد للّه الذي يهدي ويضل، يعزّ ويذل، يفعل ما يشاء و يحكم ما يريد، والصلوة على رسوله الذي طريقه سوي، وسا لكه مهدي، من جازعنه فقد غوى، ومن حادعنه فقد هوى، وعلى آله الحماة، وصحبه الهداة، الذين هم نجوم ا لهدى، بأيهم اقتدى الرجل اهتدى،

وبعد فاني نظرت في الرسالة البالغة، والعجالة النافعة، التي ألفهاالحبرالمدقق، النحرير المحقق، الفاضل الكامل العالم الفا ئق، البحرالخضم الألمعي اللوذعي، الأحوذي الأصمعي مولانا **المولوى فضل الرسول البداؤني** القرشي القادري، في تحقيق العقائد التي هي أصول الملة البيضاء، وقواعدالحنفية الغراء، نظر من ينظر في شيء نظرا ممعنا، بحيث لايكاد أن يكون ما فوقه ممكنا، وجدتها أجود لفظا و أحسن معنى، وأغر نظما، وأزهر حكما، وأرفع شانا، وأمنع مكانا، لايدانيها كتاب قدصنف في علم الكلام، ولا يساويها رسالة قد ألفت في هذاالمرا م، يهدى الضال تمبانيها، قبل أن يقف على معا نيها، فطوبا لمن يوافيها ويرى فيها، وويل لمن ينظر فيما ينا فيها، جلها نور، وكلها سرور، فيا لجهد من ألفها، ويالسعي من رصفها، ويالشان من صنفها، ويالخطب من أطرفها، حيث لم يأل جهدا فيما سعى، ولم يات مثله فيما أتى، نظم ماكان منتثرا، وجمع ماكان منتشرا، بأحسن وجه واضح، وأكمل وضع لائح

أقول وقولي يالها من رسالة　　　تجلّت وجلّت عن مدائح جلّتِ
تضيء بنور لا يساريه كوكب　　　وكيف ولوبارته شمس لذلّتِ

اللهم اجزه جزاء موفورا، واجعل سعيه مشكورا، اللهم أنت المجيب، وإليك ننيب، اللّهم منك الإ جابة، ومنا الإ نابة.

حرره العبدا لمسكين **محمد صدرالدين** شرح اللّه صدره، وو ضع عنه وزره، الذي أنقض ظهره، و ذلك في آخرجما دىالأولى سنة ثلاث وسبعين بعد ألف و مأتين.

صو رة ما كتبه الشيخ الجليل المقدار، الرفيع المنار، فخر الأماثل، جا مع الفضائل، بقية السلف، حجة الخلف، المؤيدمن اللّه الحميد **مولانا الشيخ احمدسعيد**، حماه اللّه من شر كل حاسد عنيد،

بِسْمِ اللّٰهِ الرَحْمٰنِ الرَّحِيْم

الحمد للّه الذي خلق الإنسان، وعلمه البيان، والصلوة والسلام على من بعث بالحجج والفرقان، إلىسائرالخلق من الإنس والجان، وعلى آله الذين هم بمنزلة الإنسان من الأعيان، وأصحابه الذين بشروابدخول الجنان،

وبعد فيقول العبد الفقير إلى اللّه الرحمٰن، **أحمد سعيد** النقشبندى المجددي مشربا، والحنفي مذهبا، كان اللّه له عوضا عن كل شيء با لفضل والإحسان، اني رأيت **المعتقد المنتقد** الذي صنفه الفا ضل الكامل، العالم العامل، الذي هو جليل الشان، الجامع بين المعقول والمنقول والمعاني والبيان، والحاوي لعلوم الأديان، مولانا، وبالفضل أولانا المولوي **فضل الرسول** القادري سلمه المنان، عن شرورالزمان، فوجدته مشتملا على عقائد أهل السنة والجماعة بأوضح بيان، في ضمن فصول، هي للدين قواعد و أصول، لدفع أهل البدع والبطلان، قامعاً رأس أهل الهوى قرن الشيطان، جزاه اللّه عن المسلمين خير الجزاء، وجعل آخرته خيرا من أولاه، وتقبل اللّه سعيه، وضاعف أجره،بجاه سيد البشر، المطهرعن زيغ البصر، صلى اللّه عليه اللّه أكبر، ربنا تقبل منا إنك أنت السميع الديان.

صورة ما كتبه الفاضل النبيل، العالم الجليل، ناشر أردية المعقول والمنقول،

عامر أبنية الفروع والأصول مولانا **حيدرعلي** * صانه الله من شر كل غبي وغوي

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيْم

الحمد لله الذي أسس قواعد الدين، ورصص عقائد المؤمنين، وأرسل رسلا مبشرين ومنذرين، وخصص من بينهم سيد المرسلين، صلى الله عليه وعلى آله السادة النجبا، و أصحابه نجوم الهدى،

أما بعد فقد شرفني مطالعة متن متين، وكتاب في معتقدات السلف الصالحين، الذي يهدي إلى صراط مستقيم، ويدل على نهج قويم، يوصل سا لكه إلى النجاة وينجيه من الظلمات، للعلامة الذي لم يوجد نظيره في العالمين، وهو إمام العارفين، ونظام العابدين، المستغني عن التوصيف والتبيين، مولانا جامع المعقول والمنقول، حاوي الفروع والأصول ومقتدانا المقدس المقبول، كيف لا وهو **فضل الرسول**، أيد الله المسلمين بطول بقائه وشهرة إفاداته، وكسر ظهور المبتدعين بمؤلفاته، فوجدت هذا الكتاب مشتملا على إثبات عقائد أهل السنة، و إبطال هفوات المعتزلة، ومن يتبعون خطوات هؤلاء الضالين، ويخرجون من جماعة أهل الحق واليقين، فهو يليق أن يدرسه الفضلاء في مدارسهم، ويعوّلوا عليه في مداركهم، وما أحسن ما قيل في مثل هذا الكتاب، "لم يصنّف مثله في الباب"-

* صاحب "منتهى الكلام" ١٢

خطبة الشرح

بِسْمِ اللّٰهِ الرَحْمنِ الرَّحِيْم

الحمد للّٰه الذي أنار منار أنوار الدين، بجمال **فضل رسول** مبين، فلاحَ فلاحُ المسترشدين، و أعلى أعلام معالم اليقين، بجلال **نقيّ عليّ** مكين، فسدّ فساد المفسدين، صلىاللّٰه تعالى عليه وعلى آله، وصحبه وابنه وحزبه وعياله، قدرحسنه وجماله، وجاهه وجلاله، وجوده ونواله، وجداه وإفضاله، إلى يوم الدين، وعلينا بهم وفيهم ولهم يا أرحم الراحمين، آمين

أما بعد فلما كان الكتاب المستطاب **"المعتقد المنتقد"** لخاتم المحققين، عمدة المدققين، سيف الإسلام، أسد السنة، حتف الظلام، سد الفتنة، مولانا الأجل الأبجل، السيف المسلول، **معين الحق فضل الرسول**، السني الحنفي القادري، البركاتي العثماني البدايوني، أعلى اللّٰه مقامه في أعلى عليين، وجزاه جزاء الخير الأوفى عن الإسلام والمسلمين، كتابا مفردا في بابه، كاملافي نصابه، توجه إلى طبعه طبع من توّجه اللّٰه تعالى بتيجان الخيرات، وجعله موفقابل وقفا موقوفا على فعال المبرات، فكلما عاد على السداد شدة، أمدّ و أعدّ لسدّها عدة، وهو الوحيد الفريد، حامي السنن، ماحي الفتن، مولانا القاضي **عبد الوحيد**، الحنفي الفردوسي العظيم آبادي، أبّده اللّٰه وأيّده بالأيدي والأيادي، وجعل تصحيحه إلى هذا العبد الضعيف، فلم يسعني إلا امتثال أمره المنيف، لما أرى من حسن بلائه في الدين، وشدة اعتنائه بحفظ حوزة اليقين، و لم أجد إلا نسخة طبعت في بمبئي كأنّ الناسخ نسخ آياتها، وحرّف حروفها، وكلم كلماتها، بيد أن العبد لم يال جُهدا ما استطاع، إلا ما زاغ البصر أو طغى البراع،

وفي أثناء جريان الطبع إن بدت حاجة إلى إيضاح مشكل، أو إفصاح

مجمل، أو تبيين معضل، أو تقييد مر سل، أو نحو ذالك مما لا بد منه للمتون، أو تحقيق حق في بعض مسا ئل جالت فيه للناس ظنون، أو تنبيه على زلة قلم من بعض من نقل عنه في الكتاب المصون، علقتُ حروفا وما علقت إلا يسيرا يسعه الوقت، فإن الطبع جارٍ، والقلم سارٍ، وفرصتي معدومة، وأشغالي معلومة،

وقد كنت عن هذا أيضاً كلّه أوجلّه في شغل شاغل، حتى طبعت من الكتابْ أجزاء في الأوائل، فأشارني إلى ذلك أسد السنة، سد الفتنة، كنزالكرامة، جبل الإستقامة، صديقنا الأوحد، الأسد الأسدّ، الأشد الأرشد، مولانا المولوي **محمد وصى أحمد**، السني الحنفي الحنيفي المحدث السورتي نزيل پيلي بهيت، ثبتنا اللّه وإياه بأحسن تثبيت، وحفظنا جميعا عن النكث و التبكيت، وأمضى سيفي وسيفه على عنق كل عفريت، من نيشري وندوي ونجدي نفريت، والأشر الأضرّ دجال قاديان، والرفضة وغيرهم أولي الزيغ والطغيان، فجاءت كماترى قليلة المباني ومع ذلك إنشاء اللّه جليلة المعانى، سميتها " **المستند المعتمد بناء نجاة الأبد**" (١٣٢٠ هـ) ليكون علما، و على التا ريخ علما، و الحمد للّه في الأرض والسماء، و الصلاة والسلام على أكرم الكرماء، و آله وصحبه والأئمة والعلماء، آمين،

خطبة المتن

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

الحمد لمن يستحيل عليه كل صفة لانقص فيها ولا كمال، فكيف تجويز سمات النقص كالجهل و الكذب والعجزعليه، تعالى شانه عما شانه ٣٧ به أهل الضلال، العفو الغفور لجميع المعاصي غير الكفر من الكبائر والصغائر، لمن شاء ولومات مصرا على الكبائر، لايجب عليه شيء من الثواب والعقاب، ولا يعلّل أفعاله بالعلل و الأسباب، والصلوة والسلام على أنبيائه المخصوصين بالعصمة، ووحي الشريعة، وأنواع من الفضيلة، لايجوز أن يكون غيرهم مساويالهم في الفضل، فضلا عن الأفضلية، تجويز أفضلية الغير عليهم ولو كان وليّا كفر في الطريقة المحمدية، خصوصا على خاتم النبيين، الذي تجويز نبي بعده كفر وخروج من الدين، صاحب الخصائص التي لم تجتمع في مخلوق قبله، ومن المعلوم استحا لة وجود مثله بعده، شفيع المذنبين باليقين، ولو كانوا على الكبائر من المصرين، سيدنا ومولانا محمد وآله وأصحابه أجمعين،

أما بعد فلايخفى أن معرفة المسائل الإعتقادية فرض عين على كل مكلف عند جمهور أهل السنة و الجماعة، واتفقوا على أن ما كان منها من أصول الدين ضرورة يكفر المخالف فيه، وما ليس من ذلك فذهب جماعة إلى تكفيرالمخالف،

---

٣٧ ١الضمير المنصوب لما، والمجرور للنقص، أو المذكور من سماته- أي تعالى شانه عن كل صفة شانها أهل الضلال، بخلط سمات النقص وعدم الكمال، كالقدرة على الكذب والظلم واتخاذ الولد، تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا- وذلك أن الشين جعل الشيء معيبا لا نسبته له فافهم١٢ حضرة إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

والأستاذ أبو إسحاق إلى تكفير من كفّرنا منهم، وجمهور الفقها و المتكلّمين إلى أنه لا يحكم بكفر أحد من المخالفين فيما ليس من الأصول المعلومة ضرورة من الدين، ولكن المخالف فيها يبدّع ويفسّق بناءعلى وجوب إصا بة الحق في مواضع الإختلاف في أصول الدين عينا، وعدم تسو يغ الإجتهاد في مقابلته، بخلاف الفروع التي لم يجمع عليها،

ومن المعلوم أنه ابتدأ الإختلاف والإفتراق، بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الأقطار والآفاق، ولا زالت طائفة من أمته صلى الله تعالى عليه وسلم ظاهرين على الإحقاق، مجاهدين في دفع الزيغ والطغيان، أولو الأمر بالسيف والسنان، والراسخون في العلم بالبيان والبرهان، إلى أن طلع بالنجد قرن الشيطان، وصرف الرب شره من العرب على يد عسكر السلطان، لكنه لما غُلب من العرب، على سواد الهند غلب ولكون الأمصار، في تلك الأعصار، بيد الكفار، ازداد الشر في الإنتشار والاشتهار، والذين كان في قلوبهم من قبل نوع زيغ من مذهب أهل السنة، اتبعوه ابتغاء الفتنة، وخلطوا مع النجدية أهواء هم، وزادوا رجسهم وشقاءهم، هتكوا حرمات الله تعالى، وعباده الذين اصطفى، فوجب على الكافة دفع مفا سدهم،وبيان فساد عقائدهم،

وكانوامن الذين تصدّوا لأن يوخذ عنهم العلم الشريف، ورواية الحديث المنيف، ويعظون العامة، ويزجرونهم عن الأمور المحرمة، فتأكّد فيهم وجوب الرد والإنكار، لكونهم أشد وأقوى في الإضرار،

وأمرني آمر و انا حل بالبلد الحرام أن أجمع مختصرا في علم العقائد والكلام، جامعا للفوائد السَّنية، حاويا للعقائد السنّية، متعرضا لضلالات النجديين. كما تعرض السلف لغوايات المبتدعين الماضين، لإماطة الأذى عن طريق

المسلمين، فما أمكنني إلا الإيتمار، والمامور من المعذورين، نفع الله به الناس أجمعين، وسميته **بالمعتقد المنتقد (١٢٧٠هـ)** وهو مخبر عن عام تاليفه بالعدد، و على الله المعتمد

مقدّمة

الحكم علي ثلثه أقسام: **عقلي** وهو إثبات العقل أمرا أو نفيه إياه من غير توقف على تكرار ولا وضع واضع ـ **وعادي** وهو إثبات الربط بين أمر وأمر وجودا أو عدما بواسطة التكرار مع صحة التخلف * وعدم تاثير أحدهما في الآخر كالشبع بالأكل، والإحراق بالنار، فان فاعلهما[٣٨] الحقيقي هو الخالق لأحد هما [٣٩] عند الآخر، و **شرعي** وهو كما قيل خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين **بالطلب** جزما أو غير جزم في

---

* عقلا ١٢

٣٨ أي جاعلهما ١٢

٣٩ أي إن الله سبحانه وتعالى يخلق أحدهما كالشبع عند وجود الآخر كالأكل فإذا تكبرر ذلك ورئي ترتبه عليه مرارا تدفع عادةً محض الإتفاق حكمَ العقل بأن هذامربوط بذاك عادةً في عالم الأسباب مع أنه ليس لأحدهما تاثير في الآخر أصلا- وإنما المؤثر في العالم كله هي الإرادة الإلهية وحدها لاغير- نعم هذا الترتب مصحح لدخول الفاء عندنا خلافا للإمام الأشعري رضي الله تعالى عنه فبالغ في نفي التاثير حتى نفى الترتب- والصواب مع أئمتنا رضي الله تعالى عنهم١٢

الفعل أو الكف [40] أو **بالإباحة** أي بالتخيير بين الفعل والترك* أو **بالوضع** [41] لهما أي نصب الشارع **سببا** أي ما يلزم من عدمه العدم ومن وجوده الوجود لذاته أو **شرطا** ـ أي ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته- أو **مانعا** لشيء من الأحكام الخمسة المذكورة- أي ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود و لا عدم لذاته

والعادي لا دخل له في أصول الدين - وأما **الشرعي** فقد يكون عاضدا وقد يكون مستقلا فيما لا يتوقف النبوة [42] عليه مثل السمع والبصر والكلام، لا مثل الوجود ومصححات الفعل مثل القدرة والعلم والحيوة اتفاقا، و الوحدانية

---

٤٠ رحمه الله لقد أجاد في التعبير بالكف، فإنه الذي يقدر عليه البشر بإقدار الله تعالى، وهو أيضا حقيقة فعل من أفعال النفس بخلاف محض الترك، فإنه عدم ولا يقدر عليه الإنسان، فكيف يكلف به كمانص عليه المحققون- من هنا أظهر جهل الوهابية حيث يدعون الاتباع في الترك، ليت شعري كيف يتبع الإنسان فيما ليس باختياره ولا مقدورا له، نعم، الإتباع في الكف، فما ثبت فيه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كف عنه مع وجود المقتضي له عينا و عدم المانع أصلا، و لم يكن ذلك من خصوصياته صلى الله تعالى عليه وسلم علم أنه مهجور شرعا فأدناه الكراهة، أما مجرد أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يفعل فلا يثبت به شيء كما حققه المحققون وبيناه في حواشي **إذاقة الأثام**١٢

* أي بالقصد، وهو الكف ١٢

٤١ ههنا أبحاث وتحقيقات، وقد بقي أسماء كالركن، والعلة، والعلامة، إما واردة وإما خارجة وليس المصنف العلام ولا نحن هنا بصدد هذا، والمستطرد ربما يتساهل فيه ويومي إليه بطرف خفي ١٢

٤٢ أي لا يتوقف ثبوتها على ثبوته، إذ لو توقف لدار١٢

على رأي [٤٣]

والحكم العقلي – وهو [٤٤] مبنى أصول الدين – على ثلثة أقسام : واجب وجائز وممتنع – **والمراد بالواجب** ما لا يتصور في العقل عدمه ضرورة، كالتحيز للجرم، أو نظرا، كوجوب القدم له سبحانه – **وبالجائز** ما يمكن عقلا وجوده وعدمه ضرورة، كالحركة أو السكون للجسم، أو نظرا كالعفو وتضعيف الحسنات – **وبالإمتناع** ما لا يتصور في العقل وجوده ضرورة، كتعرّي الجسم عن الحركة والسكون، أو نظرا كوجود شريك الباري

فالعلم بالأقسام الثلاثة للحكم العقلي **فرض عين** على كل مكلف، أي عاقل بالغ، عند الأكثر – وعلى كل عاقل ولو غير بالغ، عند الما تريدي من غير فرق بين الجن والإنس والذكر والأنثى والخنثى والحر و المملوك بالإجماع **بالنسبة** إلى الله عزوجل، أي علم ما يجب في حقه تعالى ويجوز و يستحيل، و **بالنسبة** إلى الرسل، أي العلم بما يجب في حقهم، ويجوز، و يستحيل، وما يجب لهم من أحكام النبوة **وباليوم الآخر** و ما يتعلق بذلك

والعلم الباحث عن جملة ذلك يسمى **بعلم الكلام والعقائد والتوحيد** – **وعرّفوه** بأنه العلم بالعقائد الدينية عن الأدلة اليقينية

وموضوعه المعلومات التي يحمل عليها ما تصير معه عقيدة دينية أو مبدء لذلك – مثلا إذا قيل الباري قديم أو واحد، أو الجسم حادث، أو إعادته بعد فنائه

---

٤٣ يشير إلى ضعفه فإن ثبوت النبوة لا يتوقف على ثبوتها، فلنا أن نثبت التوحيد بالسمع كما لنا إثباته بالعقل نص عليه الإمام الرازي وغيره من المحققين١٢

٤٤ إذ صحة السمع إنما تثبت بالعقل١٢ حضرة إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

حق، فقد حمل على المعلوم ما صار معه عقيدة دينية، وإذا قيل الجسم مركب من الجواهر الفردة فقد حمل عليه ما صار معه مبدء لعقيدة دينية، فإن تركّب الجسم دليل على افتقاره إلى الموجد له،

ومسائله القضايا النظرية الشرعية الإعتقادية - وما يقال لبعضها إنها من "ضروريات الدين" فمعناه أنه اشترك في معرفة إضافته إلى الدين خواص أهل الدين، وعوامهم مع عدم قبول التشكيك، فساغ على إدراكها إطلاق الضرورة بطريق المشابهة، لا لالتحاقه بالضروريات، كذا قال اللاقاني

والأحكام الشرعية ٤٥ كلها نظرية بحسب الأصل إذ لا تثبت إلا بعد ثبوت النبوة، وهي لا تثبت إلا بعد العلم بالمعجزة، وهو نظري، كذا قال النابلسي

وغايته إحكام الإيمان والتصديق بالأحكام الشرعية-

---

٤٥ **أقول** عنى بالشرعية السمعية، ومسائل العقائد منها ما يدرك بالعقل وحده كقولنا إن للعالم صانعا، وله كلاما، و الرسول حق، إذ لو أثبت أمثال هذا بالسمع لدار، **ومنها** ما يدرك بالسمع وحده كحشر الأجساد والثواب والعقاب في المعاد، **ومنها** ما يدرك بكل كتوحيد الله تعالى فافهم١٢ إمام أهل السنة عليه الرحمة

الباب الأول في الإلهيات

أي في المسائل التي يجب على المكلفين اعتقادها وهي متعلقة بالإله الحق مما يجب له ويمتنع عليه و يجوز في حقه تعالى -

قالوا **أول واجب** بإيجاب الله علينا عرفان الله ، أي معرفة وجوده وألوهيته وما له من الكمال، لاكنه ذاته وصفاته، لامتناعه عقلا وشرعا-

قيل المعرفة علي أربعة أقسام **الحقيقية** - وهي معرفة الله تعالى لنفسه - **والعيانية** وهي مختصة بالآخرة عند مانعي الروية في الدنيا لغير نبينا صلى الله تعالى عليه وآله و سلم، وتحصل لأهل الجنة في الجنة - **والكشفية** - و هي منحة إلهية ولا نكلف بمثلها إجماعا - **والبرهانية** - وهي أن يعلم بالدليل القطعي وجوده تعالى وما يجب له وما يستحيل عليه - وهي المرادة في هذا العلم - والقرآن مملوّ بالحث عليها، والنظر فيها، والاستدلال عليها، قال الله تعالى: سَنُرِيْهِمْ آيَاتِنَا فِىْ الآفَاقِ وَ فِىْ اَنْفُسِهِمْ حَتّٰى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ اَنَّهُ الْحَقّ - والتبين المعرفة - وإراءة الآيات هو النظرو الإستدلال- وقال الله تعالى : وَفِىْ اَنْفُسِكُمْ اَفَلاَ تُبْصِرُوْن - وفي قوله : اَفَلاَ تُبْصِرُوْنَ توبيخ على عدم النظر والإستدلال، وحث عليه -

وكون المعرفة واجبة مما لا خلاف فيه بين المسلمين وكذا النظر الموصل إليه - وإنما الخلاف في كونها أول الواجبات، فقال الأشعري: هي، لتفرُّع باقي الأحكام عليها - وقال الإسفرائني: هو النظر فيها - وقال القاضي أبوبكر وإمام الحرمين: هو القصد إليه - إلى غير ذلك من الأقوال -

والأقرب إلى التحقيق أنه إن اريد أول الواجبات

المقصودةبالقصد الأول فهو المعرفة عند من يجعلها مقدورة للمكلف - والنظر عند من لا يجعل العلم الحاصل مقدورا له بل واجب الحصول - وإن أريد أول الواجبات كيف كانت فهو القصد - هذا -

ونشرع الآن في تفصيل "**ما يجب له تعالى**" فنقول:

(١) **منه أن وجوده تعالى واجب** - أي لازم متحتم عقلا وشرعا - بذاته - أي إنه وجد بمقتضى ذاته لا بعلة، فلا يقبل العدم أزلاو أبدا، كما أن الممتنع وجوده بذاته لايقبل الوجود أصلا وهو المستحيل

أما **وجوب الوجود له شرعا** فلقوله تعالى: اَفِيْ ا للهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّموٰتِ وَالاَرْضِ- الآية وغير ذالك من الآيات والأحاديث، وإجماع كل العقلاء، إلا من لاعبرة بمكابرته كبعض الدهرية

وإنما كفر من كفر **بالإشراك** حيث دعا مع ا لله إلها آخر،كالمجوس بالنسبة إلى النار، حيث عبدوها فدعوها إلها آخر، والوثنيين بالأصنام فإنهم عبدوها،والصائبة بسبب الكواكب حيث عبدوها، **أو نسبة** بعض الحوادث إلى غيره تعالى كإسناد الشر إلى أهرمن، **أو إنكار** ما جعل ا لله إنكاره كفرا، كالبعث،مع اعتراف الكل بأن خلق السموات والأرض، والألوهية الأصلية لله تعالى، وهذاكان ثابتا في فِطَرِهم، ولهذا كان المسموع من الأنبياء في دعوة الخلق إلى التوحيد شهادة أن لا إله إلا ا لله، دون أن يشهدوا أن للخلق إلها، لأن ذلك كان ثابتا في فطرهم، ففي فطر الإنسان وشهادة القرآن ما يغني عن إقامة البرهان-

وأما عقلا فلافتقار العالم وكل جزء من أجزائه في أنفاسه إليه تعالى إيجادا وإمدادا، ومن كان كذلك لا يكون إلا واجب الوجود لذاته، وإلا لزم الدور أو

التسلسل، وكلاهما محالان، وقدرتب النظار من العلماء على سبيل الإستظهار لإثباته بدليل العقل مقدمتين: العالم حادث،والحادث لا يستغني عن سبب يحدثه[٤٦]

و (٢) **منه أنه قديم**، لاأول له - أي لم يسبق وجوده عدم-وليس تحت لفظ القديم معنى في حق الله تعالى سوى إثبات وجود،ونفي عدم سابق - فلا تظنن أن القدم معنى زائد على الذات القديمة، فيلزمك أن تقول إن ذلك المعنى أيضا قديم بقدم زائد عليه ويتسلسل إلى غير نهاية - ومعنى القدم في حقه تعالى - أي امتناع سبق العدم عليه - هو معنى كونه **أزليا**، وليس بمعنى تطاول الزمان، فإن ذلك وصف للمحدثات كما في قوله تعالى : كَالعُرْجُوْنِ القَدِيْم

و (٣) **منه أنه باق**، ليس لوجوده آخر - أي يستحيل أن يلحقه عدم - وهو معنى كونه **أبديا** -

و وجوب القدم والبقاء له تعالى ثابت شرعا وعقلا - أما الأول فلقوله تعالى هو الأوّل والآخر - وَ يَبْقَى وَجْهُ رَبِّك - إلى غيرها من الكتاب والسنة والإجماع - وأما الثاني فلأنه لو لم يكن قديما لافتقر إلى محدث، فإن كان قديما فهو المراد، وإلا نقلنا الكلام فيه،وهكذا فإن تسلسل لا إلى نهاية لزم عدم حصول حادث منها أصلا، لكن حصول الحوادث ثابت ضرورة، فيجب أن ينتهي إلى موجد لا أول له، فلزم قدمه، وإذا ثبت قدمه استحال عدمه، للزوم[٤٧] القدم للبقاء، إذ القديم واجب الوجود، ولو جاز عليه العدم لانقلب جائزه،و قد ثبت

---

٤٦ و إلا لزم الترجيح بلا مرجّح ١٢

٤٧ أقول مصدر مبني للمفعول أي ملزومية القدم للبقاء فإن الملزوم هو الذي يقتضي ثبوته باستحالة عدم صاحبه١٢

بالبرهان وجوب قدمه و وجوده تعالى،فاستحال عدمه -

هذا الذي ذكرنا هو المذهب المختار - أي كونهما من الصفات السلبية - و قيل هما من الصفات النفسية - وعزاه في المواقف إلى الجمهور - ولعل مراده جمهور المعتزلة - وقيل صفتان ثبوتيتان موجودتان زائدتان على الذات كا لقدرة والإرادة - وهو قول عبدا لله بن سعيدبن كلاب،و نسب إلى الاشعري، و قيل بالفرق بأن القدم صفة سلبية والبقاء وجودية -

وقال القاضي من اعترف بإلهية ا لله تعالى ووحدانيته، ولكنه اعتقد أنه غيرحي، أو غير قديم،أو أنه محدَث، أو مصوَّر- أو ادعى له ولدا، أو صاحبة، أو والدا، أو أنه متولدعن شيء، أو كائن عنه، أو أن معه في الأزل شيئا قديما غيره - أي [48] غير ذاته وصفاته - أو أن ثم صانعا للعالم سواه، أو مدبرا غيره فذلك كله كفر بإجماع المسلمين - ة ا، وكذالك نقطع على كفر من قال بقدم العالم، أو بقائه، أو شك في ذلك،

قال الخفاجي تحت قوله"أو مدبرا غيره"والتدبير إصلاح الأمور مع العلم بها،والمراد به ههنا خلق ما يصلحها،لا مجرد إيصاله والإرشاد له، فإنه لا مانع من ثبوته لغيره،كالملائكة، قال تعالى : فَالمدبّراتِ أمرا

و (٤) **منه أنه تعالى واحد** - قال تعالى: قُلْ هُوَ ا لله أَحَد - وَ إِنَّمَا

---

٤٨ التفسير من الشارحين الفاضلين القاري والخفاجي رحمهما ا لله تعالى- **أقول** وكأنه منهما احتراس لمن لا يدري مصطلح الكلام، أو يغفل عنه فيحمل الكلام على ضد المرام، وإلا فلا حاجة إليه كما ترى، فإن الصفات ليست عندنا غير الذات كما أنها ليست عين الذات١٢ إمام أهل السنة رضي ا لله تعالى عنه

إلـهُكُمْ إلهٌ وَّاحِد - إلى غيرِ ذلك -

و في كنز الفوائد شرح بحر العقائد: استدل جميع المتكلمين بقوله تعالى:"لَوْ كَانَ فِيْهِمَا آلهـةٌ إِلاّ ا الله لَفَسَـدَتَا" و أخـذوا منهـا دليلـين إشـارة و عبـارة،و الأول سموها **برهان التمانع**، و يقال له أيضا برهان النظار، و اتفقـوا علـى أنـه قطعي - والثاني خطابي عادي واختلفـوا فيـه، **فمنهـم من جعلـه إقناعيـا**، كالسـعد ومـن وافقه،**و منهم من قال إنه قطعي**، كـابن الهمـام و مـن سـايره - و **بيـان مـا قـال السعد** أن الآية إقناعية،والملازمة عادية على ما هو اللائق بالخطابيـات،فـإن العـادة جارية بوجود التمانع والتغالب عند تعدد الحاكم كما أشير إليه بقوله تعالى:وَ لَعَلاَ بَعْضُهُمْ عَلى بَعْضٍ، و إلا فإن أريد الفساد بالفعل فمجرد التعدد لا يستلزمه لجـواز الإتفاق على هذا النظام - **ووجـه ماختـاره ابن الـهمام** أن الآيـة تقتضـي لـزوم الفساد على تقدير التعدد **فالمِلّيّ** يلزمه القطع بوقوعه إذ هـو قـاطع بـأن ا الله أخـبر بوقوعه مع التعدد، **وغيره** يلزمه ذلك **جبرا**، بمحاجّة ثبوت الملة، فـإذا ألـزم بثبوتهـا ألزم بذلك، أو **علما** توجبه العادة - **والعلوم العاديـة** - كـالعلم حـال الغيبـة عـن جبل عهدناه حجرا أنه الآن حجر - **داخلة في العلم القطعـي**، وإن أمكـن فـرض غيرها بفرض خرق العادة، إذ هو الجزم المطابق للواقع، والموجب له العادة القاضيـة التي لم يوجد قط خرمها،و هي ههنا ثابتة، لأن العادة المسـتمرة الـتي لم يعهـد قـط اختلالها في مِلكين مقتدرين في مدينة واحدة عدم الإقامة على موافقـة كـل للآخـر فى كل جليل وحقير، بل تابى نفس كل،وتطلب الإنفراد بالمملكة والقهـر،فكيـف بإلـهين؟- والإله يوصف بأقصى غايات التكبر - كيف لا يطلـب لنفسـه الانفـراد بالملك،والعلو على الآخر؟ كما أخبر سبحانه بقوله: وَلَعَلاَ بَعْضُهُـمْ عَلـى بَعْـضٍ - هذا إذا تأمل لاتكاد النفس تُخطر نقيضه فضلاعـن إخطـار فرضـه مـع الجـزم بـأن

الواقع هو الآخر - وعلى هذا التقدير هو **علم قطعي و إنما** غلط من قال غير هذا من قِبل أنه إذا أخطر النقيض -أعني دوام اتفاقهما - لم يجده مستحيلا في العقل،و نسي أنه لم يوخذ في مفهوم العلم القطعي استحالة النقيض، بل الماخوذ مجرد الجزم عن موجب بأن الآخر هو الواقع، و إن كان نقيضه لم يستحل وقوعه، و بهذا **ظهرأن الآية حجة برهانية تحقيقية لاإقناعية** -

و عن ظهور دخوله في العلم بما ذكر كفّر بعض الناس القائل بأن الملازمة إقناعية أو ظنية ونحوه - هذا ملخص ما استدل به ابن الهمام - و فيه تائيد لماجنح إليه الشيخ عبد اللطيف الكرماني من الرد على السعد و من وافقه وتكفيرهم والرد على من انتصر له من تلامذته،و هو العلامة المحقق البخاري الحنفي الملقب بعلاء الدين - وإن لم يقل يعني ابن الهمام بالتكفير، وهذا هو الحق إنشاءالله تعالى، والتكفير صعب - هذا ، الدليل الثاني من الآية -

فأما بيان الأول الذي هو **برهان التمانع** المشهوربين المتكلمين،**فتقريره**:أنه لو أمكن إلهان لأمكن بينهما تمانع، بأن يريد أحدهما حركة زيد و الآخر سكونه،إذ كل منهما في نفسه أمر ممكن،و كذا تعلق الإرادة بكل منهما، إذ لا تضادبين الإرادتين،بل بين المرادين،وحينئذ إما أن يحصل الأمران فيجتمع الضدان، أو لا،فيلزم عجز أحدهما، و هو أمارة الحدوث والإمكان، لما فيه من شائبة الاحتياج، فالتعدد مستلزم لإمكان التمانع المستلزم للمحال،فيكون محالا - وهذا تفصيل ما يقال:إن أحدهما إن لم يقدر على مخالفة الآخر لزم عجزه، وإن قدر لزم عجز الآخر - وبما ذكريندفع ما يقال إنه يجوزأن يتفقا من غير تمانع، وأن الممانعة غير ممكنة لاستلزامها المحال،أو أن يمتنع اجتماع الإرادتين معا - انتهى

وقال ابن أبي الشريف في شرح المسايرة : فإن بعض معاصري المولى

سعدالدين وهو الشيخ عبد اللطيف الكرماني قد صدر منه تشنيع بليغ على قوله في شرح العقائد:الآية حجة إقناعية، والملازمة عادية لا عقلية،و المعتبر في البرهان الملازمة العقلية،واستند هذا المعاصر في تشنيعه إلى أن صاحب التبصرة كفّر أبا هاشم بقدحه في دلالة الآية،وذكر أعني شارح المسايرة عبارة جواب المحقق علاء الدين،

و فيه:وأما البرهان القطعي العقلي المدلول عليه بطريق الإشارة فهو برهان التمانع القطعي بإجماع المتكلمين المستلزم لكون مقدور بين قادرين وعجزهما أو أحدهما على ما بين في علم الكلام، وكلاهما محالان عقلاً على ما بين فيه أيضا إلى آخر ما قال الشارح - ولا يخفي بعد معرفة ما قررناه من كلام شيخنا وجه رد قول هذا المجيب إن الآية دليل خطابي أي ظني - و اعلم أنه قد وقع للمولى سعد الدين في أواخر شرح العقائد ما ينافي بظاهره كلامه في أوائله ويوافق كلام شيخنا، فإنه قال في الكلام على المعجزة ما نصه: وعند ظهور المعجزة يحصل الجزم بصدقه بطريق جري العادة بأن الله يخلق العلم بالصدق عقيب ظهور المعجزة انتهى - وفي شرح المواقف في توحيده تعالى:فيكون هذا عاجزا فلا يكون إلها، هذا خلف - وفيه:فهو عاجز عن بعض الممكنات فلا يصلح إلها ولا يوجد إلهان.

هداية : قد ظهر مما ذكرنا أن المتكلمين قاطبة استدلوا على توحيده تعالى باستحالة العجز عليه تعالى ولزومه على تقدير التعدد -فما التزمه النجدية من إمكان اتصاف الباري بالعجز - سبحانه عما يقول الجاهلون- هدم لأساس التوحيد، واستخفاف بحضرة القادر المقتدر الحميد- و سيجيء مفصلا-

و(٥)منه أنه قائم بنفسه أي مستغن عما سواه، غير مفتقر إلى محل يقوم به، وإلالكان صفة وليس كذلك، إذ الصفة لا يقوم بها صفة وهو سبحانه متصف

بالصفات،ولا إلى مخصص يوجده أو يمده إذ وجب له الوجود والقدم والبقاء ذاتا وصفاتٍ،وهذا هو الغناء المطلق،والغناء الحقيقي مخصوص به سبحانه، وإن وصف به الغير فمجاز،وقد قال ا لله:وَا للّٰهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيْد – وَا للّٰهُ غَنِيٌّ عَنِ العلَمِيْن – وقال:اَ للّٰهُ الصَّمَد

و(٦) منه أنه مخالف للحوادث غير مماثل لشيء منها في الذات،والصفات،والأفعال – قال ا لله تعالى:ليس كمثله شيء – والمراد من مثله ذاته المقدسة على حد"مثلك لا يفعل كذا"أي أنت – وقيل مثله صفته،أي ليس كصفته صفة – وقيل أريد به المبالغة،يعني لو فرض،فكيف ولا مثل له – وقيل [٤٩] : الكاف زائدة، لأن كل ما سواه حادث، فاستحال أن يماثل واجب الوجود الثابت قدمه وبقائه –

قد أجمع المسلمون على كونه مخالفا لغيره على الإ طلاق، فهو منزه عن المثل – أي المشارك في تمام الماهية – والندّ الذي هو المثل المعارض –

وهذه الخمس تسمى بالصفات السلبية، والتي قبلها أعني الوجود

---

٤٩ **وأنا أقول:** يظهرلي– وا لله سبحانه وتعالى أعلم– أن الكريمة كأنها دعوى مع بينة– وذلك أنه سبحنه واجب الوجود،– فهو مستحيل الانتفاء، ولو كان له مثل لكان هو مثل مثله بالضرورة، لكنه لا مثل لمثله، فوجب أن لا يكون له مثل، وإلا لزم انتفاء الواجب، وهو محال– وبعبارة أخرى: في صفات الإله عزوجل ما لا يقبل العقل اشتراكه بين اثنين، فلو كان له سبحنه مثل لاتصف بهن فتعالى عن المثلية، وتعالي المثل عن المثلية باطل صريحا، فلزم أن لا يكون له تعالى مثل أصلا– فعلى هذا لا زيادة ولا تاويل– وا لله أعلم بمراد التنزيل١٢ إمام أهل السنة رضي ا لله تعالى عنه

نفسية، أي لا يجوز الحكم على النفس أي الذات بشيء من الصفات إلا بعد أن يوصف بها، فهي أسبق إلى النفس من كل صفة، وقال الأشعري : إنه عين الذات، ووافقه الرازي في المحصل، وخالفه في غيره، حيث قال : الوجود غير ذات الموجود في الحادث والقديم، فيكون من الصفات بلا إشكال

و **(٧) منه أنه حيّ** – إتفق العلماء على كونه تعالى حيا،واختلفوا في معنى الحيوة -فذهب جمهور أهل السنة إلى أنها صفة وجودية قائمة بالذات، تقتضي صحة العلم والقدرة لمن قامت به – وقالت الحكماء وبعض المعتزلة هي عدم امتناع العلم والقدرة، وهذا في حقه تعالى، وأما في حقنا فهي كيفية يلزمها قبول الحس والحركة الإرادية، وهي معنى ما قيل هي اعتدال المزاج النوعي، وهي محال على الله تعالى – قال الله تعالى : هُوَالْحَيّ لاَ اِله اِلاَّ هُوَ – والأوصاف الثابتة له لا تكون لغيرحي عقلا

و**(٨) منه أنه قدير** أي يصح منه إيجاد العالم وتركه، فليس شيء من إيجاد العالم وتركه لازما لذاته بحيث يستحيل انفكاكه عنه – وإلى هذا ذهب المِلّيون –

وقد أنكرت الفلاسفة القدرة بهذا المعنى فقالوا: إيجاده العالم على النظام الواقع من لوازم ذاته فيمتنع خلوه عنه وليس هذا خلافا منهم في تفسير القادر بأنه الذي إن شاء فعل وإن لم يشأ لم يفعل، إلا أنهم زعموا أن مشية الفعل الذي هو الفيض والجود لازمة لذاته، كلزوم سائر الصفات لتوهمهم أن ذلك وصف كمال، قال ابن أبي الشريف في شرح المسايرة: إنه لا يمكن في مقدورات الله ما هو أبدع من العالم المشاهد على طريق الفلاسفة، والعقيدة أن مقدوراته تعالى لا تتناهى، كما صرح به حجة الاسلام في العقيدة المعروفة بترجمة عقيدة أهل السنة والجماعة، وتكرر ذلك في الإحياء – فما وقع في بعض كتب الإحياء ككتاب

التوكل مما يدل على خلاف ذلك فإنه - وا لله أعلم - صدر من ذهول عن ابتنائه على طريقة الفلاسفة، وقد أنكره الأئمة في عصر حجة الاسلام، وبعده- نقله الذهبي في تاريخ الاسلام

وفي الكنز: خرج الواجب والمستحيل فلا يتعلقان - أي القدرة والإرادة - بهما لأنهما صفتان مؤثرتان، ومن لازم الأثر وجوده بعد عدم، فما لا يقبل العدم أصلا - كالواجب - لا يكون أثرا لهما، لئلا يلزم تحصيل الحاصل، وما لا يقبل الوجود - كالمستحيل - لا يمكن أن يتاثربهما، إذ لو أمكن للزم قلب الحقيقة، لصيرورته جائزا، وكلاهما محال، فحينئذ لا قصور أصلا في عدم تعلقهما بهما، بل القصور في التعلق، إذ يلزم عليه حينئذ أن يجوز تعلقهما بإعدام أنفسهما، وإعدام الذات العالية، وإثبات الألوهية لما لا يقبلها من الحوادث، وسلبها عن مستحقها جل وعلا، فأيّ قصور وفساد ونقص أعظم من هذا؟ وهذا التقدير يؤدي إلى تخليط عظيم وتخريب جسيم لا يبقى معه عقل، ولا نقل، ولا إيمان، ولا كفر-

ولعماءة بعض الأشقياء من المبتدعة عن هذا صرح بنقيضه، فنقل عن ابن حزم أنه قال في الملل والنحل:-

"إنه تعالى قادر أن يتخذ ولدا إذ لو لم يقدر لكان عاجزا "- فانظر عمى هذا المبتدع كيف عمي عما يلزمه على هذا القول الشنيع من اللوازم التي لا يتطرق إليها الوهم، وكيف فاته أن العجز إنما يكون لو كان القصور من جانب القدرة، أما إذا كان لعدم صحة تعلقها فلا يتوهم عاقل أن ذلك عجز-

وذكر الأستاذ أبو إسحق أن أول من أخذ عنه جواب هذا المبتدع وأشياعه بحسب فهمهم الركيك إدريس عليه الصلوة والسلام، حيث جاءه إبليس في صورة الإنسان وهو يخيط،ويقول في دخلة الإبرة وخرجتها "سبحان ا لله والحمد لله"

فجاءه بقشرة بيضة، فقال: آ لله يقـدر أن يجعـل الدنيـا في هـذه القشـرة؟ فقـال في جوابه: أ لله قادر أن يجعل الدنيا في سم هذه الإبـرة، ونخس إحـدى عينيـه، فصـار أعور، قال: هذا وإن لم يرو عن رسول ا لله صلى ا لله عليه وآله وسـلم فقـد ظهـر وانتشر ظهورا لايرد - قال: وأخذ الأشعري من جـواب إدريـس عليـه الصلوة السلام أجوبة في مسائل كثيرة من هذا الجنس وأوضح هذا الجواب، قال : إن أراد السائل أن الدنيا على ما هي عليه والقشرة على ما هي عليه فلم يقل ما يعقل، فإن الأجسام الكثيرة يسـتحيل أن تتداخـل،أو تكـون في حـيز واحـد- وإن أراد بـه أن يصغر الدنيا قدر القشرة ويجعلها فيهـا، أويكـبر القشـرة قـدر الدنيـا ويجعلهـا فيهـا فلعمري ا لله قادر على ذلـك وعلـى أكـثر منـه - وقـال بعـض المشـايخ : وانمـا لم يفصل إدريس عليه السلام الجواب هكذا، لأن السائل معاند متعنت، ولهـذا عاقبـه على هذا السوال بنخس العين، وذلك عقوبة كل سائل مثله - انتهى -

وقال النابلسي في المطالب الوفية : قال اللاقاني : والمراد بالممكن ههنا كل ما لا يجب وجوده ولا عدمه لذاته، و كل ما لا يمتنع وجوده ولا عدمه لذاته، كليا كان أو جزئيا، جوهرا كان أو عرضا، من العرش إلى الفرش، بإدخال الطرفين بـل وما لزمهما إن ثبت، فدخل ما لا يتصور وجوده من الممكنات لا لذاتـه بـل لغـيره كممكن تعلق علم ا لله بعدم وقوعه- كإيمان أبي جهل- وهو أحد قولين في صحة تعلق القدرة الأزلية با لممتنع لتعلق العلم- وقد وفـق حجـة الاسلام بينهمـا بحمـل أحدهما على النظر لذاته - والآخر على النظر لتعلق العلم بامتناعه - إلى آخره -

وفيه: وقع ههنا لابن حزم هذيان ، بين البطلان، ليـس لـه قـدوة ورئيـس، إلاشيخ الضلالة إبليس،

وفيه: وفي الجملة فذلك التقدير الفاسد يؤدي إلى تخليط عظيم لا يبقى معه

شيء من الإيمان، ولا شيء من المعقولات أصلا، ولخفاء هذا المعنى على بعض الأغبياء من المبتدعة صرح بنقيض ذلك - فنقل عن ابن حزم أنه قال في الملل والنحل : إنه تعالى قادر أن يتخذ ولدا، إذ لو لم يقدر عليه لكان عاجزا - فانظر اختلال هذا المبتدع كيف غفل عما يلزم على هذه المقالة الشنيعة من اللوازم التي لا تدخل تحت وهم، وكيف فاته أن العجز إنما يكون لو كان القصور جاء من ناحية القدرة، أما إذا كان لعدم قبول المستحيل تعلق القدرة فلا يتوهم عاقل أن هذا عجز - إلى آخر التشنيعات -

وفيه : قد سئل الإمام العالم عبد الله بن أسعد اليمني عن كون الله تعالى قادرا على جميع الممكنات حتى قال الغزالي في قوله تعالى "خالق كل شيء" يخرج من ذالك ذاته وصفاته، واقتصر على ذلك، فهل يلحق بذلك شيء من المستحيلات؟ وما هي وما أنواعها ؟ فقد سأل سائل عن قوله تعالى :حَتّٰى يَلِجَ الْجَمَلُ فِيْ سَمِّ الْخِيَاط الآية- وقال انقطاع طمعهم يدل على استحالته على القدرة، وإلا لم ييأسوا، إلا أن يريد الاستحالة من جهة امتناعه عادة،لا ذاتا، فما الذي يجاب به هذا السائل؟

فأجاب بقوله :-اعلم - وفقك الله وإياي لسلوك طريق الهدى، وحفظنا جميعا من الزيغ والردى- أن جميع ما اتصف بالوجود والعدم و الإنعدام منحصر في ثلثة أقسام، لا يخرج شيء منه عند أولي النهى و التحصيل، عن **واجب وجوده، وجائز، ومستحيل**

فأما واجب الوجود فليس هو إلا الباري في جميع ذاته وصفاته ٥٠ المعنوية

---

٥٠ أقول: التحقيق أن الصفات واجبة الذات، باقتضاء الذات، لا بالذات، صادرة عن

الذاتية القديمة السنية–

وأما المستحيل فمثل شريك الباري، وقدم العالم، وحدوث الصانع، وعدمه، وعدم صفاته الأزلية، وبعضها، ككونه غير مختار، أو غير عالم، أو عالما بالكليات، دون الجزئيات، أو بالموجود دون المعدوم، أو متصفا بشيء من سمات النقص وصفات الخلق، وكل ما يباين الكمال ويميل عن الحق،

وأما ما يجوز وجوده وعدمه فجميع العالم، وهو ما سوى الله عزوجل، أوجده الحق سبحنه بعد ما جاز دوام عدمه، ويعدمه بعد ما جازبقاء وجوده، على حسب مراده، ثم يوجده وجودا لامنتهى في ظاهر العلم لآباده – وكل هذا الكلام المذكور ليس في شيء من السوال المسطور، غير أني قدمته على وجه التوطئة والتهميد، وبيان ما يعتمد عليه من قاعدة الأصل الحميد،

وأما ما يتعلق بالسوال فمن المعلوم أن المستحيلات ثلثة: مستحيل عقلا، ومستحيل شرعا، ومستحيل عادة، وقد رأيتها يرجع كل واحد منها في التقسيم العقلي إلى ثلثة، فيكون المجموع تسعة ٥١ حاصلة من ضرب ثلثة في ثلثة–

فالمستحيل العقلي إما أن يستحيل أيضا شرعا وعادة، أو شرعا دون عادة، أو عادة دون شرع – وهكذا– وهذه الأقسام التسعة بعضها ساقط لعدم

الذات بالإيجاب دون الإختيار، كما حققه الإمام الرازي، وهو الحق، لاستحالة تعدد الواجب، ولما لها إلى الذات العلية من الافتقار ١٢

٥١ أقول: بل سبعة لسقوط البعض بالتكرار وذلك أن المستحيل إما أن يستحيل (١) عقلا – أو (٢) شرعا– أو (٣) عادة – أو (٤) عقلا وشرعا – أو (٥) عقلا وعادة – أو (٦) شرعا وعادة – أو (٧) عقلا و شرعا وعادة جميعا – والباطل منها الأولان والرابع والخامس فتبقى ثلثة ١٢ إمام أهل السنة عليه الرحمة

اجتماع بعض المذكورات مع بعض

وإيضاح ذلك أن كل مستحيل عقلي مستحيل شرعا وعادة على وجه الإطراد، غير قابل لاستثناء مراد، ولهذا نقول إن جميع الظواهر التي يحيل العقل إجرائها على ظواهرها يجب تاويلها على ما يليق بها في مواطنها - ذلك أنه إذا تعارض الدليلان فإما أن يكونا قطعيين، أو ظنيين، أو أحدهما قطعيا، والآخر ظنيا- ولا يجوز أن يكونا قطعيين إلا أن يكون أحد مدلوليهما مؤوّلا، أو منسوخا إن كان في الأحكام متراخياعنه بشيء من الأزمان، فإن كان أحدهما قطعيا دون الآخر، ترجح القطعي عقليا كان أو شرعيا، وإن كانا ظنيين يترجح الشرعي على العقلي،

وكل مستحيل شرعا يستحيل وجوده عادة، لوجوب [٥٢] متابعة الشرع، وعدم مباينة العادة العامة له، ولا يستحيل ذلك عقلا، لجواز مخالفة العقل لما وردبه الشرع، ولهذا لايجب تخليد الكافر في النار عقلا، وإن وجب شرعا، والرجوع في سائر الأحكام إلى مايثبت في الشرع المنقول لا إلى ماجوزته العقول، نعم ما أوجبه العقل من الاعتقاد، فالعدول عنه من جملة الإلحاد، لأن خلافه إن كان قطعيا كان مؤولا،وإن لم يكن قطعيا كان باطلا

---

٥٢ **أقول:** الإستحالة الشرعية قد تكون فيما يتعلق بالأحكام التكوينية كدخول كافر في الجنة، وقد تكون في الأحكام التشريعية كوجود صلوة بلا طهارة، فبالنظر إليهما ذكر التعليلين، ومع هذا كان الأولى تبديل المتابعة بالصدق فإن المستحيلات لاتتوقف على متابعة أحد ولا مخالفته، ولو عبربه لكان دليلا على كلا الوجهين مغنيا عن إيراد تعليلين كما لا يخفى١٢

وكل مستحيل عادة لا يستحيل عقلا ولا شرعا –

إذا علم هذا فجميع المستحيلات العقلية لا تعلق للقدرة بها، وقد رأيت المستحيلات الثلاثة تجتمع في بعض الأشياء مثل اجتماع الليل والنهار، واستحالته شرعا لقوله[٥٣] تعالى: ولا الليل سابق النهار – وغيره – وأما المستحيل العادي فهو مطرد مع وجود المستحيل العقلي[٥٤]

ومن مثال المستحيل العقلي أيضا كون الشيء وترا و شفعا، أو لا وترا ولا شفعا، وكذلك يطرد ذالك في كل نقيضين[٥٥] – ومن مثال المستحيل العقلي أيضا ولوج الجمل في سم الخياط، وهي المسئلة المستدعى فيها الجواب،

وإن قيل لم لم يوصف الحق تعالى بالإقتدار على ذلك وعدم القول به يؤدي إلى قصر القدرة وقصورها – **قلت** ذلك لا يؤدي إليه فإن ا لله قادر على تصغير الجمل إلى أن يصير بحيث يلج في سم الخياط، وعلى توسيع سم الخياط إلى أن يسع الجمل، وأما ولوجه فيه وكل منهما على صورته فذلك من المستحيل العقلي الذي نص العلماء على أنه لاتعلق للقدرة به بخلاف المستحيل في العادة – **قلت** ومن قال إنه لا يستحيل ولوج الجمل في سم الخياط لزمه أن يقول بعدم استحالة اجتماع الليل والنهار، لأنهما في العقل سواء في الإمكان وعدمه، فلو قال

---

٥٣ أي لا يغلب أحدهما الآخر فيد خل عليه في سلطانه، ويأتي في وقته و أوانه، فظهر دلالة الكريمة على استحالة اجتماعهما ١٢

٥٤ أراد بالمستحيل هنا وفيما قبله الاستحالة فصح وصفهما بالوجود والإطراد١٢

٥٥ أراد بهما على سبيل عموم المجاز العرفي أو الحقيقة اللغوية كل متخالفين لا يصح اجتماعهما فينقض وجود كل منهما وجود الآخر١٢ إمام أهل السنة رضي ا لله تعالى عنه،

لا يستحيل اجتماع الليل والنهار في القدرة أيضا لكان راكبا من الجهل ما لا يخفى على من له أدنى شيء من العقل

وفي استحالة ذلك **أقول:** لا يعقل النهار نهارا إلا بعد ذهاب الليل، ولا يعقل الليل ليلا إلا بعد ذهاب النهار، ذهاب كل منهما شرط لمجيء الآخر، ولا يوجد المشروط إلاعند وجود الشرط، وما لم يذهب أحدهما لا يوجد الشرط، فلا يوجد المشروط، وهو المطلوب

وأقول أيضا صفة النهار النور [٥٦] وصفة الليل الظلمة، وهما نقيضان، [٥٧] واجتماع النقيضين محال، فاجتماع الليل والنهار محال، وهو المطلوب،

وأقول أيضا لا يجيء الليل حتى يذهب النهار، وإلا لم يكن ليلا، لوجود نور الشمس، فلو اجتمعا لكان الليل قد جاء، وهو لا يجيء حتى يذهب النهار، فيكون موجودا معدوما، هذا خلف،

وكذلك **أقول** الجمل كبير، وسم الخياط صغير، والصغير لا يسع في العقل إلا مثله صغيرا، والكبير لا يسعه إلا كبير مثله، فلو وسع الصغير كبيرا في حال كون الصغير صغيرا والكبير كبيرا، لزم أن يكون الصغير صغيرا كبيرا، والكبير كبيرا صغيرا في حالة واحدة، وهو محال لا يتصور وجوده بحال،

ومن المستحيل العقلي أيضا كل ما أدى إثباته، إلى نفيه، أو فعله إلى تقدم

---

٥٦ أي كونه بحيث يكون عالم النسيم حيث هو مقابلا للشمس فيستنير بها لولا يمنع مانع وقس عليه كون الظلمة صفة الليل١٢

٥٧ أي ضدان لقوله تعالى جاعل الظلمت والنور، أو عدم وملكة١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه،

فاعله على نفسه–

ومثال المستحيل شرعا لا عقلا عدم صحة صوم الحائض وصلا تها، والمغفرة للكافر ودخوله الجنة، دل على استحالة ذلك قواطع الكتاب والسنة–

ومثال المستحيل عادة لا عقلا ولاشرعا، طيران من لم يعهد له الطيران، بالارتفاع إلى السماء ممن لم يخلق له آلة تنيله رفعا، إما حسية كالجناح، أو معنوية كالأحوال لأهل الصلاح،

إذا علم هذا علم صحة ما قاله السائل إن الله قادر على كل الممكنات، وقول حجة الإسلام "الله خالق كل شيء" يخرج منه ذاته وصفاته – فإنما يعني خالق كل شيء وجد [58] أو سيوجد، والمستحيل العقلي غير موجود ولا يوجد، فلا يدخل بمفهوم ولا منطوق تحت ذلك الشيء المخلوق،ولو لم يستحل وجود ذلك لما سُمّي مستحيلا ، فلا يجد العقل إلى وجود ذلك سبيلا– انتهى مقال النابلسي ملخصا–

هذا كلام علماء العقائد والكلام، وإنما أوردنا بعض التفصيل مع أن هذا القدر أيضا لم يكن على وظيفة الرسالة، لأن المقام من مزالّ الأقدام، والنجدية قد ضلوا وأضلوا كثيرا من العوام، حتى قال كبيرهم: إن الله قادر على الكذب، لأن العبد قادر عليه، فإن لم يقدر الرب عليه ازداد القدرة الإنسانية على القدرة الربانية، وسياتي ما فيه إنشاء الله تعالى

و(٩) **منه أنه سميع بصير** بلا جارحة من الحدقة والأذن، كما أنه عليم بلا دماغ وقلب، والمراد **بالسمع** صفة وجودية قائمة بالذات، شانها إدراك كل

---

٥٨ أي حدث١٢

مسموع وإن خفي، **وبالبصر** صفة وجودية قائمة بالذات، شانها إدراك كل مبصر و إن لطف -

والقرآن مملو بهما، وقد ألزم إبراهيم عليه السلام أباه ٥٩ آزر بقوله، يا أبت لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر - فأفاد أن عدمهما نقص لايليق بالمعبود -

ومذهب جمهور أهل السنة أنهما صفتان زائدتان على العلم، ومذهب الفلاسفة وبعض المعتزلة أنهما عبارتان عن علمه بالمسموعات والمبصرات - قال ابن الهمام: هما يرجعان إلى صفة العلم وليستا زائدتين عليه مثل الروية - قال ابن أبي الشريف: إنهما وإن رجعا إلى صفة العلم بمعنى الإدراك فاثبات صفة العلم إجمالا لا يغني في العقيدة عن إثباتهما تفصيلا بلفظيهما الواردين في الكتاب والسنة، لأنا متعبدون بما ورد فيهما وإلى هذا يشير قول المصنف: إن الرؤية نوع علم، والسمع كذلك مع قوله بعد ذلك:سميع بسمع، بصير بصفة زائدة تسمى بصرا، ففي ذلك تنبيه على أنه لابد من الإيمان بهذين النوعين تفصيلا - والأولى كما في شرح المواقف بناء على أنهما صفتان زائدتان على العلم أن يقال لما ورد النقل بهما آمنا بذلك، وعرفنا أنهما لايكونان بالآلتين المعروفتين،واعترفنا بعدم الوقوف على حقيقتهما -

و(١٠) **منه أنه متكلم بكلام** - لإجماع الأنبياء، فقد تواترعنهم أنهم عليهم السلام كانوا يقولون: أمر بكذا و نهى عن كذا أو أخبر بكذا - وكل

---

٥٩ أي عمه كقوله تعالى وإله آبائك إبراهيم وإسمعيل، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم إن أبي وأباك أي عمي يعني أبا طالب١٢

ذلك من أقسام الكلام- **قديم** [٦٠] لامتناع قيام الحوادث بذاته سبحنه - **قائمٍ بذاته** لأنه وصف نفسه بالكلام حيث قال : قلنا اهبطوا - قلنا يآدم - و المتكلم الموصوف بالكلام لغة هو من قام الكلام بنفسه لا من أوجد الحروف في غيره كما صرح الشاعر :

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلا

فما ذهب إليه المعتزلة من أن التكلم في حقه تعالى إيجاد الحروف والأصوات في جسم مخالفة لِلّغة من غير ضرورة - **ليس بحرف ولا صوت** - لأنه صفة له وهو متعال عنه

وهذا الكلام القديم القائم بذاته يقال له **الكلام النفسي** ولايوصف بأنه عربي أو عبري، إنما العبري والعربي هو اللفظ الدال عليه-

والكلام النفسي يكون مسموعا عند الأشعري، قياسا على روية ما ليس بلون ولا جسم - ونسب منعه إلى الماتريدي، وصاحب التبصرة منع المنع - واستند بعبارة كتاب التوحيد ثم قال فجوز الماتريدي سماع ما ليس بصوت، والخلاف في الواقع لموسى عليه السلام فعند الأشعري سمع الكلام النفسي وعند الماتريدي صوتا دالا على كلامه تعالى - ووجه اختصاصه بالكليم على الأول ظاهر- وعلى الثاني لأنه -أي سماعه الصوت - على وجه فيه خرق العادة، إذ هو سماع بغير واسطة الكتاب والملك -

ويطلق الكلام على المعنيين، بالإشتراك المعنوي أو اللفظي، والأوجه الأول

---

٦٠ بالجر صفة كلام في قوله "متكلم بكلام" وكذا "قائم" الآتي ١٢ إمام أهل السنة عليه الرحمة،

بناء على أن الكلام مطلقا أعم من اللفظي والنفسي، فيكون إطلاقه في كلا المعنيين حقيقة مع وحدة الوضع، إذ الوضع للقدر المشترك وهو متعلق التكلم أعم من كونه معنى نفسيا أو لفظا، وكيف ما كان لا بد في مفهوم التكلم من قيام المعنى الذي هو الطلب و[٦١] الإخبار بنفسه، ولو تلفظ، لأن التلفظ فرع قيام ذلك المعنى بالنفس، وفرع العلم به، وقيام ذلك المعنى بالنفس وصف كمال ينافي الآفة التي هي السكوت الباطني والعجز عن إدارة المعني في النفس،

فوجب اعتقاد أنه تعالى متكلم بهذا المعنى، أي قيام المعنى المسمى بالكلام النفسي بذاته تعالى على تقدير كون الكلام مطلقا أعم من اللفظي والنفسي، فيجب نفيه عنه تعالى لامتناع قيام الحوادث [٦٢] به تعالى –و معني الإضافة في اللفظ

---

٦١ الواو بمعنى أو ١٢

٦٢ وإن قيل بقدم الحروف نفاه الترتب اللازم لها، وفيه قياس الغائب على الشاهد، وفي الملل والنحل والمواقف والمطالب والحديقة وغيرها ههنا كلام، والسكوت أسلم

والحق عندنا أن التنويع إلى النفسي واللفظي إنما مال إليه المتأخرون إفحاما للمعتزلة وإفهاما للعقول السافلة ، كما اختاروا في المتشابهات مسلك التاويل، وإنما المذهب ما عليه أئمة السلف أن كلام الله تعالى واحد لا تعدد فيه أصلا، لم ينفصل ولن ينفصل عن الرحمن، ولم يحل في قلب ولا لسان، ولا أوراق ولا آذان، ومع ذلك ليس المحفوظ في صدورنا إلا هو، ولا المتلو بأفواهنا إلا هو، ولا المكتوب في مصاحفنا إلا هو، ولا المسموع بأسماعنا إلا هو، لايحل لأحد أن يقول بحدوث المحفوظ المتلو المكتوب المسموع، إنما الحادث نحن، وحفظنا، و ألسُننا، وتلاوتنا، وأيدينا، وكتابتنا، وآذاننا، وسماعتنا، والقرآن القديم القائم بذاته تعالى هو المتجلي على قلوبنا بكسوة المفهوم، وألسنتنا بصورة المنطوق، ومصاحفنا بلباس المنقوش، وآذاننا بزيّ المسموع فهو المفهوم المنطوق المنقوش المسموع لا شيء آخر

التشريف أي أنه مخلوق الله تعالى من جنس تاليفات المخلوق، فلا يصح النفي أصلا

والتحقيق أن للشيء أربعة أنحاء من الوجود: وجود في الأعيان، وهو حقيقي بالإتفاق، ووجود في الأذهان، وهو مجازي خلافا للحكماء [٦٣] وفي العبارة والكتابة، وهما مجازان اتفاقا، فالكتاب يدل على العبارة، وهي على ما في الأذهان، وهو على ما في الأعيان،

فحيث يوصف القرآن بما هو من لوازم القدم كما في قولهم "القرآن غير مخلوق" فالمراد حقيقته الموجودة في الخارج،القائمة بذاته تعالى، وحيث يوصف بشيء من لوازم الحدوث يرادبه الألفاظ **المنطوقة** المسموعة كما في قولنا قرأت

غيره دالا عليه

وذلك من دون أن يكون له انفصال عن الله سبحانه وتعالى، أو اتصال بالحوادث أو حلول في شيء مما ذكر، وكيف يحلّ القديم في الحادث، ولا وجود للحادث مع القديم، إنما الوجود للقديم وللحادث منه إضافة لتكريم– ومعلوم أن تعدد التجلي لا يقتضي تعدد المتجلي

دمبدم گر لباس گشت بدل : شخص صاحب لباس را چه خلل

عرف هذا من عرف، ومن لم يقدر على فهمه فعليه أن يؤمن به كما يؤمن بالله وسائر صفاته من دون إدراك الكنه، وبعض تحقيق المرام في كلمات السادة الأعلام كالمطالب الوفية للمولى العارف بالله سيدي عبد الغني النابلسي وغيرها من كلمات حملة العلم القدسي، رضي الله تعالى عنهم ورحمنا في الدارين بهم آمين١٢

٦٣ أي القائلين منهم بحصول الأشياء بأنفسها، والحق خلافه١٢ إمام أهل السنة عليه الرحمة

نصف القرآن، أو **المخيلة** كما يقال حفظت القرآن، أو **الاشكال المنقوشة** كما في قولهم يحرم على المحدث مس القرآن

ولما كان دليل الأحكام الشرعية هو اللفظ عرف أئمة الاصول بالمكتوب في المصاحف، المنقول بالتواتر، وجعلوه اسما للنظم والمعنى جميعا، أي النظم من حيث دلالته على المعنى

ثم المخالف في صفة الكلام فرق - منهم مبتدعة الحنابلة، قالوا: كلامه تعالى حروف ٦٤ وأصوات تقوم بذاته، وهو قديم، و بالغوا حتى قال بعضهم جهلا: الجلد والغلاف قديمان، فضلا عن المصحف، وهذا قول باطل بالضرورة،

ومنهم الكرامية فإنهم وافقوا الحنابلة في أنه حروف وأصوات، لكنه حادث قائم بذاته تعالى، لتجويزهم قيام الحوادث به، تعالى عما يقوله الظالمون،

ومنهم المعتزلة قالوا: كلامه أصوات وحروف، يخلقها في غيره كاللوح المحفوظ، وجبريل، والرسول، وهو حادث عندهم،

وهذا الذي قالته المعتزلة لا ننكره نحن بل نقول به، و نسميه كلا ما لفظيا، ولكن نثبت أمرا وراء ذلك، وهو المعنى القائم بالنفس، ونقول هو الكلام حقيقة فهو قديم قائم بذاته،وهو غير العبارات إذ قد تختلف العبارات بالأزمنة والأمكنة

---

٦٤ أقول: أي أصوات و حروف كالمعهود المعروف، وبطلان هذا غنيّ عن البيان كما قال: وهذا قول باطل بالضرورة" اهـ أما القائل منهم بقدم حروف وأصوات لاتشابه الحروف المحدثة أو الأصوات الحادثة، وليست من الأعراض السيالة الغيرالقارة في الوجود، ولا مترتبة الأجزاء فلا دليل قطعيا من الشرع على بطلانه بل يشير إليه بعض كلام علمائنا وعليك بالمواقف والملل وما سمينا من قبل١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

والأقوام، ولا يختلف ذلك المعنى النفسي، وغير العلم إذ قد يخبر الرجل بما لا يعلم بل يعلم خلافه أو يشك فيه

وما هو الدائر على ألسنة أهل السُّنّة أن المقروّ المكتوب المسموع المحفوظ قديم فقد قيل المراد به المعلوم بالقراءة، المفهوم من الخط، المفهوم من الألفاظ، هذا،

و بما ذكرنا من قولنا وهو غير العبارات إلى آخره ظهرالجواب عن **سوال مشهور** للمعتزلة وهو أنه قدورد الإخبار في كلام الله تعالى بلفظ الماضي كثيرا - إنا أرسلنا ، و عصى فرعون - ونحوها والإخبار بلفظ الماضي عما لم يوجد بعدُ كذب وهو محال عليه تعالى، فإن هذا الذي قالوا إنما يدل على حدوث اللفظ، وهو غير المتنازع، ٦٥

ومنكر أصل الكلام كافر لثبوته بالكتاب والإجماع-و كذا منكر قدمه ٦٦ إن أراد المعنى القائم بذاته تعالى - واتفق السلف على منع أن يقال القرآن مخلوق وإن أريد به اللفظي والإختلاف فى التكفير كما قيل *

---

٦٥ قد آذناك ما هو مسلك أئمتنا الأقدمين منهم الإمام الأعظم رضي الله تعالى عنه وهو الحق الناصع ١٢

٦٦ فيه تكفير الكرامية وهو مسلك الفقهاء- أما جمهور المتكلمين فيابون الإكفار إلا بإنكار شيء من ضروريات الدين- وهو الأحوط الماخوذ المعتمد عندنا وعند المصنف العلام تبعا للمحققين ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه،

* سنلحق رسالة-جليلة للإما أحمد رضا قدس سره في آخر الكتاب، "**أنوار المنان في توحيد القرآن**" (١٣٣٠ هـ) هي توضح أن كلام الله واحد، وتقسيمه إلى نفسي قديم، ولفظي حادثٌ حادثٌ باطل، تجب المراجعة إليها لطلبة العلم والحق ١٢ محمد أحمد المصباحي

و(١١) **منه أنه مريد** والإرادة صفة وجودية قائمة بذاته توجب تخصيص المقدور بخصوص وقت إيجاده، والعلم متعلق أزلا بذلك التخصيص الذي أوجبته الإرادة، كما أن الإرادة في الأزل متعلق بتخصيص الحوادث بأوقاتها، **ولم يحدث له علم** بحدوث الحادث كما زعم جهم بن صفوان وهشام بن الحكيم **ولا إرادة** بحسب كل مراد كما زعمت الكرامية، لبطلان كونه محلا للحوادث-

والإرادة والمشية مترادفتان، ويدانيهما الإختيار، فالكل قديم وواحد، لا كما يزعم أن المشية قديمة، والإرادة حادثة، ولا كمازعم أن معنى إرادة فعله أنه ليس بمكره، ولا مغلوب، ولاساه، ومعنى إرادته فعل غيره أنه أمر به،

وقد اتفق جميع الفرق على أنه تعالى مريد - وإن اختلفوا في معنى الإرادة- قال الله تعالى: يُرِيْدُ اللهُ بِكُمْ الْيُسْرَ - يُرِيْدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ- وَمَا تَشَاءُوْنَ إِلاَّ اَنْ يَّشَاءَ اللهُ - وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ إلى غيرها من الآيات والأحاديث -

و قال أبو محمد بن قتيبة: **أجمع أهل الحديث على ستة أشياء**: وهي ما شاء الله كان وما لم يشألم يكن - وعلى أنه خالق الخير والشر- وعلى أن القرآن كلام الله غير مخلوق - وعلى أنه يُرى يوم القيامة- وعلى تقديم الشيخين على سائر الصحابة في الفضل - وعلى الإيمان بعذاب القبر - لايختلفون في هذه الأصول، ومن فارقهم في شيء من ذلك نابذوه وبدّعوه وهجروه -

فإرادته متعلقة بكل كائن، غير متعلق بما ليس بكائن،فهو تعالى مريد لما نسميه شرا من كفر وغيره، كما هو مريد للخير، ولولم يرده لم يقع، واتفقوا على جواز [٦٧] إسناد الكل إليه جملة، واختلف في التفصيل - فقيل لا يقال [٦٨] إنه يريد

---

٦٧ أي وجوب- على منهج الإمكان العام وعبربه للمقابلة١٢

الكفر والفسق والظلم لإيهامه الكفر - أي كونه ماموراً به - كما يقال خالق كل شيء ولا يصح أن يقال خالق القاذورات، وخالق القردة، ويقال : له ما في السموات والأرض، ولا يقال: له الزوجات والأولاد للإيهام - وقيل يجوز - وقيل لا يضاف الشر إليه بطريق التأدب المرشد إليه بقوله تعالى: مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ا للهِ، وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَّفْسِكَ، و يقول ابن عمر رضي ا لله تعالى عنهما: الخير بيديك والشر ليس إليك،

وعند المعتزلة إنما يريد ما كان طاعته، و سائر المعاصي والقبائح واقعة بإرادة العبد، على خلاف إرادة ا لله تعالى

في شرح البحر: ان القاضي عبد الجبار دخل على الصاحب بن عباد،

---

٦٨ **أقول** مناط المنع إفراد الوصف بإرادة الشر، وعند الجمع لا باس به جملة وتفصيلا، كأن تقول: إنه تعالى هو الذي يريد الخير والشر، والإيمان والكفر، أو تقول: إن الكفر أيضا لا يقع إلا بإرادته سبحنه وتعالى كالإيمان، أو يقول قائل: لا إيمان إلا بمشيته عز جلاله فتقول ولا كفر، أما أن تبتدئ قائلا يا مريد الشرور، ونحو ذلك فهو المحظور، وفيه المحذور، وهذا كله من باب الأدب في الكلام على وزان ما أفاده من جواز أن يقال ا لله الباسط القابض، النافع الضار، المانع المعطي، الرافع الخافض، المعزالمذل، المحيي المميت، المقدم المؤخر، الأول الآخر، ولا يقال: ا لله الضار القابض المانع الخافض المذل المميت المؤخر الآخر كما نقله الإمام البيهقي في كتاب الأسماء والصفات عن الإمامين الحليمي والخطابي في الباسط القابض، وقست عليه النافع الضار، ثم رأيته رحمه ا لله صرح به فيهما وفي كل ما ذكرت نقلا عن الحليمي، إلا الآخر، وهو كما ترى أولى بالمنع من المؤخر، ثم هذا القول هو المختار عندي، وبه يشعر كلام المصنف العلام حيث قدمه- وا لله تعالى أعلم١٢ إمام أهل السنة رضي ا لله تعالى عنه

وعنده أبو إسحق الاسفرائني، فلما رآه قال: سبحان من تنزه عن الفحشاء- فقال الأستاذ على الفور: سبحان من لا يجري في ملكه إلا ما يشاء - والمعتزلة قبّحهم الله أرادوا تنزيهه تعالى عن إضافة الشر إليه وإرادته ووقعوا في شرك أعظم من شرك المشركين، إذ جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه لا يحصون - وعن عمرو بن عبيد أنه قال ما ألزمني أحد مثل ما ألزمني مجوسي كان معي في السفينة، فقلت له: لم لا تسلم؟ فقال: لأن الله لم يرد إسلامي، فقلت للمجوسي إن الله يريد إسلامك ولكن الشياطين لا يتركونك، فقال المجوسي: فأنا أكون مع الشريك الأغلب - فالمعاصي واقعة بإرادته ومشيته تعالى لا بأمره ورضاه ومحبته

و(١٢) **منه أنه عليم**، والعلم صفة أزلية قائمة بذاته تعالى تحيط بالشيء على ما هو عليه -

قال الله تعالى: وإنَّ الله قَدْ اَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا - وإذا ثبت أنه الموجد لجميع الكائنات، والصانع لها بالقصد والإختيار، استحال عدم علمه بشيء منها، وفي شرح البحر:لأنه لو لم يتصف به لاتصف بضده، وهو الجهل، وذلك محال، لأنه نقص، وتعالى الله عن ذلك علوا كبيرا -

وهذا آخر الصفات الذاتية السبعة المتفق عليها، وتسمى بصفات المعاني، وإنما سميت ذاتية معنوية لكونها معاني قائمة بالذات،لا تنفك عنها

واعلم أن إثبات الصفات له تعالى مذهب جميع أهل السنة - وقال جمهور الباطنية بإنكارها كلها، حتى قالوا كل ما يجوز إطلاقه على الخلائق، لا يجوز إطلاقه عليه تعالى - **وذهبت طائفة** منهم إلى أنه لا يطلق عليه من الأسماء والصفات إلا ما طريقه السلب، دون الإيجاب - فقالوا لا نقول إنه موجود بل نقول إنه ليس بمعدوم - ولا نقول إنه حيّ عليم قدير، ولكن نقول ليس بميت ولا

جاهل ولا عاجز - **وجوزت الكرامية** حدوث الصفات وزوالها - **وشبهت المشبهة** منهم صفاته تعالى بصفات الخلق - **وأنكرت المعتزلة** أن تكون صفاته تعالى معاني وراء الذات، ٦٩ وادعت أنه عالم بلا علم، قادر بلا قدرة، وهكذا في سائر الصفات، إلا الكلام و الإرادة، فاعتبروهما معنيين وراء الذات، محدثين غير قائمين بذاته والكل باطل، لقيام الدليل النقلي والعقلي على خلافه

---

٦٩ أقول: أما ائمتنا السادة الصوفية قدسنا الله بأسرارهم القدسية فمع قولهم بالعينية قائلون قطعا بمعاني قائمة بالذات، تسمى بالصفات، وهذا سيدنا الأجل شيخ الشيوخ شهاب الحق والدين السهروردي رضي الله تعالى عنه مصرحا بإجماع تلك الطائفة العلية، على هذه العقيدة الحقة السنية،وناهيك به إماما عدلا، ثقة الثقات قولا ونقلا،

قال العلامة الشهاب في نسيم الرياض- "في شرح السيد هنا نقلا عن التفسير الكبير- إنا لا نعلم كنه صفات الله تعالى كما لا نعلم كنه ذاته تعالى، وإنما المعلوم لنا أنا لا نعلمها إلا بلوازمها وآثارها، وذاته لم تكمل بها، لأن الذات كالمبدأ لها، فيلزم استكمال الذات بالممكن بالذات، بل كمال الذات يستلزم الصفات،

وفي عوارف المعارف: أجمع الصوفية على أن له تعالى صفاتٍ ثابتةً- لا بمعنى أنه محتاج إليها، ويفعل بها، بل بمعنى نفي الضد، و ثبوتها قائمةً به تعالى- وهذه مسئلة نفيسة سكت عنها الأصوليون، وربما أوهم كلامهم خلافها - **وتوضيحها** أنه لا احتياج له تعالى إلى الصفة الموجودة في تحقق أثرها، "بل لو لم تكن موجودة كان الأثر بحاله"- إلا أن وجودها أكمل، لاقتضاء كمال الذات لها، ويدفع قول الحكيم الكمال بالذات أعلى من الكمال بما سواه لاستلزامه الإستكمال، و ظهر أن مذهب أهل السنة أعلى عقلا ونقلا، إلا أن فيه إيهام تعطيل الصفة، ويدفعه أن مجرد وجودها فائدة، وإن سلم فليكن سببا عاديا للآثار كسائر الأسباب عند الأشعري رحمه الله تعالى،فلا استكمال ولا تعطيل، فتدبرواحفظه فانه عزيزانتهى-الخ

وقال سيدي عبد الغني النابلسي قدس سره القدسي في الحديقة الندية شرح الطريقة المحمدية- ص وفيهاش أي في التاتارخانية ص سئل عمن قال بأن الله ش تعالى ص عالم

بذاته ش أي ذاته علمه ص ولا نقول: له ش صفة ص العلم، قادر بذاته ش أي ذاته قدرته ص ولا نقول: له القدرة وهم المعتزلة ش والفلاسفة نفاة الصفات ص هل يحكم بكفرهم أم لا ؟ قال يحكم ش بكفرهم ص لأنهم ينفون الصفات ش بقولهم ذلك ص ومن نفى الصفات فهو كافر ش والحاصل أن القائلين بأن الصفات عين ذاته تعالى طائفتان، محقة ومبطلة، فالمبطلة المعتزلة، والفلاسفة- لا يؤمنون أن له تعالى صفات زائدة على ذاته سبحانه عقلا، بل هي عين ذاته عندهم عقلا- والمحقه أهل الكمال من العارفين، فإنهم يقولون إن له تعالى صفات هي عين الذات، بالنظر إلى الأمر على ماهو عليه مما لا يعلمه إلا الله تعالى ، وهي غير الذات بحسب النظر العقلي، وهو محض الإيمان كما بسطناه وحققناه في كتابنا المطالب الوفية. اهـ

وفي مسلم الثبوت وشرحه للمولى بحر العلوم ملك العلماء قدس سره: (وأما) البدعة (الغير الجلية) لم يكن فيها مخالفة لدليل شرعي قاطع واضح (كنفي زيادة الصفات) فإن الشريعة الحقة إنما أخبرت بأن الله تعالى عالم قادر، وأما أنه عالم قادر بعلم وقدرة هما نفس الذات، أو بصفة قائمة بالذات، فالشرع ساكت عنه فهذه البدعة ليست إنكار أمر واضح في الشرع (فتقبل) شهادته وروايته(اتفاقا) لأن هذه البدعة لا توجب الفسق إذ ليس فيها مخالفة لأمر شرعي- (إلا إن دعا) هذا المبتدع (إلى هواه) فإن الداعي إلى الهوى مخاصم لا يؤتمن على الإجتناب عن الكذب- انظر بعين الإنصاف أنه لما كان الدعوة إلى البدعة الغير الجلية رافعة الأمان على الإجتناب عن الكذب فلأولى أن ترفع الجلية هذا الأمان، والمبتدع بالبدعة الجلية داع ألبتة إلى بدعته، فلا يقبل أصلا فافهم اهـ

أقول وبا لله التوفيق، تحقيق المقام على ما ألهمني الملك العلام أن الصفة مفارقة ولازمة إما للوجود حيث الوجود غير الموجود أو لنفس الذات إما مستندة إليها نفسها أو لا، بل هما مستندان جميعا إلى جاعلهما

(١) **فالمفارقة** بينة المغايرة ولا يصح لعاقل أن يتوهم عينيتها، وصفات الله سبحنه و تعالى متعالية عنها بالإجماع، خلافا للكرامية- (٢) **ولوازم الوجود** دون الذات تكون

الذات عرية عنها من حيث هي هي، فكانت مفارقة ولو في مرتبة التقرر، ولا مساغ لهذا في الصفات العلية، فإن وجوده تعالى عين ذاته بالإجماع، من دون نزاع، لأنه من صفاته النفسية وإنما الخلاف في الذاتية-

ولوازم الذات (٣) إذا كانت كمالات غير مستندة إلى نفسها كانت مستكملة بغيرها، وهو أيضا محال على الله سبحنه وتعالى- (٤) فإذن صفاته الذاتية ليست إلا من القسم الرابع، هذا هو الحق الناصع، فوجودها ليس إلا بوجود الذات، وتقررها منطوٍ في تقرر الذات، ولا عراء عنها للذات، ولا مصداق لها وراء الذات، أي ما به صدقها ومنشؤ حملها، وهذا هو معنى قول بعضهم " لاهو بحسب المفهوم ولا غيره بحسب المصداق" لا أن الفرق كالعنوان والمعنون، أو الحد والمحدود، فإنه العينية سواء بسواء، وعين ما زعمته المعتزلة والحكماء- بَيد أن منهم من أوهم كلامه غير هذا واستُشِمّ منه رائحة تعرّي الذات عن الصفات في بعض الحضرات، كما تقدم نقله عن نسيم الرياض-

ومن العجب أن القائل الفاضل نبه عليه ثم وقع فيه، حيث قال" بل لو لم تكن موجودة كان الأثر بحاله"- وأنى تعقل الذات عارية من لوازمها؟ بل لو لم تكن لم تكن، لأن انتفاء الملزوم لازم لانتفاء اللازم، فمن أين يبقى للأثر أثر؟ فهذه الزيادة التي يوهمها كلام بعضهم هي الباطلة المنكرة، وعليها شدد النكير سيدنا الشيخ الأكبر حيث قال في الباب السادس والخمسين من الفتوحات:

أما سقم الاستقراء فلا يصح في العقائد فإن مبناها على الأدلة الواضحة، فانه لواستقرينا كل من ظهرت منه صنعة لوجدناه جسما، فنقول إن العالم صنعة الخلق وفعله، وقد تتبعنا الصناع فلم نجد صانعا إلا ذا جسم، والحق صانع، فقال المجسمة: الحق جسم، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا، وتتبعنا الأدلة في المحدثات، فما وجدنا عالما بنفسه، وإنما الدليل يعطي أن لا يكون عالم إلا بصفة زائدة على ذاته تسمى علما، وحكمها فيمن قامت به أن يكون عالما، وقد علمنا أن الحق عالم فلابد أن يكون له علم ويكون ذلك العلم صفة زائدة على ذاته قائمة به، تعالى الله عما تقول المشبهة علوا كبيرا- كلا بل هو الله العالم الحي القادر القاهر

الخبير، كل ذلك بنفسه لا بأمر زائد على ذاته، إذ لو كان ذلك بأمر زائد على نفسه، وهي صفات كمال لا يكون كمال الذات إلا بها، فيكون كماله بزائد على ذاته، وتتصف ذاته بالنقص، إذا لم يقم بها هذا الزائد- فهذا من الإستقراء، وهذا الذي دعا المتكلمين أن يقولوا في صفات الحق" لاهي هو ولا هي غيره"- وفيما ذكرنا ضرب من الإستقراء الذي لا يليق بالجناب العالي- ثم انه لما استشعر بذلك القائلون بهذا المذهب سلكوا في العبارة عن ذلك مسلكا آخر فقالوا: ما* عقلناه بالاستقراء، وإنما قلنا: أعطى الدليل أنه ما يكون عالما إلا من قام به العلم، ولا بدأن يكون أمرا زائدا على ذات العالم، لأنه من صفات المعاني، يقدّر رفعه مع بقاء الذات، فلما أعطانا الدليل ذلك طردناه شاهدا وغائبا، يعني في الحق والخلق، وهذا هروب منهم وعدول عن عين الصواب- اهـ بحروفه-

فانظر كيف رد عليهم بلزوم النقص إذا لم يقم بها هذا الزائد و كيف نقل عنهم الإفصاح بأن العلم صفة يقدّر رفعها مع بقاء الذات، فهذا وا لله هو الباطل الصراح، وكل ما رده الشيخ به مما ذكر ههنا وما ذكر قبله من لزوم افتقاره تعالى إلى الصفات لو كانت أعيانا زائدات فهو حق قراح،

أما على ما قررنا فليس فيه بحمد الله ما يحوم حومه رد وإنكار، وأنى يكون فيه افتياق للذات المتعالية إلى الصفات العالية، وما هي إلا قضيتها والمستندة إليها، والشيء لا يحتاج إلى مقتضاه بل هو المحتاج إلى ما اقتضاه، إذ لا قيام للصفات إلا بالذات، ولا مساغ ههنا للإستكمال، فان الكمال هو الصفة لا غيرها، وهي مقتضاة نفس الذات، فالذات بنفسها اقتضت كمالها المسمى بالصفة، لأن الكمال شيء آخر يحصل للذات من جهة الصفات، كما يلزم على من يقدّر بقاء الذات مع رفع الصفات،

وأيضا يجيئ الإنكار منهم على من يقول بمحض الزيادة في جميع المراتب، وإن لم يقدّر ما أوهم بعضهم، وذلك لما فيه من إنكار حضرة الإطلاق ومرتبة الجمع، وانت تراهم قائلين في تلك المرتبة بعينية العالم، فضلا عن الصفات، فما ذا يستنكر وكيف يبطل به حكم مرتبة

* نافية ١٢

الفرق، وهذا الشيخ الأكبر قدس سره قائلا في الباب السبعين وأربع مائة مانصه:

" وأما وصفه بالغنى عن العالم، فإنما هو لمن توهم أن الله تعالى ليس عين العالم، وفرق بين الدليل والمدلول، فالأمر واحد، وإن اختلفت العبارات عليه، فهو العالم والعلم والمعلوم، وهو الدليل والدال والمدلول، وهو قول المتكلم " ما هو غيره فقط" وأما قوله " وما هو هو" فهو لما يرى من أنه معقول زائد على ما هو، فنفى أن يكون هو، وما قدر على أن يثبت هو من غير علم يصفه به، فقال " ما هو غيره"- فحار فنطق بما أعطاه فهمه، فقال "إن صفة الحق ما هي هو ولا هي غيره" ولكن إذا قلنا نحن مثل هذا القول ما نقول على حد ما يقوله المتكلم، فإنه يعقل الزائد ولا بد، ونحن لا نقول بالزائد -الخ- اهـ ببعض اختصار-

فانظر من أي مقام يتكلم الشيخ، وفي أي واد يسير، وعلي أي زيادة منه النكير، وتأمل آخر كلامه "إنا إذا قلنا نحن مثل هذا القول الخ" تعلم أنه لا ينكر الكلام، إنما ينكر المنشأ من إثبات موجودسوى الله تعالى، فافهم والله يتولى هداك،

وهذا ما افاد المولى النابلسي أن الصوفية تقول بعينية طورها وراء طور العقل، فهم كما علمت لا يخصونها بالصفات، بل ليس عندهم في الدار غيره ديار، ومعاذ الله أن يكون الشيخ من نفاة الصفات، وهو القائل في خطبة له ذكرها في الفصل التاسع من الباب الحادي والسبعين بعد الثلاث مائة "الحمد لله الذي ليس لأوليته افتتاح، كما لسائر الأوليات، الذي له الأسماء الحسنى والصفات العلى الأزليات، الخ"

وقال الشيخ عبد الوهاب الشعراني قدس سره الرباني في اليواقيت والجواهر من المبحث الثاني : مبنى كتب الشيخ- يعني الشيخ الأكبر قدس سره- ومصنفاته كلها في الشريعة والحقيقة على معرفة الله تعالى وتوحيده، وعلى إثبات أسمائه وصفاته وأنبيائه ورسله -الخ- وبعد اللتيا والتي كيف يرد الإجماع المحكم المنقول عن إمام الفريقين شيخ الشيوخ بمتشابه يذكره لسان الطريقة المتكلم عن طور فوق طور العقول؟

وبا لجملة فالذي نعتقده في دين الله تعالى أن له عزوجل صفات أزلية قديمة قائمة بذاته

و(١٣) منه أنه متصف بصفات الأفعال أي صفات تدل على تاثير، نحو الخالق البارئ المصور، والرزاق المحيي المميت، والكل يجمعها اسم **التكوين**، بمعنى اندراجها تحته، وصدقه على كل منها - قال الله تعالى: اِنَّمَا اَمْرُه اِذا اَرَادَ شَيْئًا اَنْ يَّقُوْلَ لَه كُنْ فَيَكُوْن -

واعلم أنه لاخلاف بين أهل السنة في كونه تعالى خالقا ورازقا، محييا و مميتا ونحو ذلك في الأزل، بمقتضى ذاته عند الماتريدية، و بمعنى أنه سيخلق عند الأشاعرة - وإنما الخلاف في الترزيق، والتخليق، والإحياء، والإماتة، ونحوها المعبر عنها "بالتكوين" فعند الماتريدية كالأول قديمة، وعند الأشعرية حادثة لكونها عندهم عبارة عن تعلقات القدرة

فائدة: لما كان الصفة ليست بعين الذات - بمعنى أن مفهومها غير مفهومها - ولا غيرها منفصلا عنها، لقيامها بها وعدم انفكاكها، لايتوجه **حديث تعدد القدماء**، إذ لا مغايرة في الحقيقة بينها وبين الذات، ولا بين بعضها بعضا

وأما النصارى فقد أثبتوا الأقانيم الثلاثة التي هي الوجود والعلم والحيوة،

عزوجل، لوازم لنفس ذاته تعالى، ومقتضَيات لها بحيث لا تقدير للذات بدونها، وهي المفتاقة إلى الذات،لأنها باقتضائها وقيامها بها، وهي الكمالات الحاصلة للذات بنفس الذات، فلا مصداق لها إلا الذات، فلها حقيقة بها هي هي، وهي المعاني القائمة القديمة المقتضَيات للذات، وحقيقة بها هي وما هي إلا عين الذات من دون زيادة أصلا- فافهم وتثبت - وإياك أن تزل، فان المقام مزلة الأقدام، وبالله التوفيق وبه الإعتصام ١٢ إمام أهل السنة عليه الرحمة

وسموها الأب والإبن وروح القدس، واعتقدوا انتقال أقنوم العلم إلى بدن عيسى عليه السلام، فجوزوا الإنفصال والإنتقال، فثبت التغاير - والحاصل أن المستحيل تعدد ذوات قديمة، لاذات وصفات -

في شرح المقاصد بعد بيان مذهب أهل الحق، قال: وهذا لفرط تحرزهم عن القول بتعدد القدماء، حتى منع بعضهم أن يقال صفاته قديمة، وإن كانت أزلية، بل يقال هو قديم بصفاته، وآثروا أن يقال هي قائمة بذاته، أو موجودة بذاته، ولا يقال هي فيه، أو معه، أو مجاورة له، أوحالّة فيه، لإيهام التغاير، وأطبقوا على أنها لا توصف بكونها أعراضا -

ولما كان هذا المقام مزلة الأقدام لكثير من الخواص، فضلا عن العوام، بسبب الخلط وعدم التفرقة بين اصطلاح الفلسفة والكلام فلا باس بإيراد ما يزيل الأوهام، فنقول:

الموجود على راي المتكلمين ينقسم إلى القديم والحادث، وعلى راي الفلاسفة إلى الواجب والممكن، وعلة الحاجة عند المتكلم الحدوث، وعند الفلسفي الإمكان، وبين الحدوث الذاتي والزماني نسبة العموم والخصوص عند الفلسفي، ونسبة المساواة عند المتكلم، والقديم عند المتكلم لا يستند إلى علة أصلا، بل يساوي الواجب الفلسفي، كما أن الإمكان الفلسفي يساوي حدوث المتكلم، وقالوا كل ممكن محدث، فلما قال المتكلم بقدم صفاته الكمالية فكأنما صرح بعدم استنادها إلى العلة -

قال السعد في شرح المقاصد: والمتكلمون لما لم يقولوا بقدم شيء من الممكنات كان إثبات القديم إثباتا للواجب

قال الإمام الرازي في المحصل: اتفق المتكلمون على أن القديم يستحيل

إسناده إلى الفاعل

وفي التحصيل شرحه: أما أصحاب أبي الحسن الأشعري فيقولون بصفات قديمة لكنهم يقولون لا هي عين الذات ولا غيرها فلذلك لا يطلقون المعلولية عليها

وفي شرح المواقف للسيد: واعلم أن القائل بأن علة الحاجة هي الحدوث أو مع الإمكان حقه أن يقول إن القديم لا يستند إلى علة أصلا، لأنه لا حاجة له إلى مؤثر قطعا، فلا يتصور منه القول بأن القديم يجوز استناده إلى الموجب

وفي حاشية البرجندي عليه: ولا يتصور منهم الإتفاق، وأقول بل حقه أن يقول القديم يساوي الواجب فلزمهم نفي صفات الواجب القديمة، وإلا لزم تعدد الواجب بالذات، إلا أن يعتذر بأن صفات الله تعالى ليست عينه ولا غيره فلا يلزم واجب غير الذات فلا تعدد فيه ٧٠

مسئلة : صفات الله تعالى في الأزل غير محدثة ولا مخلوقة - فمن قال إنها مخلوقة أو محدثة، أو وقف فيها بأن لا يحكم بأنها قديمة أو حادثة، أو شك فيها، أو

---

٧٠ أقول الغنى عن المؤثريساوق الوجوب الذاتي، والوجوب الذاتي لا يقبل التعدد، و نفي الغيرية المصطلحة لا ينفيه - والحق الحقيق بالقبول، المستقر عليه راي الفحول، كالإمام الرازي والعلامة سعدو غيرهما، ما ألقينا عليك من قبل، أن الصفات واجبة للذات بالذات لابالذات، مستندة إلي الذات، لا على وجه الخلق والإحداث بل على جهة الإقتضاء الذاتي الأزلي، والإفتقار في الوجود والقيام- والممكنُ وكذا الحادث الذاتي أعم من الزماني مطلقا، والقديمُ من الممكن من وجه، بَيد أنّا لا نطلق الحدوث إلا في الزماني، كما لا نقول المخلوق إلا عليه، لأن الخلق هو الإيجاد بالإختيار، فاحفظه فإنه هو الحق، وبه تنحلّ الإشكالات جميعا، وبا لله التوفيق ١٢

تردد في هذه المسئلة ونحوها فهو كافر ٧١ با لله تعالى

مسئلة: إن سابّ ا لله تعالى بنسبة الكذب والعجز ونحو ذلك إليه كافر، وكذا من نفى صفة من صفاته الذاتية - من الحيوة، والعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والكلام - مستبصرا في ذلك - كقوله ليس بحي، ولا عالم - وكذا قوله ليس بعالم بالجزئيات، أو لا قادر، أو لا مريد، أو لا متكلم، أو لا سميع، أو لا بصير، فهو كافر **بالإتفاق**

ومن جهل صفة من هذه الصفات ونفاها غير مستبصر فيها **فاختلف** العلماء في تكفيره - **والمعتمد** عدمه، فإن هذا الجهل لا يخرجه عن اسم الإيمان، وإن كان يخرجه عن كمال الإيقان، و لم يعتقد ذالك اعتقادا يقطع * بصوابه ويراه دينا وشرعا،

ومن أثبت الوصف ونفى الصفة على طريق التاويل الفاسد، والخطأ المفضي إلى الهوى والبدعة - كنفي المعتزلة صفاته القديمة الذاتية على توهم الحذر من تعدد القدماء، وقولهم عالم لا علم له، **فهذا مما اختلف** السلف والخلف في تكفير قائله ومعتقده - فمن رأى أخذهم بالمآل لما يؤديه إليه قولهم ويسوق إليه

---

٧١ هذا نص سيدنا الإمام الأعظم رضي ا لله تعالى عنه في "الفقه الأكبر" وقد تواتر عن الصحابة الكرام والتابعين العظام والمجتهدين الأعلام عليهم الرضوان التام إكفار القائل بخلق الكلام كما نقلنا نصوص كثير منهم في "سبحن السبوح عن عيب كذب مقبوح "وهم القدوة للفقهاء الكرام في إكفار كل من أنكر قطعيا، والمتكلمون خصوه بالضروري وهو الأحوط١٢ إمام أهل السنة رضي ا لله تعالى عنه،

* هو ١٢

مذهبهم كفّرهم - لأنه إذا نفى العلم انتفي العالم، إذ لا يوصف بعالم إلا من له العلم، فكأنهم صرحوا عنده بما أدى إليه قولهم من لزوم نفي الوصف للمشتق لنفي المشتق منه - ومن لم ير أخذهم بمآل قولهم وما لزمهم بموجب مذهبهم لم ير إكفارهم - قال: لأنهم إذا اطلعوا على هذا قالوا لا نقول ليس بعالم سلبا معطلا له تعالى عن العلم، بل ليس بعالم بعلم زائد على ذاته، فإنه عالم بعلم هو ذاته، وقولنا لا يؤل إليه، ونعتقده كفرا مثلكم

فعلى هذين الأصلين اختلف الناس في تكفير أهل التاويل - **والصواب** ترك إكفارهم، وإجراء أحكام الإسلام عليهم - لكن يغلظ عليهم بوجيع الأدب، وشديد الزجر، حتى يرجعوا عن بدعتهم، فقد ظهر في عهد الصحابة والتابعين من قال بأمثال هذه الأقوال من القدر، وراي الخوارج، والإعتزال، فما أزاحوا لهم قبرا، ولا قطعوا لأحد منهم ميراثا، لكنهم هجروهم في الكلام، والسلام، والمقام، والطعام، وأدبوهم بالضرب والنفي - أي الإخراج من بلادهم - أو الحبس، لدفع فسادهم،والقتل لأرباب عتوهم وعنادهم، على قدر أحوالهم، لأنهم باعتقادهم ما يخالف الحق مما لا يكفرون به فساق، ضلال، [٧٢] عصاة، أصحاب كبائر

و(١٤) منه الإعتقاد بقضائه وقدره، فإنه من شعب الإيمان، وقد ثبت بالأدلة القاطعة من الكتاب والسنة، وعليه إجماع الصحابة، وأهل الحل و العقد من

---

٧٢ أقول ما ذكر إلى هنا من قوله لكن يغلظ حق واضح في كل بدعة ضلالة، والأصوب عندي في خصوص المسئلة - أعني نفي زيادة الصفات- ما قدمته عن مسلم الثبوت وشرحه فواتح الرحموت من أنه بدعة لا توجب فسقا، إذ ليس فيه إنكار قطعي، وا لله تعالى أعلم ١٢ إمام أهل السنة رضي ا لله تعالى عنه،

السلف والخلف

وأنكرته **القدرية** زاعمين أنه سبحنه لم يقدّر شيئا، و لم يتقدم علمه بشيء، وأنه إنما يعلمه بعد وقوعه- وبطلان هذا أظهر من الشمس - وسموا"القدرية" لإنكارهم القدرة و إسنادهم أفعال العباد إلى قدرتهم - قال النووي وقد انقرضوا بأجمعهم، و لم يبق أحد من أهل القبلة على ذلك، و لله الحمد-

ومنهم من يقول الخير من ا لله، والشر من غيره تعالى- وهم المعتزلة والزيدية وغيرهم، وقد صح أنه صلى ا لله عليه وسلم قال: القدرية [٧٣] مجوس هذه الأمة - قال الخطابي: إنما جعلهم مجوسا لمضاهاة مذهبهم مذهب المجوس في قولهم بالأصلين: النور والظلمة، يزعمون أن الخير من فعل النور،والشرمن فعل الظلمة- فصاروا **ثنوية**- وكذلك القدرية يضيفون الخير إلى ا لله، والشر إلى غيره

والبحث في القدر والقضاء يوقع في البلاء-وقدورد : إذا ذكر القدر [٧٤] فأمسكوا - ولا يسلبان قدرة العزم عند خلق الإختيار، فيكون جبرا ليصح

---

٧٣ رواه الإمام أحمد وأبو داود وابن عدي والحاكم والبغوي وغيرهم عن ابن عمر بسند صحيح على أصولنا والدار قطني عن حذيفة وابن عدي عن جابر والخطيب عن سهل بن سعد رضي ا لله تعالى عنهم فلاشك في صحته ولو لغيره وتمامه عند أبي داود وغيره" إن مرضوا فلا تعودوهم وإن ماتوا فلا تشهدوهم"١٢

٧٤ رواه ابن عدي في الكامل عن أمير المؤمنين عمر الفاروق والطبراني في الكبير عن ابن مسعود و عن ثوبان رضي ا لله تعالى عنهم - كلهم عن النبي صلى ا لله تعالى عليه وسلم - والحديث حسن كما نبه عليه الإمام السيوطي في الجامع- وفي الباب أحاديث كثيرة١٢ إمام أهل السنة رضي ا لله تعالى عنه،

احتجاج الفساق على ما أوقعوا أنفسهم فيه -

في الكنز: قال جميع العلماء: الرضاء بالقدر والقضاء فرض، خيرا كان أو شرا، ولا يلزم من ذلك شيء، قال المخالف لو كان الرضاء بالقضاء واجبا لوجب الرضاء بالكفر، وهو باطل إجماعا لأن الرضاء بالكفر كفر - وأجيب بأن للكفر نسبة إلى ا لله تعالى، باعتبار فاعليته له، ونسبة إلى العبد باعتبار محليته له، واتصافه به، فإنكاره باعتبار النسبة الثانية دون الأولى-والرضاء به باعتبار النسبة الأولى دون الثانية-والفرق ظاهر، إذ لا يلزم من وجوب الرضاء بشيء باعتبار صدوره عن فاعله وجوب الرضاء باعتبار وقوعه صفة لشيء آخر

مسئلة: يمحو ا لله ما يشاء ويثبت ما يريد من المرقوم في الكتاب أي اللوح المحفوظ كذا قيل ٧٥ وما في أم الكتاب - أي أصله وهو علم الرب كما قال ا لله تعالى وَعِنْدَه أُمّ الكِتَاب - وعنده ٧٦ علم الكتاب - فلا يتغيرو لا يتبدل، مبرما كان أو معلقا، فسعدُ سعيد، وشقاء ضده مقرر في علمه، لا يزول بذلك الكتاب، وهذا لا خلاف فيه بين أهل السنة، وإن اختلفوا في أن السعيد قد يشقى

---

٧٥ مرضه لأن اللوح محفوظ- وإنما المحو والإثبات في صحف الملائكة، لكن قد ورد بعض ما يثبتُه في اللوح أيضا، ولعل التوفيق ما أخرج ابن جرير في تفسيره عن ابن عباس رضي ا لله تعالى عنهما قال: إن لله تعالى لوحا محفوظا مسيرة خمس مائة عام من درة بيضاء، له دفتان من ياقوت، والدفتان لوحان، لله كل يوم ثلاث مأة وستون لحظة يمحومايشاء ويثبت وعنده أم الكتاب اهـ فنفس اللوح محفوظ وفي دفتيه المحو والإثبات، وا لله تعالى أعلم١٢

٧٦ روى أبناء جرير والمنذرو أبي حاتم في تفاسيرهم عن مجاهد ومن عنده علم الكتاب قال هو ا لله عزوجل اهـ ومثله عن الحسن ١٢

وبالعكس، وهو مذهب الماتريدية، وهو قول عمر و ابن مسعود نظرا للحال - أو لا يكون ذلك وعليه الأشاعرة وابن عباس ومجاهد نظرا للمآل - فالخلاف لفظي، وكذا قوله أنا مومن إنشاء ا لله تعالى

فائدة: وللتقدير أربعة اقسام: الأول في العلم، وهذا لا يتغير - والثاني في اللوح المحفوظ، وهو يمكن تغيره - والثالث في الرحم لما أن الملك يؤمر بكتب رزقه وأجله وشقي وسعيد - الرابع هو سوق المقادير إلى المواقيت، وهذا إذا لطف ا لله بعبده صرف عنه إذا كان قبل أن يصل إليه

والقضاء على ضربين مبرم ومعلق - فالأول لا يتغير، والثانى يمكن تغيره - ومنه ما عناه سلطان العارفين سيدي عبد القادر الجيلاني قدس سره الرباني بقوله في القضية "إنما الرجل من يتعرض للقضاء فيرده" إذ المعلق قد يغيره ا لله بلا واسطة - فلا بدع أن يرده بها إكراما لأوليائه - ومنه ما قال رسول ا لله صلى ا لله عليه وسلم لا يرد القضاء إلا الدعاء ونحوه كذا في الكنز - وادعاء ردّ القضاء المبرم باطل [٧٧]

---

٧٧ أقول أخرج أبو الشيخ في كتاب الثواب عن أنس بن مالك رضي ا لله تعالى عنه قال قال رسول ا لله صلى ا لله تعالى عليه وسلم: أكثر من الدعاء، فإن الدعاء يرد القضاء المبرم - وأخرج الديلمي في مسند الفردوس عن أبي موسى الأشعري رضي ا لله تعالى عنه وابن عساكر عن نمير بن أوس الأشعري مرسلا كلاهما عن النبي صلى ا لله تعالى عليه وسلم قال: الدعا ء جند منّ أجنادا لله مجند يرد القضاء بعد أن يبرم

وتحقيق المقام على ما ألهمني الملك العلام أن الأحكام الإلهية التشريعية كما تاتي على وجهين:(١) مطلق عن التقييد بوقت كعامتها و(٢) مقيدبه كقوله تعالى: فَاِنْ شَهِدُوْا فَاَمْسِكُوْهُنَّ فِي الْبُيُوْتِ حَتّٰى يَتَوَفّٰهُنَّ الْمَوْتُ اَو يَجْعَلَ ا للهُ لَهُنَّ سَبِيْلا- فلما نزل حد الزنا

و(٥) منه أنه تعالى خالق لأفعال العباد، والعبد كاسب - قال الله تعالى خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ - وَاللهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُوْنَ - وليس لكسب العبد تاثير فيه ستقلالا - وإن أثر تبعا للخلق، فتاثيره بتاثيره، بل هو أيضا كذلك، فلا جبر - كما تقول الجبرية - ولا اختيار استقلالا - كما زعمت المعتزلة ٧٨-

والمحققون من أهل السنة قالوا: الحق أنه لا يكفر المعتزلة بقولهم إن العبد خالق لأفعاله باختياره - لأنه ليس بشرك، إذ الشرك إنما هو بالمشاركة في معنى الألوهية، وهم لا يقولون بذلك، إلا أن مشايخ ماوراء النهر بالغوا في تضليلهم حتى قالوا : المجوس أسعد حالا منهم حيث لم يثبتوا إلا شريكا واحدا، وهم أثبتوا شركاء لا تحصى،

قال صلى الله تعالى عليه وسلم خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا- الحديث- رواه مسلم وغيره عن عبادة رضي الله تعالى عنه- والمطلق يكون في علم الله مؤبدا أو مقيدا، وهذا الأخير هو الذي ياتيه النسخ فيظن أن الحكم تبدل، لأن المطلق يكون ظاهره التابيد حتى سبق إلى بعض الخواطر أن النسخ رفع الحكم- وإنما هو بيان مدته عندنا، وعند المحققين- **كذلك الأحكام التكوينية سواء بسواء، فمقيد صراحةً** كأن يقال لملك الموت عليه الصلوة والسلام : اقبض روح فلان في الوقت الفلاني إلا أن يدعو فلان، **ومطلق نافذ** في علم الله تعالى وهو المبرم حقيقة- **ومصروف** بدعاء مثلا- وهو **المعلق الشبيه بالمبرم**- فيكون مبرما في ظن الخلق، لعدم الإشارة إلى التقييد، معلقا في الواقع- فالمراد في الحديث الشريف هو هذا- أما المبرم الحقيقي فلا راد لقضائه ولا معقب لحكمه- وإلا لزم الجهل- تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا، فاحفظ هذا، فلعلك لا تجده إلا منا، وبالله التوفيق١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه،

٧٨ والرافضة، خذلهم الله تعالى ١٢

ومن لطيف ما حكي أن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه ناظر معتزليا فقال له قل "با" فقال "با" ثم قال له قل "دال" فقال "دال" فقال : إن كنت خالقا لأفعالك فأخرج الباء من مخرج الدال، أو كما قال، فانقطع المعتزلي

و(١٦) **منه أنه تعالى مرئي بالأبصار في دار القرار**، خلافا للمعتزلة ٧٩- وتحرير محل النزاع أنا إذا نظرنا إلى الشمس مثلا ورأيناها ثم أغمضنا العين، فإنا نعلم الشمس عند التغميض علما جليا، لكن في الحالة الأولى علم أمر زائد، وكذا إذا علمنا شيئا علما تاما جليا، ثم رأيناه فإنا ندرك بالبداهة تفرقة بين الحالتين، وهذا الإدراك المشتمل على الزيادة نسميه الروية، ولا يتعلق في الدنيا إلا بمقابلة لما هو في جهة و مكان، فهل يصح أن يقع بدون المقابلة والجهة والمكان؟ ليصح تعلقه بذاته تعالى مع التنزه عن الجهة والمكان،

ولا خلاف عندنا أنه تعالى يرى ذاته المقدسة، وأن رويتنا له سبحانه جائزة عقلا في الدنيا والآخرة - والمعتزلة حكموا بامتناع رويته تعالى عقلا لذي الحواس، واختلفوا في رويته لذاته - واتفقوا أهل٨٠ السنة على وقوعها في الآخرة، واختلفوا في وقوعها في الدنيا

قال صاحب الكنز: قد صح وقوعها له صلى الله تعالى عليه وسلم، وهذا قول جمهور أهل السنة وهو الصحيح، وهو مذهب ابن عباس، وأنس، وأحد القولين لابن مسعود، وأبي هريرة، وأبي ذر، وعكرمة، والحسن، وأحمد بن حنبل، وأبي الحسن الأشعري، وغيرهم - ونفتها عائشة وابن مسعود في أشهر قوليه،

---

٧٩ والرافضة، خذلهم الله تعالى ١٢

٨٠ منصوب على المدح ١٢

وأبوهريرة * وعليه جماعة من المحدثين من الفقهاء و المتكلمين - وقال معمر ما عائشة عندنا بأعلم من ابن عباس، وتوقف بعضهم كسعيدبن جبير، وأحمد بن حنبل في أحد ٨١ قوليه، وبعض أكابر المالكية، وتبعهم القاضي عياض، وقال البعض رآه بقلبه - رضوان الله عليهم أجمعين - وكل هذا لاختلاف الأدلة واضطرابها -

وكذا اختلف لموسى عليه السلام والأصح الذي عليه الجمهور أنه لم يره سبحنه - هذا، و لم يرو في غيرهما شيء أصلا -

وأرجح قولي الأشعري منع الوقوع للعارف الولي، وهو أوفق بالحديث "واعلموا أنكم ٨٢ لن تروا ربكم حتى تموتوا" وهذا قول الجمهور من العلماء والأولياء، ولذا لما أتي سلطان العارفين سيدنا عبد القادر الجيلاني قدس الله سره بفقيريزعم أنه يرى الله بعينه فقال: أحق ما قيل فيك؟ فاعترف فزجره، وهدده إن فاه بذلك - ثم قال لحاضريه هو محق في قوله ملبّس عليه، فإنه شاهد ببصيرته نور الجمال، فظن أن بصره رأى ما شاهدت بصيرته، وليس كذلك بل بصره رأى نور بصيرته فقط، والمراد بالروية الواقعة في كلام السادة الروية القلبية

---

* أي كذلك ١٢

٨١ التحقيق أنه رضي الله تعالى عنه كان يقول بها قطعا وسئل عنها مرة فقال رآه رآه رآه حتى انقطع نفسه قدس نفسه بيد أنه كان يخفيه في المجالس إبقاء على العوام كي لا تزل لهم أقدام، بما يتجاذب إليه الأوهام، من الجهة والمقابلة ولوازم الأجسام ١٢

٨٢ رواه الطبراني في كتاب السنة عن أبي أمامة الباهلي رضي الله تعالى عنه ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

المسماة **بمقام الشهود** – أي دوام استحضار اتصافه تعالى بصفات جلاله ونعوت كماله – فحيث أطلقوا الرؤية والمشاهدة فمراد هم ذلك لا الروية بالبصر، كذا في الكنز – وكفروا مدعي الروية كما أن القارئ في ذيل قول القاضي" وكذلك من ادعى مجالسة الله تعالى والعروج إليه ومكالمته" – قال* : وكذا من ادعى رويته سبحانه في الدنيا بعينه، كما بينته في شرح الفقه الأكبر

واختلف في تكفير منكر الروية في الآخرة والشاك فيها – والمنع أوضح والتفسيق أرجح – **وأما رؤياه سبحنه في المنام** فأبو منصور الما تريدي ومشايخ سمر قند قالوا لا يجوز وبالغوا في إنكار ذلك ، لأن ما يرى في المنام خيال ومثال، والله تعالى متره عن ذلك، وجائزة عند الجمهور، لأنها نوع مشاهدة بالقلب، ولا استحالة فيه، وواقعة كما حكيت عن كثير من السلف منهم أبو حنيفة وأحمد بن حنبل رضي الله تعالى عنهما، وهل يشترط أن تكون بلا كيف ولا مثال؟ فقالوا كما تكون حال اليقظة في الآخرة، وقيل لا، وذكر القاضي الإجماع على أن رؤيته تعالى مناما جائزة، وإن كان بوصف لا يليق به تعالى – قال ناظم البحر:

و رؤيا خالق وكذا نبي هما صدق فيا لك من مطاب

وفي الشرح: واعلم أنه لا خلاف بين الحفاظ في جواز رؤيته صلى الله تعالى عليه و سلم يقظة ومناما، وإنما الخلاف في أن المرئي ذاته الشريفة حقيقة أو مثالها، فذهب إلى الأول جماعات – وإلى الثاني الغزالي، والقرافي واليافعي، وآخرون –

* خبر أن ١٢

احتج الأولون بأنه سراج الهداية، ونور الهدى، و شمس المعارف، فكما يرى النور، والشمس، والسراج من بعد، والمرئي جرم الشمس بأعراضه وخواصه، فكذلك الجسم الشريف، فلا يلزم مفارقة الروضة الشريفة، ولاخلوالضريح منه، بل يخرق ا لله الحجب والموانع للرائي حتى يراه، وهو في مكانه، وعلى هذا فيمكن أن يراه جماعات في أقطار مختلفة

ورده البعض بأن محل النزاع أن يراه كل منهم في بيته من قطره لا أن يروه في محله، فإن الشمس إنما يرى في البيت شعاعها، لا هي، إذ هي مكانها، ولو حصرها بيت الرائي لامتنع رؤيتها في بيت غيره، فوجب القول بالمثال، سواء وافق صورته الحقيقية أو لا لأن المرئي على خلافها إنما هو صورة الرائي المنطبعة في مثاله صلى ا لله عليه وسلم، إذ هو كالمرآة المصورة، وبهذا علم جوازرؤية جماعة له في آن واحد من أقطار متباعدة، بأوصاف مختلفة،

وقالوا : رؤياه على صورته وصفته الحقيقية لا تحتاج إلى تعبير، وعلى غيرها تحتاج إلى تعبير، وهي حقة في الوجهين لا تلبيس فيه من الشيطان باتفاق، لعموم" إن الشيطان لا يتمثل بي" فالصحيح أن رويته صلى ا لله تعالى عليه وسلم حق على كل حال، وإن بغير صفته، لأن تصور تلك الصورة من قِبَل ا لله تعالى قال صلى ا لله تعالى عليه وسلم "من [٨٣] رآني في المنام فقد رآني ، فإن الشيطان لا يتمثل بي" وفي [٨٤] رواية "فقد رأى الحق فإن الشيطان لا يتزايا بي – وما يكون

---

٨٣ رواه أحمد والبخاري والترمذي عن أنس رضي ا لله تعالى عنه و في الباب أحاديث بلغت مبلغ التواتر١٢

٨٤ رواه الأئمة أحمد والشيخان عن أبي قتادة رضي ا لله تعالى عنه ١٢

فيها من مخاطبات ونحوها فليس بمقطوع به كما قالوا لكونه أمرا زائد اعلى ما اقتضاه الدليل، وقال : **رؤيته صلى الله تعالى عليه وسلم يقظة جائزة بالاتفاق، واقعة،** فقد حكى ابن أبي جمرة والبارزي واليافعي وغيرهم عن كثير من الصلحين أنهم رأوا النبي صلى الله عليه وسلم وذكر ابن أبي جمرة عن جمع أنهم حملوا على ذلك رواية[٨٥] "من رآني مناما فسيراني في اليقظة" وأنهم رأوه نوما فرأوه بعد ذلك يقظة وسألوه عن تشويشهم من أشياء فأخبرهم بوجوه تفريجها، فكان كذلك بلا زيادة ولا نقص، قال: ومنكر ذلك إن كان ممن يكذب بكرامات الأولياء فلا بحث معه، لأنه يكذب ما أثبته السنة، وإلا فهذه منها، إذ يكشف لهم بخرق العادة عن أشياء في العالم العلوي والسفلي- وقال الغزالي في كتابه "المنقذ من الضلال" "وهم يعني أرباب القلوب في يقظتهم يشاهدون الملائكة وأرواح الأنبياء ويسمعون منهم أصواتا ويقتبسون فوائد" وقوله "أرواح الأنبياء"مبني على رؤية المثال دون الذات كما قال اللاقاني - انتهى ملتقطا من الكنز - وقوله " جائزة باتفاق" مبني على عدم اعتبارالمخالف -

ويرتفع بالتأمل في هذا المقام استبعاد مشاهدة طواف الكعبة بالأولياء الكبار عيانا في بلدان شتى في حال اليقظة مع كون الكعبة في مكانها، وما وقع في كلام اليافعي العارف بأحكام المثال من إطلاق المستحيل العقلي عليه فهو من جهة كون الشيء الواحد في الوقت الواحد في المكانين، وهو من جملة المحال لا على هذا الطريق، والله أعلم - هذا تمام الكلام في **الواجب** لذي الجلال و الإكرام

---

٨٥ رواه الشيخان و أبو داؤد عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه - وتمامه : ولا يتمثل الشيطان بي ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

"وأما ما يجب اعتقاد استحالته-" أي مالا يتصور وجوده في حقه فأضداد ما تقدم من صفاته - مثل العدم، وطروء الحدوث، وأن لا يكون واحدا، وعدم قيامه بنفسه، بأن يكون صفة تقوم بمحل، أو يحتاج إلى مخصص، والمماثلة للحوادث، والموت، والعجز عن ممكن، والعمى، والصمم، والبكم، وأن يجبَر و يكرَه على شيء، والجهل بشيء[٨٦] ما، وكونه غير مكوِّن للعالم - فكل هذه مستحيلة في حق إله العباد، لانقلاب الأمر إلى عكسه، وعود الشيء إلى ضده الغير المقصود، إذ ذلك يخرجه عن أن يكون هو الإله المعبود، كذا في الكنز

وكذا يستحيل الكذب وسائر سمات النقص عليه تعالى - والنجدية قد فارقوا أهل الإسلام في هذا المقام، قال كبير مم:"كذبه واتصافه سبحنه بهذه النقيصة ليس محالابالذات، وليس خارجا من القدرة الإلهية، وإلا يلزم زيادة القدرة الإنسانية على القدرة الربانية" انتهي - وأطال الوقاحة بعض متبعيه، بإطالة الكلام فيما لا يغنيه، وإلى[٨٧] جهنم يصليه، حتى التزم إمكان اتصافه سبحنه بالجهل والعجز وجميع النقائص والمعايب والفواحش والقبائح، وفضح نفسه وقومه بأنواع الفضائح -

ولما كان وظيفة الرسالة الإجمال أعرضنا عن تفصيل ما فيها من الضلال ئوالإضلال، قانعا بنقل أقوال أئمة الدين، وعقائد جمهور المسلمين، في هذا الباب، ليظهر مخالفة النجدية للحق وعدولهم عن الصواب،

---

٨٦ الشيء ههنا بمعنى المفهوم على اصطلاح الحكماء، فيعم كل موجود ومعدوم حتى الممتنع١٢

٨٧ بتضمين معنى الايصال ١٢

قال الإمام ابن الهمام في المسايرة:-" يستحيل عليه تعالى سمات النقص كالجهل والكذب"

قال ابن أبي الشريف في شرحه :- بل يستحيل عليه كل صفة لا كمال فيها ولانقص، لأن كلا من صفات الإله صفة كمال- وفيه أيضا:-" لا خلاف بين الأشعرية وغيرهم في أن كل ما كان وصف نقص [88] في حق العباد فالباري تعالى عنه منزه، وهو محال عليه تعالى، والكذب وصف نقص في حق العباد"

وفي شرح المقاصد"لو جاز اتصافه بالحادث لجاز النقصان عليه وهو باطل إجماعا،

وفي شرح المواقف :- يمتنع عليه الكذب اتفاقا، أما عند المعتزلة فلوجهين إلى أن قال - أما امتناع الكذب عندنا فلثلاثة أوجه:- الأول أنه نقص، والنقص على الله محال إجماعا- وفيه في جواب المنكرين للبعث، المتشبثين بمنع استحالة الكذب على الله-" وعن الخامس، قد مر في مسئلة الكلام من موقف الإلهيات امتناع الكذب عليه سبحنه-وفيه في توحيده تعالى-" فيكون هذا عاجزا، فلا يكون إلها، هذا خلف، وقال: فهو عاجزعن بعض الممكنات، فلا يصلح إلها ولا يوجد إلهان

وفي كنز الفوائد:- فكل هذه الأضداد مستحيلة في حق إله العباد لما مر من بيان ذلك - وفيه :- قدس تعالى شانه عن الكذب شرعا وعقلا، إذ هو قبيح

88 أي ما كان نقصا بنفسه لا لابتنائه على كمال عالٍ مَن خلا عَنه عيبٌ عليه في هذا المبتني، كالمن والتكبر والتعالي وحب الحمد، فافهم فإنه عزيز ١٢ إمام أهل السنة رحمه الله تعالى،

يدرك العقل قبحه من غير توقف على شرع فيكون محالا في حقه تعالى عقلا وشرعا كما حققه ابن الهمام وغيره

وفي شرح العقائد للدوّاني : الكذب نقص، فلا يكون من الممكنات ولا تشمله القدرة كسائروجوه النقص عليه تعالى كالجهل والعجز- وفيه :- ولا يصح عليه الحركة والإنتقال، ولا الجهل ولا الكذب ،لأنها نقص، والنقص عليه تعالى محال-

وفي شرح السنوسية :- وكذا يستحيل عليه أيضا الجهل الذي هو ضد العلم عند أهل السنة - وما في معناه وهو الشك و الظن و الوهم - لأنها لا ينكشف بها المعلوم على ما هو - وفيه :- وكذا يستحيل عليه تعالى العجز الذي هو ضد القدرة - وفيه:- أما برهان وجوب السمع والبصر والكلام له تعالى فالكتاب والسنة والإجماع، وأيضا لو لم يتصف بها لزم أن يتصف بأضدادها، وهي نقائص والنقص عليه تعالى محال - وفيه:- وأما برهان وجوب صدقهم عليهم الصلوة والسلام فلأنهم لو لم يصدقوا للزم الكذب في خبره تعالى، والكذب على الله محال، لأنه دناءة -

هذا وقد ظهر بما ذكرنا أن دعوي إمكان اتصافه سبحنه بالعجز و نحوه هدم لأساس الدين، وخرق لإجماع المسلمين، واستخفاف بحضرة رب العالمين، وسياتي ما يتعلق بالمقام عن قريب

وأما وسوسة زيادة القدرة الإنسانية على القَدْرة الربانية فأدَلُّ دليلٍ على كماله في جهله وضلاله- لم يدرأن القدرة الربانية قدرة على خلق الممكنات، والإنسانيةَ على كسب الأعمال، فشتان بينهما فكيف الزيادة والنقصان، وما في هذا الإستدلال من أنواع الضلال والطغيان، ظاهر على كل من له حظ من العقل

والإيمان

فائدة جليلة: جل مسائل الإلهيات يبرهن عليها بالتنزيه عن النقص واستحالته فمتى ادعى النجدية إمكان النقص خالفوا أهل الحق في جميعها

وكذا يستحيل أن يكون جوهرا، وإلا كان متحركا في حيزه، أو ساكنا فيه، لأنه لاينفك عن أحدهما، وهما أي الحركة والسكون حادثان - **وقد علم من استحالة كونه تعالى جوهرا استحالة لوازم الجوهر** عليه من التحيز، ولوازمه كالجهة ، فإن سماه أحد جوهرا و أثبت له لوازمه كفر- وإن قال لا كالجواهر في الحيز، ولوازمه من الجهة والإحاطة [٨٩]و نحو هما فإنما خطؤه في التسمية- **وكذالك الجسم** - فإن سماه أحد جسما و أثبت له الإفتقار والتركيب، وسائر [٩٠] لوازم الجسمية كفر، وإن سماه جسما وقال لا كالأجسام يعني في نفي لوازم الجسمية فإنما خطؤه في إطلاق الاسم كمن قال جوهر لا كالجواهر، بالإجماع من القائلين بأن الأسماء توقيفية، والقائلين بجواز إطلاق ما يشعر بإجلال، ولايوهم نقصا، وإن لم يرد به توقيف، فإنه لم يوجد في السمع ما يسوّغ إطلاقه ليجوز على قول القائلين بالإشتقاق في الأسماء، يعني جواز إطلاق المشتق مما ثبت سمعا اتصافه بمعناه، ولم يوهم نقصا، احترازا عن نحوالماكر و المستهزئ والرامي والزارع، فشرطه بعد السمع أن لا يوهم نقصا، واسم الجسم نقيصة من حيث اقتضائه الإفتقار، وهو أعظم مقتض للحدوث، فلم يوجد أحد من الشرطين الذين اعتبرهما القائلون بالإشتقاق، وفقدان التوقيف ظاهر، فمن أطلقه فهو عاص بذلك الإطلاق، بل قد

---

٨٩ أي به فالمصدر مبني للمفعول أي كونه محاطا ١٢

٩٠ أي شيئا منها ١٢

كفره بعضهم، وهو أظهر[٩١] ، فإن إطلاقه غيرَ مكره بعد علمه بما فيه من اقتضاء النقص استخفاف بجناب الربوبية، والإستخفاف به كفر وفاقا،

ولما ثبت انتفاء الجسمية بالمعنى المذكور ثبت انتفاء لوازمها- فليس سبحنه بذي لون، ولا رائحة، ولاصورة، ولاشكل، ولامتناه ولا حالّ في شيء ولا محل، ولا يتحد بشيء ولا يعرض له لذة عقلية، ولا حسية، ولا ألم كذلك، ولافرح، ولاغم، ولا غضب، ولا شيء مما يعرض للأجسام - فما ورد في الكتاب والسنة من ذكر الرضاء والغضب، والفرح [٩٢] ، ونحوها يجب التنزيه [٩٣] من ظاهره كما سياتي -

وكذلك العرض - لأنه المحتاج إلى الجسم في تقومه فيستحيل وجوده قبله، وا لله تعالى قبل كل شيء و موجده- **وكذلك الجهة** - إذ معنى الإختصاص بالجهة اختصاصه بحيز ين، وقد بطل لبطلان الجوهرية والجسمية في حقه تعالى -

---

٩١ إذا لم يقرنه بما يزيل وهم النقص والتشبيه، ومع ذلك فالإكفار لا يعمل فيه بالظاهر فضلاعن الأظهر، بل لا بدمن صريح لا يقبل التوجيه، وبا لله التوفيق فافهم ١٢

٩٢ كقوله صلى ا لله تعالى عليه وسلم:- وا لله لله أفرح بتوبة عبده من أحدكم يجد ضالته بالفلاة - الحديث - رواه الشيخان عن أبي هريرة، وعن أنس، وعن عبد ا لله بن مسعود رضي ا لله تعالى عنهم ١٢

٩٣ بنفي المبادي، وإثبات الغايات، على ما عليه المتأخرون، فإن للغضب مثلا مبدء، وهو هيجان الدم وثوران القلب، وغاية، وهو إرادة الإنتقام، وقصد الإيلام، فالمراد بالغضب فيه سبحنه هذا لاذاك- **أقول** أي من دون حدوث إرادة، لأنها صفته القديمة و إنما الحادث ظهور تعلقها بالمراد - **والحق عندنا** ما عليه أئمتنا، إنا آمنا به، كل من عند ربنا، لا نقول بالظاهر، ولا نخوض في السرائر، ونكل العلم إلى العليم القادر١٢

فإن أريد بالجهة معنى غير هذا مما ليس فيه حلول حيز ولاجسمية فليبين، حتى ينظر فيه أيرجع إلى التنزيه عما لا يليق بجلال الباري سبحنه فيخطّأ في مجرد التعبير عنه بالجهة، لإيهامه ما لايليق ولعدم وروده في السنة، أو يرجع إلى غير التنزيه فيبين فساده لقائله وغيره صونا عن الضلال،

فإن قيل فما بال الأيدي ترفع إلى السماء بالدعاء وهو جهة العلو؟ **أجيب** بأن السماء قبلة الدعاء تستقبل بالأيدي كما أن البيت قبلة الصلوة يستقبل بالصدر والوجة- والمعبود بالصلوة والمقصود بالدعاء منزه عن الحلول بالبيت والسماء

ومعتقد الجهة قيل يكفر، وقيل لا يكفر، وقيده النووي بكونه من العامة - قال العلامة الهيثمي [٩٤] **وما وقع** من ابن تيمية مما ذكر يعني في نفي مشروعية زيارته صلى الله تعالى عليه وسلم وحرمة السفر إليها، وعدم قصر الصلوة فيه، وإن كان عثرة لاتقال [٩٥] أبدا، ومعصية يستمر عليه شومها دواما وسرمدا **ليس بعجيب** فإنه سولت له نفسه وهواه وشيطانه أنه ضرب مع المجتهدين بسهم صائب وما درى المحروم أنه أتى بأقبح المعايب، إذ خالف إجماعهم في مسائل كثيرة، وتدارك على أئمتهم سيما الخلفاء الراشدين باعتراضات سخيفة شهيرة، وأتى من نحو هذه الخرافات بما تمجه الأسماع، وتنفر عنه الطباع، حتي تجاوز إلى الجناب

---

٩٤ هو الإمام ابن حجر المكي رحمه الله تعالى، ذكره في الجوهر المنظم١٢

٩٥ يومي إلى إكفاره أو يحمل علي التغليظ أو الأبد بمعنى الزمان الطويل كما في أنوار التنزيل، أو المراد في الدنيا، أو مبني على أنه كفر بالتجسيم، والكافر مؤاخذ بما دونه أيضا قالوا لم نك من المصلين، ومعلوم أن عثرة الكافر لا تقال أبدا فافهم- والصواب أن ابن تيمية ضال مضل لا كافر، والله تعالى أعلم١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه،

الأقدس، المنزه عن كل نقص،والمستحق لكل كمال أنفس فنسب إليه العظائم والكبائر، وخرق سياج عظمته وكبرياء جلاله بما أظهر للعامة على المنابر من دعوى الجهة والتجسيم، وتضليل من لم يعتقد ذلك من المتقدمين والمتأخرين،حتى قام عليه علماء عصره، وألزموا السلطان بقتله أو حبسه أو قهره، فحبسه إلى أن مات، وخمدت تلك البدع، وزالت تلك الظلمات، ثم انتصر له أتباع لم يرفع الله لهم راسا، ولم يظهر لهم جاها ولا باسا، ضربت عليهم الذلة والمسكنة، وباءوا بغضب من الله، ذلك بما عصوا و كانوا يعتدون

وقال في صدر الباب:من هو ابن تيمية حتي ينظر إليه،أو يعوّل في شيء من أمور الدين عليه، وهل هو إلا كما قال جماعة من الأئمة الذين تعقبوا كلماته الفاسدة وحججه الكاسدة، حتى أظهروا عوار سقطاته، وقبائح أوهامه وغلطاته، كالعزبن جماعة: عبدٌ أضله الله و أغواه، وألبسه رداء الخزي وأرداه، وبوأه من هوة الإفتراء والكذب ما أعقبه الهوان، و أوجب له الحرمان،

قال النابلسي: **أنواع التشبيه** الذي هو زيغ وكفر وضلال، وهو إيقاع الشبه بين الله تعالى وبين الشيء من المخلوقات، ولو بوجه من وجوه، لا نرضى نحن معاشر أهل السنة والجماعة بها، أي بتلك الوجوه في حقه تعالى فكن أيها المكلف له تعالى منزها أي مبعدا مبرئا عن كل شبه منها، لأن ذلك كفر وضلال، قال الله تعالى: ليس كمثله شيء - وقال سبحانه: سُبْحٰنَ رَبِّكَ رَبِّ العِزَّةِ عَمَّا يَصِفُوْنَ - وَلَمْ يَكُنْ لَّهُ كُفُواً أحَد

وذكر فيها كونه تعالى جرما له تحيز، أو عرضا له به تميز، والإرتسام في

الخيال، والكبر ٩٦ والصغر، وكونه موجودا في زمـان أو مكـان، وكونـه في جهـة، وكون فعله وحكمه لغرض عاجل أو آجل، ومتصفا بالأعراض

وقال اللاقاني: اختار ابن عبد السلام تاثيمهم وعدم كفرهم، ولعـل مـراده بتلك الجهة الجهة اللائقة به تعالى بحيث ينفي عنه بها مماثلة الأجسـام، فيقـال علـى هذا إنه تعالى له جهة الفوق، ولكن لا على حدالفوقية التي تنسب إليها الأجسـام، كما سبق أن هذا اعتقاد فرقه من المجسمة دون فرقة أخرى تعتقد نسـبة ذلـك إليـه تعالى كنسبتها إلى الأجسام، فإن الشر بعضه ينقص من بعض، والبدعة أخـف مـن الكفر، هذا،

والنجدية خالفوا أهل الحق في تنزيهه تعالى فإن مولاهم في" إيضـاح الحـق" قد جعل مسئلة تنزيهه تعالى من الزمـان والمكـان و الجهـة مـن البدعـات الحقيقيـة، وعدها مع القول بصدور العالم بالإيجاب وإثبات قدم العـالم الـذي هـو كفـر عنـد أهل السنة

وكذا يستحيل إجراء متشابهات الكتاب والسـنة علـى ظواهرهـا في حقـه سبحانه، كالإستواء والإصبع، واليد، والقدم، واليمين، والنزول، وغيرها، والسلف والخلف متفقون على تنزيهه تعالى عن ظواهرها ٩٧ - إمـا بالإيمـان بـه علـى المعنـى

---

٩٦ أي في المقدار، فإنه المحال، لا في القـدر وهـو الكبـير المتعـال١٢ إمـام أهـل السـنة عليـه الرحمة

٩٧ أقول: يجب عليك هنا التنبه لدقيقة- وهو أن الإجراء على الظاهر قـد يطلـق ويـراد بـه الظاهر المفهوم لنا، المتبادر إلى أذهاننا حسب ما نعهده فينا، وفي أمثالنا مـن يـد وإصبـع مـن لحم وعظم، ذواتي طول وعرض وعمق وتجزّ وتركـب، ونـزول بحركـة مـن فـوق لتحـت،

الذي أراد سبحنه، أو بتأويله

قال الما تريدية : **حكم المتشابه** انقطاع رجاء معرفة المراد منه في هذه الدار وإلا لكان قد علم - ثم هذا في حق غير نبينا صلى ا لله تعالى عليه وسلم كما قال فخر الاسلام: هذا في حقنا لأن المتشابهات كانت معلومة للنبي صلى ا لله تعالى عليه وسلم كذا في الكنز، وما سوى المتشابهات من النصوص تحمل على ظاهرها مالم يصرف عنه دليل قطعي

فائدة: هذا الفصل تنبيه على الجواب عن تمسك القائلين بالجهة والمكان

- قال ابن أبي الشريف وأجيب عنه بجواب إجمالي - هو المقدمة للأجوبة التفصيلية - وهو أن الشرع إنما يثبت بالعقل، فإن ثبوته يتوقف على دلالة المعجزة

وانتقال من حيز إلى حيز، وهذا ما أجمع على نفيه أهل السنة والجماعة قديما وحديثا- وقد يطلق ويراد به ترك التاويل أي نجري النص على ظاهره، ونومن بأن له تعالى يدا تليق به كما يعطيه النص ولا نقول إن اليد بمعنى القدرة، كما يختاره أهل التاويل ولكن نؤمن أن يده تعالى متعالية عن الجسمية، والتركيب، ومشابهة الخلق، و عن أن يحيط بها عقل أو وهم، بل هي صفة من صفاته القديمة القائمة بذاته الكريمة- لا علم لنا بمعناها، وهذا هو مسلك الأئمة المتقدمين، وهو المختار المعتمد الحق المبين، وهو معنى ما يقال من الجمع بين التنزيه والتشبيه- فالتنزيه حقيقة، والتشبيه لفظا، وذلك قوله تعالى: ليس كمثله شيء- فقد نزه معنى، ثم قال: وهو السميع البصير- فشبه لفظا- وذلك أن لا اشتراك بين شيء من صفاته وصفات خلقه إلا في الاسم، و لله المثل الأعلى- ولقد اشتدت وكبرت في عصرنا مزلة بعض من يدّعي البلوغ مبلغ الرجال، ويُدْعى في العوام من أهل الكمال، فادعى "أن الإجراء على الظاهر بالمعنى الأول وهو الحق من المقال، وبه تقول أئمة السلف" والعياذ با لله ذي الجلال، فلا وا لله ما هو إلا ضلال أي ضلال، نستجير بذيل رحمة ربنا من المهاوي والمزال، والحمد لله المجير المتعال ١٢ إمام أهل السنة رضي ا لله تعالى عنه،

على صدق المبلغ، وإنما تثبت هذه الدلالة بالعقل، فلو أتى الشرع بما يكذب العقل وهو شاهده لبطل الشرع والعقل معا -

إذا تقرر هذا فنقول: كل لفظة ترد في الشرع مما يسند إلى الذات المقدسة، أو يظن اسما أو صفة لها، وهو مخالف للعقل، ويسمى المتشابه، لا يخلو إما أن يتواتر أو ينقل آحادا - والآحاد إن كان نصا لا يحتمل التاويل قطعنا بافتراء ناقله، أو سهوه، أو غلطه، وإن كان ظاهرا فظاهره غير مراد - وإن كان متواترا فلا يتصور أن يكون نصا لا يحتمل التاويل، بل لا بد و أن يكون ظاهرا، وحينئذ نقول الإحتمال الذي ينفيه العقل ليس مرادا منه - ثم إن بقي بعد انتفائه احتمال واحد تعين أنه المراد بحكم الحال، وإن بقي احتمالان فصاعدا فلا يخلو إما أن يدل قاطع على واحد منها أو لا؟ - فإن دل حمل عليه - وإن لم يدل قاطع على التعيين، فهل يعين بالنظر دفعا للخبط عن العقائد أو لا؟ - خشية الإلحاد في الأسماء والصفات - الأول مذهب الخلف، والثاني مذهب السلف،

وأجاب ابن الهمام عن آية الاستواء بأنا نؤمن بأنه تعالى استوى على العرش مع الحكم بأنه ليس كاستواء الأجسام من التمكن والمماسة والمحاذاة لها، لقيام البراهين القطعية على استحالة ذلك في حقه تعالى، بل نؤمن بأن الاستواء ثابت له تعالى، بمعنى يليق به سبحانه، هو أعلم به، كما جرى عليه السلف في المتشابه، من التنزيه عما لا يليق بجلال الله تعالى، مع تفويض علم معناه إليه سبحانه -

وحاصله وجوب الإيمان بأنه تعالى استوى على العرش مع نفي التشبيه- فأما كون المراد أنه استيلاءه على العرش فأمر جائز الإرادة، إذ لا دليل على إرادته بعينه فالواجب علينا ما ذكرنا، وإذا خيف على العامة عدم فهم الإستواء إذا لم

يكن بمعنى الاستيلاء إلا باتصال ونحوه من لوازم الجسمية، وإن لا ينفوه فلا بأس بصرف فهمهم إلى الاستيلاء، فإنه قد ثبت إطلاقه وإرادته لغة

قد استوى بشر على العراق * من غير سيف ودم مهراق

وكذا يستحيل وجوب شيء عليه خلافا للمعتزلة حيث أوجبوا عليه أمورا - منها اللطف والثواب على الطاعة - والعقاب على المعصية - ورعاية الأصلح للعباد - والعوض عن الآلام - ويريدون بالواجب فعلا يثبت بتركه نقص في نظر العقل بسبب ترك مقتضى الداعي - فترك المراعاة المذكورة مع قيام الداعي بخل يجب تنزيه الله تعالى عنه، فيجب ما اقتضاه الداعي، أى لا يمكن أن يقع غيره لتعاليه عما لا يليق به

فمعنى الوجوب عندهم كون ذلك الأمر لابد من وقوعه، وفرض عدمه فرض محال، لاستلزامه المحال، وهو اتصافه تعالى بما لا يجوز عليه، على زعمهم - وحاصله أن عدم الفعل يؤدي إلى محال في حقه سبحنه

قال ابن الهمام : ونحن أي معشر أهل السنة ديننا أن الله تعالى يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد، ولا يسئل عما يفعل - قال: وليس ذلك - أي القول بأن كل واقع هو الأصلح ولزوم ما لا يليق، بتقدير عدم إعطاء الملك العظيم كل فرد أقصى ما في الوسع - إلا نقصا في الغريزة وكذاكون الخلود في النار أصلح لمن فعل به من مشاهدة جمال رب العالمين في أعالي الجنان أو مجرد الجنان إنكار للضروريات -

والنجدية سلكوا مسلك المعتزلة قال صاحب "تقوية الإيمان" بعض التقاصير يظهر منه البغاوة، وهذا أعظم من كل التقاصير، وجزاءه يصل البتة، وأي سلطان تغافل عنه ولا يجزي أمثالهم ففي سلطنته قصور، والعقلاء يعيّرونه بعدم الغيرة،

فمالك الملك ملك الملوك الغيور الذي قوته على الكمال، و كذا غيرته كيف يتغافل و كيف لا يجزيهم"؟

مسئلة :

لا نزاع بين العقلاء في استقلال العقل بإدراك الحسن والقبح بمعنى صفة الكمال، وصفة النقص كالعلم والجهل، ورد شرع أم لا، وكذا بمعنى ملائمة الغرض وعدمها كقتل زيد بالنسبة إلى أعدائه وأحبائه - **إنما النزاع** في حسن الفعل وقبحه بمعنى استحقاق المدح والثواب والذم والعقاب من الله تعالى، هو عقلي أو شرعي

فقالت المعتزلة: عقلي بناء على أن للفعل في نفسه حسنا و قبحا ذاتيين - أي يقتضيهما ذات الفعل، كما ذهب إليه قدماءهم - أو صفة فيه توجبهما له، كما ذهب إليه الجبائي - فمتى أدرك العقل حسن فعل جزم بالثواب ومتى أدرك قبح فعل جزم بالعقاب - وأطلقوا القول بعدم توقف حكم العقل بذلك على ورود الشرع، وقالوا نعم ما قصر العقل عن إدراك جهة الحسن والقبح كحسن صوم آخر رمضان، وقبح صوم أول الشوال ياتي الشرع كاشفا عن حسن وقبح فيه ذاتيين أو لصفة

وقالت الأشاعرة ليس للفعل نفسه حسن ولا قبح، وإنما حسّنه ورود الشرع بالإذن لنا فيه، وقبّحه وروده بالمنع لنا منه

والحنفية قالوا بثبوت الحسن والقبح للفعل كالمعتزلة وخالفوهم في الإطلاق المذكور - واختلفوا في أنه هل يعلم باعتبار العلم بثبوتهما في فعل حُكْمُ الله - فقال أبو منصور وفخر الاسلام وغيرهما: نعم شكر المنعم - وروي عن أبي

حنيفة رضي الله تعالى عنه أنه قال: لا عذر لأحد في الجهل بخالقه لما يرى من خلق السموات والأرض، وأنه قال: لو لم يبعث الله رسولا لوجب على الخلق معرفته بالعقول،

وقالوا * العقل عندهم إذا أدرك الحسن والقبح يوجب بنفسه على الله وعلى العباد مقتضاهما، وعندنا الموجب هو الله تعالى، ولا يجب عليه سبحنه شيء باتفاق أهل السنة الحنفية وغيرهم - والعقل عندنا آلة يعرف به ذلك الحكم بواسطة اطلاعه على الحسن والقبح الكائنين في الفعل

قال صدر الشريعة: ثم عند المعتزلة العقل حاكم بالحسن والقبح، موجب للعلم بهما، وعندنا الحاكم بهما هو الله تعالى، والعقل آلة للعلم بهما، فيخلق الله العلم عقيب نظر العقل نظرا صحيحا. لـمّا أثبتنا الحسن والقبح العقليين - وفي هذا القدر لا خلاف بيننا وبين المعتزلة - أردنا أن نذكر بعد ذلك الخلاف بيننا وبينهم، وذلك في أمرين: أحدهما أن العقل عندهم حاكم مطلقا بالحسن والقبح، على الله تعالى، وعلى العباد - أما على الله تعالى فلأن الأصلح واجب على الله تعالى بالعقل، فيكون تركه حراما على الله تعالى، والحكم بالوجوب والحرمة يكون حكما بالحسن والقبح ضرورة - وأما على العباد فلأن العقل عندهم يوجب الأفعال عليهم، ويبيحها، ويحرمها، من غير أن يحكم الله تعالى فيها بشيء من ذلك - وعندنا الحاكم بالحسن والقبح هو الله تعالى، وهو متعال عن أن يحكم عليه غيره، وعن أن يجب عليه شيء، وهو خالق أفعال العباد على مامر، وجاعل بعضها حسنا وبعضها قبيحا، انتهى -

---

* أي المعتزلة ١٢

ولا يلتفت إلى ما نقل مذهبهم على خلاف تصريحهم في بعض الكتب - وقال جماعة من الحنفية: إن للفعل صفة الحسن والقبح لكن لا يعلم بهما حكم في فعل أصلا، كقول الأشاعرة - وحكموا أن المراد من رواية" لا عذر" بعد البعثة، والمراد" بالواجب" العرفي أي الأليق والأولى

قال أستاذ الأستاذ بحر العلوم في شرح المسلّم: فخرج حاصل البحث **أن ههنا ثلثة أقوال:**

الأول مذهب الأشعرية أن الحسن والقبح شرعي، وكذلك الحكم

الثاني أنهما عقليان، وهما مناطان لتعلق الحكم، فإذا أدرك في بعض كالإيمان والكفر، والشكر والكفران، يتعلق الحكم منه تعالى بذمة العبد، وهو مذهب هؤلاء الكرام، والمعتزلة، إلا أنه عندنا لا يجب العقوبة بحسب القبح العقلي، كما لا يجب بعد ورود الشرع، لاحتمال العفو، بخلاف هؤلاء بناء على وجوب العدل عندهم، بمعنى إيصال الثواب إلى من أتى بالحسنات، وإيصال العقاب للآتي بالقبائح،

الثالث أن الحسن والقبح عقليان، وليسا بموجبين للحكم، ولا كاشفين عن تعلقه بذمة العبد، وهو مختار صاحب التحرير، وتبعه المصنف، انتهى

قال في المسايرة: وقالت الحنفية قاطبة بثبوت الحسن والقبح للفعل على الوجه الذي قالته المعتزله [٩٨] - ثم اتفقوا على نفي ما بنته المعتزلة على إثبات الحسن والقبح، من القول بوجوب الأصلح، والرزق والثواب على الطاعة،

---

٩٨ وهو استقلال العقل بدرك الحسن والقبح في فعل، لذاته أو لصفة فيه، وإن لم يوجب ذلك حكما عندنا مطلقا أو على تفصيل كما تقدم بعضه بخلاف المعتزلة١٢

والعقاب على المعاصي، والعوض في إيلام الأطفال والبهائم، بناء على منع كون مقابلاتها - أي مقابلات الأمور التي أوجبتها المعتزلة - خلاف الحكمة، بل قالوا ما ورد به السمع من وعد الرزق والثواب على الطاعة، وألم المؤمن وطفله حتى الشوكة يشاكها المؤمن محض فضل وتطول منه تعالى، دون وجوب عليه، لابد من وجوده لوعده، وما لم يرد به دليل سمعي كتعويض البهائم على آلامها لم نحكم بوقوعه وإن جوزناه عقلا

مسئلة :

إيلام الله خلقه وتعذيبهم من غير جرم سابق، ولا ثواب لاحق له في الدنيا والآخرة، جائز عقلا، لا يقبح من الله تعالى خلافا للمعتزلة حيث لم يجوزوا ذلك إلا لعوض، أو جزاء، وإلا لكان ظلما غير لائق بالحكمة، وهو محال في حقه تعالى، فلا يكون مقدورا له - ولذلك [٩٩] القول أوجبوا على الله أن يقتصّ لبعض الحيوانات من بعض -

قلنا الملازمة ممنوعة - إذ الظلم هو التصرف في ملك الغير، وهو محال في حقه تعالى، ويدل على ذلك وقوعه، وهو ما يشاهد من أنواع البلايا للحيوان من الذبح ونحوه، ولم يتقدم لها جريمة، **فإن قالوا** إنه تعالى يحشرها ويجازيها، إما في الموقف، أو في الجنة، بأن تدخل في صورة حسنة بحيث يلتذ برؤيتها أهل الجنة، أو في جنة تخصها، على حسب مذاهبهم المختلفة **قلنا:** ذلك لا يوجبه العقل فلا يجوز الجزم به، وما ورد من الإقتصاص للشاة الجماء من الشاة القرناء، فعلى تقدير

---

٩٩ وبالجملة هؤلاء الأنجاس جعلوا ربهم تحت حكم الناس، ورحم الله من قال : جلّ ذو الجلال، أن يوزن بميزان الإعتزال ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه،

الثبوت المعتبر في العقائد أي القطعي لا يفيد وجوب وقوعه منه كما يقول المعتزلة

مسئلة :

قالت الأشاعرة يجوز لله أن يكلف عباده ما لا يطيقونه - و منعه المعتزلة - و وافقهم الحنفيّة - ليس بناء على أن الأصلح واجب على الله تعالى كما قالته المعتزلة - وعدم جوازه عقلا بحث عقلي مبني على أن العقل قد يستقل بدرك صفة الكمال وضدها

والمراد بما لا يطاق هو ١٠٠ المستحيل في العادة كالطيران من الإنسان وحمل

---

١٠٠ أقول نسخة الكتاب المطبوعة في بمبئي سقيمة جدا و لم نجد غيرها، وقد سقط ههنا من الكلام، ما غيّر المرام، وصوابه هكذا: المراد بما لا يطاق هو المستحيل بالذات، ولو بالنظر إلى المكلف، كالتكليف بخلق الأجسام، وقد اتفقت الأشاعرة والحنفية خلافا للمعتزلة على جواز التكليف بالمستحيل في العادة كالطيران من الإنسان وحمل الجبل"

قال في المسلم والفواتح (لا يجوز التكليف بالممتنع) بالذات (مطلقا كالجمع بين الضدين) في ذاته لا بالنسبة إلى قدرة دون قدرة (أو) الممتنع بالذات (من المكلف) وإن كان ممكنا بالنسبة إلى قدرة الله تعالى (كخلق الجوهر، وجوز الأشعرية) التكليف بالممتنع بالذات بالنحوين المذكورين (أما الممتنع عادة كحمل الجبل فيجوز) التكليف به (عندنا خلافا للمعتزلة) فإنهم لا يجوّزونه عقلا (ولا يجوز) عندنا (شرعا لقوله تعالى: لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا والإجماع منعقد على صحة التكليف بما علم الله أنه لا يقع) بل وقوعه أيضاً اهـ باختصار فليتنبه

وبالجملة فأصحابنا توسّطوا بين التجويز مطلقا، حتى في الممتنع بالذات، والمنع مطلقا، حتى في المحال العادي فأجازوا هذا لا ذاك، والصحيح قول أصحابنا، فإن إمكان الفعل من المكلف كافٍ لصحة التكليف، والله قادر على أن يخرق له العوائد إذا قصده أما ما لا يمكن

الجبل أما الفعل المستحيل وقوعه باعتبار سبق العلم الأزلي بعدم وقوعه فلا خلاف في وقوع التكليف به لأنه لا أثر للعلم في سلب قدرة المكلف، ولا في جبره على المخالفة

واعلم أن الحنفية لما استحالوا ١٠١ عليه تعالى تكليف مالا يطاق فهم لتعذيب المحسن الذي استغرق عمره في الطاعة مخالفا لهوى نفسه في رضا مولاه أمنع ١٠٢ لكن لا بمعنى أنه يجب عليه سبحانه تركه كما تقول المعتزلة بل بمعنى

أصلا فالتكليف ١* به بمعنى الطلب الحقيقي، لا التعجيز كما في "فَأْتُوْا بِسُوْرَةٍ مِّنْ مِّثْلِه" ولا التعذيب كما يقال للمصوّرين: اَحْيُوْا ما خَلَقْتُم، إما جهل ٢* أو عبث فيجب تنزيه الله تعالى عنه ١٢

١* (مبتدا ١٢) ٢* (خبر ١٢)

١٠١ الاستحالة كون الشيء محالا و عدّك الشيء محالا لازم ومتعدّ ١٢

١٠٢ لم يجز في نظر العقل العذاب على المطيع الذي هو في علم الله كذلك، عند الماتريدية، وخالف الأشعري ومن تابعه من عامة الأشاعرة فقالوا: يجوز عقلا تعذيبه لأن للمالك أن يفعل في ملكه ما يشاء، ليس ذلك بظلم، إذ الظلم هو التصرف في ملك الغير، والكل ملكه، ولأنه لا تزيده الطاعة، ولا تنقصه المعصية فيثيب أو يعاقب لذلك، ولأن ذلك لا ينافي الحكمة لكون القدرة قابلة للضدين ولأن الأبلغ في التنزيه إثبات القدرة عليه مع الامتناع عنه مختارا، فكان القول به أولى، ودليل الماتريدية أن تعذيب المحسن الذي استغرق عمره في طاعة مولاه، مخالفا لهواه، وطالبا لرضاه، ليس من الحكمة إذ هي تقتضي التفرقة بين المحسن والمسيء فما يكون على خلافها فسفه فيستحيل عليه تعالى كالظلم والكذب، فلا يوصف سبحنه وتعالى بكونه قادرا عليه ألا ترى أنه سبحانه تعالى رد على من حكم بالتسوية بقوله: اَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِيْنَ كَالْمُجْرِمِيْنَ مَالَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُوْنَ وقال: اَمْ حَسِبَ الَّذِيْنَ اجْتَرَحُوْا السَّيِّئَاتِ اَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِيْنَ آمَنُوْا وَعَمِلُوْا الصّٰلِحٰتِ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ و مَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا

يَحْكُمُوْنَ ولأن ذلك ظلم، والملك لا يؤثر في دفعه، فيستحيل عليه تعالى، ولأن فعله تعالى وإن كان لا لغرض فهو على مقتضى الحكمة، وكون القدرة تصلح للضدين ذالك إذا لم يؤد إلى محال، وهو منافاة الحكمة، هذا مضمون دليلهم

ومما ألهمه الله تعالى لعبده الحقير أنه إذا تأمل الشخص بعين البصيرة رأى أن جميع النقائص والكدورات (أي الواقعة في المخلوقات) من مقتضيات صفات الجلال، وجميع المحاسن والصفا والخيرات من لوازم صفات الجمال، وكل شيء يجازى بأصله، ويردّ إليه فحينئذ لا يجوز عقلا أن يتخلف حكم كل منهما لأنه خلاف الواقع، فلا يعذب مطيع، ولا يثاب عاص، لكن المؤمن العاصي لـمّا اجتمع فيه النوعان رجح أحدهما على الآخر بقوله سبحانه: سَبَقَتْ رَحْمَتِيْ غَضَبِيْ، وهذا يرجح قول الماتريدية، بل يرفع الخلاف عند ذوي البصيرة الذكية، لا سيما على قولهم إن القدرة لا تتعلق بالمستحيل ولو صلحت له لانقلب جائزا، فتأمل ذلك والله تعالى أعلم بما هنالك،

فإن قيل فعلى هذا يكون ذلك (أي إثابة المطيع وتعذيب الكافر) واجبا كما تقول المعتزلة، وهو باطل، **قلت** نعم هو واجب بإيجابه تعالى على نفسه تفضلا، وتكرما، وزيادة في الإمتنان، كما قال سبحنه كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِيْنَ- وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الاَرْضِ اِلاَّ عَلَى اللهِ رِزْقُهَا، إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث وهذا لا ينفي كونه ممكنا في نفسه، بل زيادة في التفضل والإحسان" اهـ -كنز الفوائد شرح بحر العقائد مزيدا ما بين الخطوط الهلالية للإيضاح

أقول: أما القول بالوجوب منه تعالى لا عليه فقد قال في فواتح الرحموت: الإيجاب منه تعالى لأجل الحكمة، ومطابقة الفعل للنظم الصالح من الكمالات، فيجب ثبوته له تعالى، والإيجاد كيف ما اتفق من غير وجوب أمر مستحيل يجب تنزيهه تعالى منه، فلا يجترئ مسلم إلا على هذا، اهـ

وقال أيضا "أما عند عدم مانع من الموانع أصلا فيجب صدور الفعل منه سبحنه، فإنك قد عرفت أن الوجود من غير وجوب باطل" اهـ

والمقام يستدعي تنقيحا عظيما لا نفرغ الآن لبسطه **لكن بين قول الكنز** "لا ينفي كونه ممكنا في نفسه" **وبين قوله** "لا سيما على قولهم إن القدرة لا تتعلق بمستحيل لا تصلح له" **تنافٍ** ظاهرٌ **وكذا بينه وبين قوله** " من مقتضيات صفات الجمال، ومن لوازم صفات الجلال" فإن تخلف المقتضى و انفكاك اللازم مستحيل بالذات، إلا أن يريد المعنى العرفي، وذلك بمقصوده لا يفي، ثم **لا معنى** لقوله "بل يرفع الخلاف" كما لا يخفى، **ولا مساغ** للفظة "لا سيما" كما ترى، **ثم على** ما قرر لا يجوز العفو عن الكافر أيضا عقلا، وهو قول شاذ مهجور، مخالف للجمهور، لا يعرف إلا عن بعض متأخري علمائنا كالعلامة أكمل الدين البابرتي، و الإمام أبي البركات النسفي، ومن تبعهما

ثم أقول، وإلى ربي اتضرع لهداية الصواب: لما صرحت العلماء أن التقليد في العقائد لا يجوز كما في المسايرة، وشرحها المسامرة، والمطالب الوفية، والحديقة الندية، وغيرها فيعجبني أنا أن أكون في الاصل مع أئمتنا الماتريدية، فالصواب عندي عقلية الحسن والقبح، واعتقادي أن المولى سبحانه وتعالى منزّه في صفاته عن كل نقص، وفي أفعاله عن كل قبح وإيماني أن الظلم والكذب والسفه وسائر النقائص والقبائح محال بالذات عليه تعالى صفةً وفعلا، شرعاً وعقلا- وإيماني اَنَّ لِلّه تعالى أن يفعل ما يشاء ويحكمَ ما يريد، ولكن لا يشاء إلا الممكن، ولا يريد إلا المقدور، وهو تعالى منزه عن إرادة المحال، وعن القدرة عليه، فإنها من أقبح النقائص، وأشنع القبائح كما بينته بتوفيق الله تعالى في "سبحن السبوح عن عيب كذب مقبوح" بل إذا تحققت وجدت هذه المسائل أكثرها مجمعاً عليه بين أهل السنة والجماعة، وإن يذهل بعض أكابر الأشاعرة عن محل الوفاق، فسبحن من لا يغفل ولا ينسى، كما حققه الإمام ابن الهمام في المسايرة، وأشار إليه العلامة التفتازاني في شرح المقاصد

ويعجبني إياي أن أكون في هذا الفرع أعني جواز تعذيب الطائع عقلا و امتناعه شرعا مع أئمتنا الأشعرية ولا يلزم ظلم ولا سفه ولا تسوية بين المحسن والمسيء

وتقريره على ما ألهمني ربي تبارك وتعالى أن ورود أنواع الإيلام والبلاء على خُلّص عباد الله تعالى في دار الدنيا ممكن إجماعا، وواقع عيانا، وقد ورد عن النبي صلى الله تعالى

١٠٢ أنه تعالى يتعالى عن ذلك، وقد نص تعالى على قبحه حيث قال: اَمْ حَسِبَ

عليه وسلم " أن أشد البلاء على الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل" ولا يلزم منه ظلم ولا سفه ولا تسوية فإنه يكون نقمة من الله تعالى على الكافر، وكفارة للعاصي ورفع درجات للمطيعين، و مزيد قربات لهم عند ربهم، والعقل لا يفرق بين الدارو الدار، فجاز أن يتشارك المحسن والمسيء في الدار الآخرة أيضا في صورة الإيلام، ويكون نقمة على الكافر، وكفارة للعاصي، ومزيد قربات للمطيعين فلا يلزم أيضا ظلم أو سفه أو تسوية كما لم يلزم في الدار الدنيا، وليست الدرجات والقربات منحصرة في الحور والقصور والألبان والخمور، حاش لله، بل الدرجات والقربات في ترقي العبد في معرفة ربه، وتَجَلّيْه عليه بصفة الرضا و المحبة، وزيادة منزلته عند الله تعالى، عندية رحمانية، لا عندية مكانية فيستوي في ذلك عند العقل كل مكان ومكان، ولا مانع عقلا أن يتجلى الرب سبحنه وتعالى على بعض من في النار، ويرزقه رؤية وجهه الكريم رحمة منه فإن الرحمة واسعة لا حجر فيها، وكذا لا إمتناع عقلا أن يربط المولى سبحنه وتعالى حصول ذلك لمن يشاء بدخول النار فيتحقق أن ذلك الإيلام، لرفع الدرجات وجليل المثوبات كما كان يكون في الحيوة الدنيا، ولا والله لو فعل الله سبحنه وتعالى ذلك لرأيت عباده المخلصين، إلى النار مهرعين، وفي طلبها مسرعين، وعن الجنة هاربين، كهربهم عن الشهوات الدنيوية طلبا لوجه الحق المبين، والحمد لله رب العلمين، ولعل مراد أصحابنا التعذيب المحض الخالص من دون إثم ولا تقصير ولا مصلحة والله سبحنه و تعالى أعلم وعلمه عزمجده أتم وأحكم ١٢

١٠٣ هذا كلام المسايرة وعنها لخص المصنف العلام قدس سره **أقول** وهو مخالف لتصريح نفسه فيها في الأصل التاسع من الركن الثالث في إرسال الرسل بما نصه "وقد قالت المعتزلة بوجوب البعثة لما عرف من أصلهم في وجوب الأصلح، وقول جمع من متكلمي الحنفية من ما وراء النهر اَنَّ إرسالهم من مقتضَيات حكمة الباري فيستحيل أن لا يكون عند تفهّم معنى وجوب الأصلح مما قدمناه هو معناه" اهـ

والذي قدم من معناه هو لزوم النقص وعدم القدرة ثم قال: "وقوله في عمدة النسفي:

الَّذِيْنَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أن نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِيْنَ آمَنُوْا وَ عَمِلُوْا الصّلِحتِ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَ مَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُوْن

هذا في التجويز عليه عقلا وعدمه، وأما الوقوع فمقطوع بعدمه وفاقا، ولما كان هذا المقام من مزال الاقدام قال ابن الهمام لرفع الأوهام: إن من محل الإتفاق - أي في الحسن والقبح العقليين- إدراك العقل حسن الفعل بمعنى صفة الكمال، وقبح الفعل بمعنى صفة النقص، وكثيرا ما يذهل أكابر الاشاعرة عن محل النزاع في مسئلتي التحسين والتقبيح العقليين لكثرة ما يشعرون النفس أن لا حكم للعقل بحسن ولا قبح، فذهب لذلك عن خاطرهم محل الوفاق أي الحسن بمعنى صفة الكمال والقبح بمعنى صفة النقص، حتى تحير كثير منهم في الحكم باستحالة الكذب عليه تعالى لأنه ١٠٤ نقص لما ألزم المعتزلة القائلون بنفي الكلام النفسي

إنها في حيز الإمكان بل في حيز الوجوب تصريح به لكنه أراد به خلاف ظاهره إذ الحق أن إرسالهم لطف من الله تعالى ورحمة ومحض فضل و جود الخ

أقول: ولا معنى للحكم عقلا بتعاليه تعالى عن شيء لكونه قبيحا مع القدرة عليه، فإنه إن كان نقصا كان محالا، وإلا فمن أين للعقل الحكم عليه بأنه يتعالى عنه، فافهم وتثبت فإنه من مزال الأقدام وقد خالط كلام الحنفية الكرام، كلام كثير من المعتزلة اللئام، فأوجب كثيرا إثارة الأوهام، والله الهادي إلى سبيل السلام ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه ،

١٠٤ متعلق بالحكم والتحير منصبٌ عليه لا على نفس الحكم إذ لا توقف له عليه، والمعنى أنهم وجدوا الأئمة يستدعون على استحالة الكذب عليه سبحنه و تعالى بدلائل كثيرة نقلية وعقلية منها أنه نقص، والنقص محال على الله تعالى فتحيروا في صحة هذا الإستدلال على مذهب الأصحاب توهما منهم أن القول بالنقص عقلا هو القول بالقبح عقلا وهم لا يقولون به و سيتضح ذلك المراد بما ياتي آنفا من كلام إمام الحرمين حيث خص الكلام

القديم، الكذب على تقدير قدمه في الإخبار فلو كان كلامه قديما لكان كذبا، وهو مستحيل عليه تعالى لأنه نقص حتى قال بعضهم و نعوذ با لله مما قال "لا يتم استحالة النقص عليه تعالى إلا على رأي المعتزلة القائلين بالقبح العقلي" قال إمام الحرمين: لا يمكن التمسك في تنزيه الرب جلّ جلاله عن الكذب بكونه نقصا، لأن الكذب عندنا لا يقبح بعينه، وقال صاحب التلخيص: الحكم بأن الكذب نقص إن كان عقليا كان قولا بحسن الأشياء وقبحها عقلا، وإن كان سمعيا لزم ١٠٥ الدور، وقال صاحب المواقف: لم يظهر لي فرق بين النقص العقلي والقبح العقلي بل هو هو بعينه --وكل ١٠٦ هذا منهم للغفلة عن محل النزاع حتى قال

بصحة هذا التمسك وهو واضح جليّ عند من نوّر ا لله بصيرته ١٢

١٠٥ لأن القول بصدق ذلك السمع الحاكم بأن الكذب نقص متوقف في هذا التمسك على القول بصدقه، ولا يسوغ أن يثبت صدقه بدليل آخر يحكم باستحالة الكذب، وإلا لكان هو الكافي، ولغا التمسك الأول كما لا يخفى ١٢

١٠٦ أقول: ومن هذا الذهول قوله في المواقف "إن العمدة في إحالة النقص هو الإجماع" والحق أن امتناعه ثابت ببداهة العقل الغير الماؤف، ثم هو من ضروريات الدين، فالإجماع في الدرجة الثالثة كما بينته في كتابي " سبحن السبوح عن عيب كذب مقبوح"

ومن هذا الذهول ما وقع للمولى المحقق سيدي عبد الغني النابلسي قدس سره القدسي في المطالب الوفية حيث قال: "ذكر أكمل الدين في شرح وصية الإمام أبي حنيفة أنّ العفو عن الكفر لا يجوز عقلا عندنا أي عند الحنفية خلافا للأشعري، و تخليد المومنين في النار و تخليد الكافرين في الجنة عنده أي الاشعري يجوز عقلا أيضا إلا أن السمع ورد بخلافه- للأشعري أنه تصرف في ملكه فلا يكون ظلما، إذ الظلم تصرف في ملك الغير، وعندنا لا يجوز لأن الحكمة تقتضي التفرقة بين المحسن والمسيء، ولهذا استبعد ا لله تعالى التسوية بينهما بقوله تعالى : اَمْ نَجْعَلُ الَّذيْنَ آمَنُوا وَ عَمِلُوا الصّلِحتِ كالْمُفْسِدِيْن في الاَرْضِ- اَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِيْنَ

بعض محققي المتأخرين منهم يعني المولى سعد في شرح المقاصد بعد ما حكى كلامهم هذا "و أنا أتعجب من كلام هؤلاء المحققين الواقفين على محل النزاع في مسئلتي الحسن والقبح العقليين"

كالفجّار- أمْ حَسِبَ الّذِيْنَ اجْترحُوْا السَّيِّئتِ انْ نجْعَلَهُمْ كالّذيْنَ آمَنوْا وَ عَمِلُوا الصّلِحتِ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَ مَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُون- افَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِيْنَ كَالْمُجْرِمِيْنَ مَالَكُمْ كَيْفَ تَحَكُمُوْنَ وتخليد المومن في النار وتخليد الكافر في الجنة ظلم، لأنه وضع الشيء في غير موضعه، فكان ظلما، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا، والتصرف في ملكه إنما يجوز إذا كان على وجه الحكمة، وأما على خلاف الحكمة يكون سفها، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا- إلى هنا عبارته، وقد علمت أن هذا مذهب المعتزلة في ثبوت التحسين والتقبيح بالعقل، فتكون الحكمة تابعة له، وأما على مذهب أهل الحق أن التحسين والتقبيح ليسا بالعقل بل بالحكم فالتحسين والتقبيح تابعان للحكم، والحكمة تابعة للحكم، فلا يحسن الشيء ولا يقبح إلا إذا حكم تعالى به فأمرو نهي، ولا يكون جاريا على مقتضى الحكمة إلا بعد الحكم به فقوله هذا غلط منه فإن الله تعالى كيفما حكم كان ذلك هو الحكمة، فإن حكم على أهل الجنة بدخول النار أو على أهل النار بدخول الجنة كان ذلك محض الحكمة، إذ لا يتوقف الحكمة إلا على تحسين الشيء وتقبيحه بالحكم، فلابد من سبقه لظهور الحكمة، وقبل ورود الحكم لا حسن لشيء ولا قبح له إلا عند المعتزلة اهـ كلام المطالب الوفية

وكتبت عليه ما نصه: **أقول:** لا غرو في الذهول عن أن عقلية هذا الحسن والقبح في محل الوفاق لا النزاع، فقد ذهل عنه جلة كبراء كما بينه في المسايرة وشرح المقاصد، نعم العجيب في الذهول عن أن أئمتنا الماتريدية قائلون بعقلية الحسن والقبح، والنزاع مشهور، وفي الزبر مزبور، و إن كانت الأشاعرة كالإمام حجة الإسلام والإمام الرازي وغيرهما يقتصرون عند ذكر الخلاف على نسبته للمعتزلة فقط، نعم عدم تجويز العفو عن الكفر عقلا قول ضعيف مهجور، على خلاف الجمهور، والله تعالى أعلم ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

قال ابن ابي الشريف: كيف لم يتأملوا أن كلامهم هذا في محل الوفاق لا في محل النزاع، **فإن قيل:** محل النزاع ومحل الوفاق إنما هو في أفعال العباد لا في صفات الباري سبحنه، **قلنا:** لا خلاف بين الأشعرية وغيرهم في أن كل ما ١٠٧ كان وصف نقص في حق العباد فالباري تعالى منزه عنه، وهو محال عليه تعالى، والكذب وصف نقص في حق العباد، **فإن قيل:** لا نسلم أنه وصف نقص في حقهم مطلقا لأنه قد يحسن بل قد يجب في سائل عن موضع رجل معصوم يقصد قتله عدوانا **قلنا** لاخفاء في أن الكذب وصف نقص عند العقلاء، و خروجه لعارض الحاجة للعاجز عن الدفع إلا به لا يصح فرضه في حق ذي القدرة الكاملة الغني مطلقا سبحنه، فقد تم كونه وصف نقص بالنسبة إلى جناب قدسه تعالى فهو مستحيل في حق ا لله عزوجل، انتهى

أقول: وأعجب من كل عجيب أنهم يصرحون بتشخيص محل النزاع في هذا الباب، ويستندون بهذه الدعوى في كثير من الأبواب في هذا الكتاب، مع ذلك لا يظهر لهم الفرق، ويتحيرون ويقولون ما يقولون، وصاحب المواقف ذكر التشخيص في أول الباب، وقال في مسئلة الكلام في دلائل امتناع الكذب عليه تعالى: إنه نقص، والنقص عليه محال إجماعا وبه أجاب عن دليل منكري ١٠٨ البعث

---

١٠٧ ألقينا عليك تحقيقه فيما تقدم فتذكر ١٢

١٠٨ تقدم مثله في أوائل بيان ما يجب اعتقاد استحالته، والذي رأيته في المواقف ذكره في الجواب عن دليل منكري المعجزة ودلالتها على صدق الأنبياء عليهم الصلوة والسلام ١٢ إمام أهل السنة رضي ا لله تعالى عنه،

مسئلة

ثواب المطيع بمحض فضل الله لا عن إيجاب كقول الفلسفي، ولا عن وجوب، كقول المعتزلي، و عذاب العاصي بمحض عدل ليس جورا ولا واجبا عليه

قالت المعتزلة بوجوب تعذيب من مات مصرا على المعصية وإثابة من مات على الطاعة بحسب طاعته، وقالوا لابد من المؤاخذة في الكبيرة، ومرتكب الصغائر فقط لا يجوز تعذيبه

وعندنا معاشر أهل السنة من الماتريدية والأشاعرة لا يجب على الله شيء، فلذلك يجوز العفو عمن مات مصرا على الكبائر بشفاعة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، أو دونها بمحض فضل الله تعالى، كذا قال ابن الهمام في المسايرة وشراحه

واعلم أن أهل القبلة اختلفوا في هذه المسئلة، فقال بعضهم وعيد مرتكب الكبيرة قطعي دائمي، ويسولون إن مات صاحب الكبيرة بلا توبة فحكمه حكم الكفار، وهذا مذهب الخوارج والمعتزلة، أما الخوارج فصرحوا بكفره بل بعضهم بكفر مرتكب الصغيرة أيضا وقالوا كل ذنب شرك، والمعتزلة و إن قالوا هو في منزلة بين المنزلتين، لكن لما خرج من الإيمان فحكمه حكم الكفار عندهم من منع صلوة الجنازة ودفنه في مقابر المسلمين، والاستغفار لهم[١٠٩] لأنها[١١٠] بالإيمان مشروط ومربوط، وإذا فات الشرط فات المشروط

وبعضهم قالوا وعيده قطعي منقطع، لا يليق بالعفو، يعذب ألبتة لكنه

---

١٠٩ كذا بالأصل، والأولى "له" ١٢

١١٠ كذا بالأصل المطبوع في بمبئي وهي نسخة سقيمة جدا، و صوابه "لأنه" أي كل ما ذكر من صلوة الجنازة والدفن والإستغفار ١٢

منقطع عذابه ويدخل الجنة آخرا وهذا مذهب بشر المريسي، والخالدي وغيرهما من الجهال السفهاء **وقالت المرجئة:** ليس للفساق وعيد أصلا وكل وعيد ورد في الكتاب والسنة فهو للكافر الذي يكون مع كفره الفسق أيضا، وقد ١١١ صح أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال: صنفان من أمتي ليس ١١٢ لهم من الاسلام نصيب، المرجئة والقدرية

والمذهب الصحيح الذي عليه الصحابة والتابعون ، وهو مذهب أهل السنة أن مرتكب الكبيرة وإن مات بلا توبة قابل للعفو، ومثل سائر المسلمين في الأحكام، ولابد من اعتقاد أن الله برحمته، أو بشفاعة الشافعين يعفو عن بعضهم، وإن عذب بعضا منهم أيضا، وأن من عذبه منهم لا يخلد في النار بل لابد أن يخرج منها بشفاعة الشافعين، أو باستيعاب ١١٣ العذاب على مقدار معصيته

---

١١١ رواه البخاري في التاريخ، والترمذي وحسّنه عن ابن عباس، وابن ماجة عنه وعن جابر بن عبد الله معا و الطبراني في الأوسط بسند حسن عن أبي سعيد الخدري، والخطيب في التاريخ عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم، ولا بدع في إطلاق الصحيح على الحسن ثم بالتنوع يترقى إلى الصحة لا محالة، و لأبي نعيم عن أنس و أوسط الطبراني عن واثلة وعن جابر رضي الله تعالى عنهم بلفظ "صنفان من أمتي لا تنالهم شفاعتي يوم القيمة المرجئة والقدرية" صالح معتبر وقد انجبر ١٢

١١٢ كذا بالأصل وصوابه "لهما" ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه،

١١٣ أقول: بل لا استيعاب أصلا إن شاء الله، وما استقصى كريم قط، ألا ترى إلى خلق نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم إذ يقول عنه ربه : عَرَّفَ بَعْضَهُ وَ أَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ، فما ظنك بأكرم الأكرمين جل جلاله؟ وقد صحّت الأحاديث أن المؤمنين يخرجون، فيخرجون بشفاعة الشفيع الرفيع الكريم صلى الله تعالى عليه وسلم، ثم يخرج الله برحمته كل من قال

ويكون مآله الجنة قال العلامة النابلسي: والظاهر أن كل نوع من أنواع الكبائر لابد من نفوذ الوعيد في طائفة من مرتكبيه أقلها الواحد على ماهو المختار من صدق الطائفة ١١٤ لغة به، انتهى

وبالجملة كون جميع المعاصي قابلة للعفو غير الكفر (الذي هو مذهب أهل السنة والجماعة) هو منصوص الآيات القرآنية كقوله إِنَّ ا للهَ لاَ يَغْفِرُ أن يُشْرَكَ بِه وَيَغْفِرُ مَا دُوْنَ ذلِكَ لِمَنْ يَّشَاءُ" وغير ذلك وأيضاً كتاب ا لله بكونه عفوا وغفورا و رحيما وكريما مشحون، وفي الحديث زاد على حد التواتر هذا المضمون، وحمل المعتزلة الآية على التائب باطل، لأن الكفر مغفور عنه بالتوبة فما دونه أولى، والآية إنما سيقت لبيان التفرقة بينهما، و ذا فيما ذكرنا، كذا قالوا ١١٥

لا إله إلا ا لله، و أولئك يسمّون عتقاء ا لله عزوجل كما عند أحمد والنسائي، والدارمي، وابن خزيمة، وسعيد بن منصور عن أنس، وعند أحمد وابني حبان ومنيع، والبغوي في الجنديات، وسعيد عن جابر رضي ا لله تعالى عنهما فإن استقصى فمتى أعتق، إنما أطلق، ألا ترى أن الأسير إذا أتم ميقاته فأخرج فإنما يقال أطلق، لا أعتق، وا لله تعالى أكرم الأكرمين، والحمد لله رب العلمين ١٢

١١٤ قال ا لله تعالى: فَلَوْ لاَ نَفرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتفَقَّهُوْا فِي الدِّيْنِ، والفرض يتأدى بقيام واحد، وقال تعالى: إِن نَّعْفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِّنْكُمْ وإنما عفي عن واحد، وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس رضي ا لله تعالى عنهما في الآية قال: الطائفة الرجل والنفر، وأخرج عبد بن حميد عنه قال: الطائفة الرجل فصاعدا ١٢

١١٥ أقول :كأنه يشير إلى حصول التفرقة بقبول توبة اليأس من العاصي دون الكافر، أو بأن العاصي أقرب للتوبة، والحق أن سياق الآية وإحالة عفو ما دون الكفر على محض المشية ناطق قطعا بمذهب أهل السنة وبطلان زعم المعتزلة ١٢ إمام أهل السنة رضي ا لله تعالى عنه،

و النجدية خالفوا أهل السنة ومالوا إلى ما قال المريسي والخالدي بتثليث القسمة في كتاب التوحيد، واقتفاه صاحب "تقوية الإيمان" حيث قال: الشرك لا يكون مغفورا، فإن كان الشرك من الدرجة القصوى الذي يصير به الإنسان كافرا فجزاءه خلود جهنم، وإن كان دونه فما كان جزاءه مقررا عند الله يجده و باقي المعاصي على رضاء الله إن شاء عفا وإن شاء جزى،

مسئلة

النجدات[116] من الخوارج منعوا كفر مرتكب الكبيرة غير مصر عليها، وحكموا بكفر من أصر على المعصية، ولو كانت صغيرة، والنجدية اتبعوهم في تكفير المصر على الكبيرة

مسئلة

لا خلاف في عدم العفو عن الكفر إنما الخلاف في دليله فلا يجوز وقوعه سمعا عندنا قال تعالى: فما تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِيْنَ أي لو شفعوا لكن لا يقع ذلك أي إتيانهم بالشفاعة، لأنه تعالى قال: مَنْ ذَاالذي يَشْفَعُ عِنْدَهُ اِلاَّ بِاِذْنِه ولا يجوز عقلا عند المعتزلة ،على ما زعموا هم وصاحب العمدة من الحنفية، بناء منهم على أن العفو من الكفار مخالف للحكمة على ما ظنوا،

قالوا: قضية الحكمة التفرقة بين المسيء والمحسن، وفي جواز العفو تسوية بينهما، فيمتنع العفو عقلا عليه تعالى، فيجب العقاب أي وقوعه منه تعالى، لأنه يثبت بترك العقاب نقصٌ في نظر العقل، لكونه خلاف قضية الحكمة، كذا في

---

116 تبع نجدة بن عامر النخعي ١٢

المسايرة ومتعلقاته

وفي مختصر العقائد: وأما ما قال جهم بن صفوان فنقول ذلك باطل، فإن الملك لله، والناس عبيده، وله أن يفعل بهم ما يريد، ولكن وعد أن لا يعذب احدا بغير ذنب و أن لا يخلد المؤمن المذنب في النار، ويستحيل أن يخلف في ميعاده، وكذا وعد أن يعذب المؤمن المذنب زمانا، والكافر مؤبدا، ولكن قد يعفو عن المؤمن المذنب، ولا يعذبه لأنه تكرم وتفضل بترك الوعيد، أما في حق الكفار فلا يكون العفو وإن كان تكرما وتفضلا، قال الله تعالى: وَلَوْ شِئْنَا لآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاها ، وَلَكِن حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّى الآية أخبر أنه لا يفعل مع الكفار إلا بطريق العدل، انتهى والخيالي وغيره من محشي شرح العقائد للسعد قد بسطوا القول في مذهب المعتزلة أي امتناع العفو عقلا وذكر دلائلهم والجواب عنها

ولما اشتبه المقام على بعض الأفهام من جهة عقلية الحسن والقبح عند الماتريدية كالمعتزلة، ومذهبهما واحد، فتخيلوا أن مذهبهما في الفروع أيضا واحد، فقالوا بامتناع عفو الكفر من الله، ووجوب عقابه عليه تعالى عقلا، و لم يتفطنوا أن الماتريدية وإن قالوا بعقلية الحسن والقبح لكن اتفقوا على نفي ما بنت المعتزلة عليه من وجوب أمور عليه

وما في التوحيد أن الكفر مذهب يعتقد فعقوبته أن يخلد في النار، فأجيب عنه بأنه لبيان الفرق بين الكفر وسائر الكبائر، لا للإمتناع عنه والوجوب عليه، ولا يجب عليه شيء باتفاق أهل السنة والجماعة،

ولما تنبهوا بما أورد عليهم من الوجوب وشنائعه قالوا هو واجب بإيجابه

تعالى على نفسه تفضلا وتكرما وزيادة في الامتنان ١١٧ كما قال سبحنه كَتَبَ عَلٰى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ وَكَاْن حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤمِنِينَ وأمثالها وهذا لا ينفي كونه ممكنا في نفسه، و عمدة من اشتبه عليه المسئلة النسفي ، حيث خلط مذهب المعتزلة بمذهب الماتريدية في كثير من مواضع العمدة ووافق المعتزلة ١١٨ والمحققون نبهوا عليها، في المسايرة: صاحب العمدة لما اختار أن العفو عن الكفر لا يجوز عقلا (وقال الشارح: وفاقا للمعتزلة) كان امتناع تخليد الكافر في الجنة لازم مذهبه ونحن لا نقول بامتناعه عقلا، بل سمعا، فظنهم أنه مناف للحكمة لعدم المناسبة ١١٩ غلط

مسئلة: اعلم أن قولنا "له سبحنه في كل فعل حكمة ظهرت أو خفيت" ليس هو بمعنى الغرض، **إن فسر الغرض بفائدة ترجع إلى الفاعل** فإن فعله تعالى وخلقه العالم لا يعلّل بالأغراض، لأنه يقتضي استكمال الفاعل بذلك الغرض، لأن حصوله للفاعل أولى من عدمه، وذلك ينافي كمال الغنى عن كل شيء، وقال الله تعالى: إِن اللهَ غَنِيٌّ عَنِ العلَمِيْنَ، **وإن فسر بفائدة ترجع إلى غيره** بأن يدرك رجوعها إلى ذلك الغير، كما نقل عن الفقهاء من أن افعاله تعالى لمصالح ترجع إلى العباد، تفضلا منه تعالى، فقد ينفي أيضا إرادته من الفعل، نظرا إلى تفسير الغرض

---

١١٧ أقول: وهذا ان لم يكن تصريحا بالمرام فكما ترى رجوع عن القول ١٢

١١٨ انتظر ما سنلقي عليك بتوفيق الله تعالى ١٢

١١٩ بين الجنة و الكفار، كما لا مناسبة بين المؤمن المطيع والنار، وهذا الذي جزم به إسماعيل حقي آفندي في روح البيان، والصواب أن الله تعالى أن يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ١٢ إمام أهل السنة عليه الرحمة ،

بالعلة الغائية التي تحمل الفاعل على الفعل، لأنه يقتضي أن يكون حصوله بالنسبة إليه تعالى أولى من لاحصوله فيلزم الإستكمال المحذور،

وقد يجوز إرادته من الفعل، نظرا إلى أنه منفعة مترتبة على الفعل، لا علة غائية حاملة على الفعل حتى يلزم الاستكمال المحذور، والحكمة على هذا أعم من الغرض، لأنها إذا نفيت إرداتها من الفعل سميت غرضا، وإذا جوزت كانت حكمة لا غرضا

وأما أحكامه سبحانه فمعلّلة بالمصالح عند الفقهاء على ما يعرف في أصول الفقه كذا في المسايرة وشروحه قال ابن ابي الشريف: واعلم أن تعليلها بها عند فقهاء الأشاعرة بمعنى أنها معرّفة للأحكام من حيث أنها ثمرات تترتب على شرعيتها، وفوائد لها، وغايات تنتهي إليها متعلقاتها من أفعال المكلفين، لا بمعنى أنها علل غائية تحمل على شرعيتها، انتهى

والمعتزلة قالوا بوجوب التعليل لأفعاله تعالى، واستدلوا بلزوم العبث على تقدير عدمه، قال شارح المواقف في الجواب: العبث ما كان خاليا عن الفوائد والمنافع، وأفعاله تعالى محكمة متقنة مشتملة على حكم ومصالح لا تُحصى، راجعة إلى مخلوقاته، لكنها ليست أسبابا باعثة على إقدامه، عللا مقتضية لفاعليته، فلا تكون أغراضا، ولا عللا غائية لأفعاله، حتى يلزم استكماله بها، بل تكون غايات ومنافع لآثاره ١٢٠، وآثارا مترتبة عليها، فلا يلزم أن تكون أفعاله عبثا خاليا عن الفوائد، وما ورد في الظواهر الدالة على تعليل أفعاله تعالى فهو محمول على الغاية والمنفعة دون الغرض والعلة الغائية

---

١٢٠ الذي في شرح المواقف "لأفعاله"، ولا يبعد أن يراد بالآثار الأفعال فافهم ١٢

وكبير النجدية في "تقوية الإيمان" مثّله سبحانه بسلطان يرحم على سارق لم يجعل السرقة صنعته بل صدر عنه من شامة النفس، وهو نادم عليه خائف ليلا ونهارا، لكن السلطان نظرا إلى قانون السلطنة لا يقدر ١٢١ على العفو عنه بلا سبب، لئلا ينتقص قدر حكمه في قلوب الناس، انتهى ما يليق بالمقام

و لم يدر المسكين أنه سبحانه قادر على كل شيء، يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد حاشاه أن لا يقدر على العفو عنه، بل عمن جعل السرقة صنعته و لم يندم، عند أهل السنة والجماعة، وحاشاه أن يحتاج إلى سبب يكون به قادرا على العفو، ويحصّل به نفعا عائدا إليه، ويحفظ قدر حكمه عن الإنتقاص، وكيف ينقص قدر قانونه بالعفو، وهو مملو مّشحون بأنه يغفر الذنوب جميعاً، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء، وأنه غفور رحيم، وأمثال ذلك وهو منزه عن السهو والنسيان، وتفصيل ما فيه من الخبط والضلال، والخلط بالإعتزال مذكور في رسائلنا

هذا تمام الكلام فيما يستحيل على ا لله ذي الجلال و الإكرام **وأما ما يجوز في حقه تعالى** - أي ما يصح في نظر العقل وجوده وعدمه في حقه- ففعل كل ممكن وتركه، فخرج الواجب والمستحيل، فما من ممكن عقلا إلا ويجوز في حقه تعالى إيجاده وإعدامه، ذاتا كان أو عرضاً، فدخل في ذلك الثواب والعقاب، وبعث الأنبياء عليهم السلام، والصلاح والأصلح للخلق، وما التزم سبحنه شيئا من ذلك إلا تفضلا و تكرما، فله المنة والطّول، وبه القوة والحول، لافعّال سواه ولا

---

١٢١ هكذا كان في كتابه تقوية الإيمان الأصل المطبوع قديما بمطبعة دار السلام في دهلي ثم حرفته أذنابه من بعد وجعلوا "لا يفعل" مكان "لا يقدر" وهو بعد كما ترى لا يخلو عن ضلال واعتزال، وهل يصلح العطار ما أفسد الدهر ١٢ إمام أهل السنة عليه الرحمة

معبود إلا اياه - تم مبحث الإلهيات -

الباب الثاني في النبوات

أي المسائل التي يجب على المكلفين اعتقادها وهي متعلقة بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم مما يجب له، ويمتنع عليه، ويجوز في حقه عليه الصلوة والسلام كما يجب [١٢٢] ذلك في حقه تعالى ، لأنه الركن الثاني من الإيمان

قال القاضي من يجهل ما يجب للنبي أو يجوز أو يستحيل عليه، ولا يعرف صور أحكامه لا يومَن أن يعتقد في بعضها خلاف ما هي عليه، ولا ينزّهه عما لا يجوز أن يضاف إليه، فيهلك من حيث لا يدري، ويسقط في هوّة الدرك الأسفل من النار، إذ ظنّ الباطل به واعتقاده مالا يجوز عليه يحلّ بصاحبه دار البوار — ولهذا المعنى ما [١٢٣] احتاط النبي صلى الله عليه وسلم عن الرجلين الذين رأياه ليلا، وهو معتكف في المسجد مع صفيّة، فقال لهما: إنها صفية — ثم قال لهما الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم، وإني خشيت أن يقذف في قلوبكما شيئا فتهلكا

قال الخطّابي خشي صلى الله عليه وسلم عليهما الكفر لوظنا تهمة برؤيته معه امرأة أجنبية، فبادر إلى إعلامهما بمكانها نصيحة لهما في حق الدين قبل أن يقعا في أمر يهلكان به

قال العلامة النابلسي في المطالب الوفية:- أما المفروض على كل مكلف في حق الأنبياء والرسل عليهم السلام فهو معرفة ما يجب في حقهم من صفات كمال المخلوق، ويستحيل عليهم من النقائص والرذائل، ويجوز عليهم من الأخلاق

---

١٢٢ أي كما يجب على المكلف ذالك الإعتقاد المذكور في حقه سبحنه وتعالى ١٢

١٢٣ موصولة أو مصدرية ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه،

البشرية التي لا كمال فيها ولا نقص، على ما سياتي - وأدنى ذلك أن يعتقد امتياز الأنبياء عليهم السلام عن جميع الخلق بصفات من الكمال، وتبرأتهم دون جميع الخلق عن صفات من النقص، بعد اعتقاده امتياز ا لله تعالى عنهم وعن جميع الخلق بصفات من الكمال، وتبرئته تعالى دونهم، و دون جميع الخلق من صفات من النقص، انتهى

وينبغي أن تعلم أن الأنبياء عليهم السلام وسائط بين ا لله تعالى وخلقه، فخلقوا متوسطين بين الأرواح الملكية والأشباح البشرية، جامعين بين الأسرار الباطنية والأنوار الظاهرية، فجبلوا من جهة الأجسام والظواهر مع البشر، ومن جهة الأرواح والبواطن مع الملائكة، كما قال صلى ا لله تعالى عليه وسلم "لست كهيئتكم" أي على صفتكم و ماهيتكم [١٢٤] أبيت عند ربي يطعمني ويسقيني" فظواهرهم و أجسادهم وبنيتهم متصفة بالأوصاف البشرية ، يجوز عليها طريان ما يطرؤ على البشر من الأعراض والأسقام ونعوت الانسانية، وبواطنهم منزهة عن الآفات المخلّة بنعوتهم الملكية ، مطهرة عن النقائص والإعتلالات المملّة على الأجسام الحيوانية كذا قال القاضي[١٢٥] - وقال: والنبي وإن كان من البشر ويجوز على جبلته ما يجوز على جبلة البشر فقد قامت البراهين القطعية وتمت كلمة الإجماع على خروجه وتنزيهه عن كثير من الآفات التي تقع على الإختيار وعلى غير الإختيار كما هو مفصل في محله

---

١٢٤ كذا قاله الفاضل القاري و لم يرد به مصطلح المنطق بل الحقيقة الكونية الخاصة التي عنها بروز الممكن بخصوصه فافهم ١٢ إمام أهل السنة رضي ا لله تعالى عنه،

١٢٥ أي والقاري ١٢

وللنجدية كلمات في حقهم عليهم السلام تمج منها السماع، وتنفر عنها الطباع، أخفها ما في (الصراط المستقيم) حيث قال:

إن الصديق من وجه يكون مقلدا للأنبياء، ومن وجه محققا في الشبرائع، و العلومُ الشرعية تصل إليه بواسطتين، بواسطة النور الجبلي، و بواسطة الأنبياء، فيمكن أن يقال له تلميذ الأنبياء ويمكن أيضا أن يقال هو والأنبياء تلميذ لأستاذ واحد وطريق ١٢٦ أخذ العلوم الشرعية أيضاً شعبة من شعب الوحي التي يعبر عنها في عرف الشرع بنفث في الروع، وسماه بعض أرباب الكمال بالوحي الباطني

وقال بعد ذلك: فالفرق بين هؤلاء الكرام والأنبياء العظام بإقامة الأشباح، ومظانّ ١٢٧ الحكم، والمبعوثية إلى الأمم فحسب، ونسبتهم إلى الأنبياء مثل نسبة الإخوان الصغار إلى الإخوان الكبار ونسبة الأبناء الكبار إلى آبائهم

وقال: لابد يجعلونه فائزا بمحافظة مثل محافظة الأنبياء التي تسمى عصمة، و ادّعى المكالمة الحقيقية

وقال في حق شيخه الذي ادعى له الترقي من درجة الصديق بكثير:- إنه كان مخلوقا من بدوّ الفطرة على كمال مشابهة رسول الله تعالى عليه وسلم، وبناء عليه بقيت لوح فطرته مصفاة من نقوش العلوم الرسمية، وطريق عقلاء الكلام

---

١٢٦ أي طريق أخذ الصديق تلك العلوم الشرعية التي تصل إليه بواسطة نُوره الجبلي هو أيضا شعبة الخ

١٢٧ أي مقام الحقائق يريد به أن للأنبياء عليهم الصلاة والسلام تشريعا بالإذن فينوطون الأحكام بالأشباح والمظان خلفة عن الحقائق ولا كذلك الصديق ١٢ إمام أهل السنة عليه الرحمة،

والتحرير والتقرير، وكان هو من بدو الفطرة مجبولا على كمالات طريق النبوة إجمالا

وقال: إلى أن الله تعالى أخذ يوما يده اليمنى بيد قدرته الخاصة وجعل قدام وجهه شيئا من الأنوار القدسية الذي كان رفيعا وبديعا كثيرا وقال أعطيتك كذا وأعطي أشياء أخر أيضا إلى أن شخصا استدعى البيعة وحضرته توجّه إلى الحق، واستاذن واستفسرعما هو منظوره تعالى في هذه المعاملة، فصار الحكم من هذا الطرف بأن من بايع على يدك وإن كانوا مآت ألوفٍ أكفي لكل منهم، وبالجملة ظهر مآت أمثال تلك الوقائع حتى بلغ كمالات طريق النبوة إلى ذروتها العليا إنتهى ملخصا مترجما

مسئلة

لا يستحيل بعثة الأنبياء، خلا فالبعض **البراهمة، ولا يلزم** خلافاً **للفلاسفة** حيث قالوا إن النبوة لازمة في حفظ نظام العالم، المؤدي إلى إصلاح النوع الانساني على العموم، لكونها سببا للخير العام المستحيل تركه في الحكمة والعناية الإلهية

واعلم أن الفلاسفة يثبتون النبوة لكن على وجه مخالف لطريق أهل الحق، لم يخرجوا به عن كفرهم فانهم يرون أن النبوة [١٢٨] لازمة وأنها مكتسبة، وينكرون صدور البعثة عن الباري تعالى بالإختيار، وينكرون كونها بنزول الملك من السماء بالوحي، وينكرون كثيرا مما علم بالضرورة مجيء الأنبياء به كحشر الأجسام

---

١٢٨ إن النبوة أي البعثة لازمة أي واجبة لا يصح على الباري سبحنه وتعالى تركها ١٢

والجنة ١٢٩ والنار، وذلك الإنكار مما كفروا به

ولا يجب ١٣٠ كما قالت **المعتزلة** بوجوب البعثة على الله تعالى ، لما عرف من أصلهم الفاسد في وجوب الأصلح عليه تعالى، وجمع من علماء ماوراء النهر وافقوهم حيث قالوا: إن إرسال الأنبياء من مقتضيات حكمة الله الباري، فيستحيل أن لا يكون، وقال النسفي في العمدة إرسال الرسل مبشرين ومنذرين في حيز الإمكان بل في حيز الوجوب، والظاهر استحالة تخلفه، انتهى- وهذا من جملة زلات النسفي و اختلاطه ١٣١ مع الاعتزال، والكل مردود على ظاهره، ومخالف للحق-

---

١٢٩ وتاويلهم الجنة والنار بلذات روحانية و آلام نفسانية لا ينفعهم، فإن التاويل في الضروري مدفوع غير مسموع، وعن هذا يجب إكفار النيشرية المقلدة لكفار الدهرية، المنكرة لكثير من الضروريات الدينية، مستترين بحجاب التاويل، وهل يقوم إيمانهم بعد الرحيل ١٢

١٣٠ رجوع إلى أصل المسئلة أي لا يجب على الله سبحنه بعث الرسل ١٢ إمام أهل السنة عليه الرحمة ،

١٣١ اقول: قد تكرر من المصنف العلامة قدس سره تبعا لمن سبقه من المحققين كابن الهمام وغيره الأخذ في أمثال المقام على الإمام الهمام أبي البركات عبد الله النسفي ومن وافقه من حملة المذهب الحنفي، وقد سكتنا عليه فيما سبق من بعض تعاليقنا مشيا على الظاهر المتبادر، وحذارا للعثار على الناظر القاصر، وقد كان ما تقدم من اللفظ أعني اشتباه مذهبي الأئمة الماتريدية وجهلة المعتزلة عليه، وخلطه أحدهما بالآخر أقرب إلى الإلفة مما هنا، ومعلوم أن التاويل أولى وأسد، وبابه واسع لم ينسد، والإمام أبوالبركات ليس منفردا في هذه

الكلمات، بل ترى معظم مشايخنا الكرام الماتريدية موافقين له في أمثال المحالّ، وإذا ترقيت عن القال إلى الحال، ألفيت الوفاق لهم من أعاظم أئمة التصوف، وحاشاهم ثم حاشاهم من الاعتزال، ومن كل ضلال.

فالآن أريد بتوفيق الله أن أبين ماهو المحمل الأحرى لكلامهم، وإن كان الأحب اليّ، المختار لديّ في كثير من فروع المسئلة هو ما اختاره المصنف العلامة خلافا لمرامهم كما قد نبهت عليه فيما سلف من الدرس أيضا

فاقول، وبالله التوفيق: افترقت الناس في مسئلة صدور أفعاله سبحنه وتعالى عنه على مناهج شتى فذهبت **الفلاسفة** التالفة إلى الإيجاب وسلب الإختيار، وهذا كما ترى كفر بجهار، وهم وإن لم يسلبوا لفظ القدرة لكن فسروها بمعنى "إن شاء فعل، وإن لم يشأ لم يفعل" والشرطيتان صادقتان بصدق الملازمة سواء كان المقدّم واجباً أو مستحيلا، قالوا وهذا وجوب منه لا عليه سبحنه، لأن كماله مقتض لفعاله، مناف لخلافها، وهذه كلمة حق أريد بها باطل كما سترى إن ٠ اء الله تعالى

ثم جاءت **المعتزلة والرافضة** خذلهم الله تعالى، ادّعت الإسلام، وتعدّت في الجهل عن أولئك اللئام، فحكّمت عقولها الزائغة على الفعّال لما يريد، وقالت بملئ فيها بوجوب كيت وذيت على الملك المجيد،

و أئمتنا **أهل السنة والجماعة** نصرهم الله تعالى قالوا جميعا إن الله تعالى لا يجب عليه شيء، وهو الحاكم لا حاكم عليه، و قدرته بمعنى صحة الفعل والترك أي نسبتهما جميعا إليها على حد سواء، لا ترجيح لأحدهما على الآخر بالنظر إليها، وإنما الترجيح شان صفة أخرى هي الإرادة، هذا ما أجمعوا عليه عن آخرهم

ثم اختلفوا في عقلية الحسن والقبح على مسالك ألقيت عليك فيما سلف، فالأشاعرة لما أبوها إباء واحدا ومتأخروهم عوّدوا النفوس مجّها و دفاعها فرسخ ذلك في أذهانهم، حتى ذهلوا عن مقام الوفاق، وتحيروا في تعليل امتناع الكذب ونحوه بأنه نقص مستحيل عليه سبحنه وتعالى كما قد تقدم مستوفى لم يكن شيء من الأفعال كإثابة المطيع وتعذيب الكافر

وإرسال الرسل والتكليف بالمحال وغير ذلك عندهم حسنا ولا قبيحا قبل الحكم، فالحسن لا يوجد إلا بالحكم كما لا يعرف إلا به، فكانت نسبتها إلى الإرادة بل والحكمة أيضا كنسبتها إلى القدرة، لأن الفعل عارٍ في نفسه عن وفاق الحكمة وخلافها، حتى يستدعي تعلق الإرادة أو يمنعه فيصح تعلقها بأي الوجهين كان

وائمتنا الماتريدية سلكوا مسلكا وسطا وقالوا لاحكم إلا لله، وللأفعال صفة حسن وقبح في أنفسها، يستبدّ بإدراكها العقل أو لا، وإن منها ما هو على وفق الحكمة كتعذيب الكافر وإثابة المطيع، ومنها ما هو على خلافها كالعكس، والشيء ربما يكون ممكنا في حد ذاته، محالا بالنظر إلى غيره **وصلوح شيء لتعلق القدرة إنما ينشأ عن إمكانه الذاتي، ولا ينافيه الإمتناع الوقوعي** فإن كل ما هو ممكن في حدذاته فهو مقدور الله تعالى، وعن هذا نقول: إن خلاف المعلوم و المخبر به داخل في قدرة الله تعالى مستحيل وقوعه للزوم الجهل والكذب المحالين بالذات، **وصلوحه لتعلق الإرادة متوقف على الإمكان الوقوعي**، فإن ما لا يمكن وقوعه لا يصح أن يكون مراد الله تعالى، وذلك أن القدرة ليس من لوازم تعلقها وجود المقدور، فيصح أن تتعلق بممكن ذاتي لا إمكان لوقوعه، بخلاف الإرادة، فإن الوجود لا يتخلف عن تعلقها، وليس بعده شيء ينتظر أصلا، فيستحيل أن تتعلق بما لا يقع،

وإذا عرفت هذا فالممكنات بأسرها مقدورات الله تعالى، ما وافق منها الحكمة، وما لا، فلا جبر ولا إيجاب، لكن لا يصح تعلّق الإرادة منها إلا بما يوافق الحكمة، وإلا لزم السفه المستحيل فما وافق منها الحكمة يكون في حيز الوجوب منه تعالى لصدوره عن إرادته واختياره لا كما تقول الفلاسفة من الصدور بالإيجاب، وسلب صحة تعلّق القدرة بخلافها، ولا كما تقول المعتزلة والرافضة من الوجوب عليه، تعالى عما يقول الظالمون جميعا علوا كبيرا **وكذلك ما خالف منها الحكمة يكون في حيز الإمتناع أي بالغير، لما مر من استحالة كونه مرادا مع تحقق كونه مقدورا-** فظهر الأمر وزال الإشكال، ووضح الفرق بين قولهم وقول أهل الإعتزال

قال العلامة المحقق المولى بحر العلوم في الفواتح: وأما فعل الله تعالى فتحقيقه أنه تعلق

علمه الأزلي بالعالم، على ما كان صالحا للوجود على النظم الأتم، فتعلق إرادته في الأزل بأن يوجد على هذا النمط، فيوجد العالم بهذا التعلق، ويجب على اقتضائه، مثلا تعلق إرادته تعالى بأن يكون آدم في الوقت الفلاني ونوح في وقت بينهما ألف سنة، فوجدا ووجبا بهذا النمط، وهذا التعلق هو الخلق بالإختيار، وأما القدرة بمعنى أن يصح الفعل والترك فإن أريد به أن نسبة الفعل والترك متساوية إلى الإرادة ، واتفق أيهما وجد فهو باطل، لأنه لو كان النسبة واحدة فتحققُ الفعل دون الترك ترجيح من غير مرجح، بل وجود من غير موجد إذ لا موجد هناك يجيء الترجيح منه وإن أريد منه أنه يصح الفعل والترك بالنظر إلى نفس القدرة، وإن وجب أحدهما نظرا إلى الحكمة، فإن الحكيم لا يمكن أن تتعلق إرادته على خلاف ما علم من النظم الأتم، فهذا صحيح، وغير مناف لوجوب الفعل عند تعلق الإرادة، ووجوب الإرادة لأجل الحكمة، ووجوب الحكمة لكونها صفة كمالية واجبة الثبوت للباري باقتضاء ذاته تعالى الخ

وقال أيضا: الإرادة شا ' ترجيح أحد الجانبين الذين صح تعلق القدرة بهما، نظرا إلى ذاتهما، وإذ قد تحققت أن الترجيح من غير مرجح باطل وأن لا ترجّح إلا للمراجح بهذا الترجيح فقد دريت أن لا يمكن أن يوجد شيء ولا يثبت أمر سواء سمي موجودا أو واسطة إلا إذا وجب من العلة الموجدة، أو المثبتة، وهذا الإيجاب إن كان بعد تحقق الإرادة والإختيار فالفعل اختياري، وإلا اضطراري، والموجد إن كان ذا إرادة ففاعل بالإختيار، و إلا فبالإيجاب الخ

وفي المسلم وشرحه له قدس سره: الأشعرية قالوا (رابعا لو كان كذلك) أي كان كل من الحسن والقبح عقليا (لم يكن الباري تعالى مختارا) في الحكم لأن الحكم على خلاف مقتضى الحسن والقبح قبيح وقد وجب تنزيهه عن القبائح (والجواب أن موافقة الحكم للحكمة لا يوجب الإضطرار) فإنه إنما وجب هذا النحو من الحكم لأجل الحكمة بالإختيار، وقد عرفت أن الوجوب بالإختيار لا يوجب الإضطرار (و) قالوا (خامسا لجاز العقاب قبل البعثة) لأن الحسن استحقاق الثواب على الفعل، والقبح استحقاق العقاب فلو عاقبه عليه

كان عدلا فيجوز (وهو منتف لقوله تعالى وَمَا كنا مُعَذِبِينَ حَتى نبعَث رَسُولا، فإن معناه ليس من شاننا ولا يجوز منا ذلك) فإن أمثال هذه العبارة يتبادر عنها هذا (أقول) في الجواب إن أراد بجواز العقاب الجواز الوقوعي فلا نسلم الملازمة، فإن القول بالقبح العقلي إنما يقتضي الجواز نظرا إلى ذات الفعل و (الجواز نظرا إلى ذات الفعل لا ينافي عدم الجواز نظرا إلى الحكمة) وإن اراد الجواز نظرا إلى نفس الفعل، وان كان ممتنعا نظرا إلى الواقع و الحكمة فبطلان اللازم ممنوع، والكريمة لا تدل إلا على عدم كونه شان الباري الحكيم تعالى اهـ الكل بتلخيص

فاستبان معنى الوجوب الذي تقول به هؤلاء الكرام في أمثال المقام، وأنه ليس وجوبا اعتزاليا، ولا فلسفيا، بل بحمد الله سنيا حنيفا حنفيا، ولا ينافيه قولهم يجب عقلا، أو واجب عقلي فإن الوجوب على هذا الوجه أيضا عقلي، يحكم به العقل، لا شرعي يتوقف على السمع

أقول ولا يذهبن عنك أن مقدورية ما هو خلاف الحكمة لا تستلزم مقدورية خلاف الحكمة أو مقدورية الحكمة فإن مقدوريته بالنظر إلى ذاته لا من حيث هو خلاف الحكمة، كما أن مقدورية خلاف المعلوم والمخبر به في حدّ ذاته لا تستلزم مقدورية الجهل والكذب، فالتعالي عن مخالفات الحكمة والعلم والخبر بالإختيار لا يكون تعاليا عن السفه والجهل والكذب بالإختيار، حتى يلزم والعياذ با لله إمكان هذه الأقذار، كما تزعم النجدية الفجار

فإن قلت لا قياس لمنافي الحكمة على مخالف العلم والخبر لأن الفعل وخلافه نسبتهما جميعا إلى العلم والخبر سواء، فلو وقع خلافه لعلم خلافه وَلأخبر بخلافه، ولا كذلك الحكمة، فإنها إذا نافت شيئا لم يمكن أن تقتضيه، و بالجملة منافاة الحكمة تكون لصفة في نفس الفعل، فياتي المنع من ذاته فلا يكون مقدورا، بخلاف خلاف العلم والخبر، **لا يقال** الخبر يتبع العلم، والعلمُ الواقع، والواقع الارادةَ، والارادةُ الحكمةَ، و الحكمةُ تلك الصفة الكائنة في نفس الفعل بها يلائمها فيكون خلاف العلم والخبر أيضا غير مقدورين، **لأن** هذا حيث كان أحد جانبي الفعل منافيا للحكمة، وربما يكون في كليهما حكمة، كما سياتي،

فلا يأتي المنع أصلا من قبل الحكمة، فكيف بتوابعها،

قلت نعم، ولكن نشؤ المنع عن صفة في الفعل لا يكون نشؤه عن نفس ذاته، فلا ينافي المقدورية الذاتية،

هذا غاية الكلام فيما أصّلوا، **أما الفروع** فمنها ما لم يذهب إليه إلا بعضهم كوجوب عذاب الكفر عقلا، ومنها ما اخترت أنا لنفسي وفاق الأئمة الأشعرية فيه كامتناع تعذيب المطيع عقلا، وهذا الفرع أعني إرسال الرسل وإنزال الكتب أيضاً مما الراجح فيه عندي عدم الوجوب العقلي، فسبحان من يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد، له الملك، وله الحكم، وإليه ترجعون، والحمد لله رب العلمين

فتحصّل بحمد الله أن ما كان نقصافي حد ذاته كالكذب والجهل والسفه والعجز أعني إعدام علم نفسه أو حكمته أو قدرته أو شيء من صفاته عزوعلا فذلك كله محال بالذات قطعا إجماعا بيننا وبين الأشعريّة وسائر أهل السنة بل وسائر العقلاء، ومالم يكن كذلك في نفسه وإنما يلزمه نقص من خارج إن لو وقع، كخلاف المعلوم والمخبر به فذلك مقدور بالذات، مستحيل بالغير، فيكون متعلق القدرة دون الإرادة، ومن أحاله بالذات فكلامه مؤول أو مهجور، ومنه عند أئمتنا الماتريدية كل فعل ينافي الحكمة لما فيه من القبح، ثم تختلف الأنظار في كون بعض الأفعال منافية للحكمة، فتستحيل بالغير، أو قضيّات لها فتجب كذلك، كعفو الكافر عند النسفي، وتعذيب الطائع عند الجمهور، وإرسال الرسل عنده، وإثابة المطيع عندهم، أولا، ولا، فلا ولا * ـ كمامر مفصلا، والحمد لله، آخرا و أولا

أتقن هذا المقام، فإنه من مزالّ الأقدم، وبالله العصمة وبه الاعتصام، هذا تقرير كلامهم، على طبق مرامهم، قدست أسرارهم، وأفيضت علينا أنوارهم، ولنأت على موارد التاصيل، **فأقول مستعينا بالجليل:**

ما كان لمؤمن أن يرتاب في كون أفعال الله كلها، دقها وجلها، على وفق حكمته

* أو لا تكون منافية للحكمة و لا قضيّات لها فلا تستحيل و لا تجب بل تكون في حيز الإمكان الوقوعي ١٢ محمد أحمد

البالغة، فما فعل ما فعل إلاالحكمة، ولا ترك ما ترك إلا بحكمة، بل له في كل فعل وترك حِكَم لا يعلمها إلا هو، ولا شك أن منافاة شيء للحكمة يحيله جملة واحدة بَيد أن موافقتها قد لا يوجب، كأنْ يكون الفعل وخلافه في كليهماحكمة، فكل على وفقها، ولا يجب منهما شيء ألا ترى أن المولى سبحنه وتعالى إن عذب عاصيا عذبه عدلا حكيما، وإن غفر غفر عزيزا حكيما غفورا رحيما، وإليه يشير العبد الصالح ابن الأمة الصالحة عليهما الصلوة والسلام في قوله لربه عزوجل إِن تُعَذِّبهُم فَإِنَّهُم عِبَادُكَ وَإِن تَغفِرلَهُم فَإِنَّكَ اَنتَ العَزِيزُ الحَكِيمُ كان الظاهر أن يقول: وإن تغفرلهم فإنك أنت الغفور الرحيم، لكن عدل إليه ليدل أن الغفران أيضاً عين الحكمة، وأن الملوك إذا أحضر لديهم البغاة فهم وإن كانوا كرماء يحبون العفو ربما لا يعفون، إماً حذرا عن سطوتهم، أو تحرزا عن لزوم السفه بترك الأعداء مع القدرة عليهم، وأنت ياملك الملوك منزه عن كل ذلك، فإنك أنت العزيز الغالب لا يغلبه أحد، والحكيم البالغ حكمته لا نقص فيها ولا أَوَد

إذا وعيت هذا دريت أن ههنا شيئين، فعلا وتركا، والوجوه ثلاثة منافاة الحكمة المحيلةَ و موافقتها المسوّغة، واقتضائها الموجب، ووجود أحد الطرفين في فعل أو ترك يقضي بوجود الآخر في الآخر، ووجود الوسط وجود الوسط. فالصور الست رجعت ثلاثا، وُسطاها كثيرة الوجود، وقد علمت مثالها، ولا تقول الأشاعِرة إذا جاوزت النقص في النفس إلا بها، والصورة الأولى في الفعل أعني منافاته للحكمة المستلزمة لاقتضائها الترك، فغير مستبعد، ولعل تعذيب المطيع المحض صرفا محضا يكون منها، كما أشرنا إليه فيمامر، ومنه التكليف بالمحال الذاتي من المكلف بمعنى حقيقة الطلب، لأنه عبث كما تقدم، أما عكسها وهي الثالثة أعني اقتضائها لفعل وجوبا مستلزما لمنافاتها الترك فالعبد لا يراها في شيء من الأفعال، كيف ولو لم يخلق الله العالم رأسا، فهل ترون فيه بأسا، اذاً يكون قد استكمل بالخلق، وهو الغني الحميد الفعال لما يريد، فإذا لم يات نقص في ترك الكل، وقد ترك فيما لا يتناهى من أزل الآزال إلى يوم بدأ الخلق فمن أين ياتي في ترك البعض:

مسئلة

المشهور أن **النبي** من أوحي إليه بشرع، وإن أمر بالتبليغ أيضا **فرسول**، وإطلاق النبي على كل حقيقة، وإطلاق الرسول [١*] مجاز

في المطالب الوفية: الوحي قسمان: **وحي نبوة**، ويختص به الأنبياء دون غيرهم، قال تعالى: قُلْ اِنَمَا أنا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوْحى إلَيَّ، فجعل الفارق الوحي فهو النبوة وقال: مَا اَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ اِلاَّ رِجَالاً نُوْحِي اِلَيْهِمْ و **وحي إلهام** ويكون لغير

وكم لله من سِرّ خفيّ　　يَدِقّ خفاه عن فهم الذكيّ

فتحرر أن أفعاله و تروكه كلها على وفق الحكمة قطعا، وأنه يجوز أن يكون من الأفعال ما تحيله الحكمة، و توجب تركه، وإن شملتهما القدرة، ولا نرى فعلا توجبه الحكمة، وتحيل تركه، مع شمول القدرة لهما، نعم ياتي ذلك من قِبل العلم والإخبار، فمن هذا أقول إن تعذيب الطائع صرفا محضا إن استحال فإثابة المطيع[٢] لا توجبه الحكمة عقلا، وإن وجب علماو سمعا، "ذلك فضلي أوتيه من أشاء" وكذلك تعذيب الكافر،[٣] وإرسال الرسل،[٤] وإنزال الكتب، وكل ذلك تستدعيه الحكمة من دون إيصال إلى حيز الوجوب، **وربك يخلق ما يشاء ويختار، فعال لما يريد،**

فهذا ما أدى إليه نظري فإن كان صوابا، وذاك رجائي، فمن الله ربي، وحق الحمد لوجهه الجميل، وإن كان فيه خطأ فأنا تائب إلى الله من كل خطأ، وعلى ما هو الحق عند ربي عقدت قلبي، وهو حسبي ونعم الوكيل، والحمد لله ذى الجلال والإكرام، والصلاة والسلام على سيد الأنام، محمد و آله وصحبه الكرام آمين ١٢ إمام أهل السنة والجماعة رضي الله تعالى عنه

١* على من لم يومر بالتبليغ

٢* واجب عند الجمهور.　３* واجب عند النسفى　٤* واجب عنده

الأنبياء، ونقل اللاقاني التصريح عن العز بن عبد السلام بأن النبوة هي الإيحاء، وقال السنوسي في شرح الجزائرية: مرجع النبوة عند أهل الحق إلى اصطفاء ا لله تعالى عبدا من عباده بالوحي إليه، فالنبوة اختصاص بسماع وحي من ا لله بواسطة الملك أو دونه ، فإن أمر مع ذلك بتبليغه فرسول،

وفي شرح المسايرة لابن أبي الشريف: قد تحصل في معنى النبي والرسول ثلاثة أقوال: الفرق بينهما بالأمر بالتبليغ وعدمه وهو الأول المشهور، والفرق بأن الرسول من له شريعة وكتاب، أو نسخ لبعض شريعة متقدمة على بعثته، و كونهما بمعنى واحد وهو الذي عزاه المصنف للمحققين، وهو يقتضي اتحاد عدد الأنبياء والرسل، ولا يخفي مخالفة ذلك للوارد في ابي ذر، الذي قدمناه

وفي التحفة بعد ذكر الحديث: وبما ١٣٢ ذكر الصريح من تغاير النبي والرسول تبين غلط من زعم اتحادهما في اشتراط التبليغ، واستروح ابن همام مع تحقيقه في نسبة ذلك الغلط للمحققين وقال: إن الذي في كلام محققي أئمة الأصلين وغيرهما خلاف ذلك الإتحاد، وأي محققين خلاف هؤلاء، ثم رأيت تلميذه الكمال ابن ابي الشريف أشار للرد عليه ببعض ما ذكرت

قال القاري في شرح الفقه الأكبر : ثم في تقديم النبوة على الرسالة إشعار لما هو مطابق في الوجود، من عالم الشهود، وإيماء إلى ما هو الأشهر في الفرق بينهما، بأن النبي هو أعم من الرسول، إذ الرسول من أمر بالتبليغ، والنبي من أوحي إليه أعم من أن يؤمر بالتبليغ أم لا

---

١٣٢ الظرف متعلق بتبين، والصريح مجرورا صفة ما ومن بمعنى في أو تصحيف منها متعلق بالصريح ١٢ إمام أهل السنة عليه الرحمة .

قال القاضي عياض: والصحيح الذي عليه الجمهور أن كل رسول نبي، من غير عكس، وهو أقرب * من نقل غيره الإجماع عليه، فنقل غير واحد الخلاف فيه فقيل النبي مختص بمن لا يومر، إلى آخره-- ونسب هذا المذهب إلى الجمهور في مواضع من هذا الكتاب، والمرقاة،

وكبير النجدية لم يبال من إثبات النبوة بالمعنى المشهور المختار عند الجمهور المذكور الذي هو المختار عنده في كتابه (الصراط المستقيم) لشيخه ولمن هو أدون منه في ذلك الكتاب، كمامر وسيجيئ

قال القاضي: وكذلك من ادعى منهم أنه يوحى إليه، وإن لم يدّع النبوة، إلى آخره، وقال الله تعالى: وَمَنْ اَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِبًا أَو قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوْحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ -ولما كان مستند القاضي القرآن، فالكلام عليه لا يليق بأهل الإيمان، وإن تكلم قرن الشيطان - وصرفُ الوحي عن العرفي الشرعي إلى أنواع الإلهامات وغيرها التي سميت وحيا تشبيها بالوحي إلى النبي كما ذكره القاضي لا يخرجهم من الخذلان، علا أن كبيرهم مصرح بوحي الشرع فلا ينفعهم هذا الطغيان،

مسئلة

النبوة ليست كسبية- خلافا للفلاسفة - قال التورفشتي في المعتمد: اعتقاد حصول النبوة بالكسب كفر قال النابلسي في شرح الفوائد: وفساد مذهبهم غني عن البيان، بشهادة العيان، كيف وهو يودي إلى تجويز نبي مع نبينا عليه السلام أو

* أي إلى الصواب ١٢

بعده، وذلك يستلزم تكذيب القرآن، إذ قد نص على أنه خاتم النبيين، وآخر المرسلين و في السنة "أنا العاقب لا نبي بعدي" وأجمعت الأمة على إبقاء هذا الكلام على ظاهره، وهذه إحدى المسائل المشهورة التي كفّرنا بها الفلاسفة لعنهم الله تعالى، انتهى

اعلموا أن الفلاسفة كفروا بتادية قولهم إلى تجويز نبي مع نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم أو بعده واستلزام تكذيب القرآن فما بال النجدية الذين يصرّون على دعوى تجويز نبي بعده صلى الله عليه وسلم بل على تجويز خاتم آخر مع نبينا خاتم النبيين[١٣٣]

---

١٣٣ سبق المصنف قدس سره شر زمان أتى بعده بلغ فيه السيل زباه، وخرج دجالون يدعون وجود ستة نظراء للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم، مشاركين له في أشهر خصائصه الكمالية أعني ختم النبوة في طبقات الأرض الست السفلى، فمنهم من يقول كل منهم خاتم أرضه ونبينا صلى الله تعالى عليه وسلم خاتم هذه الأرض، ومنهم من يقول إنهم خواتم أراضيهم ونبينا صلى الله تعالى عليه وسلم خاتم الخواتم، والأكفر الأوقح منهم يصرّح بأنهم مما ثلون للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم شركاء له في جميع صفاته الكمالية، ويرده آخرون إبقاء على أنفسهم من المسلمين، فمنهم من يقول نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم هو النبي بالذات وسائر الأنبياء بالعرض، وسلسلة ما بالعرض إنما تنتهي على ما بالذات، وهذا هو معنى كونه صلى الله تعالى عليه وسلم خاتم النبيين، فلو وجد معه أو بعده صلى الله تعالى عليه وسلم نبي في هذه الطبقة من الأرض أيضا لم يخلّ ذلك بخاتميته، فإن الختم ليس بمعنى كونه صلى الله تعالى عليه وسلم آخر النبيين، قال: وأيّ مدح في التأخر الزماني؟ وزعم أن هذا هو الأدخل في مدح نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم حيث جعلناه خاتم الخواتم، لا خاتما صرفا كما تقولون فإنّ مدح ملك بأنه ملك الملوك أعظم من مدحه بأنه ملك وحده

مسئلة

من جوّز زوال العقل عن الأنبياء يخشى عليه الكفر، ومن جوز زوال النبوة من نبي فإنه يصير كافرا، كذا في التمهيد،

ولعمري هل هذه السفسطة الشيطانية إلا كانْ يقول المشركون للمسلمين أنتم جعلتم الله إلها صرفا ونحن جعلناه إله الآلهة، فأينا أقوم بالحمد، و لم يدر الدجال أن الكمال الأعظم هو الذي تنزه صاحبه عن الشريك، لا ما فيه شركاء متشاكسون، وإن كان لهذا فضل عليهم ومنهم من يوجه أفضليته صلى الله تعالى عليه وسلم على هؤلاء الخواتم المخترعة بأنه صلى الله تعالى عليه وسلم من بني آدم وتلك الخواتم من البغال والحمير، وأصناف أخر غير ذوي العقول، وبنو آدم أفضل وأكرم -ولم يدر المسكين أن جعل النبوة في هذه الأصناف ازدراء بشانها أي ازدراء، وقد صرح العلماء كالإمام القاضي عياض وغيره بكفر من يقول به

وبالجملة هكذا اختلفوا فيما بينهم يكفر بعضهم بعضا، وكلهم مشتركون في الإيمان بسبع خواتم، عليه مردوا، وعن الله ورسوله شردوا، حتى انتدب علماء الإسلام من العرب والعجم للرد عليهم، وأقاموا عليهم الطامة الكبرى، فقُهروا، و بُهتوا، و خُذل ما بَهتوا، فصاروا مثلة بين المسلمين، ثم صبّ الله عليهم سوط عذاب، فعما قليل هلكوا أجمعين فهل ترى لهم من باقية؟! والحمد لله رب العلمين، وإن تبغ الإطلاع على بعض تفاصيل ذلك فعليك بمطالعة فتوى سيدي واستاذي مولانا عبد الرحمن السراج المكي قدس سره وكتاب "تنبيه الجهال" لبعض أحبابي، "والقول الفصيح" و"التحقيقات المحمدية" وغيرها من تصانيف أهل السنة، شكر الله تعالى مساعيهم آمين، وكان بحمد الله النصاب الأوفر في دفع هذا الكفر الأكفر لحضرة خاتم المحققين إمام المدققين سيدنا الوالد قدس سره الماجد، فبسعيه ألقيت هذه الفتنة العمياء في البير، فلم يبق لها نقير ولا قطمير، كما هو مفصل في "تنبيه الجهال " والحمد لله ذي الجلال ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

و ها أنا أذكر ما يجب لهم عليهم السلام

فمنه العصمة: وهي من خصائص النبوة على مذهب أهل الحق، خلافا للملاحدة الباطنية - قال التورفشتي في كتاب "المعتمد في المعتقد" فتنة ادعاء العصمة في غير الأنبياء لا يعدّ قليلا، فهذا الإمام المعصوم سر اخترعتها الباطنية لدفع الأحكام الشرعية، وتوهين قضايا المسلمين، وتضليل أهل السنة والجماعة- إلى أن قال: يلزم لأهل الدين حفظ لسانهم وآذانهم من تلوث هذه البدعة ــ وا لله المنقذ من الضلال، انتهى ملخصا مترجما

وكبير النجدية خالف أهل الحق ووافق الملاحدة الباطنية حيث أثبتها للصديق الذي جعل رتبة شيخه أعلى منه بكثير في (الصراط المستقيم) ونقلنا شيئا من كلماته في حقه ، فيما سبق، حيث قال: لابد يجعلونه فائزا بمحافظة مثل محافظة الأنبياء التي تسمى بالعصمة وادعى أنها ثابتة، وكيت وذيت الخ

والحق **عصمة** الأنبياء عليهم السلام **عن** الجهل با لله تعالى وصفاته، **وعن** كونهم على حالة تنافي **العلم بشيء** من ذلك كله جملة، بعد النبوة عقلا وإجماعا، وقبلها سمعا ونقلا، **وبشيء** مما قرروه من أمور الشرع وأدّوه عن ربه عزوجل من الوحي قطعا عقلا وشرعا، **وعن** الكذب وخلف القول منذ نبّأهم ا لله تعالى وأرسلهم قصدا أو عن غير قصد، **واستحالة** ذلك عليهم شرعا وعقلا وإجماعا وبرهانا، **وتنزيههم عنه** قبل النبوة قطعا، **وتنزيههم** عن الكبائر إجماعا وعن الصغائر تحقيقا، وعن استدامة السهو والغفلة توفيقا، واستمرار الغلط والنسيان عليهم فيما شرعوا لأمتهم قطعا، كذا قال القاضي

وفي شرح المواقف : اجتمع أهل الملل والشرائع كلها على وجوب عصمتهم عن تعمد الكذب فيما دل المعجز القطعي على صدقهم فيه كدعوى

الرسالة وما يبلغونه من الله إلى الخلائق، إذ لو جاز عليهم التقوّل والإفتراء في ذلك عقلا لأدى إلى إبطال دلالة المعجزة، وهو محال

وفي المواقف: أما الكفر فاجتمعت الأمة على عصمتهم منه، غير أن **الأزارقة** من الخوارج جوّزوا عليهم الذنب، وكل ذنب عندهم كفر، وفي الشرح: فلزمهم تجويز الكفر، بل محكي عنهم أنهم قالوا بجواز بعثة نبي ١٣٤ إلى آخره

والقارى ١٣٥ بعد قول القاضي "هذا ما لا يجوّزه إلا ملحد" قال: أي إمكان صدور الكفر والشرك منه قال الخفاجي: لا يصح عقلا ولا شرعا ولا يجوز عليه صلى الله عليه وسلم أن لا يبلغ شيئا، إلى آخره

ومنه الصدق هو مطابقة حكم الخبر للواقع إيجابا أو سلبا، وهو واجب عقلي في حق كل نبي، لا يتصور عدمه، إذ لو تصور لما قبل منهم شيء مما جاءوا به، ولأنه لو جاز عليهم الكذب لجاز في خبره تعالى لتصديقه إياهم بالمعجزة النازلة منزلة قوله تعالى: صدق عبدي في كل ما يبلغ عني، وتصديقُ الكاذب من العالم بكذبه محض الكذب، وهو عليه محال، فملزومه وهو جواز الكذب عليهم كذلك، ونص الله تعالى بصدق الله ورسوله وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الهوَى- وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْحَقِّ مِنْ رَّبِّكُمْ كذا في الكنز

قال العلامة ابن حجر في تحقيق كلمات الكفر : والذي يظهر أنه لو قال

---

١٣٤ ترك ما بعده استبشاعا له وهو "علم الله تعالى أنه يكفر بعد نبوّته" اهـ وقد كذبهم الله عزوجل بقوله: اَللهُ اَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَه ١٢

١٣٥ القاري مبتدء خبره قال، وقوله "بعد" متعلق به و "هذا مالا" إلخ مقولة القول و"أي إمكان" مقولة قال ١٢

إن كان ما قاله النبي الفلاني صدقا نجوت يكون كفرا [١٣٦] أيضا، ولا يشترط ذكر جميع الأنبياء، ولا أن يكون ما قال ذلك النبي يقطع بأنه عن وحي **فإن قلت** للأنبياء الإجتهاد، وجرى قول في أنه يجوز عليهم الخطأ في الإجتهاد فإذا قال ذلك في شيء يحتمل كونه ناشئا عن اجتهاد لا وحي كيف يكفر به؟ ـ **قلت** القول بعدم الكفر حينئذ وإن كان له نوع من الظهور، لكن القول بالكفر أظهر، لأن الإتيان بـ "إن" التي هي للشك والتردد في هذا المقام يشعر بتردّده في تطرق الكذب إلى ذلك النبي، وهذا كفر، غير أن القول بجواز الخطأ عليهم في اجتهادهم قول بعيد مهجور، فلا يلتفت إليه وعلى التنزل فقوله "إن كان صدقا" يدل كما تقرر على تردده في الكذب، وهو غير الخطأ، لأن الخطأ ذكر خلاف الواقع مع عدم التعمد، بخلاف الكذب فإنه يدل شرعا [١٣٧] على الإخبار بخلاف الواقع تعمدا، فيصح الكفر بذلك، وإن قلنا بهذا القول المهجور، لأن قوله "إن كان صدقا" لا يتأتى بناؤه عليه لما تقرر واتضح و لله الحمد

قال القاضي: وكذلك من دان بالوحدانية وصحة النبوة ونبوة نبينا عليه السلام لكن جوّز على الأنبياء الكذب فيما أتوا به ادعى في ذلك المصلحة بزعمه

---

١٣٦ أي كما نصوا عليه في قول القائل إن كان ما قاله الأنبياء صدقا نجوت أي لأجل الشك المستفاد من "إن" **أقول** و محله حيث لم يرد به التحقيق ، فربما يوتى به على صورة الشك ، كحديث "فأقول إن كان هذا من عند الله يمضه" ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه ،

١٣٧ وان كان لغة واصطلاحا يعم كل إخبار بخلاف الواقع عمدا كان أو سهوا أو خطأ وقد جرى عليه عرف بعض الحجازيين يقولون كذب فلان أي أخطأ كما في الحديث ١٢

أو لم يَدّعِها فهو كافر بالإجماع، وقال: وكذلك من أضاف إلى نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم تعمد الكذب فيما بلغه وأخبر به، أو شك في صدقه، أو سبَّه، أو قال إنه لم يبلغ، أو استخفّ به أو بأحد من الأنبياء، أو أزرى عليهم، أو آذاهم، أو قتل نبيا، أو حاربه فهو كافر بالإجماع

فائدة: ظهور [١٣٨] المعجزة على يد الكاذب من المستحيلات العقلية عند الشيخ أبي الحسن الأشعري، لإفضائه إلى التعجيز عن إقامة الدلالة على صدق دعوى الرسالة، وعند الإمام وكثير من المتكلمين لأن الصدق مدلول لها لازم بمنزلة العلم [١٣٩] لإتقان الفعل، وهو محال، وعند الماتريدية لإيجابه التسوية بين الصادق والكاذب، وعدم التفرقة بين النبي والمتنبي، وهو سفه لا يليق بالحكيم

ومنه الأمانة وهي ضد الخيانة

ومنه التبليغ لجميع ما جاءوا به من عند الله، وأُمروا بتبليغه [١٤٠] للعباد،

---

١٣٨ أي إظهار الله تعالى خارق عادة على يد مدعي النبوة كذبا موافقا لمرامه بحيث يعدّ مصدقا لكلامه، ولا يخفى عليك فائدة القيود التي ذكرنا والتفسيرِ الذي به فسرنا ١٢

١٣٩ فإن من رأى فعلا أُحسن وأُتقن أيقن ضرورة أن فاعله عليم حكيم، **أقول :** والأحسن التنظير بدلالة نفس الفعل على الفاعل، فانه واضح اللزوم، والإتقان قد يناقش فيه مناقش بأنه يجوز وقوعه نادرا اتفاقا من دون قصد الفاعل، بل و لاستطاعته لو قصد، بل الإتقان دائما ربما كان طبعيا ملهما كما في بيت النحل وعُشّ التُّنُوط، بل في أوهن البيوت أقوى شاهد على إتقان العنكبوت، فسبحان من أعطى كل شيء خلقه ثم هدى فافهم ١٢

١٤٠ قيد به لأن مما جاءوا به ما عُلّموا و لم يؤمروا أن يعلّموا، من دقائق حقائق لا يحتمل لها عقول العوام، وليس في الاشتغال بها نفع لهم، لأن الرسل صلوات الله تعالى عليهم لا

اعتقاديا كان أو عمليا، فيجب أن يعتقد أنهم صلوات الله تعالى عليهم بلغوا عن الله ما أمروا بتبليغه ولم يكتموا منه شيئا، ولو في قوة ١٤١ الخوف

ومنه الفطانة أي الحذاقة ١٤٢ لإلزام الخصوم وإحجاجهم وذلك ثابت بالكتاب والسنة والإجماع

وهذه الخمسة لا تداخل بينها على ما هو الحق ثم هي واجبة ١٤٣ بالعقل وهم لا يتصور أن يكونوا على خلافها، وبالشرع أيضا، وما بعدها شرعا وعادة

ومنه الذكورة قال الله تعالى: وَمَا اَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ اِلاَّ رِجَالاً خلافا **للظاهرية** حيث قالوا بنبوة مريم، متمسكين بقوله تعالى: وَاَرْسَلْنَا اِلَيْهَا رُوْحَنَا وَيمَرْيَمُ اِنَّ اللّٰهَ اصْطَفٰكِ- الآيتين- وأجيب عنه بأنه ليس وحيا بشرع، ١٤٤ إذ لا

يضنون عن الأمة بشيء فيه صلاحهم ١٢

١٤١ وتجويز التقية عليهم في التبليغ كما تزعمه الطائفة الشقية هدم لأساس الدين، وكفر وضلال مبين ١٢

١٤٢ وإلا لكان فيها توسيد الأمر إلى غير أهله، والله أعلم حيث يجعل رسالته ١٢

١٤٣ في بعض تفاصيل بعضها تأملٌ في الوجوب العقلي ولقائل أن يقول العصمة تشمل الصدق والأمانة، والأمانة التبليغ وكيف ما كان فالخطب سهل، والإيمان بثبوت كل ذلك لكلهم واجب قطعا ١٢

١٤٤ أي ليس فيها ما يدل على أنها أوحى الله تعالى إليها بشرع، نعم فيها فضائل، وليس كل فضيلة نبوة، ولا مستلزمة لها، ففي الآية إرسال الروح إليها ليهب لها غلاما زكيا، وليس إرسالها إلى غيرها بشرع، وكلام الملائكة وإرشادهم المكلّم إلى محاسن الافعال لا يختص بالأنبياء عليهم الصلوة والسلام نعم القِران بين رؤيتهم على صورتهم، وسماع

دلالة عليه في الآيات المذكورة، والإمام الرازي والقاضي البيضاوي نقلا الإجماع على عدم نبوتها، و لم يباليا بشذوذ المخالف وقالوا بنبوة أم [145] موسى أيضاً وبعضهم بنبوة آسية أيضاً و بنبوة سارة وهاجر أيضاً [146] والجواب الجواب [147] والإحتجاج بالوحي يبطل بقوله وَ أوحى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ فإنه ليس بوحي شرع

ومنه النزاهة في الاكتساب، أي التباعد عن دناءة الصناعة، كالحجامة وكل ما يخلّ بحكمة البعثة، لأنه يوجب عدم الإتباع وتنفر الطباع، فتنزيههم عن ذلك واجب، والنبوة أشرف مناصب الخلق، مقتضية لغاية الإجلال اللائق بالمخلوق، فيعتبر لها انتفاء ما ينافي ذلك

ومنه النزاهة في الذات أي السلامة من البرص والجذام والعمى وغير ذلك من المنفرات،

فأمّا عقدة م ى عليه السلام قبل الإرسال، فقد أزيلت بدعوته عند الإرسال، بقوله وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّنْ لِّسَانِى وأما بلاء أيوب فقد كان مؤخرا،

كلامهم لا يكون لغير نبي، فغيره إن رآهم لم يسمع حينئذٍ كلامهم، وإن سمع كلامهم لم يرهم حينئذ على صورتهم، كما نص عليه الإمام الشيخ الأكبر رضي الله تعالى عنه، أما الإصطفاء فظاهرٌ عمومه لعباد الله الصالحين وكذا الإصطفاء، على جميع النساء، ليس فيه بالمقصود وفاء، إلا إذا ثبت نبوّة بعض النساء، وهو أول المسئلة١٢

١٤٥ لقوله تعالى: وَاَوْحَيْنَا إلى أُمِّ مُوْسى اَنْ اَرْضِعِيْهِ الآية ١٢

إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

١٤٦ وفي حقهن رضي الله تعالى عنهن لا يوجد ما يساوي شبهة فضلا عن دليل١٢

١٤٧ أن لهن فضائل قطعا، و لم يثبت الإيحاء بشرع إليهن أصلا ١٢

والشرط ١٤٨ ما يكون مقدما، وكذلك عمى يعقوب، مع أنه قيل بأنه لم يَعْمَ، بل كان به غشاوة شديدة، ومثله شعيب

وفي المروة ١٤٩ أي الإنسانية والحشمة كعدم الأكل على الطريق

وفي النسب أي سلامته من دناءة الآباء، وعهر ١٥٠ الأمهات١٥١ ، لا السلامة ١٥٢ من الكفر، ونحوه، فإنه ليس بشرط كما في آزر ونحوه

---

١٤٨ لعل قائلا يقول المنفر مناف، بقاء وابتداء، بل كل بقاءِ النبوة ابتداءٌ ما لم يومن جميع المبعوث إليهم، لكن الشان في كون البعض كالعمى ونحوه منفرا ١٢ -

١٤٩ عطف على "في الذات" ١٢

١٥٠ أقول فلا يجوز أن تقع في نسبهم صلوات الله تعالى عليهم من أتت بفاحشة وإن لم تحبل منها، لأن التعيير به معلوم، وإن كانت الولادة ليست إلا من نكاح ١٢

١٥١ بل والأزواج أيضا كما رأيت التصريح به، والدليل- وهو نفي التعيير- يشتمل البنات وأمثالهن أيضاً، وهو الواقع و لله الحمد ١٢

١٥٢ أي في الأصول، ونص الإمام الرازي في أسرار التاويل، وغيره من المحققين، حتى المولى بحر العلوم في الفواتح بإسلام آباء الأنبياء وأمهاتهم جميعا من الأقربين إلى آدم وحواء عليهم الصلوة والسلام، وقد أثبت ذلك الإمام الجليل الجلال السيوطي في نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم، وللعبد فيه رسالة مسقلة سميتها " شمول الإسلام لأصول الرسول الكرام" فهذا الذي نحب أن ندين الله به

أما آزر فعمٌّ كما نص عليه الإمام ابن حجر في شرح أم القرى، وغيرُه في غيره، والعرب تسمي العم أبا، قَالُوْا نَعْبُدُ اِلٰهَكَ وَ اِلٰهَ اٰبَائِكَ اِبْرَاهِيْمَ وَ اِسْمٰعِيْلَ وَ اِسْحٰقَ وإنما إسماعيل عمٌّ يعقوب عليهم الصلوة والسلام ١٢

ومنه كونه أكمل أهل زمانه ممن ليس نبيا ـ **وكونه أعلم** من جميع من بعث إليهم بأحكام الشرع الذي بعث به، أصلية وفرعية و لم يتعلم موسى من الخضر شيئا من ذلك،

و أما ما يتعلق بأمور الدنيا فلا يضر عدم علمه بذلك على طريق أهلها، ولكن لا يجوز أن يقال إنهم لا يعلمون شيئا من أمور الدنيا، لئلا يتوهم بهم الغفلة والبله اللذان يجب تنزيههم عنهما،

ويستحيل أضداد المذكورات عقلا وشرعا، وشرعا وعادة، [١٥٣]

ويجوز في حقهم كل امر معتاد مثاب،أي كل شيء أجرى ا الله عادته بالإثابة بسببه من كل غرض بشري ليس محرما، ولا مكروها، ولا مباحا مُزْرِيا، ولا مما تعافه الأنفس، أو يُودي إلى النفرة، كالأكل والشرب والجماع الحلال، وسائر الشهوات المباحة، لإمكان صيرورتها سببا للثواب بالنية، وخرج الحرام والمكروه ونحوهما لعدم صلاحيتها لذلك

مسئلة: قال ابن جماعة في شرحه على بدء الأمالي: ذهب بعض القدماء إلى أن في كل جنس من الحيوان نذيرا و نبيا، من القردة والخنازير والدواب محتجا بقوله تعالى وَ إن مِّنْ اُمَّةٍ اِلاّ خَلا فِيْهاَ نَذِيْر وقد [١٥٤] كفّر القاضي عياض القائل بذلك، لأن فيه من الازراء بمنصب النبوة ما فيه، مع إجماع المسلمين على خلاف

---

١٥٣ أي على جهة التوزيع فما وجب عقلا وشرعا استحال ضده عقلا وشرعا، وإن شرعا وعادة فشرعا وعادة ١٢ إمام أهل السنة رضي ا الله تعالى عنه

١٥٤ وفيه ما فيه من الرد الشديد على زلة عظمت من ذاك الفاضل اللكنوي كما قد تقدم ونسأل ا الله العفو والعافية ولا حول ولا قوة إلا با الله ١٢ إمام أهل السنة عليه الرحمة

ذلك وتكذيب قائله

مسئلةٌ: الإيمان بجميع المبعوثين واجب، من ثبت شرعا تعيينه منهم وجب الإيمان بعينه، ومن لم يثبت تعيينه كفي الإيمان إجمالا، ولا ينبغي في الأيمان بالأنبياء القطع بحصرهم في عدد،

تكميل الباب

يكفي في الإيمان بعموم الأنبياء، والمرسلين اعتقادُ أنهم عباد الله المكرمون، اجتباهم بالوحي ودعوة الخلق، فادّعَوُا النبوة، وأظهروا المعجزات، وكانوا على الحق والصدق في تبليغ ما أُمروا به

ولابد في الإيمان بنبينا صلى الله تعالى عليه وسلم سوى ذلك من أشياء، كذا في المعتمد ـــ **والقول المجمل** في الإيمان به صلى الله عليه وسلم أن يصدِّقه في كل ما جاء به، **وله تفصيل يجب علمه** حتى لا يخالف في التفصيل لما آمن به إجمالا

منها تصديقه في أن الله تعالى بنثه إلى الإنس والجن، فإن استثنى احدهم الجانّ، أو صنفا * من بني آدم من دعوته صلى الله تعالى عليه وسلم لا يصح إيمانه برسالته، **وفي الملائكة اختلاف**، وقال المثبتون تكليفهم تشريفي لا كتبكليفنا، **وكذا الحيوانات والجمادات**، قالوا تكليفهما بحسب حالهما من ذكر أو تسبيح أونحوهما، **واستدلوا** بشهادة الضبّ والحجر والشجر له بالرسالة، وبقوله تعالى

---

* بل شخصا ولو واحدا ١٢

لِيَكُوْنَ لِلْعَالَمِيْنَ نَذِيْرًا، وبقوله صلى الله تعالى عليه وسلم أُرْسِلْتُ ١٥٥ إِلَى الْخَلْقِ كافَّةً، وفائدة الإرسال للمعصوم وغير المكلف طلب إذعانه لشرفه، ودخولهما تحت دعوته تشريفا له على سائر المرسلين

ومنها أن يؤمن بأن الله ختم به النبيين وختم الله حكمه بما لا يخلف منه، و صاحب المعتمد بعد ذلك أطال الكلام وقال في الآخر: هذه المسئلة بحمد الله ظاهرة بين الإسلاميين، غني عن البيان، وأما المقدار الذي ذكرنا فلئلا يوقع زنديق جاهلا في الشبهة، وكثيرا ما يغالطون بأن الله على كل شيء قدير، **والسر** أن القدرة لا ينكرها أحد، ولكن لما أخبر الله تعالى عن شيء أن يكون كذا، أولا يكون كذا، لا يكون إلا كما أخبر الله تعالى - وهو أخبر بأنه لا يكون بعده نبي آخر، وهذه المسئلة لا ينكرها إلا من لا يعتقد نبوته لأنه إن كان مصدقا بنبوته اعتقده صادقا في كل ما أخبر به، إذ الحجج التي ثبت بها بطريق التواتر نبوته ثبت

---

١٥٥ ذكرُ المصنف قدس سره دلائل هذا القول أمارة اختياره، فإن التعليل دليل التعويل، وهو المختار عندنا، وبه نقول، وحسبنا الآية والحديث الصحيح المذكور المروي في صحيح مسلم، فلا تخص العمومات الشرعية إلا بدليل وأين الدليل؟ والتمسك بعدم العقل مقطوع بقواطع النقل، قال تعالى: وَإِنْ مِّنْ شَيْءٍ إِلاَّ يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ والحمل على التسبيح بالحال مردود بقوله تعالى: وَلَكِنْ لاَّ تَفْقَهُوْنَ تَسْبِيْحَهُمْ، وفي حديث الطبراني وغيره عن يعلى بن مرة "ما من شيء إلا يعلم أني رسول الله إلا مردة الجن والإنس" وقد نص الإمام ابن حجر في "أفضل القرى" أن الله تعالى أخذ العهد من جميع المخلوقات حتى المصنوعات كالسيف ونحوه بالإيمان بمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم، رزقنا الله حسن الإيمان بمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم آمين ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه ،

بها أيضاً أنه آخر الأنبياء، في زمانه ١٥٦ وبعده إلى القيامة لا يكون نبي، فمن شك فيه يكون شاكا فيها أيضا، وأيضاً من يقول إنه كان نبي بعده، أو يكون، أو موجود، وكذا من قال يمكن ١٥٧ أن يكون فهو كافر، هذا شرط صحة الإيمان بخاتم الأنبياء محمد صلى الله تعالى عليه وسلم، انتهى ملخصا مترجما

و قد مر من النابلسي في تجويز نبي مع نبينا أو بعده صلى الله تعالى عليه وسلم، وفي التحفة شرح المنهاج في كتاب الردة: أو كذب رسولا، أو نبيا، أو نقّصه بأيّ منقّص، كأنْ صغّر اسمه، مريدا تحقيره ١٥٨، أو جوّز نبوة أحد بعد وجود نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم، وعيسى عليه السلام نُبِّئ قبل فلا يرد ١٥٩

ومنه ١٦٠ تمني النبوة ١٦١ بعد وجود نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم كتمني كفر مسلم بقصد الرضا به لا التشديد عليه،

---

١٥٦ الظرف متعلق بلا يكون ١٢

١٥٧ أي إمكانا وقوعيا ففيه الكفر لتكذيب النص وإنكار ما هو من ضروريات الدين، أما الذاتي فلا يحتمل الإكفار بل هو ههنا صحيح، وإن بطل في تعدد خاتم النبيين لأن الآخر بالمعني الموجود ههنا لا يقبل الإشتراك عقلا، وتمام تحقيقه يطلب من فتاوانا ١٢

١٥٨ احترز به عن التصغير على وجه المحبة، فإنه وإن لم يجز أيضا للإيهام لكن لا كفر ١٢

١٥٩ فإن ختم النبوة إكماله صلى الله تعالى عليه وسلم بنيانها فلا ينبّأ أحد بعد ظهوره صلى الله تعالى عليه وسلم، لا أن لا يوجد بعده وعنده أحد ممن نُبِّئَ قبله ١٢

١٦٠ أي من التجويز المذكور أو من الكفر والعياذ بالله والآخر الأظهر لقوله الآتي كتمني الخ١٢

١٦١ لنفسه أو لغيره ١٢

ومنه أيضاً لوكان فلان نبيا ما آمنت أو آمنت به إن جوز [١٦٢] ذلك على الأوجه، قال القاري في شرح الشفاء للقاضي: ويمكن حمله على أنه يجوّز كون نبي مرسل يظهر بعد نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم فيكون أمره أشد، ولهذا قال بعض علمائنا: إن من ادّعى النبوة وقال له قائل "أظهر المعجزة" كفر

قال الخفاجي في ذيل قول القاضي " ومن ادعى النبوة لنفسه بعد نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم كالمختار وغيره": قال ابن حجر وبه يظهر كفر كل من طلب منه معجزة، لأنه يطلب منه مجوّزاً لصدقه، مع استحالته المعلومة من الدين ضرورة، نعم إن أراد بذلك تسفيهه و تكذيبه فلا كفر به

والنجدية قالوا بإمكان نبي بعد خاتم النبيين، متمسكين بشمول القدرة وعمومها، وإن هو إلا مغلطة واضحة، وسفسطة: فاضحة فإن شمول القدرة وعمومها إنما للممكنات والجائزات، والممتنع الذاتي والمستحيل العقلي ليس مما يتعلق به القدرة، كمامر مفصلا، وقال القاري في شرح الفقه الاكبر: إن ما يمتنع بنفس مفهومه كجمع الضدين، وقلب الحقائق، وإعدام القديم لا يدخل تحت القدرة القديمة والباعث لهم على هذا الإجتراء الجهلُ أو التجاهل بمعنى الممتنع الذاتي والمستحيل العقلي، فإنه معناه ما لا يتصور في العقل وجوده مع قطع النظر عن الغير، كما قال النابلسي في المطالب الوفية، وقال الشيرازي في شرح هداية

---

١٦٢ قيد في الآخر أي إنما يكون الإيجاب كفرا إن لو جوز المقدم الآن أعني بعد وجود نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم، وإلا فهو من تعليق المحال بالمحال، فلا كفر ولا ضلال، أما الأول وهو النفي ففيه بيان العزم على الكفر بمن قُدّر نبيا، والعزم على الكفر كفر، فافهم١٢

إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

الحكمة: يتصوره العقل عنوانا لأمر باطل الذات، ويجزم بعدمه بحسب تصوره مع قطع النظر عن غيره، وإن كان الحكم بعدمه لأجل وسط في الحكم، لا في نفس المحكوم به له، بخلاف الممتنع بالغير، فإن مجرد ماهيته المعقولة ليست محكومة بالعدم بوسط وغير وسط، بل بحسب الغير

فكون النبي بعد خاتم النبيين ممتنعا ذاتيا ومحالا عقليا ظاهر [١٦٣]، وإمكان خاتم النبيين، وإمكان النبي مطلقا لا يمنع من كون النبي بعد خاتم النبيين ممتنعا ذاتيا ومحالا عقليا، ألا ترى أن الفلاسفة قائلون بإمكان الزمان وإمكان عدمه مطلقا، ويحكمون بكون عدمه المقيد بقيد بعد وجوده [١٦٤] ممتنعا ذاتيا كما هو مصرح في شرح الهداية للشيرازي، وشرح المواقف للجرجاني

وفيه[١٦٥]: كون الكذب في التبليغ محالا عقليا، وأن تجويزه على نبي كفر بالإجماع، وهكذا في الشفاء، وكذا تجويز صدور الكفر والشرك من النبي، كما في الشفاء وشروحه، وكذا ظهور المعجزة على يد الكاذب عند الماتريدية، والشيخ أبي الحسن الأشعري، والإمام، وكثير من المتكلمين، كما في شرح المقاصد، وكذا اجتماع كمالات النبي في غير الأنبياء، كما في شرح العقائد للنسفي

---

١٦٣ فإن بقاء بعض الأفراد بعد انتهاء كلها لا يتصوره العقل إلا عنوانا لحقيقة باطلة ١٢

١٦٤ لان البعدية زمانية فعدمه يستلزم وجوده فيستحيل، وبه فارق سائر الحوادث، فعدمها المقيد بقيد بعد وجودها بل حين وجودها ممكن وإنما يستحيل بشرط وجودها، ثم هذا إنما يتم لو قلنا بوجود الزمان و حينئذ يثبت معاذ الله قدمه أيضاً بعين الدليل فقدم الحركة، فقدم المتحرك، وذلك كله كفر، فالحق ما عليه أئمتنا أن الزمان ليس من الحقائق المتأصّلة أصلا ١٢

١٦٥ أي في شرح المواقف ١٢

وينبغي أن يعلم أن كلا من الوجوب والإمتناع إن كان بالنظر إلى ذات الشيء فذاتي، ما لا فغيريّ، والموصوف بالذاتي واجب الوجود لذاته أو ممتنع الوجود لذاته إن أخذ الوجود محمولا، وواجب الوجود للشيء[١٦٦] نظرا إلى ذاته إن أخذ رابطة فلازم الماهية كزوجية الأربعة واجب لها لذاتها، ولا واجب الوجود لذاته، كذا في المقاصد، فالوجوب الذاتي والإمتناع الذاتي المقابل للغيريّ[١٦٧] يشمل القسمين، وإدخال القسم الثانى من الذاتي في الغيري من الجهالة

والنظر إلى الإختصار منعنامن التفصيل، ومن شاء فليرجع إلى إفادات الفاضل الكامل الأجلّ الأبجل المولى **فضل الحق الخير آبادي**، وهو بأرض الهند أول من جرح مبتدعات النجدية ومفاسدهم، وآخر من بيّن شرح فساد عقائدهم فاطمأن قلوب أهل اليقين، وحصل اليقين للشاكّين والمترددين، وهدى ا لله به كثيرا من الضالين، وله منة على كافة المسلمين، وأجر جزيل عند رب العلمين

ومنها أنه صلى ا لله تعالى عليه وسلم أفضل الخلائق أجمعين، في الكنز: قد فاق على كل الأنبياء والملائكة، والإنس على الإطلاق في الذات، والصفات، والأفعال، والأقوال، والأحوال، بلا استغراب في ذلك لما حواه من الكمال، وانفرد به من الجلال والجمال (إلى أن قال) فالواجب على كل مؤمن أن يعتقد أن نبينا محمدا صلى ا لله تعالى عليه وسلم سيد العالمين، وأفضل الخلائق أجمعين، فمن

---

١٦٦ أي أو ممتنعه ١٢

١٦٧ كيف والغيريّ مالو نظر العقل إليه خاليا به غير لاحظ لسواه لقَبِله و لم يحجم عنه ــ وأيّ عاقل يقدّر عقله أربعة فردا أو ثلاثة زوجا ١٢

إمام أهل السنة رضي ا لله تعالى عنه،

اعتقد خلاف هذا فهو عاص، مبتدع، ضال

قال القاضي: و كذلك نقطع بتكفير غلاة الرفضة في قولهم " إن الأئمة أفضل من الأنبياء" قال القاري: وهذا كفر صريح يستفاد ١٦٨ من قوله تعالى اَللّٰه يَصْطَفِيْ مِنَ الملائِكَةِ رُسُلاً وَّمِنَ النَّاسِ- وفي هذا المحل مباحث ذكرتها في شرح الفقه الأكبر وقال في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم أنا أكرم الأولين والآخرين": الظاهر ١٦٩ أن اللام للإستغراق و إنه أكرم الخلائق بالإتفاق، ولا عبرة بخلاف المعتزلة ١٧٠، وأرباب الشقاق

---

١٦٨ هكذا هو في نسخة شرح الشفاء للعلامة القاري والمعنى "يستفاد كونه كفرا" ومع وضوح المراد فاللفظ بشع ١٢

١٦٩ ليس هذا محل الإستظهار، بل هو المقطوع به عند أولي الأبصار، وكأنّ العلامة القاري غرّه ما وقع من متأخري المعتزلة فظن نزول الإجماع عن القطع،* وإليه يشير كلامه في منح الروض، وهذه زلة والحق أن تفضيل نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم على العالمين جميعا مقطوع به مجمع عليه، بل كاد أن يكون من ضروريات الدين، فإني لا أعلم يجهله أحد من المسلمين فاعرف وتثبت ١٢

١٧٠ بيّنت في كتابي "تجلي اليقين بأن نبينا سيد المرسلين" أن خلاف المعتزلة أيضاً في غيره صلى الله تعالى عليه وسلم من الأنبياء السابقين فقالوا بتفضيل الملائكة عليهم صلوات الله تعالى عليهم أجمعين، أما هو صلى الله تعالى عليه وسلم فأفضل منهم جميعا بإجماع بلا نزاع، أما الزمخشري فقد سفه نفسه وجهل مذهبه كما نبه عليه العلامة الزرقاني في شرح المواهب اللدنية ١٢

* مع أن الإجماع لا معتبر فيه بأهل البدع كما نص عليه في التوضيح وغيره من كتب الأصول ١٢ منه

والنجدية قالوا بجواز مساواة عامة المؤمنين مع خاتم النبيين في كثرة الثواب وقرب رب الأرباب وبجواز كون أحد أفضل من خاتم النبيين ونجّاد [١٧١] بساط النجدية قد بالغ في هذا هداه الله تعالى، وهم أسوأ حالا من الكرامية فنذكر مقالات العلماء في حقهم

في شرح الطريقة المحمدية : فما نقل عن بعض الكرامية من جواز كون الولي أفضل من النبي كفر وضلال- وفي كنز الفوائد: وما هو أي الولي كالنبي في المنزلة، ولا يدانيه فضلا عن أن يفضل عليه كما قالت الكرامية وبعض ملاحدة الصوفية[١٧٢] إذ النبي معصوم مامون من سوء الخاتمة، مكرم بالوحى، ومشاهدة الملك، ومامور بتبليغ الأحكام وإرشاد الأنام، مع اتصافه بالكمالات التي ليس عند الولي قطرة من بحرها، وهو مذهب جميع أهل السنة الصوفية وغيرها، حتى قال أكابرهم: إن نبيا واحدا أفضل عند الله من جميع الأولياء،[١٧٣] ومن فضّل وليا على نبي يخشى عليه الكفر بل هو كافر

ذكر القاضي عياض قول المَعرّي:

هو مثله في الفضل إلا أنه : لم ياته برسالةٍ جبريل،

وقال صدر البيت الثاني من هذا القبيل، لتشبيهه غير النبي في فضله بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم، وقال الخفاجي: وفيه من ترك الأدب مالا يخفى وقال: وحاشاه من أن يرضى به من له إسلام أو ذوق فإنه كفر بغير لذة ــ والقاري في

---

١٧١ نجاد بفتح نون وتشديد جيم فرّاش وآنكه بستر و بالين دوزد ١٢

١٧٢ أي المتصوّفة ١٢

١٧٣ أي على جهة الكل المجموعي ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

ذيل قول القاضي " وبيان خصائصه التي لم تجتمع قبل في مخلوق" قال: ومن المعلوم استحالة وجود مثله بعده

قال السعد في شرح العقائد: وقد يستدل أرباب البصائر على نبوته بوجهين أحدهما ما تواتر من أحواله قبل النبوة، وحال الدعوة، وبعد تمامها، وأخلاقه العظيمة، وأحكامه الحكيمة، و إقدامه حيث تحجم الأبطال، وو ثوقه بعصمة الله في جميع الأحوال، وثباته على حاله لدى الأهوال، بحيث لم يجد أعداءه مع شدة عداوتهم وحرصهم على الطعن فيه مطعنا، ولا إلى القدح فيه سبيلا، فإن العقل يجزم بامتناع اجتماع هذه الأمور في غير الأنبياء، وأن يجمع الله هذه الكمالات في حق من يعلم أنه يفتري عليه ثم يمهله ثلاثا وعشرين سنة (إلى آخره)[١٧٤]

والنجدي قال في حق شيخه: إنه كان مخلوقا من بدو الفطرة على كمال مشابهة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وبلغ له كمالات طريق النبوة إلى ذروتها العليا" ولما رد عليه علماء أهل السنة، وذكروا في الرد عبارة الشفاء فالنجاد تصدى لجوابه بما افتضح، وندم موافقه و مخالفه اقترح وقد فرغنا بحمد الله عن كشف عواره في "تلخيص الحق"

ومنها أنه أسري به صلى الله عليه وسلم من المسجد الحرام الذي بمكة إلى المسجد الأقصى الذي هو بيت المقدس، ثم عرج به إلى حيث شاء الله من العلى، وجزم في شرح العقائد بأن من أنكر المعراج يحكم ببدعته وتفسيقه قال اللاقاني

---

١٧٤ تمامه: ثم يظهر دينه على سائر الأديان وينصره على أعدائه ويحيي آثاره إلى يوم القيامة ثم ذكر الوجه الثاني ١٢

وهو صواب في خصوص المعراج، وأما الإسراء فحكم منكره الكفر، وقال القاري: فمن أنكر مطلق الإسراء فهو كافر بلا امتراء

ومنها أن يعتقدأن يوم القيمة لا يستغني أحد من أمته بل جميع الأنبياء عن جاهه ومنزلته، ومتى لم يفتح الشفاعة لا يستطيع ١٧٥ أحد شفاعة كذا في المعتمد،

وفي الكنز: مصدر شفع يشفع إذا ضم غيره إليه من الشفع الذي هو ضد الوتر كأنّ الشفيع ضم ١٧٦ سؤاله إلى المشفوع له، وفي شرح الجواهر: ولا يستعمل إلا لضم الناجي إلى نفسه من هو خائف من سطوة الغير،

فالشفاعة في الآخرة بهذا المعنى،**ووجوبها بالكتاب والسنة**،أما الأول فقوله تعالى عَسى أن يَّبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَّحْمُوْدًا - وَلَسَوْفَ يُعْطِيْكَ رَبُّكَ فَترضى - مَنْ ذَا الّذِي يَشْفَعُ عِنْدَه اِلاَّ بِاِذْنِه - يَوْمَئِذٍ لاّ تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ اِلاَّ مَنْ اَذِنَ لَه وقال في حق

---

١٧٥ وهذا أحد معاني قوله صلى الله تعالى عليه وسلم" أنا صاحب شفاعتهم" والمعنى الآخر الألطف الأشرف أن لا شفاعة لأحد بلا واسطة عند ذي العرش جل جلاله إلا للقرآن العظيم و لهذا الحبيب المرتجى الكريم صلى الله تعالى عليه وسلم، وأما سائر الشفعاء من الملائكة، والانبياء، والأولياء، والعلماء، والحفاظ، والشهداء، والحجاج، والصلحاء، فعند رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيُنْهُون إليه و يشفعون لديه وهو صلى الله تعالى عليه وسلم يشفع لمن ذكروه ولمن لم يذكروا عند ربه عزوجل وقد تأكد عندنا هذا المعنى بأحاديث، و لله الحمد ١٢

١٧٦ الذي أفاد خاتمة المحققين إمام المدققين سيدنا الوالد قدس سره الماجد في كتابه المستطاب "سرور القلوب في ذكر المحبوب" أن المشفوع له كان وحيدا فردا فالشفيع ضم إليه نفسه وصار له سندا و مددا فجعل الوتر شفعاً وظاهر أن هذا الطف وأظرف ١٢

امام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

الكفرة فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِيْنَ فلو لم يكن للمؤمنين لما كان لتخصيصهم ١٧٧ فائدة، وقال: فَاسْتَغْفِرْ ١٧٨ لِذَنْبِكَ ١٧٩ وَلِلْمُؤْمِنِيْنَ وَالْمُؤْمِنَاتِ

وأما السنة فقال صلى الله تعالى عليه وسلم: إن لكلِّ نبيٍّ دعوةٌ مُّسْتَجَابَةٌ فَمِنْهُم مَنْ دَعَا بِهَا على قومه، وَمِنْهُم مَنِ اتَّخَذَهَا ١٨٠ دنيا وإِنِّيْ ادَّخَرتُ دعوتي شَفَاعَتِيْ لِأُمَّتِي يومَ القيامة لمن قَالَ لاَ آله اِلاَّ الله، وقال: خُيِّرتُ بَينَ أن يَّدْخُلَ نِصْفُ أُمَّتِي الْجَنَّة وبينَ الشَّفَاعَةِ لأنَّهَا اَعَمُّ اَتَرَوْنَهَا لِلْمُتَّقِيْنَ و لكِنَّهَا لِلْمُذْنِبِيْنَ الْخَطَّائِيْنَ وقال: لَاَشْفَعَنَّ يومَ القِيَامَةِ لاَكْثَرَ مِمَّا فِي الأرضِ مِنْ حَجَرٍ وَّشَجَر، وقال: شَفَاعَتِيْ لاَهْلِ الكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِيْ، وقد روي عنه في الصحاح والحسان أخبار بألفاظ مختلفة بحيث لو جمعت آحادها لبلغت حد التواتر في إثبات الشفاعة

وله صلى الله تعالى عليه وسلم أقسام من الشفاعة، منها الشفاعة لإراحة ١٨١ الخلائق من هول الموقف، وهي ثابتة باتفاق المسلمين حتى المعتزلة وهي من

---

١٧٧ بل لم يصح تهديدهم ولا تعييرهم بشيء يعمهم والمسلمين أجمعين كما لا يخفى ١٢

١٧٨ فقد أمر نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم أن يتضرع إلى ربه في مغفرة أمته، وهل الشفاعة إلا هذا، و هذا أمر، والأمر إيجاب، والإيجاب في الدنيا، فثبت أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قد أعطي الشفاعة ههنا، لا أنه يرجى أن يعطى في الأخرى، كما تزعمه الطائفة النجدية الشرّى١٢

١٧٩ في الآية توجيهات معلومات، والأحب إلينا أن استغفر لذنوب ذويك فخصّهم ثم عم الأمة ولا نقول بحذف المضاف بل الإضافة من باب المجاز فإن العقلي أبلغ منه بالحذف ١٢

١٨٠ أي تعجلها في الدنيا كما في رواية أخرى وذاك كقول سيدنا سليمن عليه الصلوة والسلام رَبِّ هَبْ لِيْ مُلْكاً لاَّ يَنْبَغِيْ لاَحَدٍ مِّنْ بَعْدِيْ ١٢

١٨١ وهي الشفاعة الكبرى لعمومها جميع أهل الموقف ١٢ إمام أهل السنة عليه الرحمة

خصائصه صلى الله تعالى عليه وسلم، **ومنها** إدخال ناس الجنة بغير حساب، **ومنها** عدم دخول النار بعد الحساب وثبوت الإستحقاق لدخول النار، **ومنها** إخراج بعض الموحدين من النار، **ومنها** زيادة الدرجات **ومنها** التجاوز عن التقصير في الطاعات **ومنها** تخفيف العذاب لمن استحق خلود النار في بعض الأماكن والأوقات كأبي طالب **ومنها** دخول أطفال المشركين الجنة **ومنها** لمن مات بالمدينة، ولمن صبر على لأوائها، ولمن زاره بعد موته، ولمن أجاب المؤذن ودعاله صلى الله تعالى عليه وسلم بالوسيلة، ولمن يصلي عليه ليلة الجمعة و يومها، ولمن حفظ أربعين حديثا فى الدين وعمل بهاو لمن صام شعبان لحبه صلى الله تعالى عليه وسلم صيامه، ولمن مدح أهل البيت وأثنى عليهم، إلى غير ذلك مما ورد في السنة

ويجب الإيمان بأنه يشفع غيرُه أيضاً من الأنبياء والملائكة والعلماء والشهداء والصلحين وكثير من المؤمنين وغيرهم من القرآن والصيام والكعبة و غيرها مما ورد في السنة

في البحر الرائق ناقلا عن الخلاصة معزيا إلى الأصل لا تجوزّ الصلوة خلف من ينكر شفاعة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو ينكر الكرام الكاتبين أو ينكر الرؤية لأنه كافر ----- وفي مجالس الأبرار الذي هو مستند النجدية: أن التوقف في شفاعة الشافعين كفر

وبالجملة مذهب أهل السنة أن الشفاعة حق أي ممكنة عقلاً، واجبة شرعا، للمؤمنين ولو من أهل الكبائر، و إن ماتوا بلا توبة، قال ابن الهمام فنحسن نجوّز العفو عمن مات مصرا على الكبائر بشفاعة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو دونها بمحض فضل الله، والمعتزلة أنكروا هذه الشفاعة لقولهم

بالوجوب١٨٢، وقالوا لا أثر للشفاعة إلا في زيادة الثواب، وخصصوا بمن تاب وتمسكوا على الإنكار بظواهر مؤولة أو محمولة على الكفار، وفي شرح الجوهرة للّاقاني: في قول الماتن "و واجب شفاعة المشفع محمد صلى ا لله تعالى عليه وسلم" إشارة إلى واجبات ثلاثة يتعين اعتقادها على كل مكلف **فالأول** كونه صلى ا لله تعالى عليه وسلم شافعا، **والثاني** كونه صلى ا لله عليه وسلم مشفّعا أي مقبول الشفاعة، **والثالث** كونه صلى ا لله تعالى عليه وسلم مقدما على غيره من جميع الأنبياء والمرسلين والملائكة المقربين

والنجدية خالفوا أهل السنة والجماعة في الشفاعة، وخلطوا مع الاعتزال أنواعا من الخبط والشناعة، قالوا إن الشفاعة بالوجاهة غير ممكنة، واعتقادها كفر، وكذا الشفاعة بالمحبة، بقي الشفاعة بالإذن فصرح عمادهم في(تقوية الإيمان) بتمثيل أن السارق ١٨٣ ثبت عليه السرقة، لكن ليس سارقا على الدوام، و لم يجعل السرقة صنيعه، لكنه صار القصور من شامة النفس فهو نادم عليه ويخاف ليلا و نهارا، ويضع قانون السلطان على راسه وعينه، ويفهم نفسه من أهل التقصير، ومستوجبا للجزاء، ولا يطلب جوار أمير و وزير فرارا من السلطان، ولا يظهر حماية أحد في مقابلته، والليل والنهار يرى وجهه فقط أنه ما يحكم في حقي،

---

١٨٢ أي وجوب عقاب مرتكب كبيرة ١٢

١٨٣ التزم المصنف رحمه ا لله تعالى في هذا الكتاب ترجمة ما ينقله بوضع اللفظ مكان اللفظ مفردات بمفردات ليكون أقرب إلى قول المنقول عنه حتى لو ترجم أحد عبارة الكتاب لأصاب عبارة المنقول عنه أو كان قد أصاب ولهذا لم يراع في الترجمة عرف تحاور العرب أصلا قط لكونه مفوّتا لتلك الفائدة، فاحفظ ١٢

فالسلطان بمشاهدة حاله على هذا المنوال يرحم عليه، ولكن نظرا إلى قانون السلطنة لا يقدر ١٨٤ على العفو عنه بلا سبب، لئلا ينقص قدر حكمه في قلوب الناس، فواحد من الأمراء والوزراء بعد إدراك أن هذا مرضي السلطان يشفع له والسلطان لزيادة عزته في الظاهر باسم شفاعته يعفو عنه، هذا هو الشفاعة بإذن، وهذا القسم يمكن في جنابه تعالى ، وكل نبي وولي ذكر شفاعته في القرآن والحديث فهذه معناه انتهى ملخصا مترجما

فإنكار الوجاهة والمحبة مخالفة صريحة للآيات الكريمة كَانَ عِنْدَ ا للهِ وَجِيْهاً - وَجِيْهاً فِيْ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ - فَاتَّبِعُوْنِيْ يُحْبِبْكُمُ ا لله - وفي تخصيص الشفاعة بالتائبين والنادمين المخصوصين بالخصوصيات المذكورة الذين كأنهم النجدية مخالفة صريحة لأهل السنة وموافقة للمعتزلة، والقيود المذكورة في الشفاعة الممكنة تبطل الشفاعة العامة ١٨٥ المتفقة عليها، وقوله "فلا يقدر على العفو عنه بلا سبب"

---

١٨٤ قدمنا بيانه فيما سلف فتذكر ١٢

١٨٥ أقول بل ونفسها فإن الكلام في الشفاعة لمغفرة الذنب، وهذا المذنب إذا لم يذنب إلا نادرا و خالا لم يصرّ في هذه المرة أيضا بل خاف وانصرف وندم واعترف والندم توبة كما في الحديث الصحيح رواه أحمد والبخاري في التاريخ وابن ماجة والحاكم عن ابن مسعود والحاكم والبيهقي في الشعب عن أنس رضي ا لله تعالى عنهما عن النبي صلى ا لله تعالى عليه وسلم بسند صحيح: والتائب من الذنب كمن لا ذنب له وهذا ثابت بالقرآن بل من ضروريات الدين فضلا عن وروده بلفظه عند ابن ماجة عن ابن مسعود بسند حسن وللحكيم الترمذي عن أبي سعيد الخدري، والبيهقي في الشعب، وابن عساكر في التاريخ عن ابن عباس، والاستاذ الإمام القشيري في رسالته وابن النجّار في تاريخ بغداد والديلمي في مسند الفردوس عن انس رضي ا لله تعالى عنهم عن النبي صلى ا لله تعالى عليه وسلم، ففيم

غلو في الإعتزال، وما بعده زائد عليه في الضلال، ولما ظهر بما ذكرنا مخالفة النجدية في هذه العقيدة لأهل السنة لا حاجة إلى تفصيل ما فيه من الضلال والتضليل، فإنه يفضي إلى التطويل، ومن أراد الإطلاع مفصلا فليرجع إلى "فوز المؤمنين بشفاعة الشافعين"

ومنها أن يعتقد أن الارض لا ياكل جسده الشريف ولا يبلى، ووقت البعث يكون على حاله، وحشره صلى الله عليه وسلم، وحشر جميع الأنبياء يكون كذلك، ذكره في المعتمد، وكلمات النجدية في هذا الباب لا تليق بالنقل أخفّها ما قال رئيسهم في "تقوية الإيمان" بعد ذكر حديث "لو مررت بقبري" يعني أنا أيضاً يوما بعد الموت مختلط ١٨٦ في التراب

تم الكلام فيما يجب ويمتنع ويجوز في حقه عليه السلام، وها أنا أريد أن ألحق به **ما يجب من حقوقه** عليه الصلوة والسلام على الأنام، وما يترتب على إهمالها من الاثام١٨٧ لأن المبتدعة قد أحدثوا فيها عقائد هادمة لقواعد الإسلام، وأشاعوها غاية الإشاعة، وأضلوا بها كثيرا من العوام، ولما أدرجت مباحث الإمامة بتلك

الشفاعة لمغفرة الذنب وقد غفر؟ ١٢

١٨٦ ترجم رحمه الله تعالى بوضع اللفظ مكان اللفظ كما تقدم فإن لفظ ذاك الطاغية في تقوية الإيمان الذي هو تفويت إيمانه "ميں بهی ايك دن مر كر مٹی ميں ملنے والا هون" وترجمته حسب العرف "أنا أيضاً يوما أضلّ في التراب" آه آه آه إنا لله وإنا إليه راجعون، وقد أقمنا الطامة الكبرى على هذه الخباثة و خباثاته الأخرى في كتابنا "الكوكبة الشهابية في كفريات أبي الوهابية" وكذلك تكلمنا عليه في "النهي الأكيد عن الصلوة وراء عدي التقليد" ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

١٨٧ جمع إثم، أو بفتح كيفر و پاداش ١٢

الجهة في علم الكلام، فحقوق النبوة أحرى بمزيد الإهتمام، فأقول وبا لله الإعتصام

الفصل الأول

يجب أن تعلم أن من آمن به وصدقه فيما أتى به **يجب عليه طاعته** صلى ا لله عليه وسلم لأنه مما أتى به قال ا لله تعالى: يا أيها الَّذِين امَنُوْا اَطِيْعُوا ا للهَ وَرَسُوْلَه وقال: قُلْ اَطِيْعُوْا اللهَ وَ اَطِيْعُوْا الرَّسُوْل وقال: وَ اِن تُطِيْعُوْهُ تَهْتَدُوْا فجعل طاعة رسوله طاعته، وقرن طاعته بطاعته، ووعد عليه بجزيل الثواب، و أوعد على مخالفته بأليم العذاب، ورغم أنف المشركين حين قال النبي صلى ا لله تعالى عليه وسلم: من أحبني فقد أحبّ ا لله ، ومن أطاعني فقد أطاع ا لله، فقالوا: لقد قارف الشرك، وهو ينهى عنه، ما يريد إلا أن نتخذه ربا كما اتخذت النصارى عيسى[١٨٨] فقال تعالى: مَنْ يُّطِعِ الرَّسُوْلَ فَقَدْ اَطَاعَ ا للهَ

وكذا يجب محبته صلى ا لله تعالى عليه وسلم قال ا لله تعالى: قُلْ اِن كَانَ آباءُكُم وَ اَبْنَاؤكُمْ و اِخوَانكُمْ وَ اَزْوَاجُكُمْ الآية [١٨٩] فكفي بهذا حضّا وتنبيها ودلالة وحجّة على إلزام محبته ووجوب فرضها[١٩٠] وعظم خطرها واستحقاقه صلى ا لله تعالى عليه وسلم لها

وقال رسول ا لله صلى ا لله تعالى عليه وسلم: لا يؤمن أحدكم حتى أكون

---

١٨٨ عليه السلام ١٢

١٨٩ تمامها: و عَشِيْرَتُكم و اَمْوالُ اقْتَرَفْتُمُوهَا وتجارةٌ تَخْشَوْنَ كسادَها ومساكنُ تَرضَونَها اَحبَّ اِلَيْكُمْ مِّنَ اللهِ ورسولهِ وجهادٍ في سبيلهِ فَتَربَّصُوْا حَتّٰى يَاتِيَ ا للهُ بِامرِه وا للهُ لا يهدِيْ الْقَوْمَ الفسِقِيْنَ ١٢

١٩٠ أي ثبوت افتراضها ١٢

أحبَّ إليه من ولده و والده والناس أجمعين، قالوا: حبا اختياريًا يوجب إكراما له صلى الله عليه وسلم وإجلالا في مقام الإحترام قيل: المراد بالحب ههنا ليس الحب الطبيعي التابع لهوى النفس، فإن مَحبة الإنسان لنفسه من حيث الطبع أشد من مَحبّة غيره وكذا مَحبة ولده ووالده أشد من مَحبة غيرهما، وهذا الحب ليس بداخل تحت اختيار الشخص، بل خارج عن حد الإستطاعة، فلا مؤاخذة به، بل المراد الحب العقلي الإختياري هو إيثار ما يقتضي العقل رجحانه وإن كان على خلاف الطبع، ألا ترى أن المريض يكره الدواء بطبعه، ومع ذلك يميل إليه باختياره ويهوى تناوله بمقتضى عقله لما علم أوظن صلاحه فيه، وكذلك المؤمن إذا علم أن الرسول صلى الله عليه وسلم لا يامر ولا ينهى إلا بما فيه صلاح دينه ودنياه وآخرته وعقباه وتيقّن أنه عليه الصلوة والسلام أشفق الناس عليه وألطفهم إليه فحينئذ يرجح جانب أمره بمقتضى عقله على أمر غيره [١٩١] **وهذا أول درجات الإيمان، وأما كما له** فهو أن يصير طبعه تابعا لعقله في حبه صلى الله عليه وسلم

وحقيقة المحبة ميل القلب إلى ما يوافقه، **وأسبابها** ثلاثة

استلذاذه بإدراكه [١٩٢] بمشاعره الحسية كحب الصور الجميلة والأصوات الحسنة والأطعمة اللذيذة ونحوها مما كل طبع سليم مائل إليها لموافقتها له

أو استلذاذه بإدراكه بحاسة عقله وقلبه معاني باطنة شريفة كحب الصلحين والعلماء وأهل المعروف والماثور عنهم السير الجميلة والأفعال الحسنة،

---

١٩١ أي غيره صلى الله تعالى عليه وسلم كائنا من كان حتى نفس المؤمن ١٣

١٩٢ الظاهر اضافة الإدراك إلى ضمير المفعول الراجع لما، والأوفق بقرينه الآتي الاضافة إلى الفاعل، والمفعول محذوف أعني كيفيات حسية نفسية ١٢

فإن طبع الإنسان مائل إلى الشغف بأمثال هؤلاء حتى يبلغ بقوم التعصب[193] لقوم، والتشيعُ من أمّة في أخرى ما يؤدّى إلى الجلاء عن الأوطان و هتك الحرم، واخترام النفوس

والثالث الإحسان والإنعام فقد جبلت [194] النفوس على حب من أحسن إليها

فهذه الأسباب الثلاثة كلها ثابتة في حقه عليه السلام، وهو جامع لهذه المعاني الثلاثة الموجبة للمحبة، أعني جمال الصورة والظاهر، وكمال الأخلاق والباطن، والإحسان والإنعام على الأمة [195] على الوجه التام كما هو مفصل في محله وأما ثمرتها فيكفي في فضلها " المرء مع من أحبّ"

وأما علاماتها: فمنها اختياره على نفسه، وإيثار موافقته على مخالفته، والإقتداء به، واستعمال سنّته، واتباع أقواله وأفعاله، وامتثال أوامره واجتناب نواهيه، و التأدب بآدابه في عسره ويسره ومنشطه ومكرهه فمن اتّصف بجميع الصفات فهو كامل المحبة، ومن خالفها في بعضها فهو ناقص المحبة، ولا يخرج عن اسمها و دليله قوله عليه السلام للذي حدَّه في الخمر أربعا أو خمسا فلعنه بعضهم وقال: ما أكثر ما ياتي به فقال صلى الله عليه وسلم: لا تلعنه فإنه يحب الله ورسوله، وفي هذا الحديث بشارة عظيمة وإشارة جسيمة لعصاة المؤمنين، وحجة

---

١٩٣ فاعل يبلغ ١٢

١٩٤ حق صحيح معناه، وإن لم يصح رفع مبناه، نعم صحح البيهقي في الشعب وقفه على عبد الله رضي الله تعالى عنه وزعم السخاوي أنه باطل رفعا و وقفا ١٢

١٩٥ بل على خلق الله أجمعين فوالله ما أرسل إلا رحمة للعلمين ١٢

واضحة وبينة لائحة لأهل السنة والجماعة على الخوارج والمعتزلة حيث قالوا بكفر مرتكب الكبيرة أو خروجه من الايمان وخلوده في النار [١٩٦] - أقول : وعلى النجدية القائلة بكفر الإصرار على الكبيرة

ومنها كثرة ذكره له صلى الله وسلم فمن أحب شيئا أكثر ذكره، روي أن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما خدرت رجله فقيل له: اذكر أحب الناس إليك يزل عنك، فصاح "يا محمداه" وكأنه رضي الله تعالى عنه قصد به إظهار المحبة في ضمن الإستغاثة فانتشرت أي رجله في الفور

ومنها كثرة شوقه إلى لقائه فكل حبيب يحب لقاء محبوبه

ومنها تعظيمه وتوقيره عند ذكره، وإظهار الخشوع والخضوع والإنكسار مع سماع اسمه

ومنها محبته لمن أحبه النبي صلى الله عليه وسلم، ولمن ينسب إليه من أهل بيته وصحابته من المهاجرين والأنصار، وعداوة من عاداهم، وبغض [١٩٧] من أبغضهم، وسبّهم [١٩٨] فمن أحب شيئا أحب من يحبه

---

١٩٦ نشر على ترتيب اللف أي قالت الخوارج بالكفر، والمعتزلة بالخروج عن الإيمان مع عدم الدخول في الكفر، لإثباتهم المنزلة بين المنزلتين وقوله "وخلوده في النار" ناظر إلى الكل فقد أطبق عليه الطائفتان التالفتان ١٢

١٩٧ ههنا خرجت الندوة المخذولة من دائرة حب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فإنها تزعم أن محبة جميع أعداء الصحابة وسابّي أهل البيت فرض لا إيمان بدونه ١٢

١٩٨ بفتح الباء ماضٍ معطوف على أبغضهم، وهو ظاهر، ويجوز رفعها عطفا على بغض، أي ومنها بغض من يبغضهم بالقلب وسبه باللسان، فان السب العيب، وعيب المبغضين

وقد قال صلى الله عليه وسلم في الحسن والحسين: رضي الله تعالى عنهما: اللّهم إني أحبهما فأحبهما، وقال: من أحبهما فقد أحبني، ومن أحبني فقد أحب الله، ومن أبغضهما فقد أبغضني، ومن أبغضني فقد أبغض الله تعالى، وقال: الله الله في أصحابي، لا تتخذوهم غرضا من بعدي، فمن أحبّهم فبحبي ١٩٩ أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني و من آذاني فقد آذى الله تعالى، ومن آذى الله تعالى يوشك أن ياخذه، وقال في فاطمة رضي الله تعالى عنها: إنها بضعة مني، يغضبني ما أغضبها، وقال: آية الإيمان حبّ الأنصار، وآية النفاق بغضهم، وقال من أحب العرب فبحبي أحبهم، ومن أبغض العرب فببغضي أبغضهم

وبالجملة يجب على كل أحد أن يحب أهل بيت النبوة وجميع الصحابة، ولا يكون من الخوارج ٢٠٠ في بغض أهل البيت، فإنه لا ينفعه

واجب، لحديث أترعون عن ذكر الفاجر متى يعرفه الناس اذكروا الفاجر بما فيه يحذره الناس، ١٢

١٩٩ أي إنما أحبهم لأنه يحبني، وكذا مبغضهم إنما أبغضهم لأنه يبغضني، فحبه وبغضه صلى الله تعالى عليه وسلم لِمٌ لحب الصحابة وبغضهم وجودا، و إنٌ له علما، وفي هذا ما يقطع دابر الرافضة اللئام، لا أقول الذين رفضوا أبابكر وعمر خاصة، بل كل من سب أحدا من الصحابة كمعاوية وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة وغيرهم رضي الله تعالى عنهم أجمعين ١٢

٢٠٠ أي النواصب فإنهم الذين خصوا بغضهم خذلهم الله تعالى بأهل بيت الطهارة، أما الخوارج فهم قاتلهم الله إنما استزلّهم الشيطان بإكفار كل من ارتكب كبيرة، وكانت كلمة المسلمين واحدة في زرمن الشيخين رضي الله تعالى عنهم، ثم وقعت الفتن، وزعموا أن قتال

حينئذٍ[٢٠١] حب الصحابة، ولا من الروافض في بغض الصحابة، فإنه لا ينفعه حينئذٍ حب أهل البيت، ولا يكون من جملة الأروام[٢٠٢] الذين يكرهون العرب بالطبع الملام،ويذموهم على الإطلاق بسوء الكلام،فإنه يخشى عليه من سوء الختام،

روي عن أبي يوسف أنه قيل بحضرة الخليفة إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب القرع فقال رجل: أنا لا أحبه فأمر أبو يوسف بإحضار النطع والسيف، فقال الرجل أستغفر الله مما ذكرته ومن جميع ما يوجب الكفر أشهد أن لا إله إلا

المسلم كفر، فأكفروا جميع الصحابة وأهل البيت بعد الشيخين رضي الله تعالى عنهم أجمعين، وعذّب أعدائهم بالعذاب المهين ١٢

٢٠١ كيف وليس حب الصحابة لذواتهم ولا حب أهل البيت لأنفسهم، بل حبهم جميعا لوصلتهم برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فمن أحب رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلم وجب أن يحبهم جميعا، ومن أبغض بعضهم ثبت أنه لا يحب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فلا نفرق بين أحد منهم كما لا نفرق بين رسل ربنا صلوات الله وسلامه عليهم، ومن أحب أبابكر ولم يحب عليا كالنواصب والخوارج علم أنه إنما يحب ابن أبي قحافة لا خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وحبيبه وصاحبه؛ ومن أحب عليا ولم يحب أبابكر كالروافض علم أنه إنما يحب ابن أبي طالب لا أخا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ووليه ونائبه وهذا معنى قول المولوي قدس سره في المثنوي

اے گرفتار ابوبکر و علي　　تو چه دانی سرّ حق کر غافلی

٢٠٢ أقول والآن النجدية الطغام يكرهون بل يبغضون العَرب لا سيما أهل الحرمين لا سيما علماءهما لكثرة ما وردت منهم الفتاوى بتسفيه هؤلاء وتذليلهم وتكفيرهم وتضليلهم حتى صرح بعض متهوريهم أن الحرمين صارا دار الحرب، والعياذ بالله تعالى، وسائرهم وإن لم يصرحوا فهو لازمهم ولا محيد لأن أهل الحرمين جميعا مشركون على مذهبهم الخبيث قاتلهم الله أنّى يؤفكون ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله فتركه ٢٠٣ ولم يقتله

ومنها بغض من أبغضه **ومعاداة** من عاداه، **ومجانبة** من خالف سنته، وابتدع في دينه، **واستثقاله** كل أمر يخالف شريعته

ومن علامة تمام محبته الزهد في الدنيا، وإيثار الفقر، والإتصاف بالفقر مع غنى القلب، وقد قال صلى الله عليه وسلم: إن الفقر إلى من يحبني منكم -أي حبا بالغا- أسرع من السيل من أعلى الوادي أو الجبل إلى أسفله، وقال رجل للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم: إني أحبك فقال: أنظر ما تقول فقال: والله إني أحبك ثلاثا قال: إن كنت تحبني أي حبا كاملا فأعدّ للفقر تجفافا، وعن علي رضي الله تعالى عنه: من أحبنا أهل البيت فليعدّ للفقر جلبابا

وكذا يجب توقيره وتعظيمه في الظاهر، والباطن، وجميع الأحوال،

قال الله تعالى: لَاَ تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُوْلِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا أي برفع الصوت فوق صوته أو ندائه بأسمائه ٢٠٤ فلا تقولوا يا محمد يا أحمد بل قولوا:

---

٢٠٣ وكان بعض الاولياء ياكل مع ابنه فحضر على المائدة القرع و جرى ذكر حبه صلى الله تعالى عليه وسلم فكأنّ الإبن ذكر كراهة نفسه له فسلّ الولي السيف وضربه حتى ألقى رأسه على الأرض فرحم الله من كان رضاه وغضبه لله ورسوله جل جلاله وصلى الله تعالى عليه وسلم ورحمنا بهم ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

٢٠٤ حتى نص العلماء أن الرواية إن جاءت في دعاء مثلا كدعاء التوجه الذي لقنه ضريرا فأبصر بندائه صلى الله تعالى عليه و سلم باسمه فليبدله بنحو يارسول الله فان دعائه صلى الله تعالى عليه وسلم باسمه الكريم حرام **أقول** وقد نص فقهاءنا بمنع الولد من دعاء والديه، والمرأة من نداء زوجها بالأسماء فرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أحق، وقد بينت المسئلة في كتابي "تجلي اليقين بأن نبينا سيد المرسلين" صلى الله تعالى عليه وعليهم

يا نبي ا لله ويارسول ا لله، كما خاطبه به سبحانه، ذكره مجاهد و قتادة، ولا منع ٢٠٥ من الجمع وروي عن ابن عباس رضي ا لله تعالى عنهما "احذروا دعاء الرسول عليكم إذا أسخطتموه فإن دعاءه موجب ليس كدعاء غيره"

وقال تعالى يأيُّهَا الَّذِيْنَ امَنُوا لاَ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَىِ ا لله وَرَسُوْلِه نهى عن التقديم بين يديه بالقول، وسوء الادب بسبقه بالكلام، وحذّرهم عن مخالفة ذلك فقال: وَاتَّقُوْا ا لله أي اتقوه في التقديم، وإهمال حقه، وتضييع حرمته- انّه سَمِيْعٌ- لقولكم- عَلِيْمٌ- بفعلكم- وقال: يَاَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوا لاَ تَرْفَعُوا اَصْوَاتَكُم فَوقَ صَوْتِ النَّبِىِّ- الآية. - نهى عن رفع الصوت فوق صوته تعظيما لمقامه، وتكريما لمرامه، والجهر له بالقول كما يجهر بعضكم لبعض ويرفع صوته وينادي باسمه وقال المكي: لاتسابقوه بالكلام، ولا تغلظوا له بالخطاب، ولا تنادوه باسمه نداء بعضكم بعضا، ولكن عظّموه و وقّروه، ونادوا بأشرف ما يجب أن ينادى به، بأن تقولوا يارسول ا لله، يا نبيّ ا لله، يا حبيب ا لله، يا خليل ا لله، في حيوته وكذا بعد وفاته في جميع مخاطباته، ثم خوّفهم بحبط أعمالهم إن فعلوا ذلك، وحذّرهم، ثم مدح الذين يغضّون أصواتهم أي يخفضونها عنده صلى ا لله عليه وسلم، مراعاة للأدب والإجلال .

أجمعين١٢

٢٠٥ أي الكل مفاد، فإن القرآن محتج به بجميع وجوهه كما نص عليه الإمام الرازي وغيره **أقول** ويشهد به عمل العلماء عن آخرهم، فلم يزالوا يحتجون بالآيات على وجوهها، و لم يصدهم عن هذا قيام وجوه أخر،علا أنا لو قصرنا الأمر على التعيين لوجه واحد لزم إهمال أكثر القرآن فإن غالبه ذو وجوه كما نص عليه سيدنا الفاروق رضي ا لله تعالى عنه فاحفظه فإنه مهمّ مفيد ١٢ إمام أهل السنة رضي ا لله تعالى عنه

واعلم أنه ينبغي ٢٠٦ هذه المراعاة أيضا بعد وفاته صلى ا لله عليه وسلم في مسجده، لا سيما عند مشهده المقدس، وكذا عند قراءة حديثه وكذا عند سماع القرآن، ٢٠٧ كما أشار إليه سبحنه وتعالى: قَالَ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا لاَ تَسْمَعُوْا لِهَـذَا الْقُرآنِ وَالْغَوْا فِيه لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُوْنَ

وعادة الصحابة رضي ا لله تعالى عنه في تعظيمه صلى ا لله تعالى عليه وسلم وتوقيره وإجلاله غنيّ عن البيان، أصحابه حوله كأنما على رؤسهم الطير ورأى عروة بن مسعود من تعظيم أصحابه صلى ا لله عليه وسلم له ما رأى، وأنه لا يتوضأ إلا ابتدروا وضوئه ٢٠٨ وكادوا يقتتلون عليه، ولا يبصق بصاقا، ولا يتنخم نخامة، إلا تلقّوها بأكُفّهم فدلكوا بها وجوههم، وأجسادهم، ولا يسقط

---

٢٠٦ أي يجب كما نص عليه الشراح في قول الفقهاء : ينبغي للمسلمين أن يلتمسوا هلال رمضان أي يجب ١٢

٢٠٧ **أقول** إختلف الناس في أن سماع القرآن العظيم فرض عين أو فرض كفاية على قولين رجح كل منهما، فالأمر بخفض الصوت عند سماع القرآن يتأتى على القول الآخروعليه الأكثر إذا كان هناك من يسمع وينصت، فالباقون وإن لم يومروا بالإنصات يؤمرون بخفض الأصوات، والخلاف إنما هو خارج الصلوة والعبد الضعيف وفّقه ا لله تعالى للتوفيق بين القولين وحقق في فتاواه أن الناس إن اجتمعوا لسماع القرآن وجب الإنصات عينا، وان كانوا ألوفا حتى من لا يبلغه الصوت منهم لبعده كما هو الأصح في الخطبة، والقرآن أحق، أما إذا كان الناس في شئونهم غير متأهبين لذلك ولا قاصدين له فيتأدى الفرض بإنصات البعض وا لله تعالى أعلم ١٢ إمام أهل السنة رضي ا لله تعالى عنه،

٢٠٨ بالفتح، أي الماء الذي ينحدر من أعضائه الكريمة لم يذروه يسقط على الأرض ، بل ابتدروه يمسحون به وجوههم و أعينهم وصدورهم ١٢

منه شعرة إلا ابتدروها، وإذا أمرهم بأمر ابتدروا بأمره، وإذا تكلم خفضوا أصواتهم، وما يحِدّون إليه النظر تعظيما له، فلما رجع إلى قريش قال: يا معشر قريش: إني جئت كسرى٢٠٩- في ملكه، وقيصر٢١٠- في ملكه، والنجاشي٢١١- في ملكه، وا لله إني ما رأيت ملكا في قوم قط مثل محمد٢١٢- في أصحابه، وإن٢١٣- رأيت ملكا يعظمه أصحابه ما يعظم محمدا٢١٤- أصحابه،

ولما أذنت قريش لعثمان رضي ا لله تعالى عنه في الطواف بالبيت حين وجّهه النبي صلى ا لله تعالى عليه وسلم في القضية أبى، وقال: ما كنت لأفعل حتى يطوف رسول ا لله صلى ا لله عليه وسلم، لكمال أدبه وجمال طلبه

واعلم أن حرمة النبي صلى ا لله عليه وسلم بعد موته، وتوقيره وتعظيمه بعد وفاته لازم على كل مسلم كما كان حال حياته، لأنه الآن حيّ يرزق في علو درجاته، ورفعة حالاته، وذلك٢١٥- عند ذكره و ذكر حديثه وسنته، وسماع اسمه وسيرته

قال أبو إبراهيم التجيبي: واجب على كل مؤمن متى ذكره، أو ذكر عنده

---

٢٠٩ ملك إيران ١٢

٢١٠ ملك الروم ١٢

٢١١ ملك الحبش ١٢

٢١٢ صلى ا لله تعالى عليه وسلم ١٢

٢١٣ نافية ١٢

٢١٤ صلى ا لله تعالى عليه وسلم ١٢

٢١٥ أي التعظيم أو لزومه ١٢

أن يخضع ظاهرا، ويخشع باطنا، ويتوقرو يسكن من حركته في هيبته وإجلالـه، بما كان ياخذ به نفسه لو كان بين يديه، ويتأدب بما أدبنا الله

ومن توقيره صلى الله عليه وسلم توقير آله، وذرياته، وأزواجه، وأصحابه، ومعرفة حقوقهم، وحسن الثناء عليهم، والإستغفار ٢١٦ لهم، والإمساك عما شجر بينهم

ومن إعظامه وإكرامه إعظامُ جميع أسبابه، وإكرام مشاهده وأمكنته، من مكة كبيت خديجة مهبط الوحي، و دار الأرقم، وغار حراء وثور، ومولده، ومن المدينة كمسجده، وبيوته، ومواطنه، ومعاهده، كقباء وما لمسه أو عرف به، مما يمكن إكرامه الآن، وإعظامه في هذا الزمان،

وأفتى مالك فيمن قال تربة المدينة ردية بضرب ثلاثين درة وأمر بحبسه وكان لهذا القائل قدر، أي جاه وعظمة أمر عنده ومنزلة عند غيره وقال: ما

---

٢١٦ لقوله تعالى: وَالَّذِيْنَ جَاءُوْا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُوْلُوْنَ رَبَّنَا اغْفِرْلَنَا وَلِا خْوَانِنَا الَّذِيْنَ سَبَقُوْنَا بِالإِيْمَانِ- الآية- **أقول** ولا يريد أن يذكرهم بالمغفرة عند ذكر أسمائهم وإن كان الأمر أن العبد وإن عظم ما عظم لا يستغني عن مغفرة الله تعالى ورحمته، ذلك لأن العرف يخصّ بعض الكلمات ببعض الحالات، والتجاوز عنه يعدّ سوء أدب، فلا يقال قال أبوبكر الصديق غفر الله تعالى له، أو علي المرتضى عفا الله تعالى عنه، بل رضي الله تعالى عنهما كما لا يقال: قال موسى أو عيسى رضي الله تعالى عنهما، بل صلوات الله وسلامه عليهما، كما لا يقال قال نبينا عزوجل، وإن كان قطعا عزيزا جليلا عَزَّ بإعزاز ربه، فبلغ أقصى ما يمكن للبشر من الإعزاز، وجلّ بإجلال مولاه، فوصل منتهى ما يصح للخلق من الإجلال ولكن صلى الله تعالى عليه وسلم وربه عزوجل كل ذلك لمكان العرف الفاشي بين المسلمين ١٢ إمام أهل السنة رحمه الله تعالى ،

أحوجَه إلى ضرب عنقه، تربة دفن بها رسول الله صلى الله عليه وسلم يزعم أنها غير طيبة

وفي الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم قال في المدينة: من أحدث فيها حدثا أو آوى محدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين

وناظر أبو جعفر المنصور مالكا في المدينة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له مالك: يا أمير المؤمنين لا ترفع صوتك في هذا المسجد، فإن الله تعالى أدّب قوما فقال: لَاَ تَرْفَعُوا اَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِىِّ، و مدح قوما فقال: إن الَّذِيْنَ يَغُضُّوْنَ اَصوَاتَهُمْ عنْدَ رَسُوْلِ الله، وذم قوما فقال: اِن الَّذِيْنَ يُنَادُوْنَكَ مِنْ وَّرَاءِ الْحُجُرَاتِ الآية وإن حرمته ميتا كحرمته حيا، فاستكان[217] له أبو جعفر، وقال يا أبا عبد الله[218] - أ أستقبل القبلة وأدعو، أم أستقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال وَلِمَ تصرف وجهك عنه فهو وسيلتك، ووسيلة أبيك آدم عليه السلام إلى الله يوم القيامة، بل استقبله واستشفع به فيشفّعك الله، قال الله تعالى: وَلَوْ اَنَّهُمْ اِذْ ظَّلَمُوْا اَنْفُسَهُمْ جاؤكَ - الآية-

ومنها الصلوة عليه والتسليم قال تعالى: اِن الله وملئكته يُصَلُّوْنَ الآية وفي الصحيح رغم أنف رجل ذُكرت عنده فلم يصلّ عليّ، وقال صلى الله عليه وسلم لأبيّ بن كعب لما قال "فأجعل صلاتي كلها لك" اِذاً تُكْفى، وقال ابن دينار في قوله تعالى: "فَاذَا دَخَلْتُمْ بُيُوْتاً فَسَلِّمُوْا عَلى اَنفسِكُمْ" وإن لم يكن في البيت أحد

---

٢١٧ أي خشع وخضع ١٢

٢١٨ كنية الإمام مالك ١٢

فقل السلام على النبي ورحمة ا لله وبركاته قال القارى[٢١٩] لأن روحه عليه السلام حاضر في بيوت أهل الإسلام

ومنها زيارة قبره صلى ا لله عليه وسلم فإنها سنة من سنن المسلمين المجمع عليها، وفضيلة مرغّب فيها، قال صلى ا لله عليه وسلم: من زار قبري حلت له شفاعَتي و من زارني بعد موتي فكأنما زارني في حياتي، من حج البيت و لم يزرني فقد جفاني، ومن لم يزر قبري فقد جفاني، وقد استدل به على وجوب الزيارة بعد الإستطاعة وقال أبو عمران الفارسي: فإن الزيارة مباحة [٢٢٠] بين الناس، وواجب شد الرحال إلى قبره صلى ا لله تعالى عليه وسلم"

يريد بالوجوب ههنا وجوب ندب وترغيب لا وجوب فرض، وقد فرط ابن تيمية حيث حرم السفر لزيارة النبي صلى ا لله عليه وسلم، كما أفرط غيره حيث قال كون الزيارة قربة معلوم من الدين بالضرورة، و جاحده محكوم عليه بالكفر، ولعل [٢٢١] الثاني أقرب إلى الصواب، لأن تحريم ما أجمع العلماء فيه بالإستحباب يكون كفرا لأنه فوق تحريم المباح المتفق عليه في هذا الباب

هذا الذي ذكرنا قطرة من بحار حقوقه التي ليس لها منتهى. وكل المذكور ملتقط من كتاب الشفاء للقاضي وشرحه للقاري،

الفصل الثاني

---

٢١٩ في شرح الشفاء ١٢

٢٢٠ أي فلا تكون زيارة صلى ا لله تعالى عليه وسلم كزيارة سائر الناس بل يجب أن يندب ندبا موكدا أشد تاكيد ١٢

٢٢١ قاله الإمام ابن حجر المكي رحمه ا لله تعالى ١٢

حرم الله تعالى أذاه في كتابه، وأجمعت الأمة على قتل **منتقصه** بنوع من تحقيره خلاف ما يجب من توقيره، **وسابّه** أي شاتمه بطريق الأولى في حقه، ففي قاضيخان لو عاب الرجل النبي[222]– في شيء كان كافرا و لذا قال بعض العلماء لو قال لشعر النبى[223] "شعير"[224] فقد كفر، وعن أبي حفص الكبير: من عاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بشعرة من شعراته الكريمة فقد كفر، وذكر في الأصل أن شتم النبي[225]– كفر، ولو قال"جُن النبي"[226]–ذكر في نوادر الصلوة أنه كفر

قال الله تعالى: وَالَّذِيْنَ يُؤْذُوْنَ رَسُوْلَ اللهِ لَهُمْ عَذَابٌ اَلِيْم وقال سبحنه وتعالى: وَمَا كان لَكُمْ أن تُؤذُوْا رَسُوْلَ الله أي بنوع من الأذى، لا في حيوته ولا بعد مماته قال الله تعالى في تحريم التعريض له: يَا أيها الَّذِيْنَ امَنُوْا لاَ تَقُوْلُوْ رَاعِنَا وَ قُوْلُوْا انظُرْنَا كذا في شرح القاري

---

٢٢٢ صلى الله تعالى عليه وسلم ١٢

٢٢٣ صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ١٢

٢٢٤ أي بالتصغير على وجه التحقير وقدمنا أن التصغير فيما يتعلق به صلى الله تعالى عليه وسلم ممنوع مطلقا، وإن كان على جهة المحبة، بل قد يجيء للتعظيم، و مثاله في لساننا"ناكڑا" في تصغير "ناك" أي الأنف لا يقال إلا في الأنف الجسيم، و مع ذلك فالإيهام كافٍ في المنع والتحريم، وقد نهى العلماء أن يقولوا مصحيف أو مُسَيْجد، فليجتنب ما اقتحمه بعض الشعراء الذين هم في كل واديهيمون من قولهم في النعت الكريم "مكھڑا" أو "انکھڑیاں" وأمثال ذلك ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

٢٢٥ صلى الله تعالى عليه وسلم ١٢

٢٢٦ صلى الله تعالى عليه وسلم ١٢

ويجب أن تعلم أن جميع من سبّ النبي صلى ا لله تعالى عليه وسلم، أو عابه - وهو أعم من السبّ، فإن من قال "فلان ٢٢٧ أعلم منه" فقد عابه ونقصه و لم يسبه - أو ألحق به نقصا في نفسه مما يتعلق بخُلقه و خِلْقَتِه، أو نسبه كأن يفضل أحدا على قومه وأصوله، أو دينه بقصوره ٢٢٨ فيما يجب منه، أو خصلة من خصاله، أي صفة من صفاته كشجاعته وكرمه، أو قال في حقه ما لا يليق به تعريضا، أو شبهه بشيء على طريق السب له، أو الازراء عليه أي التنقيص له، وإن لم يكن قصد السب أو التصغير لشانه، أي تحقيره كتصغير اسمه، أو صفة من صفاته، أوالغضّ منه بمعنى أقل التنقيص فهو كافر مرتد، ومستوجب القتل، بإجماع الأمة كما نص عليه غير واحد من الأئمة، و لم يخالف فيه أحد إلا ابن حزم القائل ٢٢٩ بعدم كفر من استخف به صلى ا لله تعالى عليه وسلم و لم يتبعه أحد

---

٢٢٧ ذكره العلامة الخفاجي في نسيم الرياض كما ياتى العزو له، وفيه إقامة الطامة الكبرى على طاغية كنكوه كبير النجدية الآن، فإنه صرح في كتابه الذي سماه البراهين القاطعه- ولا وا لله ما هي إلا قاطعة لما أمر ا لله به أن يوصل "بأن سعة علم إبليس ثابت بالنصوص، وأي نص وجدتموه في سعة علمه صلى ا لله تعالى عليه وسلم" فيا للمسلمين انظروا إلى هؤلاء الذين هم يُدعَون كبراء طائفتهم في هذا الزمان، ويدّعون لأنفسهم الإيمان بل والعرفان، كيف يعبدون الشيطان، ويفضلونه في العلم على من علمه ا لله مالم يكن يعلم وكان فضل ا لله عليه عظيما ولكن الأمر أن كل أحد إنما يميل إلى موئله ومولاه، فالمسلمون يفضلون نبيهم صلى ا لله تعالى عليه وسلم على العلمين، وهؤلاء يرجحون شيخهم ووليهم ذلك البعيد الطريد الرجيم، ولا حول ولا قوة الا با لله العلي العظيم ١٢

٢٢٨ أي قصور الدين فيما هو من واجبات الدين فالضميران المجروران كلاهما للدين ١٢

٢٢٩ هذا كلام النسيم في صدر القسم الرابع نقلا عن السيف المسلول للإمام المجمع على

عليه، ولا عبرة ٢٣٠ به وإشارته ٢٣١ به إلى الخلاف في تكفير المستخف به صلى الله عليه وسلم مردود عليه كذا قال الخفاجي في شرح الشفاء

وفيه: فهو ساب له، والحكم فيه حكم الساب، يقتل، كما نبينه، ولا نستثني فصلا من فصول هذا الباب على هذا ولا نمتري فيه تصريحا كان أو تلويحا، و كذلك من لعنه أو دعا عليه، أو تمنى مضرة له، أو نسب إليه ما لا يليق بمنصبه على طريق الذم ٢٣٢، أو عَبثَ أي لعِبَ ومزَحَ في جهته العزيزة بسُخف من الكلام، وهُجر ومنكر من القول وزور، أوعيره بشيء مما جرى من البلاء والمحنة عليه [illegible]

جلالته واجتهاده تقي الملة والدين السبكي رحمه الله تعالى لكن الإمام القاضي أباالفضل عياضا قال في صدر الباب الأول منه ما نصه: وأشار بعض الظاهرية، هو أبو محمد علي بن أحمد الفارسي(يعني ابن حزم المذكور) إلى الخلاف في تكفير المستخف به صلى الله تعالى عليه وسلم والمعروف ما قدمناه اه فظاهر هذا لأن ابن حزم أشار فيه إلى خلاف يحكيه عن غيره، ونص ما قاله الإمام السبكي أنه [illegible] الناظر أن للعلماء خلافا في المسئلة [illegible] تعالى أعلم ١٢

٢٣٠ لأنه ليس من علماء الشريعة [illegible]

٢٣١ [illegible]

٢٣٢ [illegible]

[illegible] عما يذكر من الخلاف في [illegible] طريق [illegible] قطعا [illegible]

عليه كالفقر والكسر، أو غَمَصَه٢٣٣- ببعض العوارض البشرية الجائزة عليه، المعهودة ٢٣٤ لديه، وهذا ٢٣٥ كله إجماع من العلماء وأئمة الفتوى من المجتهدين من لدن الصحابة رضى الله تعالى عنهم إلى هلم جرا

وحكى الطبري مثله - أي أنه ردة - عن أبي حنيفة وأصحابه فيمن تنقّصه صلى الله عليه وسلم ، أوبرء منه أي تبرأ منه بأن قطع مودته و محبته صلى الله عليه وسلم أو كذبه في قول من أقواله

وأفتى أبو الحسن القابسي فيمن قال في النبي صلى الله عليه وسلم الجمّال٢٣٦- يتيم أبي طالب لظهور استهانته بذلك، قال القاري لعل الجمع بين الوصفين مطابق للواقع في السؤال، وإلا فكل واحد منهما يكفي في تكفير صاحب المقال

و قال أحمد بن أبي سليمان صاحب سُحْنون: من قال إن النبي صلى الله عليه وسلم أسود يقتل، قال القاري، و لم يكن تكفير هذا القائل بكذبه إذا كان جاهلا بأمره وإنما يكفر بقصد استحقاره

وقال ابن ابي سليمان في رجل قيل له: لا وحق رسول الله فقال فعل الله

---

٢٣٣ بصاد مهملة أي نقص ١٢

٢٣٤ أي المعتادة بينه وبين سائر الأنبياء عليهم الصلوة والسلام ١٢

إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

٢٣٥ قال الخفاجي قد تقدم بيان الإجماع فيه وأن هذه العبارة منقولة عن الأئمة كلهم كما في السيف المسلول للسبكي- اهـ ١٢

٢٣٦ شتربان ١٢

برسول الله كذا وكذا، وذكر كلا ما قبيحا، فقيل له ما تقول ياعدوا الله في حق رسول الله، فقال أشد من كلامه الأول، ثم قال إنما أردت العقرب برسول الله، يعني فإنه أرسل من عند الحق، وسلط على الخلق تأويلا للرسالة العرفية بالإرادة اللغوية، وهو مردود عند القواعد الشرعية، كذا قال القاري، فقال ابن أبي سليمان للذي سأله : اشهد عليه وأنا شريكك، يريد في قتله وثواب ذلك، قال قال (حبيب ابن ربيع لأن ٢٣٧ ادعائه التاويل في لفظ صراح،) أي خالص لا لبس فيه ولا قرينة تنافيه فيكون دعوى مجردة خالية عن علامة (لا يقبل لأنه امتهان، وهو غير معزر لرسول صلى الله عليه وسلم ولا مؤقرله) حيث عبر وصفه الخاص به و أراد حيوانا استحق مهانة (فوجب إباحة دمه)

وأفتى أبو عبدا الله بن عتاب في عَشّارٍ قال لرجل: ادِّ المكس واشكُ إلى

---

٢٣٧ وفي فتاوى الخلاصة والفصول العمادية وجامع الفصولين والفتاوى الهندية وغيرها واللفظ للعمادي قال أنا رسول الله أو قال قال : بالفارسية "من پيغمبرم" يريد به "من پيغام مى برم" يكفر اهـ

ومن ههنا ظهر كفر ما تفوه به المرزا القادياني أحد الدجالين الكذابين الذين أخبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بخروجهم، وقد خرج هذا في هذا العصر في قاديان من بنجاب وادعى أنه يوحى إليه كلام الله ولم يوح إليه شيء، وزعم أن عيسى بن مريم مات و دفن في كشمير، واني أنا عيسى بن مريم الموعود، وأنا أفضل من عيسى رسول الله، وأنا مرسل من الله، وأنا رسول الله، وقد سماني الله نبيا أيضا، وأنا أفضل من بعض الأنبياء السابقين، إلى غير ذلك من صرائح الكفر البواح، المنقولة عنه في رسائله المطبوعة، وقد أقمت البراهين الإلهية على كفر هذه الطامات الملعونة في كتاب السير من فتاوانا فليراجع وليحذر من أمثال الدجال ولا حول ولا قوة إلا با الله العلي العظيم ١٢

النبي صلى الله عليه وسلم، وقال [٢٣٨] إن سألت أو جهلت فقد سأل و جهل النبي صلى الله عليه وسلم بالقتل

وأفتى فقهاء الأندلس بقتل ابن حاتم المتفقّه الطُّلَيْطُلي لما شُهد عليه من استخفافه بحق النبي صلى الله عليه وسلم، وتسميته إياه أثناء مناظرته باليتيم وختن حيدرة وأن زهده صلى الله عليه وسلم لم يكن قصدا و لو قدر على الطيبات أكلها، إلى أشباه ذلك

وقال القاضي أبو عبد الله المرابط : من قال : إن النبي صلى الله عليه وسلم هُزم يستتاب، فإن تاب قبلت توبته وإلا قتل، لأنه تَنَقَّصَ ولا يجوز ذلك [٢٣٩] عليه خاصة [٢٤٠]، إذ هو على بصيرة من أمره، ويقين من عصمته

قال ابن عتاب: الكتاب والسنة يوجبان أن من قصد النبي صلى الله عليه وسلم بأذى أو نقص معرّضا أو مصرحا وإن قلّ فقتله واجب

فهذا الباب [٢٤١] مما عده العلماء سبا ونقصا يجب قتل قائله، لم يختلف في ذلك متقدمهم ولا متأخرهم، وإن اختلفوا في حكم قتله أنه يستتاب أو لا، وهل

---

٢٣٨ وقال أي العشار أيضًا بعد ذلك إن سألتُ أي طلبت المال أو جهلت بعض الحال اهـ (قاري)

٢٣٩ أي محال ممتنع صدوره منه لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم معصوم عنه ١٢

٢٤٠ أي خالصة لك من دون المؤمنين فقد يستزلّهم الشيطن ببعض ما اكتسبوا فيعفو الله عمن يشاء ١٢

٢٤١ أي باب الأذى كله تصريحا كان أو تلويحا ١٢

إذا تاب يترك أو يقتل حدا، أو لا يستتاب ٢٤٢، ويقتل كالزنديق، قال القاري ثم لنا في الزنديق روايتان: رواية لا تقبل توبته كقول مالك، وفي رواية تقبل، وهو قول الشافعي، وهذا في حق أحكام الدنيا، وأما فيما بينه وبين الله فتقبل بلا خلاف،

قال القاضي: وكذلك أقول حكم من غمصه أي عابه أو عيره برعاية الغنم، أو السهو، والنسيان، أو السحر، أو ما أصابه من جرح، أو هزيمة لبعض جيوشه، أو أذى من عدوه، أو شدة من زمنه، أو بالميل إلى نسائه، فحكم هذا كله لمن قصد به نقصه القتل

هذا الذي ذكر من قتل القاصد سبه والإزراء به وغمصه بأي وجه كان من ممكن أو محال **هو الوجه الأول** الذي هو بين لا إشكال فيه

والوجه الثاني لاحق به في البيان والجلاء، وهو أن يكون القائل لما قال في جهته عليه السلام غير قاصد للسب والإزراء، ولا معتقدله، ولكنه تكلم في جهته صلى الله عليه وسلم بكلمة الكفر من لعنه وسبه، أو تكذيبه، أو إضافة مالا يجوز عليه، أو نفي ما يجب له مما هو في حقه نقيصة، مثل أن ينسب إليه إتيان كبيرة، أو مداهنة في تبليغ الرسالة، أوفي حكم بين الناس، أو يغض من مرتبته، أو شرف نسبه، أو وفور علمه، أو زهده، أو يكذب بما اشتهر به من أمور أخبربها و تواتر الخبربها، عن قصد لرد ٢٤٣ خبره، أو ياتي بسفه من القول، أو بقبيح من الكلام،

---

٢٤٢ كذا في شرح القاري ولا يخفى ما فيه من التكرار ١٢

إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

٢٤٣ أقول معنى الإضافة غير ملحوظ وإلا لكان ممن قصد الإزراء به صلى الله تعالى عليه

ونوع من السب في جهته، وإن ظهر بدليل حاله أنه لم يعمد ذمه ولم يقصد سبه
إما لجهالة حملته على ما قال، أو لضجر ٢٤٤- أو منكر ٢٤٥ أو قلة مراقبة وضبط
للسانه، وعجرفة ٢٤٦- وتهور في كلامه، فحكم هذا الوجه حكم الوجه الأول،
القتل دون تلعثم، إذ لا يعذر أحد في الكفر بالجهالة ٢٤٧

وسلم فيكون من الوجه الأول، وأيضا يضيع عند ذلك قيد التواتر، فمن رد حديث آحاد صحيحا بل ولو ضعيفا بل ولو ساقطا بل ولو موضوعا زعما منه أنه كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم فيرده قاصدا رد خبره صلى الله تعالى عليه وسلم فإنه يكفر قطعا بقصده السيئ، فمناط الكفر هذا، وإن لم يكن الخبر خبره صلى الله تعالى عليه وسلم، فالمعنى أن يقصد رد ذلك الخبر الذي هو متواتر عنه صلى الله تعالى عليه وسلم، والحاصل أن يكذب الخبر المتواتر عمدا ١٢

٢٤٤ تنگ دلی ١٢

٢٤٥ هكذا وقع في نسخة القاري التي شرح عليها، حيث قال في تفسيره محرم أو غيره اهـ والأظهر ما في نسختي المتن وشرح النسيم "أو سكر" مكان قوله "أو منكر" وبها تفسر هذه، ويكون قول القاري محرم أو غيره لتعميم مالا قاطع فيه، كالبنج والأفيون، ولم يرد شمول المباح فإن العقل إذا زال به لا يؤاخذ على ما يصدر منه لخروجه عن المنكر، ومع ذلك لا يخلو عن قلق، فافهم ١٢

٢٤٦ بے باکی ١٢

٢٤٧ أي وبما ذكر من الأعذار كضجر أو سكر أو تهور أو دعوى زلل اللسان كما في الشفاء ونازعه القاري قائلا فيه: إن الخطأ والنسيان عذر في معرض البيان اهـ
أقول رحمك الله لم تتأمل زيادته لفظ الدعوى في زلل اللسان، فمن علم الله منه أنه أراد أن يقول اللهم أنت ربي وأنا عبدك فأخطأ من شدة الفرح، وعكس، فلا عتب عليه عند ربه، أما نحن فلو عذرنا بهذه الدعوى لانسد الباب وانقطع الخطاب، وتجرأت الكلاب

على الجهر بالسباب، فهذا ما أراده القاضي وأصاب، وا لله تعالى أعلم بالصواب

ثم اعلم أن عدم قبول عذر السكر أشكل عليه بما في الصحيحين من قصة سيدنا حمزة رضي ا لله تعالى عنه وجبّه أسنمة ناقتي سيدنا علي كرم ا لله تعالى وجهه، وقوله هل أنتم إلا عبيد أبي فلم يؤاخذه النبي صلى ا لله تعالى عليه وسلم بما قال، وإنما قال: هو ثمل، وانصرف، فأجاب عنه القاضي الإمام بأن الخمر كانت حينئذ غير محرمة، أي بل كان هذا سبب تحريمها، قال فلم يكن في جناياتها إثم و كان حكم ما يحدث منها معفوا عنه كما يحدث من النوم وشرب الدواء المامون اهـ واعترض عليه بأن الخمر وإن لم تحرم حينئذ فالسكر حرام، وأجيب بأنه لم يصح نقله وإن اشتهر، نقَله في النسيم وبالتأمل اَمَر

أقول بلى حرمة السكر قطعية مستمرة، بل و قبحه عقلي عندنا معشر الماتريدية، وما كان الحكيم جل جلاله ليبيحه قط، فإن في إباحته إباحة الفواحش ما ظهر منها وما بطن، لأن الحاجز عن الشر بإذن ا لله تعالى هو العقل، فإذا زال فليفعل ما يشاء، أما سمعت إلى كلمة مستمرة في النبوات "إذا لم تستحي فاصنع ما شئت" فلا يبعد منه قتل نفس، ولا وقوع على ذات رحم محرم، ولا سجود لصنم، فكيف يجوز أن يأتي شرع إلهي بإباحة مثل هذا، والعياذ با لله تعالى، وقد نصّوا أن وجوب حفظ العقل والنسب والروح والدين مجمع عليه في الشرائع جميعاً

بل تحقيق الجواب ما أقول: إن الخمر لم تحرم إذ ذاك، وإنما كان المحرم السكر، وقد كان المتعاطون يقعون فيه من دون قصد منهم إليه، بأن شربوا شيئا قليلا مما لا يسكر، ثم وثم، وظنّوا كل مرة أنه لا يسكر، فاتفق مرة أن بلغ حد الإسكار خطأ، لأنه ربما يحدث على خلاف الظن، لاستعدادات خفية نشأت في الباطن، لا تطلع إليها للنفس، فمثل هذا كان معفوا عنه، لعدم القصد فيه إلى محرم، ثم لما جاءت الشريعة الغراء بسد الذريعة مطلقا لم يبق لمن تعاطاه عذر أصلا، فكان قاصد شرب المسكر قاصداً لكل ما يصدر منه فيه لتعمده سببا حراما مع علمه بوخامة عواقبه، والعياذ با لله تعالى

قال القاضي الإمام وأفتى أبو الحسن القابسي فيمن شتم النبي صلى ا لله تعالى عليه

قال القارى: إذ معرفة ذات الله وصفاته وما يتعلق بأنبيائه فرض عين، مجملا في مقام الإجمال، ومفصلا في مقام الإكمال، نعم إذا تكلم بكمة عالما مبناها، ولا يعتقد معناها، يمكن أن صدرت منه من غير إكراه بل مع طواعية في تاديته، فإنه يحكم عليه بالكفر، بناء ٢٤٨ على القول المختار عند بعضهم من أن الإيمان هو مجموع التصديق والإقرار، فبإجرائها تبدّل الإقرار بالإنكار، أما إذا تكلم بكمة و لم يدر أنها كلمة كفر ففي فتاوى قاضيخان حكاية خلاف من غير

وسلم في سكره يقتل، لأنه يظن به أنه يعتقد هذا أو يفعله في صحوه الخ قال القاري فإن كل إناء يترشح بما فيه، قال وهذا بناء على سوء الظن به مع أنه لا يلزمه إذ السكران قد يقصد أمه وبنته ونحوهما في حال سكره مع أنه لا يظن به أنه يفعله حال صحوه -اهـ-

أقول الميل إلى المرأة أمر طبعي، والفرق بين الحلال والحرام أمر عقلي، فإذا زال العقل بقي الطبع غير فارق بين هذه وهذه كالبهائم، ولا كذلك الكلام، فإنه لا ينشؤ عن الطبع بل لابد له من عقل يدبر، أو تعوّدٍ يُصدر من دون رويّةٍ ولذا كان المشاهد فيمن يعتريه الجنون أنه لا يعاوده حال جنونه من أمثال هذا إلا ما اعتاده حال صحوه، فالمسلم إن جُنّ والعياذ بالله تعالى فإذا حلف إنما يحلف بالله تعالى، والمشرك المجنون يحلف بطواغيته، إلى غير ذلك من الأمور الشاهدة بأنه لا يفعل من أمثال هذا إلا ما اعتاده في صحوه، وقد رأينا رافضية جُنّت فكانت تقع في الصحابة رضي الله تعالى عنهم جهارا، أبدى الجنون منها ما كانت تخفيه و لم يسمع مثله من سني أخذته جنة والعياذ بالله تعالى بل ولا من كافر جنّ إذ ما كان يعتاد الوقوع فيهم رضي الله تعالى عنهم ١٢

٢٤٨ أقول لا حاجة إلى البناء عليه بل هو كفر على المذهبين، فإن الإتيان بالإنكار طوعا لا يجامع التصديق قطعا، ولو لم يكن الإقرار شطرا بل ولا شرطا وقد نص العلماء على تكفيره وحققته في رسالتي "البارقة اللمعا على طائع نطق بكفر طوعا" ١٢

ترجيح ٢٤٩ حيث قال: قيل لا يكفر(لعذره بالجهل) وقيل يكفر، ولا يعذر بالجهل، أقول : والأظهر الأول إلا إذا كان من قبيل ما يعلم من الدين بالضرورة، فإنه حينئذ يكفر، ولا يعذر بالجهل، أقول : وفي الخلاصة: من قال أنا ملحد كفر، وفي المحيط والحاوي : لأن الملحد كافر، ولو قال: ما علمت أنه كفر، لا يعذر بهذا، أي في القضاء، والله تعالى أعلم بالسرائر ٢٥٠

الوجه الثالث أن يقصد إلى تكذيبه صلى الله تعالى عليه وسلم فيما قاله أو أتى به، أو ينفي نبوته أو رسالته أو وجوده، أو يكفر به انتقل بقوله ذلك إلى دين آخر من التهود، والتنصر، والتمجس غير ملته أولا، أي لم ينتقل إلى دين بأن صار ملحدا زنديقا، أو دهريا أو تناسخيا، مما لا يسمّى دينا عرفا وإن كان دينا لغويا فهذا كافر بالإجماع يجب قتله

الوجه الرابع أن ياتي من الكلام بمجمل، ويلفظ بمشكل يمكن حمله على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وغيره، أو يتردد في المراد به من سلامته من المكروه، أو شره ٢٥١ أي من ملامته فههنا

---

٢٤٩ **أقول** أي صريح وإلا فقد قدم في الخطبة أنه يقدم الأظهر الأشهر و صرح الطحطاوي ثم الشامي أن ما يقدمه فهو المعتمد ١٢

٢٥٠ إلى هنا كلام القاري ١٢

٢٥١ عطف على "سلامته" لا على "المكروه" كما يتبادر إلى الفهم، واختاره الدلجي فخطأه القاري، و تبعه الخفاجي، والعجب أنه قدر سلامته قبل قوله من شره فهذا قاض بعطفه على المكروه إلا أن يكون ملامته بالميم، وبالجملة فالمعنى يتردد في أن المراد به سلامته صلى الله تعالى عليه وسلم من المكروه أو المراد شره أي أراد به إلحاق شروشين وملامة

مُتردَّد النظر[٢٥٢] ومظنة اختلاف المجتهدين

فمنهم من غلب حرمة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وحَمى حِمى عرضه فجسر على القتل، ومنهم من عظم حرمة الدم، ودرء الحد بالشبهة لاحتمال القول، قالَ القاري وفيما نحن فيه يمكن الجمع[٢٥٣] بعرض التوبة عليه، فإن تاب وإلا قتل، فيرتفع حينئذ الإشكال، ويزول الاحتمال بالجواب و السوال[٢٥٤] والله تعالى أعلم بالحال

وتوقف أبو الحسن القابسي في قتل رجل قال كل صاحب فندق[٢٥٥]–قرنان[٢٥٦]–، ولو كان نبيا مرسلا، فأمر بشده بالقيود والتضييق عليه حتى يستفهم البينة[٢٥٧] عن جملة ألفاظه، وما يدل على مقصده، هل أراد أصحاب الفنادق الآن

بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم على وزان قوله تعالى: اَشَرٌّ اُرِيْدَ بِمَنْ في الاَرْضِ اَمْ اَرادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدا، أو الضميران في سلامته وشره إلى الكلام أي يحتمل وجهين أحدهما فيه سلامة ذلك الكلام من المعنى المكروه والآخر فيه شره وجعله قبيحا خبيثا فيتردد في المراد والله تعالى أعلم ١٢

٢٥٢ أي محلّ تردده ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

٢٥٣ بين حماية عرضه صلى الله تعلى عليه و سلم و بين درء الحدود بالشبهات ١٢

٢٥٤ ولقد أحسن وأجاد فيما قال، عليه رحمة المللك المتعال، لكن هذا حيث يتوسل إلى القائل. وإلا فالأسلم أن لا تقولوا مالا تعلمون، ولا تَقْفُ ما ليس لك به علم، وإياكم والظن، فإن بعض الظن إثم ١٢

٢٥٥ سَرَا ١٢

٢٥٦ ديّوث ١٢

٢٥٧ أي الشهود عن جملة ألفاظه، أي جميعها، فإن القرائن السابقة و اللاحقة ربما تُعين على تعين المراد

فمعلوم أنه ليس فيهم نبي مرسل، فيكون أمره أخف، قال القاري، إذ يمكن حمله على المبالغة [٢٥٨] وإرادة اعتقاده [٢٥٩] أنه من المحال فتعذيره أخف في مقام التنكيل، [٢٦٠]– ويمكن حمله على أن يجوّز كون نبي مرسل يظهر بعد نبينا عليه السلام فيكون أمره أشد، ولهذا قال بعض علمائنا إن من ادعى النبوة فقال له قائل : أظهر المعجزة كفر،

قال التلمساني ما ذكره [٢٦١] القاضي من أن الأنبياء كانوا ذوي أموال قلنا

---

٢٥٨ أقول قبّحها الله من مبالغة إلى أشنع شنعة بالغة، نسأل الله العفو والعافية ١٢

٢٥٩ أي يعتقد استحالة حدوث نبي الآن أو استحالة أن يتعاطى أحد من الأنبياء عمل الفنادق فيكون قوله من باب تعليق المحال بالمحال لكنه كما ترى من أخبث المقال ١٢

٢٦٠ التعذيب ١٢

٢٦١ اعلم أن الفندق هو الخان والرباط، ويطلق صاحب الفندق على كل من يجمع المال سواء كان له خان أولا، كما ذكره في النسيم، فقال الإمام القاضي نقلا عن القابسي بعد ما ذكر التردد في مراده ما نصه: ولكن ظاهر لفظه العموم لكل صاحب فندق من المتقدمين والمتأخرين وقد كان فيمن تقدم من الأنبياء والرسل صلوات الله تعالى عليهم من اكتسب المال – اهـ – قال الخفاجي : وقد علمت أن صاحب الفندق كناية عمن له مال كثير، لأنه لا يبنيه ويملكه إلا من هو كذلك، فهو كقولهم طويل النجاد أي طويل القامة اهـ يقال عليه هذا إذا أراد به القائل صاحب المال، أما لو أراد به خادم الرباط وحافظ الخان، وهو الذي يقال له بالهندية "بهٹیارا" فحاشا الأنبياء عن ذلك، فلو أراد العموم لم يمكن شموله لهم صلى الله تعالى عليهم وسلم، ولم يبق إلا قوله ولو نبيا على جهة فرض المحال فافهم، وقد أشار إلى بعضه القاري ١٢

إن أراد أي القائل به صاحب المال فبين،[٢٦٢] وإن أراد الحافظ و الأمين فلا يوجد نبي فعل ذلك، لأنه من أعظم النقائص فيكون معنى [٢٦٣] ذلك أنه مثل كذا فهو

---

٢٦٢ ما ذكر القاضي ١٢

٢٦٣ هذا ما نقل القاري عن التلمساني رحمهما الله تعالى **أقول** وإني أرى هذا الكلام لا يكاد يريد الإلتئام، فلنأت بما يفتح الملك العلام، في تحقيق المقام، وتوجيه المرام، **اعلم** أن "لو" وكذا" إن" الوصليتين تأتيان لتاكيد عموم حكم تعقبانه، وذلك أن نقيض مدخولهما من فرد أو حال يكون أولى بالحكم، وفي هذا نوع خفاء ربما ينكر أو يستبعد ثبوته له أو فيه، فيطوى ذكر تقدير النقيض لظهوره وينص على هذا ليظهر أن الحكم لازم على كلا التقديرين، فتكون الواو كأنها في الأصل عطف على شرطية مطوية كقوله تعالى يُؤْثِرُوْنَ عَلٰى اَنْفُسِهِمْ وَ لَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةَ والإيثار حال عدم الخصاصة أظهر بالنسبة إلى الإيثار حين وجودها فصرح باحسي ليدل على الظاهر من باب أولى كأنه قيل لو لم تكن بهم خصاصة لآثروا ولو كان بهم خصاصة لآثروا أيضاً فالحاصل أن الإيثار وصف لازم لهم على كلا التقديرين وكذالك قوله تعالى اَيْنَمَا تَكُوْنُوا يُدْرِكْكُمُ الموتُ ولو كنتمُ في بُروجٍ مُشَيَّدة فإدراكه من ليس في حرز أظهر من إدراكه من في حصن حصين، فنص على الخفي دلالة على أن إدراكه لازم لكلا الفريقين، ثم التقدير المذكور قد يكون محققا كما في الكريمتين، فإن من الأنصار من كان في خصاصة، ومن الناس من هو في برج مشيد، وقد يكون مقدرا مفروضا لا وجود له في الخارج، بل ممتنعا لا إمكان له، وهذا يكون أدخل في تاكيد العموم لشموله التقادير الفرضية أيضاً ولا يحضرني الآن مثال له من القرآن العظيم إلا قول إخوة يوسف لأبيهم عليهم الصلوة والسلام "وَمَا اَنْتَ بِمؤمنٍ لّنا وَلو كنّا صدِقِين" فصدقهم في كذب الذئب ممتنع في الواقع لكن ليس هذا مقصودهم ثم إذا كان مفروضا محضا لم تزد الإفادة على الشرطية، وإذا كان محققا بعد حكم حملي أفيدت حملية مثل الأولى في الحكم إيجابا أو سلبا يكون المحمول فيها محمول الأولى، والتقدير ماخوذ في الوصف العنواني مع

عنوان القضية الأولى كما في الآيتين، فإن المفاد أن الأنصاري الذي به خصاصة مؤثر على نفسه، والإنسان الذي في برج مشيد مدرك لموته، بخلاف أن تقول ما كان يعقوب ليؤمن لهم ولو كانوا صادقين، فلا تريد أن هؤلاء الصادقين لم يؤمن لهم، إنما تريد التعليق ان لو صدقوا با لفرض لم يقع في قلبه صدقهم

ثم الحملية فيها حكمان قصدي بوصف المحمول، وضمني بالوصف العنواني، والشرطية لا حكم في شيء من جزئيها على ما هو التحقيق، إنما الحكم فيها بلزوم حكم لحكم أو عناد. احفظه فإنه من سوانح الوقت، و كثير المفاد

وإذا عرفت هذا فقول القائل "كل صاحب فندق كذا وكذا ولو كان نبيا مرسلاً" إما أن يخص الكلام بأهل زمانه، أويعم، على ما هو المتبادر، والمراد بصاحب الفندق صاحب الأموال على جهة الكناية، أو خادم الخان كما هو الظاهر، فالمعاني أربعة :

الأولان كل مُثرٍ أوخاني في زماني كذا ولو كان نبيا مرسلا، وهذا لاشك أنه لا حكم فيه على أحد من الأنبياء الكرام، لا بالوصف العنواني أعني صاحب الفندق، ولا بوصف المحمول أعني القرنان، للعلم بخلو الزمان عن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، فلا يكون مدخول لو إلا مقدرا معبرا بشرطي مفيد تعليق محال بمحال، حاصله لزوم الحكم لوصف الفندقية مطلقا حتى على تقدير النبوة المستحيل أيضاً، وهذا ما قال القابسي : معلوم أنه ليس فيهم نبي مرسل، وما قال القاري من إرادة اعتقاد أنه من المحال، لكن لا شك ان المحكوم عليهم منهم الصالحون، ومنهم دون ذلك، وإيذاء كل مسلم حكمه بحسب حاله، فهو وإن لم يوجب القتل فلا محيد من الأدب الشديد، وهذا ما قال التلمساني "و لم يبق إلا سائر الناس"

نعم إن أتى بالشرطية مجوزا لكون أحد من أهل الزمان نبيا كان كفرا جليا، وهذا ما قاله القاري بعد ذلك ولو أتى بالكلام على أن مدخول لو محقق لا مقدر كان أظهر في الكفر، لقوله بنبوة بعضهم بالفعل، فانها الآن تفيد الحملية القائلة إن صاحب الفندق الذي هو نبي في زماننا كذا وكذا، وهذا كفر قطعا

الثالث كل مُثرٍ ماضٍ أو حاضر كذا، الخ - ولا شك في شموله لبعض الأنبياء الكرام عليهم الصلوة والسلام، فقد أعطي سليمان ملكاً لا ينبغى لأحد من بعده وقيل له : هذا عطاؤنا فامنُنْ أو أَمْسِك بِغَيْرِ حِسَاب، وهذا العبد الصابر أيوب عليه الصلوة والسلام بينا هو يغتسل إذ نزلت عليه جراد من ذهب فجعل يحثيه في ثوبه فناداه ربه ألم أغنك عن هذا، قال بلى ولكن لا غنى لي عن بركتك، وهذا ما قال القاضي الإمام ظاهر لفظه العموم الخ فعلى إرادة هذا يكون كفرا، و القتل لازما

الرابع كل خادم خان ماضيا كان أو موجودا كذا الخ فهذا لا يشمل فيه الوصف العنواني أحدا من الأنبياء الكرام عليهم الصلوة والسلام أصلا، فلو لا تكون داخلة إلا على مقدر لا وجود له، بل لا إمكان لوجوده، فيأتي احتمال تعليق المحال بالمحال، حاصله لو فرض بعض أصحاب الفنادق نبيا لكان كذا، وهذا ما قدمت.

نعم إن أراد فيه التحقيق حتى يحصل أن بعض الفندقي الذي كان نبيا هو كذا، فهذا يكون مثل الأول أعني الاول من صورتي العموم، وهو الثالث المحكوم فيه بوجوب القتل، ويكفي فيه الحكم الضمني الذي في الوصف العنواني على ذات نبي بعالفندقي فضلا عن القصدي الملعون، فإن الأنبياء عليهم الصلوة والسلام منزهون قطعا عن هذه النقيصة، فالحكم عليهم إن كان تحقيقا بالكذب فذاك، وإلا فلا أقل من أن يدعي على جهة التشبيه أي بعضهم كان كأنه فندقي وهذا أيضاً كفر جلي، لما فيه من تشبيه الكامل بالناقص في النقص وهو نقص، ولعل هذا ما ذكر التلمساني هنا، وا لله أعلم بمراد عباده تأمل لعل ا لله يحدث بعد ذلك أمرا.

والأظهر عندي عكس التشبيه فيحمل على إرادة أنه كذا و كذا ولو كان في الصلاح والإحسان ورفعة الشان كنبي مرسل، وفي هذا تشبيه الناقص بالكامل في محل الإزراء، وإساءة أدب بحضرة الأنبياء، عليهم أفضل الصلوةوالثناء

وبعد اللتيا والتي فالكلام حال قيام هذه المخائل، لا سبيل إليه للإكفار الهائل، ولا إلى القائل لسيف القاتل، أما التعزير والتاديب الشديد فقد

كالأول، لأنه عيب ووصم في سائر الناس فما بالك بالأنبياء، فيقتل قائل ذالك لأنه شبه ٢٦٤ الكامل بالناقص، وفي تشبيه الكامل بالناقص نقص،ولم يبق إلاسائر الناس فعليه في ذالك الأدب الشديد، لأن فيهم عالما و وليا، وأذاية سائر المسلمين يوجب العقوبة والتعزير على قدر القائل، والقول والمقول فيه.

قال القاضي: وقد كان اختلف شيوخنا فيمن قال لشاهد شهد عليه بشيء ثم قال ٢٦٥ أتتهمني فقال الأنبياء يتهمون، فكان شيخنا أبو إسحق ابن جعفر يرى قتله لبشاعة ظاهر اللفظ، وكان القاضي أبو محمد بن منصور يتوقف عن القتل ٢٦٦

آذناك أن لا محيد، ولقد أنصف الإمام ابن حجر المكي إذ قال كما نقل عنه في النسيم: الظاهرأن لفظه ليس صريحا في ذم الأنبياء ولا سبّهم، فلا يكفر بمجرد هذا اللفظ بل يعزر التعزير الشديد. - اهـ - والله تعالى أعلم١٢

٢٦٤ أي فيما هو نقص كما ذكرنا لا فيما هو مدح، وأراد بالتشبيه التصوير في الأذهان، والتقريب إلى الأفهام، كقول القائل وجهه صلى الله تعالى عليه وسلم كالقمر ليلة البدر أو كأنّ الشمس تجري في وجهه وإن كان الشمس والقمر ناقصين في كمال النقصان بالنسبة إلى وجه هذا السراج المنير اللمّاع بلمعان من رآني فقد رأى الحق. وقد جاء في التنزيل "مَثَلُ نُوْرِهِ كمشكوة فيها مصباح"١٢

٢٦٥ أي ثم قال الشاهد للمشهود عليه أتظننى كاذبا، فقال : إن الأنبياء يظن بهم هذا، وليست التهمة البهت البحت حتى يقال : إنهم صلوات الله تعالى وسلامه عليهم قد كذبهم الكافرون بل هو القول عن ريبة في المقول فيه، ألا ترى أن أئمة الجرح والتعديل يقولون فلا ن متهم بالكذب، فيعد هذا أشد جرح بعد قولهم كذاب، ولو كان المعنى على البهت لما كان جرحا أصلا ١٢

٢٦٦ لاحتمال اللفظ عنده أن يكون خبرا عمن اتهمهم من الكفار - اهـ - (شفا)

قال القاري: إن أراد بالكذب فهذا كفر صريح، وإن أراد ببعض المعاصي[١*] فلا، لكن السياق قرينة للأول، فتأمل.

الوجه الخامس أن لا يقصد نقصا لنبيه، ولا يذكر عيبا في أمره، ولا سبا، ولكنه ينزع[٢*] بذكر بعض أوصافه، أو يستشهد ببعض أحواله عليه الصلوة والسلام الجائزة عليه في الدنيا، على طريق ضرب المثل والحجة لنفسه أو لغيره على[٢٦٧] التشبه به، أو عند هضيمة [١*] نالته، أو غضاضة لحقته، ليس على طريق التأسي [٢*]، وطريق التحقيق، بل على مقصد الترفيع لنفسه أو لغيره، أو على سبيل التمثيل وعدم التوقير [٢٦٨] لنبيه صلى الله تعالى عليه وسلم، أو قصد الهزل والتنديد [٢٦٩]

١* أي الصغائر

٢* يميل ١٢

٢٦٧ هكذا في نسخة شرح القاري، والذي في نسختي المتن والنسيم "أو على التشبه به" عطفا على قوله "على طريق ضرب المثل" وهو الأظهر الأمثل ١٢

١* أي نقيصة ١٢

٢* الإقتداء ١٢

٢٦٨ أقول لم يرد أن يقصد القائل عدم التوقير، فإنه لا يكون على هذا من الوجه الخامس، وسيصرح في بيان حكمه أنه وإن لم يتضمن سبا ولا قصد قائلها غضا فما وقر النبوة، ولا عظم الرسالة الخ فالمراد أنه أتى بالكلام في محل خالٍ عن التوقير، كأن يذكر ما يجوز عليهم صلوات الله تعالى عليهم بألفاظ حسنة مهذبة مثقفة مؤدبة في محل يظهر به ما لهم عند الله من العظمة والتبجيل، و الثواب الجميل، والأجر الجزيل، والفضل الجليل، فإنه ليس من الوجوه في شيء ١٢

٢٦٩ هذا لفظ اختلف فيه النسخ واضطربت فيه الشروح ففي بعضها أوجلها كالمتنين أعني

متننا هذا ونسختي متن الشفاء بمثناة فوقية ونون فدال و راء مهملتين، قال القاري : مصدر ندّر بدال مهملة مشددة، ومعناه الإسقاط، أي أو قصد الساقط من القول أو الفعل - اهـ - وقال الخفاجي : قيل معناه الإسقاط أي إسقاط حرمة مقامه اهـ **أقول** وهذا أولى من الأول، إذ لم يعرف الإسقاط بمعنى الإتيان بالساقط من القول، على أنه يبقى حينئذ قوله"بقوله" فارغا عبثا، ويكدر هذا أيضا أنّ إسقاطَ مفعولِ" الإسقاط" وهو الحرمة بعيد وتعقيد - قال القاري : ويجوز أن يكون من مادة الندور، وهو الشذوذ، فالمراد الإتيان بنادر من قول أو فعل بشيء غريب، والحاصل أنه خلاف التشهير مما يقتضي التعظيم والتوقير اهـ - وهذا الذي سوّغه القاري وجعله مؤخرا عما تقدم قدمه الخفاجي واعتمده فقال : أي الإتيان بأمر نادر شاذ وقوعه فيذكره على سبيل الشذوذ لا التشهير والترفيع - اهـ - بَيْدَ أن المعروف بهذا المعنى هو الإندار،

وإذا جاوزت هذا فأنا **أقول** : بل الأولى تفسيره بإتيان نادرة من النوادر، وهي المعاني اللطيفة الظريفة المعجبة، وربما كانت مضحكة كما يقال نوادر حجا ونوادر أبي نواس وهي التي يقال لها في عرفنا "لطيفة" فيكون ناظرا إلى قوله على طريق ضرب المثل، ويناسبه قرانه بالهزل، ويؤيده قوله فيما يأتي أو ضرب مثلا لتطييب مجلسه،و مع تلك المؤيدات استعمال النادرة في هذا المعنى أعرف وأشهر من جعل التندير بمعنى الذكر على سبيل الشذوذ والخمول، وجعل التشهير بمعنى الذكر على سبيل الترفيع كما لا يخفى ووقعْ في بعض الشروح"التنديد" بالدال في آخره نقله التلمساني وقال : هو كالغيبة يقال ندّد بفلان إذا قال فيه كلمة سوء، قال الجوهري : يقال : ندّد به أي شهّره وسمّع به، ومعناهما متقاربان اهـ قال القاري : لا يخفى أنه تصحيف، لأن هذا وقع سجعا في مقابلة قوله "التوقير" فيتعين أن يكون براء في آخره - اهـ -.**أقول** لم يلتزم القاضي الإمام ههنا السجع، بل لا يوجد ههنا سجع غير هذا إن كان بالراء فكيف يجعل المحافظة على السجع سببا للجزم بكونه بها، ولا شك أن معناه المذكور من أقرب المعاني وأقعدها في المقام، قال في القاموس : ندده به صرّح بعيوبه وأسمعه القبيح -اهـ- وهذا أولى من الإستشهاد بما في الصحاح كما لا يخفى غير أن

بقوله كقول القائل: إن قيل فيّ السوء فقد قيل في النبي، أو إن كُذّبتُ فقد كُذّب الأنبياء، أو إن أذنبت فقد أذنبوا، أو أنى أسلم من ألسنة الناس و لم يسلم منهم أنبياء ا لله ورسله، أو قد صبرت كما صبر أولو العزم وكصبر أيوب ونحوها، فإن هذه وإن لم تتضمن سبا ولا أضافت نقصا فما وقر النبوة، ولا عظم الرسالة حتى شبه من شبه في كرامة نالها، أو معرة[١*] قصد الإنتفاء[٢*] منها، أو ضرب مثلا لتطييب مجلسه أو إعلاء في وصف لتحسين كلامه بمن عظم ا لله خطره [٣*] وشرف قدره، و ألزم توقيره فحق هذا-إن درئ القتل-الأدب، والسجن، وقوة تعزيره بحسب شنعة مقاله ومقتضى قبح ما نطق به ومالوف عادته بمثله أو ندوره وقرينة

الشان في ثبوت الرواية عن القاضي الإمام. وقيل : إنه "التنذير" بنون وذال معجمة بمعنى التكلم بما فيه تعييب وتشهير، قال الخفاجي : وفيه نظر اهـ وكأنه لأنه لم يعرف لغة، وا لله تعالى أعلم

ووقع في أصل الدلجي "التبذير" بموحدة فذال معجمة وفسره بالإعلام **أقول** هذا التفسير يناسب التنذير بالنون، يقال : نذر الشيء علمه، والإنذار الإعلام، ثم لا محل له في هذا المقام، ولذا قال القاري : الظاهر أنه تصحيف في المبنى وتحريف في المعنى اهـ **أقول** أما المعنى ففيه ما علمت، وأما المبنى فهو الذي استظهره الخفاجي، وفسره بتفسير قريب حيث قال بعد ما تقدم : والظاهر أنه بباء موحّدة وذال معجمة تجوّز به عن السفاهة والتلفظ بما لا يليق به اهـ **والحاصل** أن الأقرب هو اللفظ الأول على المعنى الرابع الذي ذكرت، ثم اللفظ الرابع على المعنى الأخير مختار الخفاجي، وا لله تعالى أعلم ١٢ إمام أهل السنة رحمه ا لله تعالى ،

١* منقصة ١٢

٢* أي التبري ١٢

٣* أي شرفه ١٢

كلامه أو ندمه على ما صدر منه، ولم يزل المتقدمون ينكرون مثل هذا ممن جاء به.

عن مالك في رجل عيّر رجلا بالفقر فقال: تعيّرني بالفقر وقد رعى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الغنم. فقال مالك قد عرّض بذكر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في غير موضعه أرى أن يؤدب وقال: لا ينبغي ١* إذا عُوتِبُوْا أن يقولوا قد أخطأت الأنبياء قبلنا.

قال القاري: فإن هذا خطأ من وجوه، إذ لا يقاس الحدادون بالملائكة، فإن خطأ الأنبياء ما كانت إلا زلات نادرة في بعض أوقات تسمى صغائر، بل خلاف الأولى، بل حسنات بالنسبة إلى سيئات غيرهم، وهي مع هذا ممحوة بتوبة عقيبها، و تحقق قبولها كما أخبر الله تعالى بها، بخلاف ذنوب الأمم فإنها شاملة للكبائر وغيرها عمدا و خطأ واستمرارا، و على تقدير توبتهم لا يعرف تحقق شروط صحتها وقبولها، بل ولا يدرى خاتمة أمر صاحبها، بخلاف الأنبياء فإنهم معصومون من الإصرار على المعصية، ومامونون من سوء الخاتمة، فلا تصح هذه المقايسة.

وقال القاري: وأما قوله "إن أذنبت فقد أذنبوا" ففي خطر عظيم. لعصمة الأنبياء ولا سيما قد غفرلهم ما كان في صورة المعصية، وظهر منهم الأوبة ٢* في مقام التوبة، فلا يذكر الذنب المغفور بلا شبهة في مقابلة الذي هو حقيقة المعصية، وإن تاب صاحبه عنه فهو تحت المشية، لعدم صحة شرائط التوبة، فلا يقاس

١* لأهل الخطايا ١٢

٢* أي الرجوع ١٢

الصعلوك[١*] بالملوك.

وقال القاري في قول أبي نواس : تنازع الأحمدان الشبه فاشتبها — أراد المبالغة في استوائهما في الفضل، وهذا كفر صريح ليس له تاويل صحيح إلا أن يدعى أنه أراد بالاحمد غير محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم.

وقال الخفاجي في قول المعري - هو مثله في الفضل إلا أنه — بعد ما قال القاضي "شديد [٢*]، لتشبيهه غير النبي في فضله بالنبي" : وفيه من ترك الأدب ما لا يخفى، وقال: حاشاه من أن يرضى به من له إسلام، أو ذوق، فإنه كفر بغير لذة.

وقال القاضي: قال عمر بن عبد العزيز لرجل: انظر لنا كاتبا يكون أبوه عربيا، فقال كاتب له: قد كان أبو النبي [٣*] كافراً، فقال جعلت هذا مثلا، فعزله وقال لا تكتب لي أبدا. قال القارى: وهذا يوافق ما قال : إمامنا في الفقه الأكبر: إن والدي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ماتا على الكفر [٢٧٠] إلى أن قال:

١* المحتاج ١٢

٢* أي هذا ١٢

٣* صلى الله تعالى عليه وسلم ١٢

٢٧٠ لم يثبت هذا اعن سيدنا الإمام الأعظم رضي الله تعالى عنه قال العلامة السيد الطحطاوي رحمه الله تعالى في حاشيته على الدر المختار من باب نكاح الكافر ما نصه : فيه إساءة أدب، والذي ينبغي اعتقاده حفظهما من الكفر، وذكر الكلام إلى أن قال: وما في الفقه الأكبر من أن والديه صلى الله تعالى عليه وسلم ماتا على الكفر فمدسوس على الإمام، ويدل عليه ان النسخ المعتمدة منه ليس فيها شيء من ذلك، قال ابن حجر المكي في فتلواه : والموجود فيها ذلك لأبي حنيفة محمد بن يوسف البخاري لا لأبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، وعلى التسليم أن الإمام قال ذلك فمعناه أنهما ماتا في زمن الكفر، وهذا لا

يقتضي اتصافهما به (إلى آخر ما أفاد و أجاد).

أقول ولهذه العبارة قرينة أخرى توجد مثلها في بعض النسخ دون الأخرى، وهي قوله : ورسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مات على الإيمان، والعلامة القاري نفسه قد ارتاب في صحة نسبتها إلى الكتاب، حيث قال : لعل مرام الإمام على تقدير صحة ورود هذا الكلام الخ فالقطع بصحة هذه مع اشتراكهما في خلو النسخ المعتمدة عنهما مما يفضي إلى التعجب ثم **أقول** معلوم قطعا أن الترجيح في المسئلة لو فرض إلى هؤلاء لم تكن قصاراه إلا ظن لم يبلغ من غالب الراى مبلغا يتضاءل دونه الخلاف، فضلا عن أن يكون هناك قاطع، ومن سبر سير هذا الإمام الأجل رضي الله تعالى عنه أيقن أنه كان أعقل من الهجوم على مثل هذا من دون قاطع، وهو الذي لم يسمع قط يقع في آحاد الناس، فكيف بأبوي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فكيف بهذا الاعتناء الشديد به، الباعث على إدراجه في كتاب أصول الدين، فهو إن سلم ثبوته رواية كان هذا انقطاعا باطنا، مثبتا لنزاهة إمامنا عن لوثه،

ثم الموافقة إنما هي في قول ذلك الكاتب السيئ الأدب ولا حجة فيه، أما قول أمير المؤمنين عمر بن عبد الغزيز فليس فيه ما يوافقه بل قال العلامة الخفاجي في النسيم : هذا تاديب له و تعزير حتى ينزجرأمثاله عن أمثال هذه المقالة، وفي ذلك إشارة إلى إسلام أبويه صلى الله تعالى عليه وسلم، قال ابن حجر وهذا هو الحق، بل في حديث صححه غير واحد من الحفاظ و لم يلتفتوا لمن طعن فيه أن الله تعالى أحياهما له فآمنا به خصوصية لهما وكرامة له صلى الله تعالى عليه وسلم الخ **أقول** وهذا ليجدا أفضلية الإيمان به صلى الله تعالى عليه وسلم ويصيرا من هذه الأمة خير الامم، أما نفس الإيمان فكان حاصلالهما. قال القاري في منح الروض تحت العبارة المذكورة المنسوبة للإمام : هذا رد على من قال إنهما ماتا على الإيمان أو ماتا على الكفر ثم أحياهما الله تعالى فماتا في مقام الايقان اهـ **أقول** هذا عجب من العجائب فيا سبحان الله من أين الدلالة فيه على إنكار الاحياء؟ وبأي لفظ دل عليه، وبأي حاجب أومى إليه؟ ولكن الإيلاع بشيء ياتي بالعجائب، قال : وقد أفردت لهذه

ولكن لا يجوز أن يذكر مثل هذا في مقام المعرّة، ١* قال القاضي: قال أبوالحسن في شاب معروف بالخير قال لرجل شيئا، فقال الرجل اسكت فإنك أميّ، فقال أليس

المسئلة رسالة مستقلة، ودفعت ما ذكره السيوطي في رسائله الثلاثة في تقوية هذه المقالة بالأدلة الجامعة المجتمعة من الكتاب و السنة والقياس وإجماع الأمة اهـ وذكر نحوه ههنا في شرح الشفاء، قد حذفه المصنف العلام قدس سره، لأنه لم يعجبه أمره **أقول** للإمام الجليل الجلال، السيوطي رحمه الله تعالى ست رسائل في هذه المسئلة، والمسئلة ليست من الفقه، إذلا تتعلق بأفعال المكلفين من حيث أنها تحل وتحرم وتصح وتفسد، ولا مدخل فيها للقياس أصلا، وأما الاجماع فأين الاجماع؟ وقد كثر النزاع، وشاع وذاع، وملأ البقاع، وإنما الحق ما أفاد الإمام السيوطي أن المسئلة خلافية، وأن كلا الفريقين أئمة أجلاّء، وأما الكتاب فلا نص فيه على شيء في الباب، وإن تعلق ببعض ما يذكر في أسباب النزول كان رجوعا إلى الحديث، ولا شك أنه هو المأخذ وحده لأمثال المسألة، والسيوطي أعلى كعبا و أوسع باعا وأعظم ذراعا منكم ومن أضعاف أمثالكم في المعرفة بالحديث وطرقه وعلله ورجاله وأحواله، فكان الأسلم لكم القبول، وإلا فالتسليم، و إلا فالسكوت، وأما قولكم بالأدلة الجامعة المجتمعة الخ فما أحسن هذه الباء إن فرضت متعلقة بـ "ذَكَرَ" لا بـ "دفعتُ"، فإن الإمام الجليل رحمه الله تعالى قد أثبت المسئلة بدلائل قاهرة لو وضعت على الجبال الراسيات لاندكّت، وللعبد الضعيف رسالة في الباب سمّاها **"شمول الإسلام لأصول الرسول الكرام"** (١٣١٥هـ) زاد فيها على ما ذكروه بما منحني المولى سبحنه وتعالى، ولقد وددت أن أظفر برسالتكم فإني لأرجوأن يفتح ربي في الجواب عنها بما يكفي ويشفي، **وبالجملة** فقد ظهرت لنا بحمد الله تعالى على إسلام الأبوين الكريمين رضي الله تعالى عنهما دلائل ساطعة لم تبق لأحد مقالا، ولا للريب والشك مجالا. والخلاف لم يخف عنا ولكن إذا جاء نهر الله بطل نهر معقل، و لله الحمد ١٢

١* أي المنقصة ١٢

كان النبي (صلى الله تعالى عليه وسلم) أميا، فشنع عليه مقاله و كفره الناس وأشفق الشاب، وأظهر الندم عليه، فقال أبو الحسن: أما إطلاق الكفر عليه فخطأ لكنه مخطئ في استشهاده بصفة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، وكون النبي ١* أميا آية له. قال القاري: أي معجزة وكرامة (وكذا قال الخفاجي) وقال القاري في الفصل الأول من الباب الأول من القسم الأول في ذيل قوله تعالى هُوَ الذي بَعَثَ في الأُمِّيِّيْنَ رَسُوْلاً مِّنْهُمْ لكن الأمّية في حقه عليه السلام معجزة ومنقبة وفي حق غيره معيبة ونقيصة

فائدة جليلة قد ظهر بما ذكرنا جهالة مكلب النجدية بإنكاره على تفسير الآية بالمعجزة في هذه العبارة - وقال القاضي: وكون هذا أميا نقيصة فيه وجهالة، ومن جهالته احتجاجه بصفة النبي صلى الله عليه وسلم لكنه إذا استغفر وتاب واعترف ولجأ إلى الله تعالى فيترك لأن قوله لا ينتهي إلى حد القتل، وما طريقه الأدب فطوع فاعله بالندم عليه يوجب الكف عنه انتهى كلام القاضي: أقول فما حال من لم يشفق ٢٧١، ولم يندم، ولم يستغفر، ولم يتب ولم يعترف بخطائه ومن جاء من بعده ٢* فأصر عليه وقام للخصومة، لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

الوجه السادس أن يقول القائل ذلك حاكيا عن غيره وآثرا عن سواه فهذا ينظر في صورة حكايته، وقرينة مقالته. ويختلف الحكم باختلاف ذلك على أربعة

١* صلى الله تعالى عليه وسلم ١٢

٢٧١ أراد به طاغية النجدية إسماعيل الدهلوي ١٢

٢* وهم الوهابية، متبعوه ١٢

وجوه: الوجوب، والندب، والكراهة، والتحريم فإن كان أخبر به على وجه الشهادة، والتعريف لقائله، والإنكار، والإعلام بقوله، والتنفير عنه، والتجريح له فهذا مما ينبغي امتثاله و يحمد فاعله وكذلك إن حكاه في كتاب أو في مجلس على طريق الرد له، والنقص على قائله، والفتيا بما يلزمه، وهذا منه ما يجب، ومنه ما يستحب بحسب حالات الحاكي لذلك والمحكي عنه، فإن كان القائل لذلك ممن تصدى لأن يؤخذ عنه العلم أو رواية الحديث، أو يقطع بحكمه، أو بشهادته أي لعدالته أو فتياه في الحقوق لعلمه وحلمه وجب على سامع قوله الإشادة[١]* بما سمع منه، والتنفير للناس عنه، والشهادة عليه بما قاله، ووجب على من بلغه ذلك من أئمة المسلمين إنكاره وبيان كفره إن صدر منه ما يوجبه وفساد قوله على تقديره خطائه في تقريره لقطع ضرره عن المسلمين، وقياما بحق سيد المرسلين،[٢]* وكذلك إن كان ممن يعظ العامة أو يؤدب الصبيان فإن من هذا سريرته لا يؤمن على إلقاء ذلك في قلوبهم، فيتأكد في هؤلاء الإيجاب لحق النبى صلى الله تعالى عليه وسلم، ولحق شريعته، ولحق الله

قال القاري : في[٣]* مجمع الفتاوى لو تكلم بكلمة الكفر مذكر، وقبل القوم ذلك منه كفروا، حيث لم يعذروا بالجهل، وزاد في المحيط: وقيل إذا سكت القوم عن المذكر وجلسوا عنده بعد تكلمه بكلمة الكفر كفروا، يعني إذا علموا أنه كفر به أو اعتقدوا كلامه،

١* أي الإشاعة ١٢

٢* صلى الله تعالى عليه وسلم ١٢

٣* مقولة قال ١٢

وإن ٢٧٢ لم يكن القائل بهذا السبيل فالقيام بحق النبي صلى الله عليه وسلم واجب، و حماية عرضه متعين، ونصرته عن الأذى حيا وميتا مستحق، أي فرض عين على كل مؤمن، لكنه إذا قام بهذا من ظهر به الحق وفصلت القضية وبان به الأمر سقط عن الباقي الفرض، وبقي الإستحباب في تكثير الشهادة، و عضد التحذير منه، وقد أجمع السلف على بيان حال المتهم في الحديث أي في روايته بذكر جرحه وطعنه في عدالته وديانته حتى روي أنّ يحيى بن معين مع جلالته رُئي طائفا بالبيت يقول فلان كذاب، فلان وضاع في روايته، فكيف بمثل هذا المقام الذي يجب فيه القيام،

وأما إباحة حكاية قوله لغير هذين المقصدين فلا أرى لها مدخلاً في الباب فليس التفكه ٢٧٣ بعرض رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، والتمضمض ٢٧٤ بسوء ذكره لأحد لا ذاكرا ١*

---

٢٧٢ رجوع إلى كلام القاضي الإمام عطف على قوله فإن كان القائل لذلك الخ

٢٧٣ التفكه تناول الفواكه ويكون غالبا فضلا عن الحاجة فيما اعتاده المترفون المسرفون فاستعاره للتحدث به في فضول الكلام على جهة الإسراف من دون حاجة شرعية إليه ١٢

٢٧٤ التمضمض المضمضة وفسره القاري هنا بالتحرك والتكثر وأحسن منه قول علامة الأدب في النسيم حيث قال أي إجرائه على فمه ولسانه مستعار من تمضمض بالماء إذا غسل به داخل فمه فشبه الكلام بالماء وإدارته في فمه بالمضمضة - الهـ - وبقي شيء لتمام المرام وهو أنّ ماء المضمضة يؤخذ ويمج ولا يكون مقصودًا لنفسه فأراد التفوه به على جهة التلهي من دون حاجة شرعية إليه فافهم ١٢

إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه ،

١* من نفسه ١٢

اولا آثرًا[١*] بغير غرض شرعي بمباح، وأما[٢*] للشهادة والرد والنقص فمتردد بين الإيجاب والإستحباب، والأول[٣*] أولى، فأما ذكره على غير هذا من حكاية سبه والإزراء بمنصبه على وجه الحكايات، والأسمار[٤*] ، والطرف[٢٧٥]، وأحاديث[٢٧٦] الناس، ومقالاتهم في الغث والسمين ومضاحك[٢٧٧] المُجّان، ونوادر السخفاء[٢٧٨]، والخوض في قيل وقال، فكل هذا ممنوع وبعضها أشد في المنع والعقوبة من بعض،

فما كان من قائله الحاكي له على غير قصد[٥*] أو معرفة بمقدار ما حكاه،[٦*] أو لم يكن عادته، أو [٢٧٩] لم يكن الكلام من البشاعة[٧*]

١* من غيره ١٢

٢* حكايته ١٢

٣* وهو الإيجاب ١٢

٤* داستانها ١٢

٢٧٥ بضم ففتح جمع طرفة كغرف جمع غرفة وهي النوادر المستظرفة ١٢

٢٧٦ هو هنا جمع أحدوثة كأغلوطة لا حديث، ومعناه "أفسانها" أي أساطيرهم مما لا طائل تحته ١٢

٢٧٧ جمع ماجن كحكام جمع حاكم معناه بيباك و داعرو لوند ١٢

٢٧٨ جمع سخيف وهو الرقيق العقل والدين اهـ نسيم ١٢

٥* للتنقيص ١٢

٦* في القبح ١٢

٢٧٩ هكذا هو بلفظة أو للترديد في المواضع الثلاثة في نسختي المتن وشرح القاري، والذي في نسختي شرح النسيم بالواو فيها جميعا ولعله هو الأصوب فإن خفة الحكم مبنٍ على اجتماع جميع ذلك والشدة يكتفى فيها ببعض منها والله تعالى أعلم ١٢

٧* والفظاعة ١٢

حيث هو [١*]، ولم يظهر على حاكيه استحسانه واستصوابه لم يظهر منه اعتقاد كونه حسنا ولا صوابا بل ظنه مباحا زُجر عن ذلك، ونُهي عن العودة إليه، وإن قوم ببعض الأدب فهو مستوجب له وإن كان لفظه من البشاعة حيث هو كان الأدب أشد

وروايةٌ[٢٨٠] أشعار هجوه عليه السلام وسبه في نثر الكلام فحكم هذا حكم الساب نفسه يواخذ بقوله ولا ينفعه نسبته إلى غيره فيبادر بقتله ويعجل إلى الهاوية أمه[٢٨١]، وقد قال أبو عبيد القاسم بن سلام فيمن حفظ شطر بيت مماهجي به النبى صلى الله تعالى عليه وسلم فهو[٢٨٢] كفر وقد ذكر بعض من ألف [٢٨٣] اجماع المسلمين على تحريم رواية ما هجي به

١* أي منتهيا إلى الغاية ١٢

٢٨٠ إعلم أنّ المصنف العلام قدس سره قد اختصر ههنا كلام القاضي الإمام وبتمامه يظهر المرام وهو هكذا "وإن اتهم هذا الحاكي فيما حكاه بأنه اختلقه (أي إخترعه من عند نفسه) ونسبه إلى غيره (تسترا و خوفا عن المؤاخذة) أوكانت تلك عادة له (بأن يكثر من ذكره و يزعم أنه حاكٍ له) وظهر استحسانه لذلك أو كان مولعا بمثله والإستخفاف له (أي عده هينًا عنده) أو التحفظ (أي حفظه كثيرا) لمثله أو طلبه (ممن يعرفه حرصا عليه) و (كثرة) رواية أشعار هجوه صلى الله تعالى عليه وسلم وسبه، فحكم هذا (الحاكي) حكم الساب نفسه اهـ موضحا بزيادة ما بين الهلالين ماخوذا أكثره من النسيم، فهذا هو الذي حكم الحاكي فيه حكم الساب، أما مجرد الرواية فعلى الوجوه التي قدمها في صدر الكلام فاعرف ١٢

٢٨١ أي مأواه كالأم التي ياوي إليها الولد ١٢

٢٨٢ أي هجوه كفر فالضمير راجع لما علم من هجي، أو كفر بمعنى كافر، مبالغة، وما ذكره ظاهر عند الرضى به، لا إن قصدبه غير ذلك قاله ابن حجر- اهـ - نسيم١٢

٢٨٣ أي في الاجماع كما في الشفاء أي ألف مؤلفا جمع فيه ما وقع عليه الإجماع - اهـ نسيم ١٢

صلى ا لله عليه وسلم، وكتابته، وقراءته، وتركه ٢٨٤ متى وجد دون محو و نحوه، ولو ٢٨٥ من كتاب غيره و١* حصول ضرره ٢٨٦ فإنه ينفعه من جهة دينه

الوجه السابع أن يذكر ما يجوز على النبى صلى ا لله تعالى عليه وسلم أو يختلف في جوازه عليه وما يطرؤ من الأمور البشرية ويمكن إضافتها إليه، أو يذكر ما امتحن به وصبر في ذات ا لله تعالى على شدته كل ذالك على طريق الرواية ومذاكرة العلم فهذا فن خارج عن هذه الفنون الستة، إذ ليس فيها غمص ولا نقص، لكن يجب أن يكون الكلام فيه مع أهل العلم وفهماء طلبة الدين، ويجتنب عن ذلك من عساه لا يفقه، أو يخشى به فتنة

قال ٢٨٧ عليه الصلوة والسلام مخبرا عن نفسه باستئجاره لرعاية الغنم في

---

٢٨٤ عطف على رواية أي أجمعوا على تحريم تركه من دون محو أو نحوه كإحراقه أينما وجد ١٢

٢٨٥ هذه من زيادات القاري ١٢

١* أي مع ١٢

٢٨٦ أي ضرر ذلك الغير بمحوه وإحراقه **أقول** وذالك كإحراق الخمر وكسر آلات التلهي بل أهم وأعظم كما لا يخفى فليحفظ، فإن الناس يتساهلون في ذلك كثيرا، ويتورعون منه، وما الورع إلا في إفناء أمثال الخبائث، ولا يختص الحكم بما قصد به الهجو بل في حكمه كلمات متهوري الشعراء في النعت والمناقب مما فيه توهين الأنبياء والملائكة عليهم الصلوة والسلام كما هو معروف من عادتهم، فحكم كل ذلك تغييره باليد بالمحو والإحراق والإفناء لمن قدر، وإلا فبلسانه، وإلا فبقلبه، وليس وراء ذلك حبة خردل من إيمان ١٢

٢٨٧ شروع في بيان دلائل جوازه أي فقد قال صلى ا لله تعالى عليه وسلم الخ كما في

ابتداء الحال، وقال ١* ما من نبي إلاوقد رعى الغنم، وأخبرنا الله بذلك عن موسى عليه السلام، واليتم من صفاته، وإحدى علاماته في الكتب المتقدمة فذكر الذاكر لها على وجه تعريف حاله، والخبر عن مبتدءه، والتعجب من مِنَح الله قِبَله ٢* وعظيم مرتبته ٢٨٨ عنده ليس فيه غضاضة، بل فيه دلالة على نبوته وصحة دعوته، وكذلك إذا وصف بأنه أمي كما وصفه الله تعالى به فهي مدحة له، وفضيلة ثابتة، وقاعدة ٢٨٩ معجزاته، وليس فيه ذلك نقيصة، والأمية في غيره نقيصة، لأنها سبب الجهالة، وعنوان الغباوة، فسبحان من باين أمره من أمر غيره، وجعل شرفه فيما فيه محطة سواه ٣*، و جعل حياته فيما فيه هلاك من عداه، وهذا شق قلبه وإخراج حُشوته ٤* كان تمام حيوته وغاية قوة نفسه وثبات رُوعه٥* وهو فيمن سواه منتهى هلاكه، وهلم جرا إلى سائر ما روي من أخباره وسيره ومآ ثره وتقلله من الدنيا ومن الملبس والمطعم والمركب وتواضعه ومهنته وخدمة بيته زهدا، ورغبة عن الدنيا كل هذا من فضائله وشرفه فمن أورد منها شيئا مورده، وقصد به مقصده من

الأصل ١٢

١* صلى الله تعالى عليه وسلم ١٢

٢* أي إليه ١٢

٢٨٨ الذي في نسخ الأصل وشرحيه "منّته" والكل صحيح والضمير المجرور الأول على ما في المتن للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم والآخر لله عزوجل، وعلى ما في الأصل بالعكس١٢

٢٨٩ القاعدة الأساس أي مثبت لها و مقوّ ومؤيد لها كالأساس للبنيان ١٢

٣* أي منقصة غيره ١٢

٤* أي أحشائه ١٢

٥* قلبه ١٢

تعظيم قدره، وتبجيل أمره كان حسنا، ومن أورد ذلك على غير وجهه بتساهل في حقه وقد علم منه سوء قصده لحق بالفصول الستة التي قدمناها قال القاري: فيقتل أو يعزرأو يحبس كما قررناها

ومما يجب على المتكلم فيما يجوز على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وما لا يجوز أن يلتزم في كلامه عند ذكره صلى الله تعالى عليه وسلم، وذكر تلك الأحوال الواجبَ *١ من توقيره وتعظيمه، ويراقب حال لسانه، ولا يهمله، ويظهر عليه علامات الأدب عند ذكره، وإذا تكلم في مجاري أعماله وأقواله صلى الله تعالى عليه وسلم تحرى أحسن اللفظ وآدب *٢ العبارة ما أمكنه، واجتنب بشيع ذلك وهجر من العبارة ما يقبح كلفظة الجهل والكذب والمعصية قال القاري : والمعنى لا ينسب شيئا منها وأمثالها إليه صلى الله تعالى عليه وسلم وإلى غيره من الأنبياء عليهم السلام ود يستند إلى ما ورد في حقهم من قوله تعالى وَ وَجَدَكَ ضَالاًّ فَهدى أى جاهلا ٢٩٠ بتفاصيل الإيمان كما ينبئ عنه قوله تعالى مَا كنتَ تَدْرِيْ مَا الكتبُ ولا الايمانُ، ومن قوله عليه السلام لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات، ومفهومه أنه كذِبَ، ومن قوله تعالى : وَعَصى ادَمُ ربَّه فَغَوى فإن الله

١* مقعول يلتزم ١٢

٢* على أفعل التفضيل أي أدخلها في الأدب ١٢

٢٩٠ أقول رحم الله مولانا القاري فقد وقع، فيما عنه منع وإنما كان حقه أن يقول أي وجدك لم ياتك بعدُ علم تفاصيل الإيمان فهداك وآتاك ألم تر إلى ربك كيف قال "ما كنت تدرى" و لم يقل كنت تجهل فسبحان من عظم شانه ورفع مكانه صلى الله تعالى عليه وسلم ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

ورسوله أن يعبرا بما شاءا في حق من شاءا. **هذا** آخر ما أردنا إيراده مختصرا ملتقطا من الشفاء وشروحه

الباب الثالث في السمعيات

أى ما يتوقف على السمع من الإعتقادات

التي لا يستقل العقل بإثباتها

في الإرشاد لإمام الحرمين : اعلموا و فقكم الله أنّ أصول العقائد تنقسم إلى ما يدرك عقلا ولا يسوغ تقدير إدراكه سمعا : وإلى ما يدرك سمعا ولا يتقدر إدراكه عقلا، وإلى ما يجوز إدراكه سمعا وعقلا -

ف**أما ما لا يدرك إلا عقلا** فكل قاعدة في الذين تتقدم على العلم بكلام الله تعالى ووجوب اتصافه بكونه صدقا، إذ السمعيات تستند إلى كلام الله تعالى. وما سبق ثبوته في المرتبة ثبوت الكلام وجوبا فيستحيل أن يكون مدركه السمع

وأما مالا يدرك إلاسمعا فهو القضاء بوقوع ما يجوز في العقل وقوعه ولا يجب، فلا يتقرر الحكم بثبوت الجائز ثبوته فيما غاب عنا إلا بسمع. ويتصل بهذا القسم عندنا جملة احكام التكليف.

وأما ما يجوز إدراكه عقلا وسمعا فهو الذي تدل عليه شواهد العقول ويتصور ثبوت العلم بكلام الله تعالى مقدما عليه فهذا القسم يتوصل إلى إدراكه بالسمع والعقل

وقال بعد كلام: فإذا ثبت هذه المقدمة يتعين بعدها على كل معتن واثق بعقده أن ينظر فيما تعلقت به الأدلة السمعية، فإن صادفه غير مستحيل في العقل، وكانت الأدلة السمعية قاطعة في طرقها لا مجال لاحتمال في ثبوت أصولها ولا في تاويلها، فما هذا سبيله فلا وجه إلا القطع به وإن لم يثبت بطرق قاطعة، ولم يكن مضمونها مستحيلة في العقل، أو ثبت أصولها، ولكن طرق التاويل تجول فيها فلا سبيل إلى القطع، ولكن المتدين يغلب على ظنه ثبوت ما ظهر الدليل السمعي على

ثبو ته وإن[١*] لم يكن قاطعا. وإن كان مضمون الشرع المتصل بنا مخالفا لقضية العقل، فهو أي المضمون المفهوم مردود قطعا فإن الشرع لا يخالف العقل، ولا يتصور في هذا القسم ثبوت سمع قاطع بلا خفاء به. **فهذه مقدمة للسمعيات لابد من الإحاطة بها**. انتهى

منها (١) الحشر و (٢) النشر - والنشر إحياء الخلق بعد موتهم، والحشر سوقهم إلى موقف الحساب ثم إلى الجنة والنار، كذا قال ابن أبي الشريف في شرح المسايرة

وفيه: وهما مما علم بالضرورة من الدين، وانعقد الإجماع على كفر من أنكرهما جوازا أو وقوعا[٢٩١] وأنكرهما الفلاسفة قال القاضي: وكذلك من أنكر (٣) **الجنة** [٢٩٢] و (٤) **النار** و (٥) **البعث** و (٦) **الحساب** و (٧) **القيامة** فهو كافر بإجماع [٢٩٣] للنص عليه وإجماع الأمة على صحة نقله متواترا، وكذلك من اعترف بذلك، ولكن قال إن المراد بالجنة والنار والحشر والنشر والثواب والعقاب معنى غير ظاهره، وإنها لذّات روحانية

١* وصلية ١٢

٢٩١ أي أنكر جواز شيء منهما أو وقوعه ولو في حجاب التاويل كالنيشرية فإن التاويل في الضروري غير مسموع، لا يسمن ولا يغني من جوع ١٢

٢٩٢ الواو في كلها بمعنى أو فإنه يكفي للإكفار إنكار شيء منها وإن ادعى الإيمان بالباقي١٢

٢٩٣ تنكيره لتعظيمه أي إجماع عظيم ليس فوقه إجماع ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه .

والمعتزلة قالوا بوجوبهما عقلا، بناء منهم على إيجابهم على ا لله تعالى ثواب المطيع وعقاب العاصي، **وعندنا** وجوب وقوعه لإخباره تعالى به فقط في كتبه، وعلى ألسنة رسله لا لإيجاب العقل وقوعه، ولا يجب عندنا على ا لله شيء فنحن لذلك نجوز العفو عمن مات مصرا على الكبائر بشفاعة النبي صلى ا لله تعالى عليه وسلم، أو دونها بمحض فضل ا لله كذا في المسايرة وشروحه

وأكثر المتكلمين على أنّ الحشر **جسماني فقط** ٢٩٤ على أن الروح جسم لطيف. والغزالي والماتريدي والراغب والحليمي على أنه جسماني وروحاني، بناء على أن الروح جوهر مجرد ليس بجسم ولا قوة حالة في جسم، بل يتعلق به تعلق التدبير والتصرف

والمسئلة ٢٩٥ ظنية ٢٩٦ و وجود البنية أى البدن المؤلف من العناصر، والروح الحيواني واعتدال المزاج ليس شيء منها شرطا عندنا في تحقق المعنى المسمى بالحيوة خلافا للفلاسفة والمعتزلة

---

٢٩٤ لا بمعنى إنكار حشر الروح فإنه كفر قطعا كإنكار حشر الأجساد لأن الكل ثابت ضرورة من الدين بل بناء على أن الروح أيضا عندهم جسم لطيف فحشر الجسد والروح كل ذلك ليس عندهم إلاحشر جسم ١٢

٢٩٥ أي مسئلة كون الروح جسما أو غيره ١٢

٢٩٦ ولعل الأقرب إلى الظن ما عليه إمامنا الماتريدي، وذهب الإمام الأجل الشيخ الأكبر إلى أنّ الروح جزء لا يتجزى، وقد فصلنا القول فيها بعض تفصيل في رسالتنا "**بـــارقـــة تـــلوح مـــن حـــقـــيـــقـــة الـــروح** (١٣١٠هـ)١٢

ومنها (٨) سوال المنكر [٢٩٧] **والنكير، و (٩) عذاب القبر و (١٠) نعيمه ورد بها** الأخبار، وتعددت طرقها تعددا أفاد بمجموعها التواتر المعنوي، وكل منها ممكن فيجب التصديق به، وأنكرها بعض المعتزلة وقالوا: ذلك يقتضي إعادة الحيوة إلى البدن لفهم الخطاب، و ردّ الجواب، وإدراك اللذة والألم، وذلك منتف بالمشاهدة والجواب أنا نمنع اقتضاء ذلك عود الحيوة الكاملة إلى جميع البدن، وغاية ما يقتضي إعادة الحيوة إلى الجزء [٢٩٨] الذي به فهم الخطاب، و رد الجواب، والإنسان قبل موته لم يكن يفهم بجميع بدنه، بل بجزء منه من باطن قلبه، وإحياء جزء يفهم به ويجيب ممكن مقدور عليه، وأمور البرزخ لاتقاس بأمور الدنيا. وما[١*]

---

٢٩٧ المنكر بفتح العين، والنكير كلاهما بمعنى غير المعروف، سميا به لأن لهما عليهما الصلوة والسلام صورة لم يعهدها الإنسان قط، وحسبنا الله ونعم الوكيل، وقيل اللذان ياتيان الصلحاء أو من رحم الله من عباده يسميان مبشرا وبشيرا واختلف هل هما اثنان بالعدد، ويظهران لكل من قبر، وإن كانوا ألوفا في مشارق الأرض ومغاربها أم بالنوع، والكل سائغ في القدرة ١٢

٢٩٨ قد فرغنا بحمد الله تعالى عن تحقيق المسئلة بما لا مزيد عليه في كتابنا **"حياة الموات في بيان سماع الاموات"** وكتابنا **"الوفاق المتين بين جواب اليمين وسماع الدفين"** وأثبتنا عرش التحقيق أن السماع والإبصار والعلم والإدراك كل ذلك للروح وهي لا تحتاج في شيء من ذلك إلى البدن فلو فرض عدم عود الحيوة إلى جزء ما أصلا لم يلزمنا شيء ولكنا نقول به لأن المعتقد أن التنعيم والعذاب كلاهما للروح والبدن جميعا ١٢

١* مبتدأ ١٢

استحيل به من أن اللذة والألم *١ والتكلم فرع الحيوة والعلم والقدرة، ولا حيوة بلا بنية، والبنية قد فسدت، وبطل المزاج، وكون الميت ساكنا لا يسمع سؤالنا إذا سألناه، ومنهم من يحترق، ويصير رمادا، و تذروه الرياح فلا يعقل حيوته وسواله، فمجرد*٢ استبعاد بخلاف المعتاد، فإن ذلك ممكن، إذ لا يشترط في الحيوة البنية، ولو سلم جاز ٢٩٩ أن يحفظ الله تعالى من الأجزاء ما يتأتى به الإدراك، وإن كان في بطون السباع وقعور البحار، وغاية ما في الباب أن يكون بطن السبع ونحوه قبرًا له، ولا يمتنع أن لا يشاهد الناظر منه ما يدل على ذلك *٣ فإن النائم ساكن بظاهره، ويدرك من الألم واللذات ما يحس تاثيره عند يقظته كألم وضرب رآه وخروج مني من جماع رآه وقد كان نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم يسمع كلام جبريل، ويشاهده، ومن حوله أو يزاحمه في مكانه وفراشه لا شعور له بذلك، فإنكار السؤال وغيره لعدم المشاهدة يؤدي إلى إنكار ما ذكر من مشاهدة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لجبريل وسماعه كلامه، وإنكاره كفر وإلحاد في الدين، والإدراك والسماع عندنا معشر أهل الحق بخلق الله تعالى، فإذا لم يخلق لبعض الناس لا يكون له

---

*١ أي حصولهما للميت، أي تلذذه وتألمه ١٢

*٢ خبر ١٢

٢٩٩ بل قد صح الحديث ببقاء عجب الذنب، وهي أجزاء صلبة صغار جدا لا تحترق ولا تبلى وعليها يعود التاليف عند الحشر ١٢

إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

*٣ أي على حياته وإدراكه ١٢

والأصح أن الأنبياء لا يسألون، وقد ورد أن بعض صالحي الأمة كالشهيد والمرابط ٣٠٠ يوما وليلة في سبيل الله يأمن فتنة القبر، فالأنبياء عليهم السلام أولى بذلك، وكذا أطفال ٣٠١ المؤمنين، واختلف في سؤال أطفال المشركين وفي دخولهم الجنة و النار،٣٠٢ والأخبار متعارضة فالسبيل التفويض إلى الله تعالى إذ معرفة أحوالهم في الآخرة ليست من ضروريات الدين وليس فيها دليل قطعي كذا قيل.

تذنيب

المعتزلة وغيرهم من منكري عذاب القبر استدلوا بقوله تعالى: إِنَّكَ لا تُسْمِعُ الموتى وما انتَ بِمُسْمِعٍ مَّنْ فِي القُبور، ولو كان في القبر إحياء لصح الإسماع وبقوله تعالى: لا يَذُوْقُون فيها الموتَ إلا الموتة الأولى، و غيرها كما في شرح المقاصد و قال في آخر الجواب وأما قوله تعالى: وما أنتَ بِمُسْمِعٍ مَّنْ في القبور فتمثيل حال الكفرة بحال الموتى ولا نزاع في أن الميت لا يسمع أي إسماعه منفي كالكافر، والنجدية وإن لم يتلفظوا فيما بلغنا إلى الآن بإنكار عذاب القبر، ولكن

---

٣٠٠ والميت يوم الجمعة أو ليلتها أو في رمضان وغيرهم ممن وردت لهم الأحاديث ١٢

٣٠١ وقيل يسألهم الملكان، ويلقنان فيقولان من ربك ثم يقولون قل الله وهكذا ١٢

٣٠٢ على أقوال ثالثها الامتحان كالذين ماتوا في الجاهلية وكمن بلغ مجنونا، وكالذين نشأوا في شاهق جبل بعيد عن العمران، وماتوا، و لم تبلغهم الدعوة، فترفع لهم نار ويقال ادخلوا فمن دخل كانت عليه بردا و سلاما ونجا ومن عصى دعّ إليها دعا والله تعالى أعلم نسأل الله حسن الخاتمة وحسبنا الله ونعم الوكيل ١٢

إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

منعوا أن يكون للميت في البرزخ علم وإدراك وسماع، وفرعوا عليه منع جواز الإستمداد من الأنبياءِ والأولياء، واستدلوا عيه بالآيات والأحاديث التي تمسك بها المعتزلة على إنكار عذاب القبر، وبنقل بعض العبارات من كتب الفقه بلا تفقه وبلوغ إلى كنهها، حتى نقل بعض السفهاء منهم عبارة شرح المقاصد إثباتا لدعواهم والجواب عنها في كتب القوم مذكور، وفي رسائلنا مسطور.[٣٠٣]

فائدة

لما كان إدراك الجزئيات مشروطا عند الفلاسفة بحصول الصور في الآلات فعند مفارقة النفس وبطلان الآلات لا تبقى مدركة للجزئيات، ضرورة انتفاء المشروط بانتفاء الشرط، وعندنا ليست الآلات شرطا في إدراك الجزئيات إما لأنه ليس بحصول لا في النفس ولا في الحس، [١*] وإما لأنه لا يمتنع ارتسام صور الجزئي في النفس، بل الظاهر من قواعد الإسلام أنه يكون للنفس بعد المفارقة إدراكات متجددة جزئية، واطلاع على بعض جزئيات الأحياء سيما الذين كان بينهم و بين الميت تعارف في الدنيا، ولهذا ينتفع بزيارة القبور، والاستعانة بنفوس الأحياء من الأموات في إنزال الخيرات واستدفاع الملمات، [٢*] فإنّ للنفس المفارقة تعلقا إما بالبدن، أو بالتربة التي دفنت فيها، فإذا زار الحي تلك التربة، وتوجه تلقاء نفس الميت حصل بين النفسين ملاقاة وإضافات. هذا محصل ما في شرح المقاصد

---

٣٠٣ وعليك بالكتابين المذكورين للعبد الضعيف غفر الله له فإنهما بحمد الله يكفيان ويشفيان ١٢

١* بل إضافة بين العالم و المعلوم ١٢

٢* النوازل ١٢

ومنها (١١) الميزان وهو حق، أي ثابت، دلت عليه قواطع السمع، وهو ممكن، فوجب التصديق به، وهل يعم وزن الأعمال كل مكلف؟ نبه القرطبي على أنه لا يعم، واستشهد بقوله تعالى يُعْرَفُ المجرمونَ بِسِيْماهُم فَيُؤخذُ ٣٠٤ بالنَّواصي والأقدام. وقد تواترت الأخبار بدخول قوم الجنة بغير حساب، وأنكرها بعض المعتزلة

ومنها (١٢) الكوثر، وهو حوض رسول الله صلى الله عليه وسلم يكون له يوم القيامة يرده الأخيار ويردّ عنه الأشرار، ووردت صحاح الآثار التي بلغ مجموعها حد التواتر المعنوي فوجب قبوله، والإيمان به كذافي المسايرة

ومنها (١٣) الصراط، و هو جسر ممدود على ظهر النار، أدق من الشعر. وأحد من السيف. يرده كل الخلائق، وهو ورود النار لكل أحد، المذكور في قوله تعالى وَ إِنْ مِّنْكُمْ إِلاّ وَارِدُهَا، ثم قال: ثُمَّ نُنَجىِّ الَّذِيْنَ اتَّقَوا أي فلا يسقطون فيها وَنَذَرُ الظّٰلِمِيْنَ فِيْهَا جِثِيًّا. يَسْقطون وكثير من المعتزلة ينكرونه وهو ممكن وارد على جهة الصحة في الأخبار الكثيرة، فردّه ضلالة

ومنها (١٤) أن الجنة والنار مخلوقتان الآن وعليه جمهور

---

٣٠٤ دلت الآية أن معرفتهم إنما تكون بسيماهم من دون حاجة إلى امتحان أو ميزان، ثم لا فصل بين المعرفة وبين إلقائهم في النار لفاء التعقيب في "فيؤخذ" **أقول** و الأظهر الأصرح قوله تعالى أولئك الذين كفروا بآيات ربهم ولقائه فحبطت أعمالهم فلا نقيم لهم يوم القيمة وزنا إلا أن يأوّل بأنهم لا يجعل لهم يوم القيمة قدر، وهو مجاز لا يصار إليه إلا بدليل ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

المسلمين، وقال بعض المعتزلة ٣٠٥ إنما تخلقان يوم القيمة، والمسلمون بعد دخول الجنة، والكفار بعد دخول النار لا يخرجون منهما أبدا بإجماع المسلمين خلافا لابن تيمية في ٣٠٦ النار، وقد نقل هو القول بفناء النار عن ابن مسعود وابن عمر وأبي سعيد وابن عباس وغيرهم وقد نصر هذا القول ابن القيم كشيخه ابن تيمية، وهو مذهب متروك وقول مهجور لا يصار إليه ولا يعول عليه، وقد أول ذلك كله الجمهور، وأجابوا عن الآيات التي ذكرها بنحو عشرين وجها، و عما نقل عن أولئك الأصحاب بأن معناه ٣٠٧ ليس فيها أحد من عصاة المؤمنين، أما مواضع الكفار فهي ممتلئة منهم لا يخرجون منها أبدا كما ذكر الله تعالى في آيات كثيرة

ومنها (١٥) أشراط الساعة من خروج الدجال، ونزول عيسى ٣٠٨ عليه السلام من السماء وخروج ياجوج وماجوج،

---

٣٠٥ ويكفي في الرد عليهم ظواهر القرآن، أعدت للمتقين، أعدت للكافرين ونصوص الأحاديث الصحاح، دخلت الجنة، رأيت النار ١٢

٣٠٦ لا يخفى ما فيه من لطائف الإيهام وناهيك للردّ عليه قوله تعالى وما هم بخارجين من النار ١٢

٣٠٧ وهذا هو معنى ما يذكر من الحديث، ياتي على جهنم يوم تخفق الريح أبوابها، ما فيها أحد ١٢

٣٠٨ هو عبد الله، وابن أمة الله، ورسول الله، وكلمة الله، وروح الله، سيدنا

عيسى ابن مريم عليهما الصلوة والسلام "ما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم وما قتلوه يقينا بل رفعه الله إليه" وهذه عقيدة إيمانية كافر من جحدها أو شك في شيء منها، ولينزلن عما قريب إماما عدلا وحكما مقسطا رسولا مرسلا غير معزول ولا منقوض، ورجلا من أمة نبي الأنبياء محمد صلى الله تعالى عليه وسلم كما كان أيضا قبل نزوله هو وسائر الأنبياء عليهم الصلوة والسلام، لقوله تعالى : لَتُؤمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّه، فيكسر الصليب ويقتل الخنزير والدجال ويضع الجزية ويهلك الله في زمنه كل دين إلا الإسلام فلا تكون فتنة ويكون الدين كله لله، وعقيدة نزوله من ضروريات مذهب أهل السنة نطقت به الأحاديث المتواترة فمن أنكرها أو أوّلها بخروج رجل يماثل عيسى فهو ضال مضل والصحيح الثابت بالدلائل أنه عليه الصلوة والسلام رفع حيا و لم يطرأ عليه الموت إلى الآن إلى أن ينزل فيحكم الدين، ثم يتوفى فيدفن مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، وهذا قول الجمهور، والمخالف فيه من المخطئين،

ولقد تفرعن وتشيطن رجل من **قاديان** قرية من الفنجاب فادعى أن خروجه هو المراد بنزول عيسى عليه الصلوة والسلام، وأنه هو المسيح الموعود. وقد بين فساد قوله وضلال زعمه بأبين وجه وأوضحه الولد الأعز محمد المعروف بالمولوي **حامد رضا خان** حفظه الله تعالى ورقاه أعلى مدارج الكمال، وأبقاه،و وقاه كل شر و وبال، فكتب في ذلك رسالة حسنة سماها **"الصارم الرباني على إسراف القادياني"** (١٣١٥هـ) فكفى واكتفى وشفى واشتفى جزاه الله الجزاء الأوفى ثم أن الفنجابي المذكور ترقى به الحال في الكفر والضلال فادعى النبوة والوحي، ومن أظلم ممن افترى على الله كذبا أو قال أوحي إليّ ولم يوح إليه شيء، ثم زعم أنه أفضل من كثير من الأنبياء السابقين، ومن عيسى المسيح ثم كذب أربع مائة من النبيين فيما أخبروا به من الغيب، ثم سب عيسى عليه الصلوة والسلام بسبات غلاظ، فكان كما قال ربنا تبارك وتعالى : ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِيْنَ أَسَاؤا السُّوْءى أَنْ كَذَّبُوْا بِايَاتِ اللهِ وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزِءُوْنَ، وقد كتبت في رد أقواله هذه الملعونات فتوى سميتها

والدابة، و طلوع الشمس من مغربها، وردت بها النصوص الصحيحة الصريحة

"السوء والعقاب على المسيح الكذاب" (١٣٢٠هـ) نسأل الله أن يختم لنا بالحسنى، ولا حول ولا قوة إلا با لله العلي العظيم وإنما ذكرنا هذا كيلا يخلو كتاب العقائد عن تفضيح هذه الطائفة الجديدة الحادثة الآن قاتلها الله تعالى وأعاذنا شرها والشرور جميعا آمين ١٢ إمام أهل السنة عليه الرحمة

الباب الرابع في الإمامة

أصل مباحثها من الفقه العملي ٣٠٩، لأنّ القيام ٣١٠بها من الفروض الكفاية، وذلك من الأحكام العملية دون الإعتقادية، ومحل بيانها كتب الفروع، وهي مسطورة فيها، وإنما كانت متممة لعلم الكلام لأنه لما شاعت في الإمامة من أهل البدع اعتقادات فاسدة مخلة بكثير من القواعد الإسلامية أدرجت في علم الكلام، ومن مباحثها ما هو اعتقادي لا عملي،

والإمامة خلافة الرسول١* في إقامة الدين وحفظ حوزة المسلمين بحيث يجب اتباعه على كافة الأمة

ونصب الإمام واجب خلافا للخوارج حيث قالوا جائز، وبعضهم قالوا يجب عند الأمن دون الفتنة ٣١١ و بعضها بالعكس، **على** ٣١٢ **الأمة خلافا للإمامية**

---

٣٠٩ قيد به لأن الفقه إذا فسر بمعرفة النفس مالها وما عليها شمل علم العقائد، وهو الفقه العلمي والفقه الأكبر، ولذا سمى به الإمام الأعظم كتابه في أصول الدين، وهو هذا الكتاب المشهور المتداول بين أيدينا، الذي شرحه الملا علي القاري وغيره من العلماء، وقد بينا ذلك في فتوى لنا طبعت في "منع السفه الأكبر عن قلب الفقه الأكبر" ردًّا على بعض من خالف فيه واخترع من عند نفسه فقها أكبر آخر مشتملا على الضلالات ونسبه إلى الإمام حاشاه١٢.

٣١٠ تقلدا و تقليدا ١٢

١* صلى الله تعالى عليه وسلم ١٢

٣١١ ومفاسد الجهل أكبر من هذا ١٢ .

٣١٢ متعلق بقوله واجب، وشروع في مسئلة أخرى خلافية بيننا وبين الروافض ١٢

قالوا لا يجب علينا بل على الله تعالى **سمعا**٣١٣، **لا عقلا** خلافا للمعتزلة، حيث قال بعضهم واجب عقلا، وبعضهم عقلا وسمعا كالكعبي وأبي الحسن

ويشترط ٣١٤ بعد الإسلام المذكورة، والورع، والعلم، والقدرة على القيام بأمور الإمامة، **ونسب قريش** خلافا لكثير من المعتزلة، **ولا يشترط** كونه هاشميا، ولا معصوما لأن العصمة من خصائص الأنبياء خلافا للروافض

والنجدية خالفوا أهل السنة في تخصيص العصمة بالأنبياء حيث قال رئيسهم لابد منها للصديق كمامر فلا يكون قولهم ٣١٥حجة للروافض على أهل السنة فإنهما شقيقان في الخذلان

والإمام الحق بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أبوبكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، رضي الله تعالى عنهم أجمعين، والفضيلة ٣١٦على ترتيب

---

٣١٣ متعلق بيجب المذكور سابقا، وشروع في مسئلة ثالثة ١٢

٣١٤ لأهلية الإمامة وجواز النصب ١٢

٣١٥ نبه رحمه الله تعالى على ذلك، لأن من مكائد الرفضة الإحتجاج على أهل السنة بقول كل مبتدع ضال ليس من أهل الرفض كأن كل من ليس برافضي فهو عند هم سني ١٢

٣١٦ تبع في هذه العبارة الحسنة الأئمة السابقين وفيها رد على مفضلة الزمان، المدعين السنية بالزور والبهتان، حيث أولوا مسئلة ترتيب الفضيلة بأن المعنى الأولوية للخلافة الدنيوية، وهي لمن كان أعرف بسياسة المدن، وتجهيز العساكر، وغير ذلك من الأمور المحتاج إليها في السلطنة، وهذا قول باطل خبيث، مخالف لإجماع الصحابة والتابعين رضي الله تعالى عنهم، بل الأفضلية في كثرة الثواب، وقرب رب الأرباب، والكرامة عند الله تعالى، ولذا عبر عن المسئلة في الطريقة المحمدية وغيرها في بيان عقائد السنة بأن أفضل الأولياء المحمديين أبوبكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي ، رضي الله تعالى عنهم، وللعبد الضعيف في الرد على

الخلافة. واعتقادنا معشر أهل السنة تزكية جميع الصحابة بإثبات العدالة لكل منهم، والثناء عليهم، كما أثنى الله سبحانه و رسوله صلى الله عليه وسلم عليهم، من غير إدعاء العصمة لأحد منهم،

والمخالف في هذا الباب الروافض والنواصب، فالروافض افترقوا إلى ثلاث فرق التفضيل،والتبري، والغلو، والنواصب إلى فرقتين نواصب العراق يبغضون الختنين رضي الله تعالى عنهما، ونواصب الشام لا يبغضون سيدنا عثمان رضي الله تعالى عنه يقولون بانقضاء الخلافة الراشدة بشهادته رضي الله تعالى عنه وكون أيام علي كرم الله وجهه أيام الفتنة وملكا عضوضا، ووقت هلاك الأمة، وزمان الشرور، وانقضاء القرون الثلاثة المشهود لها بالخير بشهادته ٣١٧ رضي الله تعالى عنه بأن ٣١٨ القرن الأول من زمان هجرته صلى الله تعالى عليه وسلم إلى وفاته، والثاني أيام خلافة الشيخين، والقرن الثالث أيام خلافة عثمان رضي الله تعالى عنه، ثم استقامة الخلافة ٣١٩ بعد يوم التحكيم، وفي كثير من الظاهرية لمعة من هذا

هؤلاء الضالين كتاب حافل كافل بسيط محيط سميته **مطالع القمرين بإبانة سبقة العمرين** ١٢

٣١٧ متعلق بالانقضاء ١٢

٣١٨ متعلق بيقولون، والباء بمعنى اللام وهو تعليل قولهم بانقضاء قرون الخير بشهادة سيدنا علي كرم الله تعالى وجهه ١٢

٣١٩ أي للأمير معاوية رضي الله تعالى عنه، أما عند أهل الحق فاستقامة الخلافة له رضي الله تعالى عنه من يوم صلح السيد المجتبى صلى الله تعالى على جده الكريم وأبيه وعليه وعلى أمه وأخيه وسلم، وهو الصلح الجليل الجميل الذي ترجاه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، وجعله ناشئا عن سيادة سيدنا الحسن رضي الله تعالى عنه، إذ يقول في الحديث الصحيح المروي في الجامع الصحيح : إن ابني هذا سيد لعل الله أن يصلح به بين فتتين

النصب، وأكثرهم في[١*] مقام التعريض ومحل التنقيص على خلافته كرم ا لله وجهه وإثبات خلافة الخلفاء الثلاثة، يذكرون الأدلة التي كفّر بها نواصب العراق سيدنا عليا كرم ا لله وجهه، ويضعفون أجوبة أهل السنة لها،[٢*] ولكن لا يصرحون بإطلاق الكفر، وأحيانا يذكرون بعض كلمات المدح أيضا لكن في غير باب الخلافة، وقد يستندون به كرم ا لله تعالى وجهه فيما يوافق مذاقهم، ليس لهم حظ من الثبات والاستقامة على نهج واحد، وقد أشير إلى شيء منها في البوارق المحمدية–

عظيمتين من المسلمين، وبه ظهر أن الطعن على الأمير معاوية رضي ا لله تعالى عنه طعن على الإمام المجتبى بل على جده الكريم صلى ا لله تعالى عليه وسلم، بل على ربه عزوجل، فان تفويض أزمّة المسلمين بيد من هو كذا وكذا بزعم الطاعنين خيانة للإسلام والمسلمين، وقد ارتكبها معاذ ا لله الإمام المجتبى وارتضاها رسول ا لله صلى ا لله تعالى عليه وسلم، وهو ما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى فاحفظه، فإنه ينفع من أراد ا لله هداه ١٢

إمام أهل السنة رضي ا لله تعالى عنه

١* متعلق بيذكرون الآتي ١٢

٢* أي عنها ١٢

الخاتمة في بحث الايمان

قيل الإيمان هو التصديق بالقلب فقط، أي قبول القلب وإذعانه لما علم بالضروروة أنه من دين محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بحيث يعلمه الخاصة والعامة من غير افتقار إلى نظر واستدلال، هو المختار عند جمهور الأشاعرة، وبه قال الماتريدي وغيره من الحنفية

والإقرار شرط لإجراء الأحكام في الدنيا، واتفقوا على أنه يلزم للصدق أن يعتقد أنه متى طولب به أتى بالإقرار، فإن طولب به و لم يقر فهو كفر عناد، وقالوا ترك٣٢٠ العناد شرط وقيل هو التصديق بالقلب واللسان، ويعبر عنه بأنه تصديق بالجنان وإقرار باللسان، وهو المنقول عن أبي حنيفة وأصحابه وبعض المحققين من الأشاعرة، فيكون كل منهما ركنا فلا يثبت الإيمان إلا بهما إلا عند العجز من النطق باللسان، فإن الإيمان يثبت بتصديق القلب فقط في حقه، فالتصديق ركن لا يحتمل السقوط أصلا، والإقرار قد يحتمله ٣٢١، وذلك في حق العاجز عن النطق،

---

٣٢٠ أقول فعدم الإنكار بالأولى وهذا مجمع عليه، فمن كذب بشيء من ضروريات الدين طوعا، كان كافرا عند الله تعالى أيضا وإن ادعى أن قلبه مطمئن بالإطمينان فاحفظ هذا فانها مزلة وقد سبقت أيضاً الإشارة إليه ١٢

٣٢١ وذالك كالقيام والقعود والركوع والسجود والقراءة، كل ذلك أركان الصلوة غير أنها أركان السعة، تحتمل السقوط ببدل كما في المؤمي والأخرس، ومن كان له إمام فقراءة الإمام قراءة له، و مثل ذلك مثل الشجرة، فإن الأغصان والأوراق والأزهار والأثمار كل ذلك من أجزائه ولا تذهب الشجرة بذهاب شيء منها غير الجذع والأصل، فسقط ما يقال كيف الجمع بين الركنية واحتمال السقوط، وقد فصل الكلام فيه الإمام السبكي قدس سره

والمكره

هذا الكلام في ضم الإقرار إلى التصديق ركنا أو شرطا، وأما ما ضم غيره مما هو شرط[١*] جزما إلى التصديق بالقلب، أو التصديق والإقرار فأمور[٢*] الإخلال بها إخلال بالإيمان اتفاقا، كترك السجود للصنم، وقتل نبي، والاستخفاف به، والاستخفاف بالمصحف، وبالكعبة، وكذا مخالفة ما أجمع عليه من أمور الدين بعد العلم بأنه مجمع عليه، وقيد [٣*] بما إذا كان فيه نص [٣٢٢]، ويشترك في معرفته الخاص والعام،

قال ابن الهمام : الإيمان وضع [٣٢٣] إلهي أمر عباده به، ورتب على فعله [٤*]

تفصيلا حسنا، ونقله برُمَّتِه السيد المرتضى في شرح الإحياء ١٢

١* ولا حظ له من الركنية قطعا ١٢

٢* موصوف و الجملة بعده صفة و هو خبر "ما" في قوله : ما ضم ١٢

٣* المقيّد به الإمام النووي قدس سره ١٢

٣٢٢ أقول تحقيق المقام أن أكثر الحنيفة يكفرون بإنكار كل مقطوع به، كما هو مصرح به في رد المحتار وغيره، وهم ومن وافقهم هم القائلون بإنكار كل مجمع عليه بعد ما كان الإجماع قطعيا نقلا ودلالة، ولا حاجة إلى وجود النص، والمحققون لا يكفرون إلا بإنكار ما علم من الدين ضرورة بحيث يشترك في معرفته الخاص والعام المخالطون للخواص، فإن كان المجمع عليه هكذا كفر منكره، وإلا لا، ولا حاجة عندهم أيضا إلى وجود نص فإن كثيرا من ضروريات الدين مما لا نص عليه، كما يظهر بمراجعة "الإعلام" وغيره فالتقييد بوجود النص ضائع على القولين فاعرف ١٢

٣٢٣ أي موضوع، أي ما وضعه الله تعالى على عباده، وفرضه عليهم أول كل فرض و أهمه وأعظمه ١٢

٤* أي الإتيان بذلك الوضع الإلهي ١٢

لازما ٣٢٤ هو ما يشاء من خير *١ بلا انقضاء وعلى تركه ضده *٢ بلا انقضاء، وهذا لازم الكفر شرعا ٣٢٥، والتصديق ٣٢٦ على سبيل القطع بما أخبر به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من انفراد الله تعالى بالألوهية وغيره من *٣ مفهومه،

وقد اعتبر في ترتب ٣٢٧ لازم الفعل وجود أمور عدمها مترَتّب ٣٢٨ ضده كتعظيم الله، وتعظيم أنبياءه وكتبه وبيته المحرم، وكترك السجود للصنم ونحوه، وكالاستسلام إلى قبول أوامره ونواهيه، الذي هو معنى الإسلام،

وقد اتفق أهل الحق وهم فريقا الأشاعرة والحنفية ٣٢٩ على

---

٣٢٤ أي لازما للعبد غير منفك عنه أبدا و هو ثواب الله تعالى، أما الله تعالى فلا يجب عليه شيء ١٢

*١ وهو سعادة الأبد ١٢

*٢ وهو شقاوة الأبد ١٢

٣٢٥ لا عقلا خلافا للمعتزلة كما تقدم وكأنه لم يذكر مثله في الإيمان لخلاف ائمتنا الماتريدية، وإن كان هو مائلا فيه إلى الأشاعرة ١٢

٣٢٦ مبتدأ خبره قوله "من مفهومه" أي التصديق القطعي بكل ما جاء به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بعض من مفهوم الإيمان وجزء منه و هذا ترجيح منه لقول الحنفية بركنية الإقرار، وقد رجحه في "المسايرة" بوجوه ١٢

*٣ من للتبعيض ١٢

٣٢٧ أي ترتيب سعادة الأبد على الإتيان بذاك الموضوع من الله سبحنه تعالى ١٢

٣٢٨ بالفتح أي محل ترتب ضد ذلك اللازم وهو شقاوة الأبد والعياذ بالله تعالى ١٢

٣٢٩ أي الماتريدية وذلك أن بين الحنفية وأهل الحق عموما من وجه فنحن بحمد الله تعالى سنيون حنفيون، وإخواننا الأشاعرة سنيون لا حنفيون، والمعتزلة حنفيون (أي يدعون

أنه لا إيمان بلا إسلام، وعكسه، فيمكن *١ اعتبار هذه الأمور أجزاء لمفهوم الإيمان فيكون انتفاء ذلك اللازم عند انتفائها، *٢ لانتفاء الإيمان بانتفاء جزءه وإن *٣ وجد جزءه الذي هو التصديق ٣٣٠، وغاية ٣٣١ ما فيه أنه نقل عن مفهومه اللغوي الذي هو مجرد التصديق إلى مجموع ٣٣٢ هو فيها، ولا بأس به فإنا قاطعون بأنه لم يبق على حاله الأول، إذ قد اعتبر الإيمان شرعا تصديقا خاصا وهو ما يكون بأمور خاصة *٤ ، واعتبر فيه شرعا أن يكون بالغا إلى حد العلم إن منعنا ٣٣٣ إيمان المقلد، وإلا فالجزم ٣٣٤ الذي لا يجوز معه ثبوت النقيض، والإيمان في اللغة أعم من ذلك ٣٣٥

الحنفية) لا سنيون ١٢

١* تفريع على قوله "اعتبر" ١٢

٢* أي تلك الأمور ١٢

٣* وصلية ١٢

٣٣٠ أي بالقلب أو به وباللسان، والآخر هو مراده على ما سيصرح به ١٢

٣٣١ جواب عما يترائي وروده أن الإيمان في اللغة لا يشمل شيئا من هذه الأمور ١٢

٣٣٢ أي مجموع أمور هو أي التصديق داخل فيها ١٢

٤* أي ما جاء به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ١٢

٣٣٣ كما هو المذهب الضعيف ١٢

٣٣٤ أي وإن لم نمنعه كما هو الصحيح بل الحق الصواب، فالمعتبر في الإيمان شرعا الجزم القاطع سواء حصل عن استدلال أو تقليد ١٢

٣٣٥ لشموله الظن أيضا، فضلا عن الجزم التقليدي، وذلك لأن الإيمان، والتصديق،

ويمكن اعتبارها شروطا لاعتباره *١ فينتفي أيضا لانتفاءها الإيمان،*٢ مع وجود التصديق بمحليه أي القلب و اللسان

واعلم أن الاستدلال ٣٣٦ ليس شرطا لصحة الإيمان على المختار حتى

والإذعان مترادفة لغة، والإذعان يشتمل الظن، فكذا الإيمان. والشرع طرح ههنا الظن أصلا، إن الظن لا يغني عن الحق شيئا، فلا محيد عن القول بالنقل، فإن اعتبرت الأمور المذكورة أجزاء الإيمان لم يلزم إلا النقل، وهو لازم على كل حال ١٢.

١* أي الإيمان ١٢

٢* فاعل ينتفي ١٢

٣٣٦ اختلفوا في إيمان من صدق بضروريات الدين على جهة محض التقليد لغيره كآبائه أوأساتذته مثلا، فقيل لا يصح، نقله بعضهم عن الإمام أبي الحسن الأشعري، والقاضي أبي بكر الباقلاني، والأستاذ أبي اسحق الاسفرائني، وإمام الحرمين، وعزاه إلى الجمهور، بل بالغ بعضهم فحكى غليه الإجماع ، وعزاه ابن القصار للإمام مالك

وقال الإمام القرطبي المالكي في شرح صحيح مسلم: الذي عليه ائمة الفتوى، وبهم يقتدى كمالك والشافعي وأبي حنيفة و أحمد بن حنبل وغيرهم من أئمة السلف رضي ا لله تعالى عنهم أن أول الواجبات على كل مكلف الإيمان التصديقي الجزمي، الذي لا ريب معه با لله تعالى ورسله وكتبه وما جاءت به الرسل عليهم الصلوة والسلام، على ما تقرر في حديث جبريل عليه الصلوة والسلام، كيفما حصل ذلك الإيمان، وبأي طريق إليه توصل، وأما النطق باللسان فمظهر لما استقر في القلب، وسبب ظاهر تترتب عليه أحكام الإسلام اهـ

وقال أيضاً فيه بعد سرد الإيمانيات: مذهب السلف وأئمة الفتوى من الخلف أن من صدق بهذه الأمور تصديقا جزما لا ريب فيه ولا تردد ولا توقف كان مؤمنا حقيقة، وسواء كان ذلك عن براهين قاطعة أو عن اعتقادات جازمة، على هذا انقرضت الأعصار الكريمة، وبه صرحت فتاوى أئمة الهدى المستقيمة، حتى حدثت مذاهب المعتزلة المبتدعة، فقالوا إنه

لا يصح الإيمان الشرعي إلا بعد الإحاطة بالبراهين العقلية والسمعية، وحصول العلم بنتائجها ومطالبها، و من لم يحصل إيمانه كذلك فليس بمؤمن، وتبعهم على ذلك جماعة من متكلمي أصحابنا كالقاضي أبي بكر، وأبي إسحق الاسفرائني، وأبي المعالي في أول قوليه، والأول هو الصحيح **إذ المطلوب** من المكلفين ما يقال عليه إيمان، والإيمان هو التصديق لغة وشرعا، فمن صدق بذلك كله، ولم يجوز نقيض شيء من ذلك، فقد عمل بمقتضى ما أمره الله تعالى به على نحو ما أمره الله تعالى، **و لأن** رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه بعده حكموا بصحة إيمان كل من آمن وصدق بما ذكرناه، ولم يفرقوا بين من آمن عن برهان، أوعن غيره، **ولأنهم** لم يأمروا أجلاف العرب بتزيد النظر، ولا سألوهم عن أدلة تصديقهم، ولا أَرْجَوا إيمانهم حتى ينظروا، وتحاشوا عن إطلاق الكفر على أحد منهم، بل سموهم المؤمنين والمسلمين، **ولأن** البراهين التي حررها المتكلمون، ورتبها الجدليون إنما أحدثها المتأخرون، ولم يخض في شيء من تلك الأساليب السلف الماضون، فمن المحال والهذيان أن يشترط في صحة الإيمان مالم يكن معروفا ولا معمولا به لأهل ذلك الزمان، وهم من هم فهما عن الله تعالى، وأخذا عن رسول الله تعالى عليه وسلم، وتبليغا لشريعته وبيانا لسنته وطريقته اهـ

وهو كما ترى كلام متين. ثم اختلف القائلون بإيمانه فقيل بعصيانه بترك النظر، وإليه يميل كلمات كثيرين، وقيل لا، إلا إذا كان أهلا للنظر، وقيل بل لا يجب أصلا، وإنما هو من شروط الكمال فقط، واختاره الشيخ العارف بالله تعالى سيدي ابن ابي جمرة، والإمام الأجل القشيري، وابن رشد المالكي، والإمام حجة الإسلام محمد الغزالي، وجماعة وهو قضية ما قدمنا عن القرطبي، هذا

وأنا أقول وبحول الله أحول : إن الإيمان إنما هو لمعان نور، وكشف ستر، وشرح صدر، يقذفه الله في قلب من يشاء من عباده، سواء كان ذلك بنظر، أو بمجرد سماع، ولا يسوغ لعاقل أن يقول لا يحصل الإيمان إلا بالنظر والإستدلال، كلا والله بل ربما يكون إيمان بعض من لا يعرف الإستدلال أتم وأحكم من إيمان بعض من بلغ الغاية في المراء والجدال،

صححوا إيمان المقلد وقال الأستاذ أبو القاسم القشيرى : إن نقل المنع عن الأشعري افتراء عليه وقلّ أن يرى مقلد في الإيمان با لله تعالى إذ كلام العوام في الأسواق محشوّ بالإستدلال بالحوادث عليه والتقليد مثلا هو أن يسمع الناس يقولون : إن للخلق إلها، خلقهم وخلق كل شيء، يستحق العبادة وحده، لا شريك له فيجزم بذلك بجزمه بصحة إدراك هؤلاء، تحسينا لظنه بهم، وتكبيرا لشأنهم عن الخطأ، فإذا حصل عن ذلك جزم لا يجوز معه كون الواقع نقيض ما أخبروا به فقد قام بالواجب من الإيمان، إذ لم يبق سوى الإستدلال، ومقصود الإستدلال هو حصول ذلك الجزم، فإذا حصل سقط هو، غير أن بعضهم ذكر الإجماع على عصيانه، فإن صح فبسبب أن التقليد عرضة لعروض التردد، ومعروض للشبهة، بخلاف الإستدلال فإن فيه حفظه،٣٣٧

فمن يشرح ا لله صدره للإسلام ويجد قلبه مطمئنا بالإيمان فهو مؤمن قطعا، وإن لم يعرف من أين أتته هذه النعمة الكبرى، وهذا معنى قول الأئمة الأربعة وغيرهم من المحققين رضي ا لله تعالى عنهم أجمعين ان إيمان المقلد صحيح، أرادوا به من لا يعرف الإستدلال وأساليب الجدل وتصاريف الكلام، أما من لم يشرح صدرا بذلك من تلقاء نفسه، إنما قال كما يقول المنافق في رمسه والعياذ با لله تعالى هاه هاه لا أدري كنت أسمع الناس يقولون شيئا فأقول، **وبالجملة** من صدق بان ا لله تعالى واحد لأن أباه مثلا كان يصدق بذلك، لا تصديقا موقنا به من قبل قلبه، فهذا ليس من الإيمان في شيء وهذا هو معنى نفاة إيمان التقليد، فليكن التوفيق، وبا لله التوفيق ١٢

٣٣٧ كلا وا لله، بل لا عاصم اليوم إلامن رحم ربي، ولربما يفسد تلاطم أمواج النظر والإستدلال، وتراكم ظلمات الشبه والجدال، رسوخَ الإيمان في صدر أهل قيل وقال ـــه

پایٔ استدلالیاں جوبیں بود : پایٔ جوبیں سخت بے تمکین بود،

وذكر الشيخ يحيى المغربي في حاشية السنوسية أن الظان والشاك والمتوهم كافر لأنهم حكموا بنجاة العارف، والخلاف في الجازم بلا دليل، فما عداه لا خلاف في كفره، نقله النابلسي وبعد ١* شرح أبيات المتن :

لأن من آمن بالتقليد : إيمانه في شك ٣٣٨ و ترديد
وفيه للأشياخ خلف قد ما : وشاع هذا الخلف بين العلما
لكنه بقولِ غيرٍ إن جزم : صح وإلاكان في تيه الظُّلَم

قال : وشرط ذلك ٣٣٩ عدم تغير ٣٤٠ قول الغير، و إلا لم يكن تقليدا، فلم يكن إيمانا إجماعا، كمن زعم أنه يقلد بالأئمة المسلمين، وهو يعتقد أن لله تعالى مكانا، أو جهة أو مؤثرا معه، أو جسمية ٣٤١، ونحو ذلك، فليس بمقلد في إيمانه بل هو

نسأل الله الثبات على الإيمان، وكمال الإحسان متضرعين إليه بجاه سيد الإنس والجان، عليه وعلى آله الصلوة والسلام الأتمان الأكملان، والحمد لله، وعليه التكلان ١٢

١* متعلق بقال الآتي ١٢

٣٣٨ كذا هو بالنسخة المطبوعة و الأقوم للوزن تحليتهما باللام أي في الشك والترديد ١٢

٣٣٩ أي صحة إيمان المقلد ١٢

٣٤٠ فإنه إذا غير وبدل فلم يقلد، وإنما ادعى التقليد، والدعوى الخالية عن الحقيقة لاطائل تحتها، والإستدلال مفروض الإنتفاء، فانتفى الإيمان بكلا وجهيه ١٢

٣٤١ كذا هو بالأصل المطبوع والأحسن تقديمه على قوله "أو مؤثرا معه" لأنه معطوف على "مكانا" و " لله تعالى" خبره و "مؤثرا" معطوف عليه وخبره "معه" والمعنى يعتقد أن الله تعالى مكانا أو جهة أو جسمية، وهذه أخص من أختيها إن أخذت الجسمية بمعنى كونه جسما، ومساوية لهما إن أخذت بمعنى التعلق بالجسم، أو يعتقد أن مع الله تعالى مؤثرا في العالم، وإنما زاد قيد "معه" لأن تاثير الأشياء بعضها في بعض بإذن الله تعالى، وربطه المسببات بالأسباب، بمعنى كان فكان بأمر الله تعالى، لا بمعنى الخلق والإيجاد حق ثابت لا

كافر انتهى

في بهجة الناظرين في شرح أم البراهين : وكذلك الإعراض عن النظر في التوحيد كفر لما يلزمه من الجهل، وكذلك الشك والظن، فإنهما يستلزمان لانتفاء المعرفة.

ثم اختلفوا في التصديق بالقلب الذي هو جزء مفهوم الإيمان *١ أو تمامه ٣٤٢ أهو من باب العلوم والمعارف، أو من باب ٣٤٣ الكلام النفسي، فقيل الأول،

سيما عندنا معشر الماتريدية، ولكن لا معية بل لا مناسبة كما لا يخفى، وإنما التاثير معه بالإستقلال، وهذا لا شك شرك وضلال، حتى عند أهل الإعتزال فيما ياتيه العبد من الأفعال ١٢

١* عند قوم ١٢

٣٤٢ أي شرطه الذي لا يصح وجوده إلا به كما عند آخرين ١٢

٣٤٣ **أقول** عندى فيه نظر دقيق فإن الكلام النفسي على ما حققه في المسلم والفواتح هي النسبة النفسية المخلوطة بقصد الإفادة، وبينها وبين التصديق عموما من وجه بحسب التحقق، وكذا بينها وبين العلم بمعنى اليقين،

وتحقيق ذلك أن ههنا **خمسة أشياء، أولها** مطلق العلم الشامل لصور التصور، والتصديق، والظن، واليقين، والإذعان، والإيمان وغير ذلك. **والثاني** التصديق اللغوي، وهو عين المنطقي عند المحققين أعني إذعان النسبة ولوظنا. **والثالث** العلم بمعنى اليقين. **والرابع** التصديق المعتبر في الشرع إيمانا، أوفى الإيمان **والخامس** الكلام النفسي

فمطلق العلم أعمها جميعا عموما مطلقا في التحقق، والكلام النفسي أخص من كل البواقي من وجه، وكذا التصديق المنطقي من العلم بمعنى اليقين، وهما معا أعم مطلقا من الإيمان، وذلك أنك إذا تصورت نسبة، غير ملتفت إلى إيقاع لها أو انتزاع، وهو التخييل، أو مترددا في وقوعها ولا وقوعها، وهو الشك، فقد حصل لك مطلق العلم بمعنى دانستن ولا

تصديق، ولا كلام، ولا ظن، ولا إيقان، فإذا ترجح عندك أحد الجانبين سواء لم يسقط الآخر، أو سقط، وهو أكبر الظن وغالب الرأي الملتحق في الفقهيات باليقين، فإن لم تذعن له وتوطّن نفسك على تسليمه كان ظنا مجردا غير متزعزع عن التصور البحت إلى حيز التصديق، فإن الإذعان المعبر عنه في الفارسية بـ "گرويدن" وفي الهندية بـ "ماننا" معتبر فيه لغة وشرعا، ومنطقا وعرفا، وإذا حصل لك هذا فقد وجد التصديق اللغوي المنطقي العرفي، ولا يقين ولا إيمان إجماعا حتى على القيل الأول، لأن اليقين هو المراد عندهم بالعلم والمعرفة، وإلى هنا تمت كلمة الإجماع بخروج جميع تلك الصور عن الإيمان، فإذا ترقيت وحصل لك القطع القاطع لعرق احتمال النقيض، ثبت العلم بمعنى اليقين، فإن كان ذلك بما جاءت به الرسل عليهم الصلوة والسلام من عند ربهم، وكان إذعانا كان إيمانا إجماعا، وإلا لا، على التحقيق بل بالإجماع عند التوفيق، فإني لا إخال أحدا من أهل العلم يجتزئ في الإيمان بمجرد الإيقان، من دون قبول ولا إذعان، وكأنّ اقتصارهم عليه لأن الشيء إذا خلا عن ثمرته ضاع، فيقين الجاحد كلا يقين، ألا ترى إلى قوله تعالى في الكفار: ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ، ولو كانوا لا يعقلون لم يكونوا كافرين، إذ لا تكليف إلا بالعقل، لكن لما لم يمشوا على قضية العقل نفاه عنهم رأسا، هذا لمن لم يعلم فكيف بمن علم و أيقن، وما أذعن، فإنه أحرى وأجدر بنفي العلم واليقين،

وعلى كل فبتحقق جميع ما ذكرنا لم يتحقق الكلام بعد وإلا لكان الإنسان في كل آن متكلما بألوف مؤلفة من الكلام النفسي، وإن لم يكن له التفات إلى معلوماته أصلا، وهو كما ترى، بل لابد لكون النسبة القائمة بالنفس كلاما من قصد إفادتها، فإذا خالطها هذا صارت تلك الصورة العلمية كلاما نفسيا، وإلا بقيت على محوضة العلمية تصورا أو تصديقا، فكل كلام نفسي صورة علمية، ولا عكس،

ولا أقول ان الكلام النفسي غير الصورة العلمية ذاتا، متوقف عليها وجودا، كما يفيده كلام هؤلاء الأكابر المنقول عنهم في المتن، بل الصورة العلمية هي الكلام النفسي حين يخالطها إرادة الإفادة، ولذا قال نائل العلم والإيمان من الثريا، إمام الأئمة مالك الأزمة سيدنا

الإمام الاعظم، رضي الله تعالى عنه: إن الكلام النفسي حصة من العلم، كما نقله المولى علي القاري رحمه الله تعالى في منح الروض الأزهر، فإنا إذا رجعنا إلى وجد اننا لم نجد عند ذلك إلا تلك النسبة النفسية الصورة العلمية القائمة بأنفسنا، أتاها إرادة الإفادة، فجعلها كلاما، من دون أن يحدث هناك شيء غيرهما،

ثم قد تلاحظ النفس نسبة متيقنة، أو مظنونة، بل مشكوكة، بل متخيلة، بل مزورة مكذبة، فتقصد إفادتها للغير، فيتحقق الكلام النفسي مع انتفاء الظن، فضلا عن الإذعان، فضلا عن الإيقان، فضلا عن الإيمان، وذلك كقول المنافقين نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُوْلُ الله، تخيلوا النسبة وخالطها منهم قصد الإنباء كذبا وزورا، مع أن قلوبهم الدنسة مكذبة لها، وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرسولُه والله يَشْهَدُ إِنَّ المنفِقِيْنَ لَكَاذِبُوْن، وأنت تعلم أن لا لفظي إلا بالنفسي، لاستحالة عراء الدال عن المدلول، فلو لم يثبت لهم هناك كلام نفسي لكانت الألفاظ أصوات حيوان، بل جماد، لا معنى تحتها، فلم يتأت في ذلك تكذيبهم، وقد شهد الشهيد على ما في الصدور، تعالى شانه، انهم كاذبون في قولهم هذا، فوجب ثبوت الكلام النفسي، من دون أن يكون هناك شيء من الأشياء المذكورة، أما عدم الاذعان مع حصول اليقين فلأن العالم بالنسبة، الجازم بها قد لا يوطّن نفسه على قبولها، بل يباريها ويجحدها، ويمجها، ويعاندها، قال تعالى: جَحدُوابِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا اَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَّعُلُوًّا، فيتحقق الإيقان ولا إيمان لأجل الجحود عنادا و استكبارا، كما هو شان علماء اليهود، نعم إذا رزق الله سبحنه تعالى طمانينة القلب، على تسليم النسب الدينية، وتوطين النفس على قبولها، فهنالك يتحقق الإيمان، منّ الله تعالى علينا ببقائه وكماله، بكرمه وإفضاله، بجاه حبيبه وآله، صلى الله تعالى عليه وسلّم وعليهم قدرجاهه وجلاله، وحسنه و جماله آمين

فاتضح كل ما ذكرنا من النسب بين الأشياء الخمسة، وظهر أن جعل الإيمان العلم والمعرفة بمعنى اليقين أو الكلام النفسي كل ذلك خلاف التحقيق على ظاهره، إلا أن يصطلح على تعبير اليقين الإذعاني التسليمي بالكلام النفسي، وإليه يشير كلام المصنف العلام قدس سره حيث قال فيما سيأتي أن : هذا هو المعبر بكلام النفس. فافهم وتشكر،

ودفع بالقطع بكفر كثير من أهل الكتاب، مع علمهم بحقية رسالته عليه السلام وحقية ما جاء به كما أخبر عنهم بقوله تعالى: اَلَّذِيْنَ اٰتَيْنٰهُمُ الكتابَ يَعْرِفُوْنَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ اَبْنَاءَهُم وَاِنَّ فَرِيْقاً مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُوْنَ الحقَّ وَ هُمْ يَعْلَمُوْنَ

وقال إمام الحرمين في الإرشاد : ثم التصديق على التحقيق كلام نفسي، ولكن لا يصح إلا مع العلم ٣٤٤

واختلف جواب الشيخ أبي الحسن الأشعري، فقال مرة : هو المعرفة بوجوده وإلهيّته وقدمه، وقال مرة: التصديق قول في النفس غير أنه يتضمن المعرفة ولا يصح دونها، وقد ارتضاه القاضي الباقلاني- و ظاهر عبارة الشيخ أبي الحسن أنه كلام النفس مشروطا ٣٤٥ بالمعرفة، ويحتمل أنه هو المجموع المركب من المعرفة والكلام، فلابد في تحقّق الإيمان من المعرفة أعني إدراك ٣٤٦ مطابقة دعوى النبي

ولله الحمد ١٢

إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

٣٤٤ أقول نعم لا يصح الا بمطلق العلم، لاستحالة إرادة إفادة المجهول المطلق، لكن ليس مرادا لأهل القيل الأول، بل مرادهم العلم بمعنى اليقين، ويصح الكلام النفسي بدونه، كما بينا، والجواب ما أشرنا إليه أن مراده بالكلام النفسي ههنا هو الجزم التسليمي، ولا شك أنه لا يصح إلا مع العلم بمعنى اليقين

٣٤٥ لأنه إنما حمل على التصديق القول في النفس، فلا يكون إلا إياه لكن يتضمن المعرفة تضمن وجود الموقوف لوجود الموقوف عليه، ويحتمل كلامه أن يراد بالتضمن تضمن الكل للجزء فيكون المجموع المركب ١٢

٣٤٦ أي الجزم بذلك بحيث لا يبقى للنقيض احتمال، وللريب مجال، و كان الأولى التعبير به، غير أنه تابعهم على التعبير بالعلم والمعرفة ١٢

للواقع، ومن أمر آخر هو الإستسلام والإنقياد لقبول ٣٤٧ الأوامر والنواهي المستلزمة للإجلال، وعدم الاستخفاف، وهذا هو المعبر بكلام النفس، لثبوت مجرد تلك المعرفة مع قيام الكفر

ثم اعلم أن بعض أهل العلم جعل الإستسلام والإنقياد الذي هو معنى الإسلام داخلا في معنى التصديق، فمفهوم الإسلام جزء من مفهوم الإيمان، وأطلق بعضهم اسم المرادف، والأظهر أنهما متلازما المفهوم، فلا يكون إيمان في الخارج معتبر شرعا بلا إسلام، ولا إسلام معتبر شرعا بلا إيمان، وأن التصديق قول النفس ناش عن المعرفة، غيرُها، فيكون كل من الإنقياد و المعرفة خارجا من متعلق التصديق لغة، مع ثبوت اعتبارهما شرعا في الإيمان، أما على أنهما جزآن لمفهومه شرعا، أو شرطان لاعتباره شرعا، فلا يعتبر شرعا بدونهما و هذا هو الأوجه، وعدم تحقق الإيمان بدونهما لا يستلزم جزئيتهما لمفهوم الإيمان شرعا، لجواز الشرطية الشرعية، فظهر ثبوت التصديق لغة بدونهما، فيثبت مع الكفر الذي هو ضد الإيمان، لأنا لا نجد مانعا في العقل من أن يقول جبار عنيد لنبي كريم صدقت بلسانه، مطابقا لجنانه، ثم يقتله لغلبة هوى النفس، بل قد وقع كثيرا كما يظهر من تتبع القصص في يحيى و زكريا وغيرهما عليهم السلام، فلا يكون وجود نحو هذا الفعل دالا على انتفاء التصديق[١*] من القلب، كما ظنه الأستاذ أبو القاسم

---

٣٤٧ أي قلبا ولو لم يقع عملا، وملاك الأمر ما ألقينا عليك أنه اليقين الجازم مع كرويدن ثبتنا الله تعالى عليه حتى نلقاه، بجاه حبيبه وآله وصحبه وكل من اصطفاه، صلى الله تعالى عليه وعليهم أجمعين أمين ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

١* اللغوي ١٢

الإسفرائني بل على عدم اعتباره منجيا له شرعا، ولاعتبار التعظيم المنافي الاستخفاف كفر الحنفية بألفاظ كثيرة، وأفعال تصدر من المتهتكين، لدلالتها على الإستخفاف بالدين، كالصلوة بلا وضوء عمدا، بل المواظبة على ترك السنة استخفافا بها، وباستقباح السنة، كمن استقبح من آخر جعل بعض العمامة تحت حلقه أو إحفاء شاربه

ثم اعلم أن الاسلام كما يطلق على ما ذكرنا من الإستسلام والإنقياد لغة وشرعا كذلك يطلق على الأعمال، كما يفهم من جواب جبريل [١*] عن السؤال من الإسلام، وما ذكرنا من ملازمة الإيمان والإتحاد به فبالمعنى الأول، وبالمعنى الثانى لا يلزم الإيمان، بل ينفك عن الإيمان، إذ قد يوجد التصديق مع استسلام بدون الأعمال، و ينفرد عنها، والإسلام بمعنى الأعمال الشرعية لا ينفك عن الإيمان، لاشتراط الإيمان لصحة الأعمال، بلا عكس، إذ لا تشترط الأعمال لصحة الإيمان، خلافا للمعتزلة، وهي جزء لمفهوم الإيمان عند الخوارج، ولذا كفروا بالذنب لانتفاء جزء الماهية، والمعتزلة وإن وافقوا الخوارج في اعتبار الاعمال، لكنهم يثبتون الواسطة بين الإيمان والكفر، ويقولون مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر، بل في منزلة بين المنزلتين، فلا يلزم عندهم من انتفاء الإيمان ثبوت الكفر، لكن يجرون عليه أحكام الكفار، فقالت الخوارج كل ذنب شرك

والنجدي سلك مسلك الخارجي، حيث قال : "الإشراك في العبادة تعظيم غير الله تعالى كتعظيمه، أعني الاعمال التي خصصها الله تعالى لتعظيمه مثل السجود والركوع والتمثل قائما يقف عند أحد كما يقف في الصلوة، وبذل المال

١* عليه السلام ١٢

له والصلوة له والصوم، وشد الرحل إلى بيته، والتشكل الخاص بالإحرام، والطواف، والدعاء من الله ههنا، والتقبيل، وإيقاد السرج، والمجاورة، والتبرك بالماء، والرجعة قهقرى، وتعظيم حرمه، وأمثال ذلك فمن فعل بنبي أو ولي أو خبيث أو جني أو قبر أحد صادق أو كاذب، أو مكانه، أو تبركه أو آثاره، ومشاهده، وما يتعلق به شيئا[1*] من السجوود والركوع، وبذل المال له، والصلوة له والصوم له والتمثل له قائما، وقصد السفر إليه، والتقبيل، والرجعة قهقرى، وقت التوديع، وضرب الخباء، وإرخاء الستارة، والستر بالثوب، وتحريك المِذَبّ[348]، والدعاء من الله ههنا و المجاورة وتعظيم حواليه واعتقادكون ذكر غير الله عبادة، وقربة، وتذكره في الشدائد، ودعائه بنحو يا محمد، يا عبد القادر، يا حداد، يا سمان، فقد صار مشركا وكافرا بنفس هذه الأعمال، سواء اعتقد استحقاقه لهذا التعظيم بذاته أو لا" انتهى

ولا يخفي أن حكم الكفر بالأفعال دخول في الخروج، بل عروج منه إلى مصاعد الضلال، فإن حكم الخوارج بالكفر إنما هو في الأفعال التي هي المعاصي، بخلاف هذا القائل الطاغي فإنه قد جمع بين أشياء منها محرمة، ومنها مكروهة، ومنها مباحة، ومنها مندوبة، ومنها مختلفة بين الأئمة في الإباحة والكراهة، وجعل الكل كفرا و شركا، وقال : إن الله خصصها لتعظيمه افتراء عليه وإفكا، والتفصيل في رسائلنا .

مسئلة

[1*] مفعول فَعلَ ١٢

[348] أي الترويح بمروحة مخصوصة تصنع من ذنب الطاؤس يقال لها "مورچهل" ١٢

متعلق الإيمان أي ما يجب الإيمان به هوما جاء بـه محمـد رسـول ا لله صلـى ا لله تعالى عليه وسلم، فيجب التصديق بكل ما جاء به عن ا لله تعالى من اعتقـادي وعملي، والمراد بالعملي اعتقاد حقية العمل، وحاصل كل ما في الكتب الكلاميـة، ودواوين السنة تفاصيل لهذين، وإجماله أن يقربأن لا إله إلا ا لله وبأنّ محمدا رسـول ا لله عن مطابقة جنانه واستسلامه[1*] ، وما وقع من التفاصيل في ملاحظة[2*] المكلـف بأن جذبه جاذب إلى تعقل ذلك الأمر التفصيلي وجب الإيمان به تفصيلا

فـإن كـان ذلـك الأمـر التفصيلـي ممـا ينفـي جحـده الإسـلام، أو يوجــبُ التكذيب للنبي صلى ا لله عليه وسلم فجحده المكلف حكـم بأنـه كـافر، والإفسّق وضلّل أي حكم بأنه فاسق ضال،

فما ينفي الاستسلام[3*] هو كل ما قدمناه عن الحنفية من الألفـاظ والأفعـال الدالة على الاستخفا ، وما قبله [349] من قتل نبي، إذ الاستخفاف فيـه أظهـر ومـا يوجب التكذيب هو جحد كل ما ثبت عن النبي صلـى ا لله عليـه وسـلم ادعائـه[4*] ضرورة أي بحيث صار العلم بكونه ادعاءه ضروريا، كالبعث، والجزاء، والصلوات الخمس، ويختلف حال الشاهد للحضـرة النبويـة وحـال غيره في بعـض المنقـولات دون بعض،

١* أي إذعانه ١٢

٢* أي نظر بصيرته ١٢

٣* هو الإذعان، گرويدن ١٢

٣٤٩ أي و كل ما ذكرناه قبله من قتل نبي، والإستخفاف به أو بالمصحف أو الكعبة ١٢

٤* أي الحكم به والقول به ١٢

فما كان ثبوته ضـرورة عـن نقـل اشتهر وتواتـر فاستوى معرفـة الخـاص والعام **استويا** ٣٥٠ فيه، كالإيمان برسالته صلى ا لله عليه وسـلم، وبمـا جـاء بـه مـن **وجود ا لله** أي وجوب وجود ذاته المقدسة سبحانه، وانفراده باسـتحقاق العبوديـة على العلمين، إذ هو مالكهم، لأنه الذي أوجدهم مـن العـدم، وهـذا الانفـراد هـو معنى نفي الشريك في استحقاق العبودية، وهو معنى التفرد بالألوهية، **ومـا يلزمـه** ٣٥١ من الإنفراد بالقدم، **وما يعلم** ٣٥٢ منه الانفراد بالقدم من انفراده تعالى بـالخلق أي إيجاد الممكنات، لأنه الدليل على وجوب وجوده، وانفرادِه بـالقدم، **ومـا يلـزم** الانفراد بالخلق من كونه ٣٥٣ حيا عليما قديرا مريدا **ومـا جـاء بـه** مـن أن القـرآن كلام ا لله، **وما يتضمنه** القرآن من الإيمان **بأنه** تعالى متكلم سميع عليم ٣٥٤، مرسلُ رسلٍ قصهم علينا، ورسلٍ لم يقصصهم، منزل الكتب، وله عبـاد مكرمـون، وهـم الملائكة، **وأنه** فرض الصـوم و الصلوة والحـج والزكـوة، **وأنـه** يحيـي الموتـى، **وأن**

---

٣٥٠ أي الشاهد والغائب البالغ ذلك الثبوت الضروري ١٢

٣٥١ عطف على وجود ا لله، والضمير المنصوب للتفرد بالألوهية، ومن بيانيـة أي والإيمـان بما يلزم التفرد بالألوهية، كالانفراد بالقدم، لأن قدم ذات يستلزم ألوهيتها، علـى مـا بـين في الكلام، فانفراده تعالى بالألوهية يستلزم انفراده بالقدم ١٢

٣٥٢ أي والإيمان بكل ما هو إنٌّ على انفراده تعالى بالقدم، ككونه خالقا لا خالق غيره ١٢

٣٥٣ هـذه لوازم الخالقيـة بالاختيـار، إذ لا يصح إلا بـالعلم والقـدرة، ولاسـتواء نسـب الممكنات إلى الوجود والعدم، و الأوقات، والأمكنة، والجهات، وغير ذلك لابد من مرجـح يرجح ويخصص هذا بهذا، وهو الإرادة، ولا يصح شيء من الثلاثة إلا بالحيوة ١٢

٣٥٤ وقع لفظ عليم زيادة على ما في المسايرة، وقد تقدم الإيمـان بـالعلم، والآن الكـلام في السمعيات ١٢

الساعة آتية لا ريب فيها، **وأنه** حرم الربا ٣٥٥، والخمر، والقمار، ونحو ذلك مما جاء بمجيئ هذا مما تضمنه القرآن، أو تواتر من أمور الدين، فكل ذلك لا يختلف فيه حال الشاهد والغائب

وما لم يجئ هذا المجيئ بل نقل آحادا **اختلفا** فيه، فيكفر الشاهد بجحده[١*] لثبوت التكذيب منه ما لم يدّع صارفا من نسخ و نحوه، دون الغائب ٣٥٦ حتى يكفر الشاهد بإنكار إيجاب صدقة الفطر بسماعه من فيه صلى الله تعالى عليه وسلم، ويفسق الغائب، ويضلل، لأنه لما لم يسمعه من فيه صلى الله عليه وسلم لم يكن ثبوته قطعيا، فلم يكن إنكاره تكذيبا له بل للرواة، وتغليطا لهم، وهو فسق وضلال، لا كفر، اللهم إلا أن يكون استخفافا لكونه إنما قاله[٢*] النبي صلى الله

---

٣٥٥ أقول فيه رد على من زعم أن إنكار حرمة الربا لا يكون كفرا، لأن حرمته إنما هو لحرمة مال الغير، وحرمة مال الغير ليست لعينه، ولا كفر بإنكار حرمة حرام لغيره، والحق أن المناط هو تكذيب النبي صلى الله تعالى عليه و سلم فيما جاء به من عند ربه، فإذا ثبت مجيئه بشيء ضرورة ثبت بإنكاره التكذيب بداهة، ولا نظر إلى غير ذلك فاحفظ ولا تزل١٢

١* بعد ما ثبت عنده ثبوتا ضروريا ١٢

٣٥٦ أقول : أي لانكفره لاحتمال أنه لم يثبت عنده، أما إذا علم الله تعالى منه أنه يعلم مجيئ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بهذا الأمر، ثم ينكره تكذيبا له فهو كافر عند الله قطعا، وان كان الحديث حديث آحاد ولو ضعيفا، بل ولو ساقطا، بل ولو موضوعا، كما قدمنا لأن المناط هو تكذيبه بزعمه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، وإن لم يكن مازعمه قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في الواقع وهذا ظاهر جدا ١٢

٢* أي أمر به أي بصدقة الفطر.١٢

عليه وسلم، ولم ينزل في القرآن صريحا فيكفر لاستخفافه بجناب النبي صلى الله عليه وسلم،

وأما ماثبت قطعا ولم يبلغ حد الضرورة كاستحقاق بنت الابن السدس مع البنت الصلبية [1] باجماع المسلمين، فظاهرُ [2] كلامِ الحنفية الإكفار بجحده، فإنهم لم يشترطوا في الاكفار سوى ٣٥٧ القطع في الثبوت، لا بلوغ العلم به حد الضرورة، ويجب حمله على ما إذا علم المنكر ثبوته قطعا لأن مناط التكفير- وهو التكذيب أو الاستخفاف بالدين- إنما يكون عند ذلك، أما إذا لم يعلم فلا، إلا أن يذكر له أهل العلم ذلك أي أن ذلك الأمر من الدين قطعا، فيتمادى فيما هو فيه عنادا فيحكم في هذا الحال بكفره لظهور التكذيب،

واختلف أهل السنة في تكفير المخالف في بعض العقائد، بعد الاتفاق منهم على أن ما كان من أصول الدين وضرورياته يكفر المخالف فيه، كالقول بقدم العالم ٣٥٨، ونفي حشره الأجساد، ونفي علمه بالجزئيات، وإثبات الإيجاب لنفيه

---

[1]* أي الواحدة ١٢

[2]* بل صريحه ١٢

٣٥٧ أقول : وحق التحقيق ما أشرنا إليه مرارا من الفرق بين الكفر و الإكفار- فالكفر يتحقق عند الله تعالى بتحقق التكذيب، أوالاستخفاف، ولا يشترط معه ثبوت أصلا، فضلا عن القطع، فضلا عن الضرورة، والإكفار لا يجوز إلا إذا تحقق لنا قطعا أنه مكذب، أو مستخف، ولا قطع إلا في الضروريات، لأن في غيرها له أن يقول لم يثبت عندي، أما إذا أقر بالثبوت ثم جحد، فقد علم التكذيب، ولا وجه حينئذ للتوقف في الإكفار، لحصول العلم بوجود المدار، فالحق مع الحنفية على هذا الوجه الذي قررنا، فاحفظ فإنه مهم ١٢

٣٥٨ أي قدم شيء من الأشياء، غير الله تعالى وصفاته، وما نقل عن بعض الصوفية قدسنا

اختياره تعالى وما ليس من الأصول المعلومة من الدين ضـــرورة كنفـــي مبـــادي الصفات مع إثباتها، ونفي عموم الإرادة، والقول بخلق القرآن، فذهب جماعـــة إلى تكفيرهم ٣٥٩- وذهب الأستاذ أبو إسحق إلى تكفير من كفرنا منهم أي اعتقـــد كفرنا أخذا بقوله عليه السلام "من قال لأخيه يا كافرفقد باء به أحد هما" فـــاذا كفر شخص إيانا فالكفر واقع بأحدنا، ونحن قاطعون بعدم كفرنا فالكفر راجـــع إليه وقيل إنما يكفر المخالف إذا خالف إجماع السلف علي تلك العقيدة وظـــاهر قول الشا فعي وأبي حنيفة أنه لا يكفر أحد منهم فيما ليس من الأصول المعلومـــة من الدين ضرورة، وهو المنقول عن جمهور المتكلمين والفقهاء-لكـــن المخـــالف فيها يبدّع ويفسّق بناء علي وجوب إصابـــة الحـــق في مـــوا ضـــع الإختـــلاف في أصـــول الديـــن عينـــا، وعـــدم تســـويغ الإجتـــهاد في مقـــا بلتـــه بخـــلاف الفـــروع الـــتي لم يجمـــع عليـــها، فـــان الإجتـــهاد فيـــها ســـائغ

الله تعالى بأسرارهم من قدم العرش، أو الكرسي فعلى تقدير ثبوته منهم.مؤول كمـــا بينـــه المولى العارف بالله تعالى سيدي عبد الغني النابلسي قدس سره القدسي في الحديقة النديـــة، وقد زلت ههنا قدم الحسن جلبي في حاشية شرح المواقف فليتنبه نسأل الله العفو والعافية١٢

٣٥٩ والقائلون بهذا أيضاً أكابر أهل السنة، لم يفرقوا بين اللزوم والإلتزام فتشنيع النـــدوة على من كفر المبتدعين اللازم عليهم الكفر بأقوالهم الملعونة، وزعم أن إكفـــارهم مخـــالف الإسلام جهل شديد منها، وإكفار لكثير من الأئمة الأعلام، نعم الراجح عندنا أن لا إكفـــار إلا بالإلتزام ولا نريد به أن يلتزم كونه كافرا، فإن أحدا من عبدة الأوثان أيضا لا يرضـــى لنفسه بتسمية الكافر، وإنما المعنى أن يلتزم إنكار بعض ماهو من ضروريات الدين، وإن زعم أنه من كملاء المسلمين، وأن له تاويلا في هذا الإنكار المهين، كما بينته في "سبحن السبوح"

١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

وإن قلنا با لمرجح إن الحق فيها معين والمصيب فيها واحد- هذا الذي ذكرناه كله كلام ابن الهمام مع شيء من شرح ابن ابي الشريف

قال القاري في شرح الشفاء : وأما القول بأنا لا نكفر أحدا من أهل القبلة فليس علي إطلاقه كما بينته في شرح الفقه الأكبر. قال القاضي أبو الفضل ١* : إن العنبري ٣٦٠ ذهب إلى تصويب كل أقوال المجتهدين في أصول الدين فيما كان عرضة للتاويل أي قابلا له مما لم يرد فيه نص صريح، وفارق في ذلك فرق الأمة إذ أجمعوا سواه علي أن الحق في أصول الدين واحد، والمخطئ فيه عاصٍ آثم فاسق. وإنما الخلاف في تكفيره

وفي الشرح ٢* لعليّ ٣* : وأما فروع الدين فالمخطئ فيه معذور، بل ماجور بأجر واحد، و المصيب له **أجران** ٤*

وفي الأصل ٥* : وقدحكى القاضي أبوبكرالباقلاني مثل قول العنبري عن داود الأصبهاني، وهو إمام أهل الظاهر، قال : و حكى قوم أنهما قالا ذلك في كل من علم الله من حاله استفراغ الوسع في طلب الحق من أهل ملتنا ومن غيرهم ٣٦١،

١* الإمام عياض صاحب الشفاء ١٢

٣٦٠ عبيد الله بن الحسن من بني العنبر عده القاري - نقلا عن الدلجي - من المعتزلة ١٢

٢* شرح الشفاء ١٢

٣* القاري ١٢

٤* بل عشرة أجور، كما في حديث آخر ١٢

٥* أي متن الشفاء ١٢

٣٦١ هذا إن ثبت فكفر قطعا لقوله تعالى وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإسْلاَمِ دِيْنًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِيْ

وقال نحو هذاالقول الجاحظ ١* و ثمامة ٢* في أن كثيرا من العامة والبله ٣* و النساء ومقلدة ٣٦٢ النصاري واليهود وغيرهم لا حجة ٣٦٣ لله عليهم إذلم يكن لهم طباع يمكن معها الاستدلال،وقد نحا الغزالي ٣٦٤ قريبا من هذا المنحى في كتاب التفرقة،

الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِيْنَ، وهذا يقول إنه ليس بخاسر لاستفراغه الجهد، ولا حول ولا قوة إلا با لله العلي العظيم، ولكن الذي نقل عن العنبري هو استثناء ضروريات الدين، ألا ترى إلى قوله فيما كان عرضة للتاويل، لا جرم أن قال الخفاجي هو مقيد بالإسلام على الصحيح ١٢

١* المعتزلي ١٢

٢* من كبار المعتزلة، ورءوس الضلالة ١٢

٣* جمع أبله، وهو الفضول غير العقول ١٢

٣٦٢ الذين تنصّروا أو تهوّدوا أو تمجّسوا تقليدا لآبائهم مثلا من دون سليقة يقدروا بها على النظر ١٢

٣٦٣ كذب الضالون بل لله الحجة البالغة، ألا ترى إلى قوله عزوجل لِئَلاَّ يكونَ للناسِ عَلى اللهِ حجة بَعْدَ الُرسُلِ، فإذا لم تبق لهم حجة بعد الرسل، وهم لم يؤمنوا بهم، كانت الحجة لله تعالى عليهم، و لله الحجة السامية ١٢

٣٦٤ رحم ا لله مولانا الإمام القاضي، ورحمنا به يوم القضاء والتقاضي، فما هذا إلا من منافرة المعاصرة، أما الإمام حجة الإسلام قدس سره فبريء عما فهم من كلامه، وقد قال الإمام ابن حجر المكي في الصواعق بعد نقل عبارة الإمام القاضي ما نسبه المصنف رحمه ا لله تعالى للغزالي : صرح الغزالي في كتابه "الاقتصاد" بما يردّه، وعبارته التي أشار إليها المصنف رحمه ا لله تعالى على تقدير كونها عبارته، وإلا فقد دُسَّ عليه في كتبه عبارات حسدا لا تفيد ما فهمه المصنف رحمه ا لله تعالى، ولا تقرب مما ذكره، وعبارته: وصِنف بلغهم اسم محمد صلى ا لله تعالى عليه وسلم و لم يبلغهم مبعثه ولا صفته، بل سمعوا به أن... يقال له فلان ادعى النبوة، فهؤلاء عندي من الصنف الأول، أي من الذين لم يسمعوا اسمه أصلا، فإنهم لم

يسمعوا ما يحرك داعية النظر – انتهى – فانظر كلامه تجده إنما عذرهم لعدم بلوغ دعوته صلى الله تعالى عليه وسلم، وهذا لا ينحو منحى ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى، وقد قال ابن السبكي وغيره : لا يبغض الغزالي إلا حاسد أو زنديق اهـ كلام ابن حجر

ونقل العلامة الخفاجي في النسيم عن الشرح الجديد أنه قال بعد ما ذكر المصنف رحمه الله تعالى : هذا كلام غير سديد، الغزالي بريء من مثله، والذي في كتاب التفرقة خلافه، ثم فصل ونقل من كلام الإمام حجة الإسلام ما فيه رد بليغ، أيما رد على هذا القول الباطل، فكيف ينسب إليه ما هو شديد النكير عليه – وقال في آخره: وهو كلام حق لا يرتاب فيه عاقل فضلا عن فاضل اهـ

قال تلميذه أبوبكر بن العربي : لقيت أبا حامد، وهو الإمام محمد الغزالي في الطواف، يطوف وعليه مرقعة، فقلت له يا شيخ ! العلم والتدريس أولى لك من هذا، فأنت صدر، وبك يقتدى، وبنورك إلى معالم المعارف يهتدى، فقال : هيهات لما طلع قمر السعادة في فلك الإرادة أشرقت شموس الأفول على مصابيح الأصول، فتبين الخالق لأرباب الألباب والبصائر، إذ كل لما طبع عليه راجع وصائر، و انشد يقول :

تركت هوى ليلى ولبنى بمعزل : وصرت إلى مصحوب أول منزل

ونادتني الأكوان حتى اجبتها : ألا أيها الساري رويدك فانزل

فعرست في دار الندى بعزيمة : قلوب ذوى التعريف عنها بمعزل

غزلت لهم غزلا رقيقا فلم اجد : لغزلي نساجا فكسّرت مغزلي

وقال في النسيم : وإذا سمعت هذا فكيف يظن اتباع خرافات الفلاسفة، وكتاب التهافت والإحياء يناديان بخلافه، وقدرأى بعض المشايخ الغزالي بين يدي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يشكو من شخص طعن فيه، فأمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بضربه بالسياط فانتبه وبه أثر الضرب وألمه اهـ نسأل الله العفو والعافية

وأيضا من عجائب قصصه قدس سره ما في النسيم أيضاً، بعد نحو ثلاث كراريس، عن الإمام العارف بالله سيدنا أبي الحسن الشاذلي قدس سره، شيخ السلسلة العلية الشاذلية، أنه

وكل من فارق دين المسلمين أو وقف أوشك قال القاضي أبوبكر : لأن التوقيف والإجماع اتفقا علي كفرهم فمن وقف في ذالك فقد كذب النص والتوقيف، أو شك فيه والتكذيب والشك فيه لايقع الا من كافر، انتهى

رحمه الله تعالى ورحمنا به قال: اضطجعت في المسجد الأقصى في وسط الحرم فدخل خلق كثير أفواجا، فقلت ما هذا الجمع قالوا جمع الأنبياء والرسل صلوات الله تعالى وسلامه عليهم قد حضروا ليشفعوا في حسين الحلاج عند محمد صلى الله تعالى عليه وسلم في إساءة أدب وقعت منه، فنظرت إلى التخت فإذا نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم جالس عليه بانفراده، وجميع الأنبياء صلوات الله عليهم على الأرض جالسون، مثل إبراهيم وموسى وعيسى ونوح عليهم الصلوة والسلام، فوقفت أنظر وأسمع كلامهم، فخاطب موسى عليه الصلوة والسلام محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم فقال له : إنك قلت : علماء أمتي كأنبياء بني اسرائيل. فأرني منهم واحدا، فقال صلى الله تعالى عليه وسلم: هذا وأشار إلى الغزالي، فسأله موسى عليه الصلوة والسلام سؤالا، فأجابه بعشرة أجوبة، فاعترض عليه موسى عليه الصلوة والسلام بأن السؤال ينبغي أن يطابق الجواب، والسؤال واحد، والجواب عشرة، فقال له الغزالي : سُئلتَ وما تلك بيمينك ياموسى، وكان الجواب هي عصاي فعددت لها صفات كثيرة، قال الشاذلي قدس سره : فبينما أنا متفكر في جلالة قدر محمد صلى الله تعالى عليه وسلم، وكونه جالسا على التخت بانفراده، والبقية عليهم الصلوة والسلام على الأرض، إذ زقّني شخص برجله زقة مزعجة، فانتبهت فإذا بقيّم يشعل قناديل الأقصى، فقال لا تعجب فإن الكل خلقوا من نوره صلى الله تعالى عليه وسلم، قال فخررت مغشيا، فلما أقاموا الصلوة أفقت، وطلبت القيم رحمه الله تعالى فلم أجده إلى يومي هذا اهـ وإنما ذكرت هذا نصرة لهذا الإمام حجة الإسلام رجاء أن ينصرني الله بجاهه يوم لا ينفع مال ولا بنون، إلا من أتى الله بقلب سليم، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

والخفاجي تكلم في النسبة إلى الغزالي ونقل كلامه من المستصفى، وفيه قوله يعني العنبري "كل مجتهد في العقليات مصيب كالفروع" باطل، لأن الحل والحرمة تختلف بخلاف العقائد، وقد أنكره أصحابه، وقالوا : إنه أقبح من مذهب الجاحظ إلى آخر ما فصله وزيف به مذهب هؤلاء

هداية

النجدية وافقواالعنبري المعتزلي وداود الظاهري، وفارقوا فرق الأمة، كماشدد مكلبهم في هذا الباب في جواب "فصل الخطاب"، و قد فرغنا بحمدا لله في "تلخيص الحق" من إظهارالصواب،

قال صاحب الطريقة المحمدية: والبدعة في الاعتقاد هي المتبادرة من إطلاق البدعة والمبتدع، والهوى، وأهل الاهواء، فبعضها كفر، و بعضها ليست به، ولكنها أكبر من كل كبيرة في العمل، حتى القتل، والزنا،و ليس فوقها إلا الكفر- والخطاء في الإجتهاد فيه ليس بعذر، بخلاف الإجتهاد في الأعمال-وضد هذه البدعة اعتقاد أهل السنة والجماعة

و في شرح المقاصد : حكم المبتدع البغض [٣٦٥] والعداوة والإعراض عنه،

---

٣٦٥ هذا رد منه قدس سره على الندوة المخذولة المزدودة المطرودة الحادثة بعد وفاته قدس سره باثنتين وعشرين سنة، بل رد من العلامة التفتازاني عليه صوب الرحمة الرباني على طائفة تالفة حدثت بعد وفاته رحمه الله تعالى بمئين من السنين، فإن هولاء المخذولين زعموا أن الوداد مع أهل البدع والفساد، أهم فريضة على العباد، حتى لو تركه أحد لم يقبل منه صوم ولا صلوة، بل لا إيمان، فلا دخول جنان، وزعموا أن الرد على المبتدعة كقتل الرجل نفسه، وأنه لا تنبغي المساءة في شيء من الأمور، وعد ناظمها محمدعلي الكانفوري

كل رءوس الضلالة من الروافض والوهابية والنيشرية وغيرهم من كبراء دينه، وحرم الرد عليهم، وجعل خلافهم كالخلاف بين الأئمة الأربعة، وعتوا عتوا كبيرا، فصرحوا في كتبهم أن الكل على الحق، وأن الله تعالى راض عنهم جميعا، وينظر إليهم بنظر سواء، إلى غير ذلك من الكفريات والضلالات،

وقد انتدب للرد عليهم علماء السنة من الأقطار الهندية، وكان مُقدم جمعهم ابن المصنف العلام محب الرسول تاج الفحول خاتمة المحققين مولانا **الشاه عبد القادر** القادري البدايوني قدس سرهما، وللعبد الضعيف غفر الله تعالى له كتب في رد هؤلاء المخذولين، من أجلّها فتوى قد ارتضاها علماء البلد الحرام، وقرضوا عليها بتقريظات عظام، و لله الحمد على جلائل الإنعام سميتها **فتاوى الحرمين برجف ندوة المين** (١٣١٧ هـ) فمن أحب الإطلاع على ضلالات هؤلاء فليطالعها تقبلها الله تعالى وجميع تصانيفي، ونفعني بها وأهل السنة في الدنيا والآخرة آمين

ومن أشد القائمين بالحق في هذه الفتنة العمياء، والبلية الصماء أعاذنا الله تعالى منها ومن كل بلاء، وحيد الزمن، حامي السنن، ماحي الفتن، صديقنا **القاضي عبد الوحيد** الحنفي الفردوسي العظيم آبادي، حفظه الله ذو الأيادي، الذي بأمره وقع طبع هذا المتن الشريف، وتاليف هذا التعليق اللطيف، فاحتفل احتفالا، وصرف أموالا، ونصر الحق، وقهر الضلالا، فجزاه الله الحسنى بدأ ومآلا ـ والفاضل الكامل جبل الإستقامة، كنز الكرامة صديقنا وحبيبنا مولانا المولوي محمد وصي أحمد الحنفي **المحدث السورتي** وطنا، نزيل "پيلى بهيت" حفظه الله تعالى ناصرا للدين، وقامعا للمبتدعين، وثبته على الحق أحسن تثبيت، فإنه سلمه الله تعالى كان تلميذ الكانفوري المذكور ناظم الندوة وتلميذ شيخه، وصدرها، ولكن لم يستخفّه الذين لا يوقنون، وما استطاعوا أن تزلّ قدم بعد ثبوتها، وقد كان معاشه حفظه الله تعالى من بيت ندوي عتا وطغى، واعتدى وبغى فقطع إدراره قاصدا إضراره، ولكن الفاضل حبيبنا سلمه الله تعالى لم يكن ليؤثر الدنيا على الدين، فمن يومئذ سميته الأسد الأسدّ الاشدّ الأرشد، وهو أهل لهذا ولأحسن من هذا، رحمنا الله أجمعين، آمين ١٢

والإهانة والطعن واللعن،وكراهة الصلوة خلفه،

وفيه:و من المبطلين من جعل المخالفة في الفروع بدعة وفيه أيضا:من الجهلة من يجعل كل أمر لم يكن في زمن الصحابة بدعة مذمومة، وإن لم يكن دليل على قبحه،تمسكا بقوله عليه السلام : إياكم ومحدثات الأمور، ولايعلمون أن المراد هو أن يجعل في الدين ما ليس منه. انتهى

والنجدية بأجمعهم مغرقون في هذه الجهالة،وكأن تسعة أعشارمذهبهم مبنية على هذه البطالة، فبالحري أن نذكر المعاضد لشارح المقاصد فنقول:

قال الإمام الغزالي في الإحياء في باب السماع: الأدب الخامس موافقة القوم في القيام إذا قام واحد منهم في وجد صادق، من غير رياء وتكلف،أو قام باختيارمن غير إظهار وجد، وقامت له الجماعة فلا بد من الموافقة، فذلك من أدب الصحبة، وكذلك إن جرت عادةطائفة بتنحية العمامة على موافقة صاحب الوجد، إذا سقطت عمامته أوخلع الثياب إذا سقط عنه ثوبه بالتمزيق، فا لموافقة في هذه الأمور من حسن الصحبة والعشرة، إذ المخالفة موحشة، ولكل قوم رسم، ولا بد من مخالقة الناس بأخلاقهم، كما ورد في الخبر، لا سيما إذا كانت أخلا قا فيها حسن العشرة، والمجاملة، وتطييب القلب بالمساعدة، وقول القائل إن ذلك بدعة لم يكن في عهد الصحابة، فليس كل ما يحكم بإباحته منقولا عن الصحابة رضي ا لله تعالى عنهم، والمحذوربدعة تزاحم سنة مامورا بها، ولم ينقل النهي في شيء من هذا، والقيام عند الدخول للداخل لم يكن من عادة العرب، بل كانت الصحابة لا يقومون لرسول ا لله صلى ا لله تعالى عليه وسلم في بعض الأحوال كما

رواه أنس رضي الله تعالى عنه، ولكن إذا لم يثبت فيه نهي عام فلا نرى به باسا في البلاد التي جرت العادة فيها بإكرام الداخل بالقيام، فإن المقصودمنه الإكرام والإحترام، وتطييب القلب به، وكذلك سائر أنواع المساعدات، إذا قصد بها تطييب القلب، واصطلح عليها جماعة، فلا باس بمساعدتهم عليها، بل الأحسن المساعدة، إلا فيما ورد فيه نهي لا يقبل التأويل،

وفي الإحياء *١ المخالف في العقد إما مبتدع، أو كافر- والمبتدع إما داع إلى بدعته أو ساكت، إما لعجزه، أو باختياره -فأقسام الفساد في الإعتقاد ثلاثة :- الأول الكفر، فالكافرإن كان محاربا فهو يستحق القتل والإرقاق ، و ليس بعد هذين إهانة- وأما الذمي فلايجوز إيذائه إلا بالإعراض عنه، والتحقير له بالاضطرار إلى أضيق الطرق- إلى أن قال : الثاني المبتدع الذي يدعو إلى بدعته، فإن كانت البدعة بحيث يكفر بهافأمره أشدمن الذمي، لأنه لايقر بجزية ٣٦٦، ولا يسامح

١* أي أيضا ١٢

٣٦٦ لكون حكمه حكم المرتدين كما نص عليه في كتب المذهب كالهداية، والغرر، وملتقى الأبحر، والدر المختار، ومجمع الأنهر، وشرح النقاية للبرجندي، والفتاوى الظهيرية، والطريقة المحمدية، والحديقة الندية، والفتاوى الهندية، وغيرها متونا وشروحا وفتاوى، وقد وقع الذهول عن كل ذلك للعلامة الشامي رحمه الله تعالى في رد المحتار فظن أنهم ينبغي أن يكونوا كالكتابي، لاعترافهم بالكتب والرسل، وسبقه الزاهدي في القنية عن أبي علي الجبائي المعتزلي أن أبا ذلك المبتدع إن كان مثله فهو كالذمي، وإن كان مسلما فكالمرتد - وكل ذلك باطل لا يجوز الإصغاء إليه لكونه خلاف المنصوص في المذهب، وقد بينته بتوفيق الله تعالى مع كشف الشبهات، وإزالة الأوهام في رسالتي **"المقالة المسفرة عن أحكام البدعة المكفرة"** (١٣٠١ هـ) ولنعد بعض من يوجد في أعصارنا وأمصارنا من هؤلاء الأشقياء، فإن

الفتن داهمة، والظلم متراكمة، والزمان كما أخبر الصادق المصدوق صلى ا لله تعالى عليه وسلم : يصبح الرجل مؤمنا، ويمسي كافرا، ويمسي مؤمنا ويصبح كافرا، والعياذ با لله تعالى، فيجب التنبه على كفر الكافرين المتسترين باسم الإسلام ولا حول ولا قوة إلا با لله.

فمنهم النياشرة أتباع سيد أحمد الكولي (نسبة إلى "كول" بكاف مضمومة، و واو غير مشبعة، قرية من قرى الهند يقال لها "علي كره" أيضا ١٢) عليه ما عليه (وإدخال لام التعريف على لفظة سيد ههنا لا يجوز عربية، ولا يحل شريعة، لأنه جزء علمه المركب، ومثل هذه الأعلام لا تدخل عليها اللام، وإذا أدخلت فقد أخرجته عن جزئية العلم إلى الوصفية، فكنت تصف الكافر بالسيادة، وقد قال سيد العلمين رسول الله صلى ا لله تعالى عليه وسلم لا تقولوا للمنافق سيد، فانه إن يكن سيدا فقد أسخطتم ربكم عزوجل رواه أبو داود والنسائي بسند صحيح والحاكم في المستدرك والبيهقي في شعب الإيمان عن بريدة رضي ا لله تعالى عنه، ولفظ الحاكم: إذا قال الرجل للمنافق يا سيد فقد أغضب ربه عزوجل، والعياذ با لله تعالى)

فإنهم ينكرون أكثر ضروريات الدين، ويأولونها إلى ما تهوى أنفسهم، فيقولون لا جنة، ولا نار، ولا حشر أجساد، ولا ملك، ولا جن، ولا سماء، ولا إسراء، ولا معجزة، وإنما عصا موسى كان في جوفها الزيبق، فإذا ضربته الشمس اهتزت، وشق البحر ما كان غير المد والجزر، والإسترقاق من صنيع الوحوش، وكل شريعة جاءت به فليست من ا لله تعالى، إلى غير ذلك من كفر لا يعد ولا يحصى .

ويردون أحاديث رسول ا لله صلى ا لله تعالى عليه وسلم كلها دقها وجلها، ولا يقولون بزعمهم الا بالقرآن، ولا يقولون به إلا فيما وافق رأيهم السخيف، فإذا رأوا فيه شيئا لا يلتئم على ما أصّلوا من أوهامهم العادية الرسمية، المسماة عندهم بنيشر أوجبوا ردّ آيات ا لله تعالى بالتحريف المعنوي، لا سيما إذا كان فيها ما يخالف التحقيقات الجديدة النصرانية، والتهذيبات المخترعة الأوربية (نسبة ألى "أوربا" معرّب يورپ ١٢)، كوجود السموات المتدفق بأمواج بيانه أبحر القرآن العظيم وسائر الكتب الإلهية، وحركة الشمس المنصوص

عليها في قوله تعالى وَالشَّمْسُ تَجْرِىْ لِمُسْتَقَرٍّ لَّهاَ وقوله تعالى: الشمسُ والقمرُ بحسبان، إلى غير ذلك حتى أحلّ الدجاجة المنخنقة، وجعل البول قائما، والصلوة في الخفاف النصرانية المتنجسة من السنة، كل ذلك حبا للنصارى، ومناواة لله و رسوله جل وعلا، وصلى الله تعالى عليه وسلم .

ومنهم المرزائيّة، ونحن نسمّيهم **الغلامية**، نسبة إلى غلام أحمد **القادياني**، دجال حدث في هذا الزمان، فادعى أوّلا مماثلة المسيح، وقد صدق والله، فإنه مثل المسيح الدجال الكذاب، ثم ترقى به الحال فادعى الوحي، وقد صدق والله، لقوله تعالى وانّ الشيطين لَيُوحي بعضُهم إلى بعضٍ زُخرفَ القولِ غرورا- أما نسبة الإيحاء إلى الله سبحنه وتعالى وجعله كتابه البراهين الغلامية كلام الله عزوجل فذلك أيضاً مما أوحى إليه إبليس اَن خُذ مني، وانسب إلى إله العلمين

ثم صرح بادعاء النبوة والرسالة، وقال : هو الله الذي أرسل رسوله في قاديان - وزعم أن مما نزل الله تعالى عليه إنا أنزلناه بالقاديان، وبالحق نزل - وزعم أنه هو أحمد الذي بشربه ابن البتول، وهو المراد من قوله تعالى عنه : مبشرا برسول ياتي من بعدي إسمه أحمد - وزعم أن الله تعالى قال له : إنك أنت مصداق هذه الآية هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله- ثم أخذ يفضل نفسه اللئيمة على كثير من الأنبياء والمرسلين، صلوات الله تعالى وسلامه عليهم أجمعين، وخص من بينهم كلمة الله وروح الله ورسول الله عيسى صلى الله تعالى عليه وسلم فقال:

ابن مريم كے ذکر کو چھوڑو = اس سے بہتر غلام أحمد ہے

أي اتركوا ذكر ابن مريم فإن غلام أحمد أفضل منه

وإذ قد أوخذ بأنك تدعي مماثلة عيسى رسول الله عليه الصلوة والسلام، فأين تلك الآيات الباهرة التي أتى بها عيسى كإحياء الموتى، وإبراء الاكمه والأبرص، وخلق هيئة الطير من الطين، فينفخ فيه فيكون طيرا بإذن الله تعالى، فأجاب بأن عيسى إنما كان يفعلها بمسمريزم اسم قسم من الشعوذة بلسان إنكلتره، قال : ولو لا أني أكره أمثال ذلك لأتيت

بها- وإذ قد تعود الإنباء عن الغيوب الآتية كثيرا، و يظهر فيه كذبه كثيرا بشيرا، داوى داءه هذا بأن ظهور الكذب في أخبار الغيب لا ينافي النبوة، فقد ظهر ذلك في أخبار أربع مائة من النبيين، وأكثر من كذبت أخباره عيسى، وجعل يصعد مصاعد الشقاوة حتى عد من ذلك واقعة الحديبية - فلعن الله من آذى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، ولعن من آذى أحدا من الأنبياء، وصلى الله تعالى على أنبيائه وبارك وسلم

واذ قد أراد قهر المسلمين على أن يجعلوه إياه المسيح الموعود ابن مريم البتول، ولم يرض بذالك المسلمون، وأخذوا يتلون فضائل عيسى صلوات الله عليه قام بالنضال، وطفق يدعي له عليه الصلوة والسلام مثالب ومعايب حتى تعدى إلى أمه الصديقة البتول، المصطفاة المطهرة المبرأة بشهادة الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم، وصرح أن مطاعن اليهود على عيسى وأمه لا جواب عنها عندنا، ولا نستطيع ردها أصلا، وجعل يلمز البتول المطهرة من تلقاء نفسه في عدة مواضع من رسائله الخبيثة بما يستثقل المسلم نقله و حكايته ثم صرح أن لا دليل على نبوة عيسى، قال بل عدة دلائل قائمة على إبطال نبوته ثم تسترفَرّقا عن المسلمين أن ينفروا عنه كافة، فقال : وإنما نقول بنبوته لأن القرآن عده من الأنبياء، ثم عاد فقال : لا يمكن ثبوت نبوته، وفي هذا كما ترى إكذاب للقرآن العظيم أيضاً، حيث حكم بما قامت الأدلة على بطلانه، إلى غير ذلك من كفرياته الملعونة أعاذ الله المسلمين من شره وشر الدجاجلة أجمعين .

ومنهم **الرافضة** الموجودون الآن في بلادنا، قد كان كثير من قدماء الروافض يصرحون بإنكار أشياء من ضروريات الدين، فلما أقام علماء السنة عليهم الطامّة الكبرى، وجاء أوساطهم كالطوسي والحلي ونظرائهما، فغيروا، وبدلوا، و أنكروا، و خولوا، وتستروا، و تنزلوا، ففي دائرة اسم الإسلام دخلوا، ثم الآن لما تمادى بهم الزمان رجعوا إلى دين آبائهم، وصرحت مجتهدوهم وجهالهم ونساءهم ورجالهم بنقص القرآن العزيز، وأن الصحابة أسقطوا منه سورا وآيات، وصرحوا بتفضيل أمير المؤمنين سيدنا علي كرم الله تعالى وجهه الكريم وسائر الأئمة الأطهار رضي الله تعالى عنهم على الأنبياء السابقين جميعا، صلوات

ا الله تعالى وسلامه عليهم، وهذان كفران لا تجدن أحدا منهم خاليا عنهما في هذا الزمان، وا الله المستعان،

وقد صرح مجتهدهم بالبدء على ا الله، تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا، وأخذ ينزله عن الكفر فوقع فيه، ولات حين مناص، حيث أوّله بأن ا الله تعالى يحكم بشيء ثم يعلم أن المصلحة في خلافه فيبدله، فقد اعترف بحصول الجهل لربه، أما ما يأتي جهلتهم من الطامات في المراثي والمناقب فأكثر من أن تحصر، و أشهر من أن تشهر .

ومنهم الوهابية الأمثالية والخواتمية وقد قصصنا عليك أقوالهم وشانهم وأنهم كانوا وبانوا فيما قبل، وهم مقتسمون إلى **الأميرية** نسبة إلى أميرحسن وأميرأحمد السهسوانيين، **والنذيرية** المنسوبة إلى نذيرحسين الدهلوي **والقاسمية** المنسوبة إلى قاسم النانوتي صاحب "تحذير الناس" وهو القائل فيه : لو فرض في زمنه صلى ا الله تعالى عليه وسلم بل لوحدث بعده صلى ا الله تعالى عليه وسلم نبي جديد لم يخلّ ذلك بخاتميته، وإنما يتخيل العوام أنه صلى ا الله تعالى عليه وسلم خاتم ا.بين بمعنى آخر النبيين مع أنه لا فضل فيه أصلا عند أهل الفهم، إلى آخر ما ذكر من الهذيانات .

وقد قال في التتمة والأشباه وغيرهما : إذا لم يعرف أن محمدا صلى ا الله تعالى عليه وسلم آخر الأنبياء فليس بمسلم لأنه من الضروريات اهـ

النانوتي هذا هو الذي وصفه محمد علي الكانفوري ناظم الندوة بحكيم الأمة المحمدية، فسبحان مقلب القلوب والأبصار، ولا حول ولا قوة إلا با الله الواحد القهار، العزيز الغفار، فهؤلاء المردة مريدة الخناس مع اشتراكهم في تلك الداهية الكبرى مفترقون فيما بينهم على آراء يوحي بها إليهم الشيطان غرورا، وقد فصلت في غير ما رسالة

ومنهم الوهابية الكذابية أتباع رشيد أحمد الكنكوهي تقوّل أولا على الحضرة الصمدية تبعا بشيخ طائفته إسماعيل الدهلوي عليه ما عليه بإمكان الكذب، وقد رددت عليه هذيانه في كتاب مستقل سميته **"سبحن السبوح عن عيب كذب مقبوح"** ١٣٠٧هـ وأرسلته إليه وعليه بصيغة الإلتزام من بوسطة، وأتت منه الرجعة بواسطتها منذ

إحدى عشرة سنة، وقد أشاعوا ثلاث سنين أن الجواب يُكتب، كتب، يُطبع، ارسل للطبع، وما كان الله ليهدي كيد الخائنين، فما استطاعوا من قيام، وما كانوا منتصرين، والآن إذ قد أعمى الله سبحنه بصر من قد عميت بصيرته من قبل، فأنى يرجى الجواب، وهل يجادل ميت من تحت التراب؟

ثم تمادى به الحال، في الظلم والضلال، حتى صرح في فتوى له (قد رأيتها بخطه وخاتمه بعيني وقد طبعت مرارا في بمبئ وغيرها مع ردها) "أن من يكذّب الله تعالى بالفعل ويصرح أنه سبحانه وتعالى قد كذب، وصدرت منه هذه العظيمة فلا تنسبوه إلى فسق، فضلا عن ضلال، فضلا عن كفر، فإن كثيرا من الأئمة قد قالوا بقيله، وإنما قصارى أمره أنه مخطئ في تاويله"

فلا إله إلا الله انظر إلى وخامة عواقب التكذيب بالإمكان كيف جرت إلى التكذيب بالفعل، سنة الله في الذين خلوا من قبل أولئك الذين أضلهم الله وأعمى أبصارهم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

ومنهم الوهابية الشيطانية وهم كالفرقة الشيطانية من الروافض، كانوا أتباع شيطان الطاق، وهؤلاء أتباع شيطان الآفاق، إبليس اللعين، وهم أيضاً أذناب ذلك المكذب الكنكوهي، فإنه صرح في كتابه البراهين القاطعة وماهي والله إلا القاطعة لما أمر الله به أن يوصل بان شيخهم إبليس أوسع علما من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا نصه الشنيع بلفظه الفظيع (ص٤٧) شيطان وملك الموت كو يه وسعت نص سے ثابت هوئی فخرِ عالم کی وسعت علم کی کونسی نص قطعی هے که جس سے تمام نصوص کو رد کر کے ایك شرك ثابت کرتا هے اهـ

أي إن هذه السعة في العلم ثبتت للشيطان وملك الموت بالنص، وأي نص قطعي في سعة علم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حتى ترد به النصوص جميعا، ويثبت شرك.

وكتب قبله "شرك نهیں تو کونسا إيمان کا حصه هے" أي إن هذا الشرك ليس فيه حبة خردل من إيمان،

فيا للمسلمين ياللمؤمنين بسيد المرسلين صلى الله تعالى عليه وعليهم وسلم أجمعين انظروا إلى هذا الذي يدّعي علوّ الكعب في العلوم والإتقان، وسعة الباع في الإيمان والعرفان، و يُدْعى في أذنابه بالقطب وغوث الزمان كيف يسب محمدا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ملأ فيه، ويؤمن بسعة علم شيخه إبليس، ويقول لمن علمه الله ما لم يكن يعلم وكان فضل الله عليه عظيما، الذي تجلى له كل شيء وعرفه، وعلم ما في السموات والأرض، وعلم ما بين المشرق والمغرب، وعلم علم الأولين والآخرين كما نص على كل ذلك الأحاديث الكثيرة أنه "أيّ نص في سعة علمه" فهل ليس هذا إيمانا بعلم إبليس، وكفرا بعلم محمد صلى الله تعالى عليه وسلم؟ وقد قال في نسيم الرياض كما تقدم: من قال فلان أعلم منه صلى الله تعالى عليه وسلم فقد عابه ونقصه فهو ساب، والحكم فيه حكم الساب من غير فرق، لا نستثني منه صورة، وهذا كله إجماع من لدن الصحابة رضي الله تعالى عنهم

ثم أقول انظروا إلى آثار ختم الله تعالى كيف يصير البصير أعمى، وكيف يختار على الهدى العمى، يؤمن بعلم الأرض المحيط لإبليس، وإذا جاء ذكر محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال" هذا شرك" وإنما الشرك إثبات شريك لله تعالى، فالشيء إذا كان إثباته لأحد من المخلوقين شركا كان شركا قطعا لكل الخلائق، إذلا يصح أن يكون أحد شريكا لله تعالى، فانظروا كيف آمن بأن إبليس شريك له سبحنه، وإنما الشركة منتفية عن محمد صلى الله تعالى عليه وسلم، ثم انظروا إلى غشاوة غضب الله تعالى على بصره يطالب في علم محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بالنص، ولا يرضى به حتى يكون قطعيا، فإذا جاء على سلب علمه صلى الله تعالى عليه وسلم تمسك في هذا البيان نفسه على ص٤٦ بستة أسطر قبل هذا الكفر المهين بحديث باطل لا أصل له في الدين، وينسبه كذبا إلى من لم يروه بل رده بالرد المبين حيث يقول :

"شيخ عبد الحق روايت كرتے هيں كه مجهكو ديوار كے پيچهے كا بهى علم نهيں" اهـ

أي روى الشيخ عبد الحق قدس سره عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا أعلم ما

وراء هذا الجدار.

مع أن الشيخ قدس الله تعالى سره إنما قال في مدارج النبوة هكذا: اينجا اشكال مى آرند كه در بعض روايات آمده است كه گفت آنحضرت صلى الله تعالى عليه وسلم كه من بنده ام نمى دانم آنچه در پسِ اين ديوار است جوابش آنست كه اين سخن أصلے ندارد وروايت بداں صحيح نه شده است الخ أي يشكل ههنا بأن جاء في بعض الروايات أن قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : إنما أنا عبد لا أعلم ماوراء هذا الجدار، وجوابه أن هذا القول لا أصل له و لم تصح به الرواية اهـ

فانظروا كيف يحتج "بلا تقربوا الصلوة" ويترك "وأنتم سكارى" وكذلك قال الإمام ابن حجر العسقلاني : لا أصل له اهـ وقال الإمام ابن حجر المكي في أفضل القرى: لم يعرف له سند اهـ

وقد عرضت قوليه هذين أعني ما اقترف من تكذيب الله سبحنه وتنقيص علم رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم على بعض تلامذته ومريديه فعارضني وقال: "ما كان شيخنا ليتفوه بأمثال هذا الكفر" فأريته الكتاب وكشفت عن كفره الحجاب، فأجاءه الاضطراب إلى أن قال: ليس هذا الكتاب لشيخي، إنما هو لتلميذه خليل أحمد الأنبهتي، فقلت هو قد قرظ عليه وسماه كتابا مستطابا، وتاليفا نفيسا، ودعا الله تعالى أن يتقبله وقال: يه براهين قاطعه اپنے مصنف كى وسعت نور علم اور فسحت ذكاء وفهم و حسن تقرير و بهائے تحرير پر دليل واضح ہے أي إن هذا الكتاب دليل واضح على سعة نور علم مؤلفه وفسحة ذكائه وفهمه وحسن تقريره و بهاء تحريره اهـ فقال: لعله لم ينظر فيه مستوعبا، إنما نظر بعض مواضع متفرقة، واعتمد على علم تلميذه، قلت: كلا بل قد صرح في هذا التقريظ أنه رآه من أوله إلى آخره قال: لعله لم ينظر فيه نظر تدبر، قلت : كلا بل قد صرح فيه أنه رآه بنظر غائر، وهذا لفظه في التقريظ : اس احقر الناس رشيد أحمد گنگوهى نے اس كتاب مستطاب براهين قاطعه كو اول سے آخر تك بغور ديكها الخ - أي إن أحقر الناس رشيد أحمد الگنگوهي طالع هذا الكتاب المستطاب البراهين القاطعة من أوله إلى آخره بإمعان

النظر - اهـ - فبهت الذي كابر، والله لا يهدي المكابرين .

ومن كبراء هؤلاء الوهابية الشيطانية رجل آخر من أذناب الگنگوهي يقال له أشرفعلي التانوي صنف رسيِّلة لا تبلغ أربعة أوراق، وصرح فيها بأن العلم الذي لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالمغيبات، فان مثله حاصل لكل صبي و كل مجنون بل لكل حيوان وكل بهيمة وهذا لفظه الملعون (صـ٧) آپ کی ذات مقدسه پر علم غیب کا حکم کیا جانا اگر بقولِ زید صحیح ہو تو دریافت طلب یہ أمر ہے کہ اس غیب سے مراد بعض غیب ہے یا کل غیب، اگر بعض علوم غیبیہ مراد ہیں تو اس میں حضور کی کیا تخصیص ہے ایسا علم غیب تو زید و عمرو بلکہ ہر صبی و مجنون بلکہ جمیع حیوانات و بہائم کیلئے بھی حاصل ہے (إلى قوله) اور اگر تمام علوم غیب مراد ہیں، اسطرح کہ اس کی ایك فرد بھی خارج نہ رہے تو اس کا بطلان دلیل نقلی و عقلی سے ثابت ہے "أي إن صح الحكم على ذات النبي المقدسة بعلم المغيبات كما يقول به زيد فالمسئول عنه أنه ماذا أراد بهذا؟ أبعض الغيوب أم كلها؟ فإن أراد البعض فأي خصوصية فيه لحضرة الرسالة، فإن مثل هذا العلم بالغيب حاصل لزيد و عمرو بل لكل صبي و مجنون بل لجميع الحيوانات والبهائم، وإن أراد الكل بحيث لا يشذ منه فرد فبطلانه ثابت نقلا وعقلا اهـ"

أقول فانظر إلى آثار ختم الله تعالى كيف يسوّي بين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وبين كذا وكذا، وكيف ضل عنه أن علم زيد وعمرو، وعلم عظماء هذا المتشيخ الذين سماهم، بالغيوب لايكون إن كان إلاظنا وإنما العلم اليقيني بها أصالة لأنبياء الله تعالى، وما حصل به القطع لغيرهم فإنما يحصل بإنباء الأنبياء عليهم الصلوة و السلام لا غير، ألم تر إلى ربك كيف يقول: وَمَا كَانَ اللّٰهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الغَيْبِ وَلَكِنَّ اللّٰه يَجتَبِىْ مِنْ رُسُلِه مَنْ يَّشَاءُ- وقال عزمن قائل: عٰلِمُ الغَيْبِ فلا يُظْهِر على غيبه اَحَداً الاّ مَنِ ارْتَضٰى مِن رَّسُول- الآية فانظر كيف ترك القرآن، وودع الإيمان وأخذ يسأل عن الفرق بين النبي والحيوان،(حيث قال: "تو چاہیے کہ سب کو عالم الغیب کہا جائے پھر اگر اس کا التزام نہ کیا جائے تو نبی و غیر نبی میں وجہِ فرق بیان کرنا ضرور ہے - اهـ - مختصرا، أي

فينبغي أن يقال للكل عالم الغيب، فإن لم يلتزم هذا فلابد من بيان وجه الفرق بين النبي و غيره ١٢ منه) كذلك يطبع الله على قلب كل متكبر خوّان،

ثم انظروا كيف حصر الأمر بين مطلق العلم والعلم المطلق، ولم يجعل الفرق بعلم حرف أوحرفين، وعلوم خارجة عن العد والحد شيئا، فانحصر الفضل عنده في الإحاطة التامة، ووجب سلب الفضيلة عن كل فضل أبقى بقية، فوجب سلب فضل العلم مطلقا عن الأنبياء عليهم الصلوة والسلام من دون تخصيص بالغيب والشهود، وجريان تقريره الخبيث فيه أظهر من جريانه في علم الغيب، فإن حصول مطلق العلم ببعض الأشياء لكل إنسان وحيوان أظهر من حصول بعض علوم الغيب لهم،

ثم أقول لن ترى أبدا من ينقّص شان محمد صلى الله تعالى عليه وهو معظم لربه عزوجل، كلا والله إنما ينقّصه من ينقّص ربه تبارك وتعالى، كما قال عزوجل: وَمَا قَدَرُوا الله حَقَّ قَدْرِه، فإن ذلك التقرير الخبيث إن لم يجر في علم الله عزوجل فإنه يجري بعينه من دون كلفة في قدرته سبحنه وتعالى كأن يقول ملحد منكر لقدرته العامة سبحنه وتعالى متعلما من هذا الجاحد المنكر لعلم محمد صلى الله تعالى عليه وسلم، انه : إن صح الحكم على ذات الله المقدسة بالقدرة على الأشياء كما يقول به المسلمون فالمسئول عنهم أنهم ماذا أرادوا بهذا، أبعض الأشياء أم كلها فإن أرادوا البعض فأي خصوصية فيه لحضرة الألوهية فإن مثل هذه القدرة على الأشياء حاصلة لزيد وعمرو، بل لكل صبي ومجنون، بل لجميع الحيوانات والبهائم، وإن أرادوا الكل بحيث لا يشذ منه فرد، فبطلانه ثابت عقلا ونقلا، فإن من الأشياء ذاته تعالى شانه، ولا قدرة له على نفسه، وإلا لكان مقدورا فكان ممكنا، فلم يكن واجبا، فلم يكن إلها - فانظر إلى الفجور كيف يجر بعضه إلى بعض، والعياذ بالله رب العلمين .

ومنهم **المتصوفة المتصلفة** المبطلة المتكلفة القائلة بالاتحاد أو الحلول، أو سقوط التكاليف عن العارفين مع بقاء العقول، لا بمعنى فناء الإرادة في إرادة الله تعالى فلا يبقى تكليفا، ولا بمعنى نفي الأفعال والإرادات كلها عنهم لفناء أنفسهم، فلم يبق لهم في حضرة الوجود

دعوى اسم ولا رسم، وإنما ربهم هو الذي يتولا هم، فيحركهم كيف يشاء ويصرفهم، وهو المشار إليه بالحديث الصحيح كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، بل بمعنى أنهم إذا وصلوا جلّوا أن يؤمروا بشيء، أو ينهوا عنه، فيحل الله لهم الحرام، ويسقط عنهم الفرائض، وترى بعضهم يستخف بالشريعة الغراء جهارا، ويقول: الشرع طريق، فمن وصل فما له وللطريق؟ ويقول: صلاة الزاهدين الركوع والسجود، وإنما صلوتنا ترك الوجود، يتمسك به على تهاونه بالصلوة، وتركه الجمع والجماعات، وترى كل عفريت نفريت منهم يدعي الألوهية لنفسه و لمشايخه، ويتستر بعويصة وحدة الوجود، وأنا والله مؤمن بوحدة الوجود، وحقيتها جلية عندي كالشمس على رابعة النهار، ولكن أين هؤلاء المفرقون بين كبرائهم وبين أعدائهم فيسمون فريقا آلهة، وفريقا شياطين من وحدة الوجود، المتكلمة عن مرتبة الجمع، نعم الوجود واحد، والموجود واحد والكل ظلال وعكوس، والألوهية ليست إلا لله، لا لكم، ولا لمشايخكم، فأنى تصرفون، ما لكم كيف تحكمون، ولولا ضيق نطاق البيان عن اجتلاء هذه العروس لأتيت ههنا بما فيه شرح الصدور، و جلاء العيون، وبهجة النفوس.

وبالجملة هؤلاء الطوائف السبع كلهم كفار مرتدون خارجون عن الإسلام بإجماع المسلمين، وقد قال في البزازية، والدرر، والغرر، والفتاوى الخيرية، ومجمع الأنهر، والدر المختار، وغيرها من معتمدات الأسفار، في مثل هؤلاء الكفار : من شك في كفره وعذابه فقد كفر اهـ وقال في الشفاء الشريف: نكفر من لم يكفر من دان بغير ملة المسلمين من الملل، أو وقف فيهم أو شك اهـ - وقال في البحر الرائق وغيره: من حسّن كلام أهل الأهواء، أو قال معنوي، أو كلام له معنى صحيح إن كان ذلك كفرا من القائل كفر المحسّن اهـ - وقال الإمام ابن حجر في "الإعلام" في فصل الكفر المتفق عليه بين أئمتنا الأعلام: من تلفظ بلفظ الكفر يكفر، وكل من استحسنه، أو رضي به يكفر. اهـ -

فالحذر الحذر، أيها الماء والمدر، فإن الدين أعز مايؤثر، وإن الكافر لا يوقر، وإن الضلال أهم ما يحذر، وإن الشر أجلب للشر، وإن الدجال شر منتظر، وإن اتباعه أوفر و أكثر، وإن

بعقدذمة- وإن كان مما لا يكفر به فأمره بينه وبين ا لله أخف من الكافر لا محالة، ولكن الأمر في الإنكار عليه أشد منه على الكافرلأن شرالكافر غيرمتعد، وإن المسلمين اعتقدوا كفره، فلا يلتفتون إلى قوله إذلا يدعي لنفسه الإسلام واعتقاد الحق -أما المبتدع الذي يدعو إلى البدعة ويزعم أن ما يدعو إليه حق فهو سبب لغواية الخلق، فشره متعد، فالإستحباب في إظهار بغضه ٣٦٧ ومعاداته والانقطاع

عجائبه أظهر وأكبر، وإن الساعة أدهى وأمر، ففروا إلى ا لله ، فقد بلغ السيل زباه، ولا حول ولا قوة إلا با لله، وإنما أطنبنا في هذا المقام، لأن التنبيه على هذا أهم المهام، وحسبنا ا لله و نعم الوكيل، وأفضل الصلوة بأكمل التبجيل على سيدنا محمد وآله أجمعين والحمد لله رب العلمين ١٢

٣٦٧ هنالك تنقطع قلوب الندوة وأهلها، وتنكشف على العالمين عورات جهلها، وهذا بحمد ا لله تعالى عين ما ذكرت في فتاوى الحرمين، في جواب المسئلة السابعة والعشرين حيث أقول. في بيان الرد على المبتدعين: هم أضر على المسلمين من الكافرين فإن المسلم وإن كان ما كان في غاية الجهل يعرف أن الكافر على الباطل الصريح، فلا يصغي إليه، ولا يلقي بالا لما يتفوه لديه، أما المبتدع فله غُرة كغُرّة الجرب كما في الحديث، فانظره إذا جاء يتخشع، ويراءي و يتصنع، وسرح لحيته، ووسع جبته، و كبر عمامته، فأوهم إمامته، وتزيا لهم بزيّ العلماء، وتلا الآيات، وروى الروايات عند الجهلاء، ثم وسوس في صدورهم أن الذي يقول هو الثابت بكلام ا لله وكلام الرسول، جل جلاله وصلى ا لله تعالى عليه و سلم فهذا هو الداء العضال، والمكر الذي تزول منه الجبال، فأهم الأشياء إفساد أمره، وردكيده بإذن ا لله في نحره، وتغيير منكره، وتشهير عُجَره و بُجَره وهذا ما روى ابن أبي الدنيا، في ذم الغيبة، والحكيم الترمذي، والحاكم في الكنى، والشيرازي في الألقاب، وابن عدي، والطبراني في الكبير، والبيهقي، والخطيب عن بهزبن حكيم عن أبيه عن جده عن النبي صلى ا لله تعالى عليه وسلم : أترِعون عن ذكر الفاجر؟ متى يعرفه الناس؟ اذكروا الفاجر بما فيه، يحذره

عنه و تحقيره، والتشنيع عليه ببد عته،وتنفير الناس عنه أشد، وإن سلّم في خلوة فلا باس برد جوابه ٣٦٨، وإن علمت أن الإعراض عنه والسكوت عن جوابه يقبّح في نفسه بدعته، ويؤثر في زجره فترك الجواب أولى، لأن جواب السلام وإن كان واجبا فيسقط فيه مصلحة حتي يسقط بكون الإنسان في الحمام، أو في قضاء حاجة، وغرض الزجر أهم من هذه الأغراض، و إن كان في ملأ فترك الجواب أولى تنفيرا للناس عنه، وتقبيحا للبدعة في أعينهم، وكذلك الأولى كف الإحسان إليه، والإعانة له، لا سيما فيما يظهر للخلق، قال عليه السلام : من انتهر صاحب بدعة ملأ ا لله قلبه أمنا و إيمانا،ومن أهان صاحب بدعة آمنه ا لله يوم الفزع الأكبر، ومن لان له وأكرمه أو لقيه ببشر فقد استخف بما أنزل ا لله على محمد صلى ا لله تعالى عليه وسلم -الثالث المبتدع العامي الذي لا يقدر على الدعوة، ولا يخاف الاقتداء به فأمره أهون، فالأولى أن لا يفاتح بالتغليظ والإهانة، بل يتلطف به با لنصح، فإن قلوب العوام سريعة التقلب، فإن لم ينفع النصح، وكان في هذا الإعراض عنه تقبيح لبدعته في عينه تأكد الإستحباب في الإعراض ، وإن علم أن ذلك لا يؤثر فيه لجمود طبعه ورسوخ عقده في قلبه، فالإعراض أولى، لأن البدعة إذا لم يبالغ في تقبيحها شاعت بين الخلق وعم فسا دها٣٦٩

الناس. اهـ -

٣٦٨ هذا في الجواب، أما الإبتداء بالسلام عليه بل على من هوأخف حالا منه وهو الفاسق المغلن فلا يحل شرعا، كما نص عليه في الدر المختار وغيره من غرر الأسفار١٢

٣٦٩ رحمك ا لله فلقد نصحت الأمة، وكشفت الغمة وأبطلت ندوة الضلال المبين قبل وجودها بثمان مائة سنين، والحمد لله رب العلمين ١٢ إمام أهل السنة رضي ا لله تعالى عنه

مسئلة

قال أبوحنيفة وأصحابه لا يزيدالإيمان ولا ينقص -واختاره إمام الحرمين وكثيرمن الأشاعرة، وذهب أكثرالأشاعرة إلى زيادته ونقصانه، وليس الخلاف في أصل الزيادة والنقصان، فإن الحنفية ومن معهم لا يمنعون الزيادة والنقصان، باعتبارجهات غيرنفس الذات، بل بتفاوته يتفاوت المومنون، فلا أحد سوّي بين إيمان آحاد الناس وإيمان الملائكة والأنبياء من كل الوجه، غير أن ذلك التفاوت هل هو بزيادة أو نقص في نفس الذات، أو بأمور زائدة عليه فمنعوا الأول ، وقالوا ما يظن من أن القطع يتفاوت قوة إنما هو راجع إلى جلا ئه٣٧٠

مسئلة

الإيمان مخلوق ذهب إليه المحاسبي،١* وابن كلاب٢* وعبدالعزيز المكي وغيرهم- وعن أحمد بن حنبل وجماعة أنهم يقولون إن الإيمان غيرمخلوق- ووجهه الأشعري بما حاصله أن إطلاق الإيمان في قول من قال إنه غير مخلوق ينطبق على الإيمان الذي هو من صفات الباري، لأن من أسمائه الحسنى المومن، وإيمانه تصديقه

---

٣٧٠ ضرورة أن القطع عدم احتمال النقيض، ولا تشكيك في العدم، فإن كان مع التصديق الإذعاني شيء ما من تجويز النقيض ولو ضعيفا في غاية الضعف لم يكن قطعا، و لم يكن إيمانا أصلا قطعا، وإن لم يكن معه شيء من ذلك أصلا كان إيمانا قطعا، فمن أين ياتي التشكيك ١٢

١* الحارث الإمام العارف بالله ١٢

٢* عبد الله ١٢

في الأزل بكلامه القديم إخباره١* الأزلي بوحدانيته ٣٧١ كما دل عليه قوله تعالى إنني أنا الله، لا اله الا انا٣٧٢، ولا يقال إن تصديقه تعالى محدث ولا مخلوق، تعالى أن يقوم به حادث،

قال ابن أبي الشريف لا يتحقق في هذه المسئلة عند التامل محل لخلاف، لأن الإيمان المكلف به فعل قلبي مكتسب، فلا يتجه خلاف في كونه مخلوقا، والإيمان الذي دل عليه اسمه تعالى فهو من صفاته تعالى فلا يتجه لأهل السنة خلاف في أنه قديم، وبالغ بعض مشامخ بخارا حتى حكموا بكفر من ٣٧٣ قال بخلق الإيمان، وألزموا عليه خلق كلام الله، لأنه تعالى قال بكلامه الذي ليس بمخلوق : فاعلم أنه لا إله إلا هو ٣٧٤ وقال تعالى : محمد رسول الله (صلى الله تعالى عليه وسلم) فيكون المتكلم ٣٧٥ به قد قام به ما ليس بمخلوق٣٧٦، كما أن

١* بالنصب مفعول تصديقه ١٢

٣٧١ و رسالة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم١٢

٣٧٢ و قوله تعالى محمد رسول الله – وقوله تعالى يس والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين١٢

٣٧٣ من يسلم هذا الإكفار ونحن لا نكفر من فاه بخلق القرآن صريحا، والعياذ بالله تعالى، فكيف بمن يلزم عليه على هذا الوجه البعيد الغير السديد ١٢

٣٧٤ هكذا في نسخة الطبع والذي في التنزيل فاعلم أنه لا إله إلا الله ١٢

٣٧٥ أي من تكلم بهاتين الكلمتين الإلهيتين منا ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

٣٧٦ أقول : ما ليس بمخلوق لابد أن يكون قديما، ومحال أن يقوم قديم بحادث، كما يستحيل أن يقوم حادث بقديم، كيف والقائم بشيء صفة له، والصفة لا وجود لها إلا وجودا ناعتيا، والوجود الناعتي محتاج إلى حاشيته، فكيف تتقدم الصفة الموصوف، فضلا

من قرء القرآن قرء كلام الله الذي ليس بمخلوق، وجهّلهم ٣٧٧ مشايخ سمرقند، وهو الأظهر فإن الإيمان بالوفاق ٣٧٨ هو التصديق بالجنان، والإقرار باللسان، وكل منهما فعل من أفعال العباد، وأفعال العباد مخلوقة لله تعالى، باتفاق أهل السنة،

ويلزم ٣٧٩ أيضا كون كل ذاكر من سبحن الله والحمد لله بل كل متكلم في أي غرض فرض وإن لم يوافق نظم القرآن إلا في الأجزاء قد قام به ما ليس

عن قدمها وحدوثه، فإن تشبث بمسئلة انتقال العرض، فمع بطلانها يلزم معاذ الله سلب الصفة عن الله سبحانه، لزوالها عنه بعد الانتقال، أو وجود شيء واحد بوجودين معا، والكل محال،

فان قيل بل قام بالعبد شيء آخر غير ما قام بالله تعالى، وإنما هو مضاه له في كونهما حكايتين متوافقتين فقد زال الإشكال، فإن الذي ليس بمخلوق هو القائم بالله تعالى، ولا يلزم منه أن يكون ما يوافقه أيضاً غير مخلوق، كما لا يخفى - **والحل** أن القائم بالعبد هو علمه وإذعانه، ولا شك أنهما حادثان، والذي ليس بمخلوق هو معنى الكلمتين الإلهيّتين، وليس قائما بالعبد، غايته أنه معلوم له، ومرتبة المعلوم ليست مرتبة القيام ١٢

٣٧٧ أقول : التاويل أولى من التجهيل، كلامهم منادٍ بأجلى نداء أن مرادهم بالإيمان المؤمن به كما تقول: السنة ديني،والقرآن إيماني أي ما أومن به، وتعبيرهم بالقيام وقع تسامحا لتقارب العلم والمعلوم، والمؤمن به هي المعاني القديمة القائمة بالذات العلية المعبر عنها بالكلام النفسي، ولا شك أن من قال بحدوثه يلزمه الكفر، وقد أكفره جماعة من الصحابة والتابعين، والأئمة الأقدمين كما بينته في "سبحن السبوح" فهذا ما عنوا. والله تعالى أعلم ١٢

٣٧٨ أي ليس فيه باتفاق أهل السنة شيء غير هذين سواء كانا ركنيه أو أحدهما ركنا والآخر شرطا ١٢

٣٧٩ التاويل ما أشرت إليه أن التعبير بالقيام مسامحة، إنما اللازم قيام علم ما ليس بمخلوق، ولا محذور فيه بل هو واجب قطعا ١٢

بمخلوق من معاني كلا مه تعالى، ونص كلام أبي حنيفة في الوصية صريح في خلق الإيمان حيث قال نقربأن العبد مع جميع أعماله و إقراره ومعرفته مخلوق[٣٨٠]

مسئلة

إذا أشكل أي التبس علي الإنسان من أهل الإيمان شيء من دقائق علم التوحيد[٣٨١] يجب عليه أن يعتقد في الحال[٣٨٢] بما هو الصواب عندالله تعالى بطريق الإجمال إلى أن يجد عالما فيسأله، و لا يسعه تاخير الطلب؛ ولا يعذر بالوقف عليه أي بتوقفه في معرفة هذه الأحوال، وعدم تفحصه بالسوال، ويكفر[٣٨٣] في الحال إن توقف على بيان الأمر في الإستقبال، لأن التوقف موجب[٣٨٤] للشك، وهو فيما يفترض اعتقاده كالإنكار، ولذا أبطلوا قول الثلجي من أصحابنا[٣٨٥] حيث قال : أقول[١*] بالمتفق[٢*] وهو أنه كلا مه تعالى، ولا أقول : مخلوق، أو قديم – هذا

---

٣٨٠ فإن قلت : قد تقدم أن الاقرار والمعرفة كليهما خارج عن حقيقة الإيمان، وإنما هو الإذعان، قلت : تقدم أن لا وجود له إلا بالمعرفة فحدوثها يوجب حدوثه قطعا ١٢

٣٨١ المراد به علم العقائد مطلقا فإن الحكم كذلك في جميع المعتقدات ١٢

٣٨٢ فيقول في نفسه : اعتقدت بما هو الحق عند الله تعالى في هذه المسئلة ١٢

٣٨٣ إن كانت المسئلة من ضروريات الدين ١٢

٣٨٤ أي مثبت للشك انّاً، وإن كان موجَبا له بالفتح لِمّاً، ولا ينبغي أن يجعل في المتن بالفتح، لأن موجب الشيء بالفتح لا يستلزم وجوده وجود الشيء لجواز تعدد الموجبات ١٢

٣٨٥ من أصحابنا أي الحنفية فروعاً لا أصولا، لأنه معدود في المعتزلة ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

١* في القرآن ١٢

٢* عليه بين الأئمة ١٢

والمراد بد قائق علم التوحيد أشياء يكون الشك والشبهة فيها منافيا للإيمان، ومناقضا للإيقان بذات الله وصفاته، ومعرفة كيفية المومن[١*] به بأحوال[٣٨٦] آخرته، فلا ينافي أن الإمام توقف في بعض [٣٨٧] الأحكام، لأ نها في شرائع الإسلام، فالإختلاف في علم الأحكام رحمة [٣٨٨]، والإختلاف في علم التوحيد والإسلام ضلالة وبدعة ، والخطاء في علم الأحكام مغفور، بل صاحبه فيه ماجور بخلاف الخطاء في علم الكلام، فإنه كفر[٢*] و زور[٣*] ،وصاحبه مازور[٤*] هذا ما أفاده الإمام الأعظم [٣٨٩] في الفقه الأكبر، و القاري في شرحه.

وليكن هذا آخر الكتاب، وأوّل غلق هذا الباب، وفتح أبواب رفع الحجاب، بالرحمن على العرش استوى، وبمن دنى فتدلى، فكان قاب قوسين أو أدنى، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله تعالى على خير خلقه محمد وآله وأصحابه أجمعين.

١* على صيغة المفعول، أي ما يومن به ١٢

٣٨٦ كذا في شرح القاري ولعل الباء بمعنى من، أي بمعرفة كيفية ما يؤمن به من أحوال المعاد ١٢

٣٨٧ كوقت الختان وغيره مما بلغ سبعا و قد عدت في رد المحتار ١٢

٣٨٨ لجواز تقليد الغير عند الضرورة بشرطه المعروف فهذا اليسر عند العسر إنما جاء من اختلاف علماء الأمة ١٢

٢* تارة ١٢

٣* أخرى ١٢

٤* مطلقا ١٢

٣٨٩ سيدنا أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه، وعنا به، آمين ١٢

أنوار المنان في توحيد القرآن

(١٣٣٠هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الأحد في ذاته. الواحد في صفاته. المتعالي بقدمه عن الحدوث وسماته. تعالى أن يتطرق الحدوث إلى مسمى لكلامه أو مصداق لآياته. أو يكون لكلامه تجدّد بتجدّد تجلّياته. أو تعدّد بتعدّد كسواته. هو الذي أنزل كلامه القديم على سيد بريّاته. وخاتم رسله وأوّل مخلوقاته، عليه وعلى آله وصحبه وذرّياته. أفضل صلواته. وأكمل تسليماته. وأزكى تحيّاته. وأنمى بركاته. فتجلّى القرآن في الأذهان، و الآذان، والورق واللسان، والزمان والمكان، وما انفصل عن الرحمن، ولا اتصل بالأكوان، في شيء من حضراته، حدثت القلوب والأسماع واللسن واليراع، وتحولت الأحوال وتبدّلت الأوضاع، والقرآن كما كان على قدمه وثباته.

اعلم أن العلماء الكرام جعلوا لوجود الشيء أربع مراتب : **وجود في الأعيان**، كما لزيد الموجود في الخارج، و **وجود في الأذهان**، وهو حصول صورة زيد التي هي مرآة ملاحظته في الذهن، و **وجود في العبارة**، كأن تقول بلسانك ''زيد'' فإن الإسم عين المسمى - و في مسند أحمد، وسنن ابن ماجة، وصحاح الحاكم وابن حبان [١] عن أبي هريره رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى

---

١ وقع في الفصل الثالث من المشكوة عزوه للبخاري، وأقره عليه القاري، و عزاه الإمام الشعراني في أو اخر البحث الثالث والعشرين من اليواقيت والجواهر لمسلم، و لم أره له، والله تعالى أعلم - اهـ - منه.

عليه وسلم عن ربه عزّوجلّ : أنـا مـع عبـدي إذا ذكـرنـي وتـحـرّكـت بـي شـفـتـاه. **ووجود في الكتابة**، كمـا إذا كتِب ''زيد''. قال تعالى : يَجِدُوْنَه مَكْتُوْبًا عِنْدَهُمْ فِيْ التَّوْرَيةِ وَالْاِنْجِيْلِ. يعني النبي صلى الله تعالى عليه وسلم.

وظاهر أن هذين النحوين الأخيرين بل الثاني أيضا ليست في عامة الأعيـان وجودا لشيء بنفسه، فإن الحق حصول الأشياء بأشباحها لا بأنفسـها. **أقـول** : وهذا هو عندي حقيقة إنكار أئمتنا المتكلمين الوجودَ الذهني، أي إن الشيء ليـس في الذهن بل شبحه، وحمله الإمام الرازي على إنكار كونه علما.

أقول : وهو أيضا حق، فإن العِلم عندنا - كما نصّ عليه إمام السنّة علـم الهدى أبو منصور الماتريدي قدس سره - هي الحالـة الإنجلائيـة دون الصـورة الحاصلة، وعليه المحققون من المتفلسفين، والسيد الزاهد، وبحر العلوم من المتأخرين، وإن كان جمهور جهلة المشائين على القول بالصورة مشائين.

فهذا مراد أصحابنا، ثم ذهب به المتأخرون إلى ما ذهبوا، وإلا فإنكار قيـام معانٍ بالأذهان، مما لا يعقل عن عاقل فضلا عن أولائك أساطين العلم والعرفان.

لكن عقيدة أئمتنا السلف الحقة الصادقة أن هذه الأنحاء الأربعـة كلـها مواطن وجود القرآن العظيم حقيقة وحقا، ومجالي شهود الفرقان الكريم تحقيقـا و صدقا. فالقرآن الذي هو صفة قديمة لحضرة العزة عز جلاله، وقائم أزلا و أبـدا بذاته الكريمة، مستحيل الإنفكاك عنه، ولا هو ولا غيره، ولا خالق ولا مخلوق، هو بعينه المقرّو بلساننا، المسموع بآذاننا، المكتوب في سطورنا، المحفوظ في صدورنـا، والحمد لله رب العلمين. لا أنه شيء آخر غير القرآن، دالا على القرآن، كلا. بـل كلها تجلّياته، وهو المتجلي فيها حقيقة، من دون أن ينفصل عن الذات الإلهيـة، أو

يتصل بشيء من الحوادث، أو يكون له حلول فيه، أو يصيب ذيل قدمه شِيَة من حدوث تلك الكسوات، أو يتطرق إليه تعدّد بتعدّد الجلوات، كما قلت :

أتجدُّد الملابس مغيّرٌ للابس

وقلت : شمسٌ وراء مدارك الوطواط فعليكَ بالإيمان لا الإبعاط. [٢]

وهذا سيدنا جبريل، عليه الصلاة بالتبجيل، رآه عدوّ الله أبو جهل، في صورة فحل، وقد صال عليه، وله ناب وهامة لم ير مثلها حتى نكص عدوّالله على عقبيه، فهل يسوغ لأحدأن يزعم أنه لم يكن جبريل، وإنما كان شيء آخر يدل على جبريل؟ حاش لله. بل كان جبريل يقينا. و في نفس الحديث عنه صلى الله تعالى عليه وسلم : قال ذاك جبريل لو دنا مني لأخذه. رواه ابن اسحاق، وأبو نعيم، والبيهقي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما - وإن كنا نعلم أيضا باليقين أن صورة جبريل الجميلة ليست الصورة الجَمَليّة، بل له ستّ مائة جناح قد سد الأفق.

و رأى الصحابة رضي الله تعالى عنهم في مسيرهم إلى بني قريظة دِحْية بن خليفة متوجها إليهم على بغلة بيضاء، فأخبروا به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال كما في الحديث : ذاك جبريل بعث إلى بني قريظة يزلزل بهم حصونهم، ويقذف الرعب في قلوبهم - وحديث أعرابي أتى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يسأله عن الإيمان والإسلام والإحسان والساعة وأشراطها، لم يعرفه أحد، ولا يرى عليه أثر سفر، شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر، وقوله صلى الله تعالى عليه

---

٢ الإبعاط : الغلوّ في الجهل، وفي الأمر القبيح، والقول على غير وجه، وتجاوز المقدار، كما في ق - اهـ - منه.

وسلم : إنه جبريل أتاكم يعلّمكم دينكم. معروف مشهور، وقد ثبت غير مـــرة إتيانه إليه صلى الله تعالى عليه وسلم في صورة دحية الكلبي رضي الله تعالى عنـــه وعلى جبريل الصلاة والسلام -- فللنسائي بسند صحيح عن ابن عمر رضـــي الله تعالى عنهما : كان جبريل ياتي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في صورة دحيـــة الكلبي -- ورواه الطبراني عن أنس رضي الله تعالى عنه مرفوعا أنه صلى الله تعـلى عليه وسلم قال : كان جبريل ياتيني على صورة دحيةالكلبي -- وفي الباب عـــن أمهات المؤمنين عائشة وأم سلمة رضي الله تعالى عنهما.

ولا يسوغ لمسلم أن يشك في كونه جبريل، مع القطع بأن جبريل ليـــس أعرابيا، ولا كلبيا. فما هو إلا أنها تجليات جبريل بتلك الصور المختلفة، لم يتعـدّد بتعدّدها جبريل. ٣

ولا يمكن أن يقال إن هذه كانت أشياء أخر غير جبريل تدل عليـــه. وفي ذلك أقول :

شعر أجـبـريـلٌ مـن السدرة وآخـــرُ جـــاء من قرية

وثالـثهم عَـــدا جـــملا ورابعهـــم غـــدا دِحية

فمنهم مـــن لـــه ذنَـــب ومـــنهم مـــن له لِحْية

وهـــذا بـــاطـل قـطـعـا فلا يـرضـــاه ذو نُهْيـــة

ومـَـعْ ذا وحـدة الـكــلّ يـقينٌ مـا بـه مِـرْيـــة

هو الـعادي على الـغــاوي هو الموحـــي بـــلا فِرْية

فهذا ما أفاده البرهان، و وراءه طور لأهل العرفان، فأهل الحقائق

---

٣ انخرقت وسقطت هنا قطعة ورق، فذهب نحو سطر من الأصل ١٢ محمد أحمد.

أدرى بهذه الدقائق، وعلينا التسليم والإذعان.

قال الله عزّوجلّ : وَاذا قُرِئَ الْقُرْاٰنُ فَاستَمِعُوْا لَه وَاَنْصِتُوْا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُوْن.

وقال تعالى : لاَ تُحَرِّكْ به لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِه. انَّ عَلَيْنَا جَمْعَه وَقُرْءَانَه. فَـاِذَا قَرَأنَاه فَاتَّبِعْ قُرْءَانَه.

وقال تعالى : فَاقرَؤُا مَا تَيَسَّرَ مِنَ القُرْءَان.

وقال تعالى : فَاَجِرْهُ حَتّى يَسْمَعَ كَلاَمَ الله.

وقال تعالى : وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُّدَّكِر.

وقال تعالى : بَلْ هُوَ ايتٌ بَيِّنتٌ فِيْ صُدُوْرِ الَّذِيْنَ اُوتُواْ الْعِلْمَ.

وقال تعالى : وَانَّه لَفِيْ زُبُرِ الْاَوَّلِيْنَ.

وقال تعالى : فِيْ صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ مَّرْفُوْعَةٍ مُّطَهَّرَة.

وقال تعالى : بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيْدٌ فِيْ لَوْحٍ مَّحْفُوْظ.

وقال تعالى : انَّه لَقُرْاٰنٌ كَرِيْمٌ فِيْ كِتبٍ مَّكْنُوْن. لاَ يَمَسُّه الاَّ الْمُطَهَّرُوْنَ.

وقال تعالى : نَزَلَ بِهِ الرُّوْحُ الْاَمِيْنُ. عَلى قَلْبِكَ لِتَكُوْنَ مِنَ الْمُنْذِرِيْنَ بِلِسَـانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِيْنٍ. -- إلى غير ذلك من الآيات.

فانظروا إياه جعل مقروًا. وإياه جعل مسموعا، وإياه جعل محفوظا، وإيـــاه جعل مكتوبا. وفيه قال إنه القرآن، وإنه كلام الرحمن.

قال سيدنا الإمام الأعظم رضي الله تعالى عنه في ''الفقه الأكبر'' :

القرآن في المصاحف مكتوب، وفي القلوب محفوظ، وعلى الألسن مقروٌ، وعلـــى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم منزّل، ولفظنا بالقرآن مخلوق، وكتابتنا له، وقراءتنا له مخلوق، والقرآن غير مخلوق - اهـــ -

وقال رضي الله تعالى عنه في وصاياه : نقرّ بأن القرآن كلام الله تعـــالى، و وحيه، و تتريله، وصفته، لا هو ولا غيره، بل هو صفته على التحقيق، مكتـوب في المصاحف، مقروّ بالألسن، محفوظ في الصّدور، غير حالّ فيها (إلى قوله رضـي الله تعالى عنه) والله تعالى معبود، و لا يزال عما كان، وكلامه مقـــروّ، ومكتـــوب، ومحفوظ من غير مزايلة عنه -اهـــ -

وقال العارف بالله سيدي العلامة عبد الغني النابلسي الحنفي قدس ســـره القدسي في المطالب الوفية : لا تظنّ أن كلام الله تعالى **اثنان** : هذا اللفظ المقـروّ و **الصفة القديـــمة**، كما زعم ذلك بعض من غلبت عليه اصطلاحات الفلاســـفة والمعتزلة، فتكلم في كلام الله تعالى بما أدّى إليه عقله، **وخالف إجمـــاع السـلف الصالحين** رضي الله تعالى عنهم على أن كلام الله تعالى واحد، لا تعدّد له بحـــال، وهو عندنا وهو عنده تعالى. وليس الذي عندنا غير الذي عنده، ولا الذي عنـــده غير الذي عندنا، بل هو صفة واحدة قديمة موجودة عنده تعالىبغير آلة لوجودهـــا، وموجودة أيضا عندنا بعينها لكن بسبب آلة هي نطقنا وكتابتنا وحفظنا، فمــــتى نطقنا بهذه الحروف القرآنية وكتبناها وحفظناها كانت تلك الصفة القديمة القائمـة بذات الله تعالى، التي هي عنده تعالى هي عندنا أيضا بعينها، من غير أن تتغيّر مـــن أنها عندد تعالى ، ولا انفصلت عنه تعالى، ولا اتصلت بنا، وإنما هي على ما عليـــه قبل نطقنا وكتابتنا وحفظنا -- إلى آخر ما أطال وأطـــاب. عليـــه رحمـــةالملك الوهاب.

وقال قدس سره في النوع الأول من الفصل الأول من البـــاب الأول مـــن الحديقة الندية : إذا علمت هذا ظهر لك فساد قول من قال : إن كلام الله تعـــالى مقول بالإشتراك الوضعي على معنيين الصفة القديمة، والمؤلـــف مـــن الحـــروف

والكلمات الحادثة. فإنه قول يؤل إلى اعتقاد الشرك في صفات الله تعالى، وإشـــارة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم هنا في هذا الحديث (أي حديث ان هذا القـــرآن طرفه بيد الله تعالى، وطرفه بأيديكم. رواه ابن أبي شيبة، والطبراني في الكبير عـــن أبي شريح رضي الله تعالى عنه) إلى القرآن تفيد أنه واحد لا تعدّد له أصلا، وهـــو الصفة القديمة، وهو المكتوب في المصاحف، المقروء بالألسنة، المحفوظ في القلـــوب، من غير حلول في شيء من ذلك، ومن لم يفهم هذا على حســـب مـــا ذكرنـــا لصعوبته عليه يجب عليه الإيمان به بالغيب، كما يؤمن بالله تعالى وبباقي صفاتــــه سبحانه وتعالى، ولا يجوز لأحد أن يقول بحدوث مـــا في المصـــاحف والقلـــوب والألسنة. --- إلى آخر ما أفاد و أجاد. عليه رحمة الملك الجواد.

وقال الإمام الأجلّ العارف بالله تعالى سيدي عبـــد الوهـــاب الشـــعراني الشافعي قدس سره الرباني في كتابه ميزان الشريعة الكـــبرى : قـــد جعلـــه (أي المكتوب في المصحف) أهل السنّة والجماعة حقيقة كلام الله تعالى، وإن كان النطق به واقعا منا، فافهم. وأكثر من ذلك لا يقال، ولا يسطر في كتاب. اهـ -

وقال في المبحث السادس عشر من اليواقيت والجواهر في عقائد الأكـــابر : مثال ظهور الوحي بالألفاظ مثال ظهور جبريل عليه الصلاة والسلام في صـــورة دحية، فإن جبريل لم يكن حين ظهر فيها بشرا محضا ولا ملكا محضا، ولا كـــان بشرا وملكا معا في حالة واحدة، فكما تبدّلت صورته في أعين الناظرين و لم تتبـدّل حقيقته التي هو عليها، فكذلك الكلام الأزليّ والأمر الأحديّ يتمثل بلسان العـــربي تارة، والعبري تارة، والسرياني أخرى، وهو في ذاته أمر واحد أزلي. الخ.

وقال سيدي محي الدين رضي الله تعالى عنه في باب الأسرار من فتوحاتـه : لو حلّ بالحادث القديمُ لصحّ قول أهل التجسيم. القديم لا يحلّ ولا يكون محـــلا،

ذكر القرآن أمان، وبه يجب الإيمان، إنه كلام الرحمن، مع قطع حروفه في اللسان، ونظم حروفه فيما رقم باليراع والبنان، فحدثت الألواح والأقلام، ومـا حـدث الكلام. وحكمت على العقول الأوهام. اهـ-

وفي شرح الفقه الأكبر المنسوب إلى إمام السنّة علم الهدى أبي منصور الماتريدي رحمه الله تعالى. والله تعالى أعلم به : الكلام لا يوصف بالمزايلة، بظهور المكتوب في المصاحف، ولسنا نقول إن الكلام حالّ في
المصاحف، حتى يكون قولا بالمزايلة، يدل عليه أنه لو لم يكن المكتوب
كلام الله تعالى لكان الكلام معدوما فيما بين العباد. فيؤدّي إلى تفويت
خطاب الله تعالى - اهـ -

وفي الإبانة عن أصول الديانة، المنسوبة نسختها إلى إمام السنّة أبي الحسن الأشعري رحمه الله تعالى، والله تعالى أعلم بها: إن قال قائل حدّثونا أتقولون إن كلام الله تعالى في اللوح المحفوظ؟ قيل له كذلك نقول لأن الله عزّوجلّ قال : بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيْدٌ فِيْ لَوْحٍ مَّحْفُوْظ. فالقرآن في اللوح المحفوظ، وهو في صدور الذين أوتوا العلم. قال الله عزّوجلّ : بَلْ هُوَ ايَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِيْ صُدُوْرِ الَّذِيْنَ اُوْتُوْا الْعِلْمَ. وهو متلوّ بالألسنة، قال الله تعالى : لاَ تُحَرِّكْ به لِسَانَكَ. والقرآن مكتوب في مصاحفنا في الحقيقة، محفوظ في صدورنا في الحقيقة، متلوّ بألسنتنا في الحقيقة، مسموع لنا في الحقيقة، كما قال عزّوجلّ : فَاَجِرْهُ حَتّى يَسْمَعَ كَلاَمَ الله. وَإنما قال قوم ''لَفظْنَا بالقرآن'' ليثبتوا أنه مخلوق، ويزيّنوا بدعتهم وقولهم بخلقه، فدلّسوا كفرهم على من لم يقف على معناهم، فلما وقفنا على معناهم أنكرنا قولهم، ولا يجوز أن يقال إن شيئا من القرآن مخلوق، لأن القرآن بكما له غير مخلوق. اهـ باختصار.

وقال الإمام النسفي كما نقل عنه في المطالب الوفيّة : القـــرآن كـــلام الله تعالى وصفته، والله تعالى بجميع صفاته واحد قديم، غير محدَث ولا مخلـــوق، بـــلا حرف، ولا صوت، ولا مقاطع، ولا مبادي، لا هو ولا غـــيره، وهـــو مقـــروء بالألسن، محفوظ في القلوب، مكتوب في المصاحف، وليس بموضوع في المصاحف. الخ.

وقال شارح عقيدة الطحاوي، كما أثر عنه في منح الروض الأزهر: مـــن قال إن المكتوب في المصاحف عبارة عن كلام الله تعالى، أو حكايـــة كـــلام الله تعالى، وليس فيها كلام الله تعالى فقد خالف الكتاب والسنّة، وسلف الأمّة. اهـــ -

وقال في كتر الفوائد شرح بحرالعقائد : لا يلزم من الظهور في صـــورة أن يكون ذا صورة، ألا ترى أن كلامه النفسي ظهر في الكتابة، واللفظ، والمخيلة، مع كونه ليس له من صور ظهره شيء. اهـــ -

وقال في جمع الجوامع : القرآن هو كلامه تعالى، القائم بذاته تعالى، غـــير مخلوق، وهو مع ذلك أيضا على الحقيقة لا المجاز مكتوب في مصاحفنا، محفـــوظ في صدورنا، مقروء بألسنتنا. اهـــ -

وتدارك الله بنعمته عبديه القاضي عضدالدين صاحب المواقف، والعلامـــة السيد الشريف شارحها. فالأول صنف في المذهب الحق مقالة مستقلة تبع فيـــها إجماع السلف، والثاني أيده و قوّي عضده في شرح المواقف، مع مشـــايعتهما في المواقف وشرحها لأولئك الأحداث.

قال السيد قدس سره : واعلم أن للمصنف مقالة مفردة في تحقيق كلام الله تعالى على وفق ما أشار إليه في خطبة الكتاب. ومحصولها أن لفظ المعنى يطلق تـــارة

على مدلول اللفظ، وأخرى على الأمر القائم بالغير، فالشيخ الأشعري لما قال الكلام هو المعنى النفسي فهم الأصحاب منه أن مراده مدلول اللفظ وحده، وهو القديم عنده، أما العبارات فإنما تسمى كلاما مجازا، لدلالتها على ما هو كلام حقيقي، حتى صرّحوا بأن الألفاظ حادثة على مذهبه أيضا، لكنها ليست كلامه حقيقة. وهذا الذي فهموه من كلام الشيخ له لوازم كثيرة فاسدة، كعدم إكفار من أنكر كلامية ما بين دفّتي المصحف، مع أنه علم من الدين ضرورة كونه كلام الله تعالى حقيقة، وكعدم المعارضة والتحدّي بكلام الله الحقيقي، وكعدم كون المقروء والمحفوظ كلامه حقيقة إلى غير ذلك مما لا يخفى على المتفطن في الأحكام الدينية، فوجب حمل كلام الشيخ على أنه أراد به المعنى الثاني، فيكون الكلام النفسي عنده أمرا شاملا للفظ والمعنى جميعا، قائما بذات الله تعالى، وهو مكتوب في المصاحف، مقروء بالألسن، محفوظ في الصدور، وهو غير الكتابة والقراءة والحفظ الحادثة، وما يقال من أن الحروف والألفاظ مترتبة متعاقبة فجوابه أن ذلك الترتب إنما هو في التلفظ، بسبب عدم مساعدة الآلة، فالتلفظ حادث، والأدلة الدالة على الحدوث يجب حملها على حدوثه، دون حدوث الملفوظ، جمعا بين الأدلة، وهذا الذي ذكرناه وإن كان مخالفا لما عليه متأخرو أصحابنا إلا أنه بعد التأمل تعرف حقيقته - تم كلامه. وهذا المحمل لكلام الشيخ مما اختاره الشيخ محمد الشهرستاني في كتابه المسمى بنهاية الأقدام، ولا شبهة في أنه أقرب إلى الأحكام الظاهرية المنسوبة إلى قواعد الملة. اهـ -

وقال رحمه الله تعالى في خطبة المواقف : وأنزل معه صلى الله تعالى عليه وسلم كتابا عربيا مبينا، فأكمل لعباده دينهم وأتم عليه نعمته ورضي لهم الإسلام

دينا، كتابا كريما، وقرآنا قديما، ذا غايات و مواقف، محفوظا في القلوب مقـــروء بالألسن مكتوبا في المصاحف. الخ.

قال السيد قدس سره : وصف القرآن بالقدم، ثم صرح بما يدل على أنـــه هذه العبارات المنظومة كما هو مذهب السلف، حيث قالوا : إن الحفظ والقـــراءة والكتابة حادثة، لكن متعلقها أعني المحفوظ والمقروء والمكتوب قديم، وما يتوهم من أن ترتب الكلمات والحروف، وعروض الانتهاء والوقوف مما يدل على الحـــدوث فباطل. لأن ذلك لقصور في آلات القراءة. وأمّا ما اشتهر عن الشيخ أبي الحســـن الأشعري رحمه الله تعالى من أن القديم معنى قائم بذاته تعالى قد عبر عنـــه بهـــذه العبارات الحادثة فقد قيل إنه غلط من الناقل، مَنشؤه اشتراك لفظ المعنى بـــين مـــا يقابل اللفظ وبين ما يقوم بغيره، وسيزداد ذلك وضوحا فيما بعـــد إن شـــاء الله تعالى. اهـــ

قال الحسن حلبي : إن الشارح سيحقق ما عليه المصنف في أثنـــاء بحـــث الكلام حسب ما أشعر به كلامه ههنا أنه يوافق السلف، وعليه نـــص في شـــرح المختصر. اهـــ

وقال في أول المقصد السابع في أنه تعالى متكلم : الثابت بالشرع كونـــه صفة له تعالى قائما به على ما هو رأي السلف في الكلام اللفظي. الخ.

وارتضاه أيضا بحر العلوم أبو العياش عبد العلـــي في فواتـــح الرحمـــوت إذ قال بعد إيراد الإشكال على تعـــدّد القـــرآن بـــأن إطـــلاق الكـــلام علـــى النفسي مجاز، وعلى اللفظي حقيقة. أو بـــالعكس. أو حقيقـــة فيـــهما. علـــى الأول يلزم أن يكون ما هو كلام الله تعالى حقيقة مخلوقـــا حادثـــا، و مـــا هـــو غير مخلوق ليس كلام الله تعـــالى حقيقـــة لمـــا قـــالوا : إن اللفظـــي حـــادث،

والنفسي قديم - و على الثاني أن لا يكون هـــذا المقـــروء كـــلام الله حقيقـــة، هذا وإن التزم لكن لا يجترؤ عليه مسلم - وعلى الثـــالث يلـــزم أن لا يؤاخـــذ من قال إن القرآن غير مترل من الله تعـــالى، لأنـــه صـــادق إن أراد النفســـي، والإرتداد لا يثبت بالشبهة مع أنه تواتر عـــن الصحابـــة والتـــابعين المؤاخـــذة بهذا القول، وحكمهم بالقتل. فإذن الحق الصـــراح الـــذي يفـــترض أن يعتقـــد ما نقل عن صاحب المواقف أن هذا المقروء كـــلام الله تعـــالى حقيقـــة، وهـــو صفة بسيطة قائمة بذاته تعـــالى، ولـــه تعلقـــات بالإخبـــارات والإنشـــاءات، وبحسبها يكون إنشاء وخبرا، و هي صفة قديمة غـــير مخلوقـــة كمـــا في ســـائر الصفات، وهو المترل على الرسول صلى الله تعـــالى عليـــه وســـلم، وإذا صـــدر على اللسان بالحركة صارت ذات أجـــزاء لعـــدم مســـاعدة اللســـان بـــالتكلم بالكلام البسيط، والظاهر يختلـــف بـــاختلاف المظـــاهر، ولا اســـتبعاد فيـــه، فالكلام الإلهي صفة واحدة قائمة بذاته تعالى، تختلف تعيناتـــه بالمحـــال، وهـــي في حد ذاتها قديمة، فإذا نزل على لسان جبريل كســـاها تعينـــات بهـــا صـــارت مرتبة، فإذا قرأ جبريل غير قارة فسمعه الرســـول فـــانحفظت في صـــدره كمـــا سمع مرتبة لكن على صفة القرار، فالحقيقة واحدة وظـــهوراتها مختلفـــة، فطـــورا تظهر بكسوة، وأخرى بأخرى، وظهور شـــيء واحـــد بتعينـــات شـــتى غـــير منكر، هذا هو الذي رامه الإمام الهمام أعظم الأئمـــة حيـــث قـــال في الفقـــه الأكبر (ونقل ما قدمنا ثم قال) أراد باللفظ التلفظ وهـــو فعلنـــا مخلـــوق ألبتـــة، أو أراد به كسوة التعين الذي اكتساه القـــرآن علـــى اللســـان، وهـــو أيضـــا مخلوق لا شك فيه. واللام في قوله''القرآن غير مخلـــوق'' للعـــهد، أي القـــرآن الذي صفته أنه مكتوب ومحفوظ ومترل و مقروء غير مخلـــوق في حـــدّ نفســـه،

وإن كان تعيّناته التي في الكتابة والقراءة و الحفــــظ والــترول مخلوقــة. وقــال ذلك الإمام أيضا فيه بعد تلك العبارة الشريفة : وسمع موســـــى كلامـــه، قــال الله تعالى : وَكَلَّمَ اللهُ مُوْسى تَكْلِيْمًا. و قد كان الله تعـــالى متكلمـــا و لم يكـــن كلم موسى، فلما كلم موسى كلمه بكلامه الذي هـــو لـــه صفـــة في الأزل - - وهذا الكلام منه رضي الله تعالى عنه نـــص في أن الكـــلام القـــديم و المـــترل واحد، وقـــال أيضـــا : و يتكلـــم لا ككلامنـــا، ونحـــن نتكلـــم بـــالآلات والحروف، والله تعالى متكلم بلا آلة ولا حـــرف، والحـــروف مخلوقـــة وكـــلام الله تعالى غير مخلوق -- وهذا لأن الحروف إنما هي نحومـــــن أنحـــاء التعينـــات التي اكتساها الكلام عند التلفظ، ولا شـــك أنهـــا مخلوقـــة (ثم ذكـــر كلامـــه رضي الله تعالى عنه في وصاياه ثم قال) ومثلها من غـــيره مـــن الأئمـــة أيضـــا، وما قال محققو الحنابلة ونقلوه عن الحبر الهمام الإمام أحمد بـــن حنبـــل رضـــي الله تعالى عنه أن القرآن الذي هو غير مخلـــوق هـــو هـــذه الألفـــاظ المقـــروّة مرادهم ما ذكرنا. والذين جاءوا منهم مـــــن بعدهـــم لم يتعمقـــوا في تحصيـــل معناه ظنوا أن هذه الحروف بهذا الترتيب قديمة، حتى توجّـــه الطعـــن إليـــهم - وفي تمهيد الشيخ عبد الشكور [٤] السالمي أيضا ما يفي بـــه هـــذا مـــا أعطينـــاك إجمالا، لما لا يرخص التقصير عن إبانة الحق في مثـــل هـــذا المطلـــب العظيـــم، فإنه قد اختار ذلك الإمام الهمام أحمد بن حنبل بذل نفسه فيـــه، وقـــال ذلـــك العارف بالله الإمام الهمام داود الطائي : لقد قام أحمـــد مقـــام الأنبيـــاء عليـــهم الصلاة والسلام. اهـــ - مختصـــرا.

---

٤ كذا في نسخة الطبع وصوابه أبو شـــكور - ١٢ - منـــه.

أقول : وفيما نقله عن صاحب المواقف نوع مخالفة لما نقله السيد عن مقالته، كما سنشير إليه إن شاء الله تعالى، ولا يضر، فإن مرادنا وهو وحدة كلام الله تعالى وبطلان تقسيمه إلى نفسي قديم ولفظي حادث، حاصل على الوجهين.

وما ذكر من الشقوق أن الكلام حقيقة في اللفظي، أو النفسي، أو فيهما **فأقول** : لها رابع، وهو أنه مشترك فيهما اشتراكا معنويا، فحقيقة في معنى يعمهما، واختاره ابن الهمام في المسايرة، قائلا : إنه الأوجه. وأقره عليه تلميذاه العلامتان ابنا قطلوبغا وأبي شريف، ويرد عليه ما ورد عليها، لأن إطلاق العام على الخاص غير بعيد ولا مستنكر، بل هو حقيقة ما لم يرد به الخاص من حيث الخصوص، كما بين في شرح التلخيص - والشق الأول لم أعلم من ذهب إليه منا - والثاني استظهره القاري في منح الروض بعد ما جعل الثالث تحقيقا، تبعا للتفتازاني - ونسبه هو في الزبدة شرح البردة لقدماء المشايخ. قال : ولهذا عرفوه بأنه صفة تجلت في مظهر الحروف، فباعتبار المظهر حادث، و باعتبار الصفة قديم. اهـ

أقول : هذا كلام من وراء حجاب، فإن الأمر إذا كان بالتجلي في المظاهر وهو مذهب الأئمة القدماء قطعا، فالمتجلي لا تعدد له أصلا، فلا تجوّز ولا اشتراك - وكثير منهم تردّدوا في الشقين الأخيرين، كالإمام عبد العزيز البخاري في كشف الأسرار، وفي غاية التحقيق، والتفتازاني في شرح المقاصد، وجزم بالثالث الإمام صدر الشريعة في التوضيح، وتبعه التفتازاني في شرح العقائد، وحكم أنه التحقيق، وتبعه القاري في المنح، والسنوسي في شرح متنه أم البراهين، وزعم في الزبدة أن هذا هو المشهور

والمذهب المنصور. بنى عليه التفتازاني ثم القاري التخلص عما أورد على الثاني من صحة نفي كلام الله تعالى عن النظم المنزل والإجماع على خلافه. أي فإذا صار حقيقة فيهما لم يصح النفي عن شيء منهما.

أقول : بل صح الآن النفي عن كل منهما، كما يصح الإثبات لكل، فإنه بهذا المعنى منتف عن ذاك، وبذاك عن هذا، والبناء على عموم المشترك مطلقا كما عن الإمام الشافعي، أو في خصوص النفي كما عن بعض الحنفية، واختاره في التحرير لا يمنع صحته على المذهب المنصور، علا أن الأشبه أن التعميم تجوز فلا يمنع الحقيقة، ولو سلم فلا يوجب تفسيقا فضلا عن تضليل، وهو أيضا خلاف الإجماع.

وبالجملة فلا محيد إلا القول بالتوحيد، أي أن كلام الله تعالى واحد حقيقي لا تعدّد فيه أصلا، فهو هو في جميع المحال...... [٥] أو التجوز، أوالا شتراك، فإن الكل فرع التعدد، هذا.

وقال – أعني العضد رحمه الله تعالى – في متن عقائده : القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق. وهو المكتوب في المصاحف، المقروء بالألسن، المحفوظ في الصدور. والمكتوب غير الكتابة، والمقروء غير القراءة، والمحفوظ غير الحفظ. اهـ. أي فالكتابة والقراءة والحفظ حوادث قطعنا، لأنها أفعالنا، وأفعال العباد كلها حادثة مخلوقة لله تعالى، لا كما ينسب إلى جهلة الحنابلة مما يعاند البداهة والدين معا. وكذا سَمْعُنا إياه حادث

---

٥ في الأصل انقطع الورق هنا وسقطت كلمات ١٢ محمد أحمد

ضرورة، والمكتوب المقروء المحفوظ المسموع هو القرآن القـــديم القـــائم بذاتـــه تعالى.

وبمثله صرح الإمام الأجلّ مفـــتي الجـــن والإنـــس نجـــم الديـــن عمـــر النسفي قدس سره في متن عقائده فقـــال : والقـــرآن كـــلام الله تعـــالى غـــير مخلوق، وهو مكتوب في مصاحفنـــــا، محفـــوظ في قلوبنـــا، مقـــروء بألســـنتنا مسموع بآذاننا غير حالّ فيها. اهـــــ.

والعلامة التفتازاني في شرحه حوّله إلى ما ارتكـــز في ذهنـــه بتـــاويلات بعيدة، ونقل كلام المحقق العضد فاستجوده ثم حاد عنه معترفـــا بأنـــه لا يبلغـــه عقله إذ يقول : ذهب بعض المحققين إلى أن المعنى في قـــول مشـــايخنا "كـــلام الله تعالى معنى قديم" ليس في مقابلة اللفظ، بل مـــا لا يقـــوم بذاتـــه كســـائر الصفات، ومرادهم أن القرآن اســـم اللفـــظ والمعـــنى وهـــو قـــديم، لا كمـــا زعمت الحنابلة من قـــدم النظـــم المؤلـــف المرتـــب الأجـــزاء، فإنـــه بديـــهي الاستحالة، بل اللفظ قائم بالنفس كالقائم بنفـــس الحـــافظ مـــن غـــير تقـــدّم البعض على البعض، والترتب إنما يحصل في القـــراءة لعـــدم مســـاعدة الآلـــة. هذا حاصل كلامه. وهو جيد لمن يتعقل لفظا قائمـــا بـــالنفس، غـــير مؤلـــف من الحروف المنطوقة أو المخيلة المشروط وجود بعضها بعـــدم البعـــض، ونحـــن لا نتعقل من قيام الكلام بنفس الحـــافظ إلا كـــون صـــور الحـــروف مخزونـــة مرتسمة في خياله. بحيث إذا التفت إليها كـــانت كلامـــا مؤلفـــا مـــن ألفـــاظ متخيلة، وإذا تلفظ كانت كلاما مسموعا، اهـــ ببعـــض تلخيـــص.

أقول : هذا إنما نشأ عن قوله بقدم الحـــروف وقيامـــها مرتبـــة معـــا لا على سبيل التعاقب المقتضي للتقضي بالذات العليـــة، وهـــو أحـــد قولـــين. ولا

استحالة فيه على هذا الوجه، وبه يندفع إيراد الخيالي بعدم الفرق بين "لمع و ملع". وقد نقل الشهر ستاني إجماع السلف عليه.

قال العلامة قاسم في تعليقاته على المسايرة نقلا عن ابن تيمية : إن حروف القرآن التي هي لفظه قبل أن يترل بها جبريل عليه الصلاة والسلام من قال إنها مخلوقة فقد خالف إجماع السلف، فانه لم يكن في زمانهم من يقول هذا إلا الذين قالوا القرآن مخلوق. فإن أولئك إنما عنوا بالخلق الألفاظ، فأما ما سوى ذلك (يريد الكلام النفسي) فهم لا يقرون بثبوته، لا مخلوقا ولا غير مخلوق. وقد اعترف غير واحد من فحول أهل الكلام بهذا، منهم عبد الكريم [٦] الشهرستاني مع خبرته بالملل والنحل، فانه ذكر أن السلف مطلقا ذهبوا إلى أن حروف القرآن غير مخلوقة، وقال ظهور القول بحدوث الحروف محدث، وقد ذكر مذهب السلف في كتابه المسمى بنهاية الأقدام. اهـ -

أقول : إن كان هذا منقولا عنهم نصا فذاك. ولا إخاله كذاك. فإنهم كانوا برءاء عن التعمق، وأبعد شيء عن الخوض في كنه الصفات الإلهية. وقد جاء في الحديث عن نبيهم صلى الله تعالى عليه وسلم :

تفكّروا في الخلق، ولا تتفكّروا في الخالق.

رواه أبوا لشيخ في العظمة، وأبو نعيم في الحلية عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما. وزاد أبو الشيخ :

فإنكم لا تقدرون قدره.

---

٦ كذا في نسخة الطبع، وصوابه محمد بن عبد الكريم -اهـ- منه.

وهو له وللطبراني في الأوسط، وابن عدي في الكامل، والبيهقي في الشعب عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما بلفظ :

تفكروا في آلاء الله ولا تتفكروا في الله.

وله عن أبي ذرّ رضي الله تعالى عنه بلفظ :

تفكروا في خلق الله، ولا تتفكروا في الله، فتهلكوا.

وإن أُخذ عن إنكارهم على القائلين بالخلق بل إكفارهم إياهم وأولئك ما عنوا إلا اللفظ إذ لم يعرفوا سواها كما قال ابن تيمية فلايتم، بل باطل منقوض بالأصوات. فما تعرف العامة من الحروف إلا إياها، وهي كما تقدم تشكلات وكيفيات قائمة بالهواء. فلا يسوغ لمسلم أن يشك في حدوثها، بل هي أحدث منا، إذ تحدث بفعلنا، فينجر إلى مذهب جهلة المتأخرين من الحنابلة. وإلا فمتى صرح القائلون بالخلق أن كلامهم في حروف متعالية عن التعاقب والترتب بريئة عن الأصوات والتشكلات؟ بل متى ذهب وهمهم إليها؟

وكأنّ ابن تيمية أراد به نصر أولئك الجهلة من الحنابلة، إذ هو أيضا منهم. وليس فيه ما يقر عينه وأعينهم، فإنما أنكروا وأكفروا لأن القرآن العظيم شيء واحد لا تعدد فيه أصلا. وهو المتجلي في هذه الكسوات، فمن حكم عليه بشيء في هذا التعين فقد حكم به على ذاته، إذ هو هو لا غيره، كمن يحكم أن الذي صال على أبي جهل كان ولد ناقة خلق من ضراب فحل فقد حكم بهذه الشنعة على رسول الله الروح الأمين، إذ هوالصائل لا غير، فإن لم يكن المحل محل الشبهة والإشتباه لأكفرناه. كذا هذا. ولا يلزم منه قدم تلك الكسوات، والتعينات، والكيفيات، والتشكلات. ألا ترى أن الصورة الجَمَلية حدثت بعد وجود جبريل بألوف مؤلفة من السنين، و لم يلزم بحدوثها الآن حدوث جبريل هذا الحين. وقد

قدمنا عن إمام الأئمة سراج الأمة الإمام الأعظم رضي الله تعالى عنه التصريحات الجلية بحدوث الحروف. وقال أيضا رضي الله تعالى عنه في وصاياه : الحروف والكاغذ والكتابة كلها مخلوقة، لأنها أفعال العباد، وكلام الله سبحانه وتعالى غير مخلوق. الخ .

والحق أن الحروف بمعنى الأصوات المتقطعة حادثة قطعا. أما أن في الكلام الأزلي حروفا لا من جنس الحروف والأصوات، وهي لا تعاقب فيها، ولا ترتب، ولا تقضي، ولا انصرام فذلك شيء لا علم لنا به، ونستجير بربنا أن نقول على الله ما لا نعلم، وهذا هو الخوض في كنه الصفات الكريمة. وما لنا وله، وقد نهينا عنه، فالنقل الذي في فواتح الرحموت عن العلامة العضد أسدّ وأجود مما نقله عنه السيد.

وإنما قصدنا ههنا ثلاثة أشياء : **الأول.** أن لله تعالى كلاما قديما قائما بذاته، لا هو ولا غيره، وهو متكلم به أزلا وأبدا كما هو في علمه. فإن سئلنا عن كيف. قلنا لا ندري ولا نزيد، وغير هذا لا نريد. وهذا ما خالفَنا فيه إلا القوم الضالون كالمعتزلة والكرامية والرافضة خذلهم الله تعالى.

الثاني. أن ذواتنا، وصفاتنا، وأفعالنا، وأصواتنا، وحروفنا، وكلماتنا، كلها حادثة، لم تشم رائحة القدم. وهذا لم يخالفنا فيه إلا عدة مجانين من جهلة الحنابلة من المتأخرين.

الثالث. أن الذي قرأناه بلساننا، وسمعناه بآذاننا، ووعيناه في

صدورنا، وكتبناه في سطورنا هو القرآن الكريم القديم القائم بربنا، والنازل على نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم. كل ذلك حقيقة حقا بلا مجاز مجاز، ولا تعدد، ولا تنوع، ولا اشتراك ....(١)

حدثت المجالي، وتعالى عن الحدوث المتجلّي. هذا هو مذهب أئمتنا السلف الصالحين. وما خالفنا فيه منا إلا أحداث المتكلمين إذ أوردت عليهم المعتزلة أدلة الحدوث كقوله تعال : مَا يَأْتِيْهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّنْ رَّبِّهِمْ مُحْدَثٍ الاَّ اسْتَمَعُوْهُ وَهُمْ يَلْعَبُوْنَ. إلى غير ذلك مما هو مبسوط في كتب الكلام.

ولم ينقدح في أذهانهم فرق التجلي والمتجلي، فاضطروا إلى ركوب الأسنّة وخلاف الأئمة، وأن يجعلوا لله كلاما حادثا كحديث الخلائق، هو كلامه حقيقة أو مجازا متعارفا تعارف الحقائق. فخرقوا للواحد الأحد عزجلاله كلامين ليبقوا بأحدهما تنزيهه تعالى أن تكون له صفة حديثة. ويتخلّصوا بالآخر عن مضيق ألجأهم إليه الطوائف الخبيثة.

أقول : ولم يعلموا **أولا** أن إكفار القائل بخلق القرآن متواتر عن الصحابة الكرام والتابعين العظام، منهم إما منا إمام الأنام، ومن بعدهم من الأئمة الأعلام. عليهم رضوان الملك المنعام. كما ذكرنا نصوص جماعة منهم في كتابنا **"سبحن السبوح عن عيب كذب مقبوح" (١٣٠٧ هـ)** ولعل ما تركنا أكثر، وكيف يجوز هذا مع وضوح عذرهم وظهور تاويلهم أنا لا نحكم بهذا إلا على الكلام اللفظي. بل قد صرح في شرح المقاصد أن هذا هوالمتعارف عند العامة، والقراء، والأصوليين، والفقهاء -

---

(١) سقط هنا من الأصلى نحو ثلاث كلمات١٢ محمد أحمد المصباحي

الخ – فتعين أنهم لم يقولوا إلا بخلق اللفظي الذي أنتم أنفسكم بحدوثه قائلون.

أليس في مواقفكم وشرحها : هذا الذي قالته المعتزلة لا ننكره نحن بل نقول به، ونسميه كلاما لفظيا، ونعترف بحدوثه – الخ – ومثله في المسامرة – بالميم – وغيرها.

وقالا أيضا – أعني الماتن والشارح : ما يقوله المعتزلة في كلام الله تعالى وهو خلق الحروف والأصواف، وكونها حادثة قائمة بغير ذاته تعالى نحن نقول به، ولا نزاع بيننا وبينهم في ذلك -الخ-.

وفي شرح العلامة لعقائد مفتي الثقلين : تحقيق الخلاف بيننا وبينهم يرجع إلى إثبات الكلام النفسي ونفيه، وإلا فنحن لا نقول بقدم الألفاظ والحروف، وهم لا يقولون بحدوث الكلام النفسي. اهـ –

فإذا لم يكن بينكم وبين المعتزلة خلف في مسألة الخلق – أعني خلق ما قالوا بخلقه – ففيم هذا الإكفار؟ بل علام هذا الإنكار؟ جادلوهم على نفي النفسي، ووافقوهم على خلق القرآن كما يقولون به – والعياذ بالله تعالى – بل قد وافقتم وصرحتم، فما لكم تعترفون ثم تنصرفون؟

أما التعلّل بنهيه للإيهام. كيْ، لا تسبق إلى النفسي الأوهام **فأقول** : لا يفيد التفسيق، فضلا عن التضليل، فضلا عن التكفير. ألا ترى إلى قوله في المقاصد : وإجراء صفة الدال على المدلول شائع. مثل سمعت هذا المعنى وقرأته وكتبته – قال في شرحها، هذا جواب آخر لأصحابنا، تقريره أن المراد بالمنزل المقروّ المسموع المكتوب إلى آخر الخواص، هو المعنى القديم. إلا أنه وصف بما هو من صفات الأصوات والحروف الدالة عليه

مجازا، وصفاللمدلول بصفة الدال، كما يقال سمعت هـذا المعنى من فلان، وقرأته في بعض الكتب، وكتبته بيدي. اهـ - فإذا جاز وصفه بصفات الحدوث مع إرادة المعنى القديم وذلك على سبيل التجوز، فكيف لا يجوز وصفه بالخلق مع إرادة اللفظ الحادث وذلك حقيقة الحق؟ وإن منع هـذا للإيهام فكيف لم يحرم ذلك مع التصريح؟

ومن العجب قوله بعده : وهذا ما قال أصحابنا أن القراءة حادثة، أعني أصوات القارئ التي هي من اكتسابه، ويومر بها تارة إيجابا أوندبا، وينهى عنها حينا، وكذا الكتابة أعني حركات الكاتب والأحرف المرسومة. وأما المقروء بالقراءة، المكتوب في المصاحف، المحفوظ في الصدور، المسموع بالآذان فقديم ليس حالاً في لسان، ولا في قلب، ولا في مصحف. لأن المراد به المعلوم بالقراءة، المفهوم من الخطوط ومن الأصوات المسموعة، الخ.

أقول : لعمري إن من صعوبة هذا المرمى أنهم كلما سمعوا ما هو قاض بخلاف مزعومهم لم تذهب أذهانهم إلا إلى مفهومهم، كما علمت من حمل القاري حديث التجلي على التجوز. ومنه هـذا. فالأئمة مصرحون بأن القراءة حادثة والمقروء قديم، والكتابة حادثة والمكتوب قديم، وسمعنا حادث والمسموع قديم، وحفظنا حادث والمحفوظ قديم - أي إن أفعالنا الحادثة هذه إنما ظهر فيها ما هو قديم، فالمجالي حادثة والمتجلي قديم، وهذا هو الحق الناصع قطعا - و العلامة يقول : معناه أن هـذه الأوصاف كلها للحادث حقيقة، وإنما وصف بها القديم مجازا، فسبحان الله أين هذا من ذاك.

وثانيا. هذا إمام السنّة الباذل نفسه لرضاء ربه وإعظام كلامه وإرضاء حبيبه - جلّ وعلا، وصلى الله تعالى عليه وسلم - سيدنا الإمام الهمام أحمد بن حنبل رضي الله تعالى عنه جاد بنفسه في تلك المحنة الصمّاء، والبلية العمياء. ولم يرض بأن يوافقهم على ما يدعون إليه. وإنما كانوا يدعون عندكم إلى القول بخلق اللفظي، إذ لم يكونوا يعرفون إلا إياه، بل قداعترفتم أنه المعروف عند العامة والقراء، والأصوليين، والفقهاء. وما كان أولئك إلا من العامة، وما كان أحمد إلا من الفقهاء، فمابالـه بذل مهجته ولم يرض وفاقهم على ما هو الحق عندكم وعنده بزعمكم؟ وكذلك عامة الأئمة الذين امتُحنوا فثبتوا، وقُيِّدوا وكبِّلوا، وضُرِبوا ونُكِّلوا. جزاهم الله تعالى عن الإسلام والمسلمين خير جزاء. ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم. وإنا نعلم قطعا أن لو كنتم مكان أحمد بل مكان أحد منهم لبادرتم إلى الوفاق وترك الشقاق، وها أنتم هولاء صرحتم الآن في كتبكم بالوفاق من دون امتهان، فكيف عند شدائد الإمتحان؟ نسأل الله العفو والعافية، وهو المستعان.

وثالثا. هذا أحد عمائد السنّة، ودعائم الدين، الذابّ عن سنن سيد المرسلين صلى الله تعالى وسلم عليه وعليهم أجمعين. الإمام الجليل أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. عليه رحمة الباري انظروا كيف ابتلي بنيسابور لقوله فيما يعزى إليه إن لفظي بالقرآن مخلوق. قام عليه شيخه الإمام الثقة الجليل محمد الذهلي، والناس من كل جهة وهاجوا وماجوا حتى ألجأوه إلى الخروج منها وترك الإقامة بها. وقال الذهلي : من زعم لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع لا يجالس ولا يكلم، ومن ذهب بعد هذا

إلى محمد بن إسماعيل فاتهموه فإنه لا يحضر مجلسه إلا من كان على مذهبه.
وقال في مجلس آخر : لا يساكنني هذا الرجل في البلد، يعني البخاري، فخشي البخاري على نفسه وسافر، مع أن الذهلي هذا هو الذي وجّه إليه القلوب، ووطّأ له البلاد. إذ سمع بتوجّه البخاري إلى نيسابور قال للملأ حوله وكان نافذ الكلمة فيهم : من أراد أن يستقبل محمد بن إسماعيل غدا فليستقبله فإني أستقبله. فاستقبله هو وعامة علمائها : قال مسلم بن الحجاج : ما رأيت واليا ولا عالما فعل به أهل نيسابور ما فعلوا بمحمد بن إسماعيل، استقبلوه من مرحلتين من البلد أو ثلاث. فكيف يظن بالامام الذهلي وسائر العلماء أنهم للحسد نقضوا ما غزلوا أنكاثا؟ وقد كان تقدم في هذا الأمر الذهلي. إذ قال للناس عند قدوم محمد : لا تسألوه عن شيء من الكلام فإنه إن أجاب بخلاف ما نحن عليه وقع بيننا وبينه، وشمت بنا كل رافضي، وناصبي، وجهمي، ومرجئ بخراسان. قال مسلم : فازدحم الناس على محمد بن إسماعيل حتى امتلأت الدار والسطوح. و معلوم أن الإنسان حريص على ما منع، فسأله بعض الناس عن اللفظ بالقرآن، فقال : أفعالنا مخلوقة، وألفاظنا من أفعالنا، فوقع بين الناس اختلاف. فقال بعضهم قال : لفظي بالقرآن مخلوق، وقال بعضهم لم يقل. حتى وقع ما وقع، وكان أمر الله قدرا مقدورا. ولعمري ما كان في قول البخاري ما يعاب، فإنما أراد التلفظ ولا شك أنه حادث ولكن ابتلي بناس لم يفهموا مرامه، وحملوا على غير المحمل كلامه.

كما وقع منه رحمه الله تعالى و رحمنا به مع إمام الأئمة، كاشف الغَمَة، مالك الأزِمّة، سراج الأمة، النائل العلم ولو كان بالثريا. أبي حنيفة

النعمان بن ثابت. أنعم الله عيوننا بنعمته، وثبت قلوبنا على مذهبه ومحبته، وروّى قبره الكريم بسحائب الرضوان ريّا. حيث قصر فهم البخاري، عن درك مدارك هذا الإمام حجة الباري. فاعترض عليه بما هو راجع إلى فهمه لا إليه. كما تدين تدان.

غير أن أكبر المنكرين على البخاري شيخه الذهلي. أما البخاري فتلميذ تلميذ تلميذ تلميذ تلميذ الإمام الأعظم. لأنه:

(١) تلمذ على إمام السنّة عصام الإسلام في المحنة أحمد بن حنبل.

(٢) وأحمد تلمذ على عالم قريش، الإمام المطّلبي محمد بن إدريس الشافعي.

(٣) والشافعي تلمذ على الإمام الرباني محمد بن الحسن الشيباني.

(٤) ومحمد تلمذ على قاضي الشرق والغرب الإمام أبي يوسف.

(٥) وأبو يوسف تلمذ على إمام دار الهجرة عالم المدينة مالك.

(٦) ومالك تلمذ على إمام الأئمة، فقيه الأمة أبي حنيفة النعمان رضي الله تعالى عنه وعنهم فالبخاري تلميذ إمامنا في الدرجة السادسة.

(٧) والإمام مسلم تلميذه في الدرجة السابعة. لأنه تلمذ على البخاري، وإن لم يرو عنه في صحيحه.

(٨) والإمام الترمذي تلميذه في الثامنة. تلمذ على مسلم.

وبالجملة الأئمة الثلاثة وأصحاب الصحاح الستة كلهم من تلاميذه وتلاميذ تلاميذ تلاميذه بدرجات. رحمة الله تعالى عليهم أجمعين.

قال الإمام ابن حجر المكي الشافعي في شرح المشكوة، وعنه نقل في المرقاة في ترجمة الإمام الأعظم رضي الله تعالى عنه : تلمذ له كبار من

الأئمة المجتهدين والعلماء الراسخين عبد الله بن المبارك، والليث بن سعد، والإمام مالك بن أنس. اهـ -

قلت وكذا قاله في الخيرات الحسان وزاد : ونساهيك بهؤلاء الأئمة. الخ. وذكر الإمام أبو عمر ابن عبد البر المالكي في كتاب العلم عن الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه قال : سمعت من محمد بن الحسن وقر بغير من العلم. اهـ

قلت وفي مسند الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه من كتاب البحيرة والسائبة : **أخبرنا** محمد بن الحسن عن يعقوب بن إبراهيم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال : الولاء لحمة كلحمة النسب، لا يباع ولا يوهب.

ومن كتاب الديات والقصاص : **أخبرنا** محمد بن الحسن أخبرنا مالك - الحديث - ثم قال : **أخبرنا** محمد بن الحسن **أنا** إبراهيم بن محمد - الحديث - ثم قال : **أخبرنا** محمد بن الحسن **أنا** قيس بن الربيع الأسدي - الحديث-

ثم قال : **أخبرنا** محمد بن الحسن **أنا** محمد بن يزيد - الحديث - ثم قال : **وبه** عن الزهري - الحديث - هذا.

ولو اتفق للإمام البخاري رحمه الله تعالى أن يراجع فيما اشتبه عليه أمثال الإمام أبي حفص الكبير البخاري، بل صاحب نفسه، ورفيقه في طلب الحديث، ومشاركه في كبار من شيوخه كما في سير أعلام النبلاء

للذهبي [7] أعني الإمام أبا حفص الصغير البخاري رحمهم الله تعالى لانجلى له الأمر وبان. ولكن ماشاء الله كان. ولسنا ههنا بصدد هذا البيان.

وإنما المقصود أن لو كان مذهبهم حدوث اللفظي كما تقولون فما نفور أولئك الأعلام عن هذا الكلام؟ - ثم البخاري نفسه لما قيل له في ذلك لم يقل إني إنما حكمت بالخلق على اللفظ، وهو حادث عندنا وعندكم، فكان ماذا؟ بل قال لأبي عمرو أحمد بن نصر النيسابوري : يا أبا عمرو احفظ عني مَن زعم من أهل نيسابور - وعدّد بلاداكثيرة - أني قلت : لفظي بالقرآن مخلوق. فهو كذّاب، فإني لم أقله، إلا أني قلت : أفعال العباد مخلوقة. وقال ايضا رحمه الله تعالى و رحمنابه : حركاتهم، وأصواتهم، واكتسابهم، وكتابتهم مخلوقة. فأما القرآن المبين المثبت في المصاحف، الموعي في القلوب فهو كلام الله غير مخلوق. قال الله تعالى : بَلْ هُوَ ايتٌ بَيِّنتٌ فِىْ صُدُوْرِ الَّذِيْنَ اُوْتُوْا الْعِلْمَ. وقال :

---

٧ نصه فيها في ترجمة الإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن حفص البخاري الشهير بأبي حفص الصغير رحمه الله تعالى : رحل وسمع من أبي الوليد الطيالسي، والحميدي، ويحيى بن مَعين وغيرهم، ورافق البخاري في الطلب مدة. وله كتاب الأهواء والإختلاف، والرد على اللفظية. وكان ثقة، إماما، ورِعا، زاهدا، ربّانيا، صاحب سنّة واتباع، وكان أبوه من كبار تلامذة محمد بن الحسن، انتهت إليه رئاسة الأصحاب ببخارا، وإلى أبي عبد الله هذا، وتفقه عليه أئمة. قال ابن مندة : توفي في رمضان سنة أربع وستين ومائتين. اهـ-١٢-منه.

قال إسحاق بن راهويه : أما الأوعية فمن يشك أنها مخلوقة. اهـ. وهذا هو مذهب السلف الصالحين كما ترى. ولله الحمد.

أقول : وإنما العجب كل العجب أنهم يعترفون بأن هذا مذهب السلف ثم يعدلون عنه ويقولون بملأ فيهم : إن لله كلامين، قديما و حادثا، وإن المكتوب المقروء المسموع المحفوظ حادث قطعا، وإنما القديم شيء غيره، يدل هذا عليه. ثم يتحيرون في وجه الدلالة فيقولون : دلالة اللفظ على المعنى، ويرد عليه الإشكال، فينسلّ بعضهم إلى دلالة الأثر على المؤثر.

ومن تحيرهم أن قال الآمدي في أبكار الأفكار : والحق أن ما أورد من الإشكال على القول باتحاد الكلام (أي عدم كونه في حذذاته متنوّعا إلى الأمر والنهي والإستفهام والخبر والنداء) وعود الاختلاف (أي بالأقسام الخمسة) إلى التعلقات والمتعلقات مشكل، وعسى أن يكون عند غيري حلّه. اهـ.

وقال چلپى : الحق أن الأمر مشكل إذا كان الكلام النفسي عين المدلول الوضعي للكلام اللفظي، أما إذا كان التعبير عن النفسي من قبيل التعبير بالأثر عن المؤثر كما مرفلا إشكال. فتأمل. اهـ.

وقال قبله : الحق أن المفهوم من عامة كلماتهم هو أن النفسي مدلول اللفظي وإن كان لا يخلو عن إشكال. اهـ.

وقال التفتازاني في شرح المقاصد : كلامه تعالى في الأزل لايتصف بالماضي والحال والمستقبل، لعدم الزمان. وإنما يتصف بذلك فيما لا يزال بحسب التعلقات، وحدوث الأزمنة والأوقات، وتحقيق هذا مع القول بأن

الأزلي مدلول اللفظي عسيرجدا، وكـذا القـول بـأن المتصـف بالـمُضِيّ وغيره إنما هو اللفظ الحادث دون المعنى القـديم. اهـ.

وياليتهم إذ رضوا بالتحير، وإليه صار مـآلهم بـالآخر رضـوا باتبـاع السلف، وإن بقوا متحيرين في فرق التجلـي والمتجلـي، فـإن بـه تنكشـف تلك العقد جميعا. فالمتجلي متعال عن الماضي والحال والإسـتقبال، وإنمـا كـل ذلك في التجليات والكسـوات.

أقول : وليس عدولهم ههنا عـن قـول السـلف كعـدول متـأخري المفسرين عن مذهب السلف في الآيات المتشابهات. وهو التفويـض. امَنَّـا بِـهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا. وَمَا يَذَّكَّرُ الاَّ اُولُوْ الْاَلْبَابِ. فإن هـؤلاء لايـاتون بالتـاويل على أنه هو مراد المولى الجليل. وإنما يلجأون إليـه تقريبـا إلى أفـهام العامـة، فإنّ بعض الشرأهون من بعض. ومن ابتلي ببليتين اختار أهونهمـا. فـلا يؤثـر هذا في عقد قلوبهـم.

أمّا هنا فالمسألة من أصول الدين، وقد أذعنوا فيـها بمـا يخـالف أئمـة السلف الصالحين، وصرحوا به تصريحا جليا، وشـحنوا بـه كتبـهم حكمـا مقضيا، حتى صار عقيدة السلف نسيا منسيا، بل في ذهن العـوام شـيئا فريّـا، فزلّوا وأزلّوا كثيرا، ثم خلف من بعدهـم خلـف مـن النـاقصين والقـاصرين فخرّوا على مقالهم عميا وصما، فضلّوا وأضلّوا كثـيرا، وهـذا لعمـري هـو الداء العضال، ولا حـول ولا قـوة إلا بـالله المـهيمن المتعـال، نسـأل الله السلامة في كل حـال،

وإنما أطنبنا الكـلام، في هـذا المـرام، لأن المقـام، مزلّـة الأفـهام، ومتعارك الأوهام، حتى زلّت أقدام، ثم ضلّت أقـوام، ومـا العصمـة إلا بـالله

ذي الجلال والإكرام، عليه التوكل وبه الاعتصام، وعلى حبيبنا وآله وصحبه الكرام، أفضل الصلاة وأكمل السلام، إلى أبد الآباد على الدّوام.

والكلام وإن أفضى إلى بعض تطويل، لكن قد أتى بتحصيل جليل. فلايسأمه طالب الحق المبين، كيف وإن المسألة من أصول الدين، وهو أنفع له من معرفة الحكم في فونوغرافيا، وقد تبين بحمد الله بيانا شافيا، لا تجده في غير هذه الرسالة، فاشكر ربك وصلّ وسلّم على صاحب الرسالة، صلى الله تعالى وسلم عليه وعلى آله وصحبه ذوي الجلالة.

وإياك ثم إياك، أن تزول بك قد ماك، فتقع في مهاوي الهلاك، والله يتولّى هداي وهداك، وإذ المرام صعب الملتقى، والجبل وعر المرتقى، فألخّص لك حرفا منتقى، تفرق به بين النَّقاة والنُّقى [8] فأحسن ما يُحَلّ في المحل عقدة الجهل، هو الحبيب العادي على العدوّ أبي جهل، إذ تجلّى له جبريل في صورة فحل، فكأنّ الناس من اللاحقين ومن سبق، افترقوا فيه على **أربع فِرق** :

فرقة زعمت أن ليس جبريل إلا فحلا عضوضا له ذنَب وسنام، وقوائم أربع وهامة ضخمة من أكبر الهام ولا وجود لجبريل، قبل هذا ..... [9]

وهؤلاء هم المعتزلة والكرامية والرافضة الخبيثة، قالوا ليس القرآن إلا هذه الأصوات والنقوش الحديثة.

---

٨ النقاة، بالفتح : ما يرمى من الطعام إذا نُقّي؛ وقيل : نقاة كل شيء رديئه إلا التمر فنقاته خياره - اهـ - منه.

٩ سقط هنا من الأصل قدر كلمة أو كلمتين ١٢ محمد أحمد.

وأخرى زعمت أن جبريل ملك مقرب للرحمن، وله هذه الصورة الجملية مذكان، فلم يزل جملا، ولا يزال فحلا.

وهؤلاء هم جهلة المتأخرين ممن قالوا إن هذه الأصوات والنقوش هي القرآن العزيز، وهي قديمة سرمدية، أزلية أبدية.

وأخرى زعمت أن هناك عدة أشخاص يسمون جبريل، يطلق على كل منهم جبريل بالإشتراك اللفظي، أو المعنوي. أو الحقيقة، والمجاز سئول، ورابعهم رجل حَمول ١٠ وثلاثتهم المشهور. أحدهم ملك رسول، وثانيهم جمل صئول، وثالثهم أعرابي

جميعا على الأول دليل، يتذكر من رآهم الملَكَ الجليل.

وهؤلاء هم أولائك الأحداث من متكلمي أهل السنّة المبجّلة. قالوا إن لله كلامين : قديما، وحادثا يدل عليه دلالة مشكلة. وعلى كليهما يطلق القرآن بأحد الوجوه الثلاثة المفصّلة. -- وأقوالهم جميعا كما ترى، يمجّها العقل السليم بلا مراء.

وهدى الله طائفة فعلموا أن ليس هنا جبريلان ولا مزيد. إنما هو جبريل واحد يتطوّر كيف يشاء ويتصوّر كيف يريد. ولا يحدث بحدوث التطوّرات، ولا يتغير بتغير الكسوات. فالصائل على العدوّ في صورة فحل، والسائل عن الإيملن في صورة غريب، والآتي بالوحي في صورة دحية لم يكن إلا جبريل نفسه يقينا وقطعا، بتّا وجدعا. لا شيء آخر يدل عليه، أو يشير إليه. وتلك الصور تحدث

---

١٠ اي كثير الحلم والتحمل - اهـ - منه

شيئا فشيئا لا وجود لها مذ وجد حبريل، ولا بتبدّلها فيه تبديل. ولا بتعدّدها لـــه تعدّد، ولا بتجدّدها له تجدّد.

وهذا كما ترى هو الحق الناصع، والصدق الساطع. لا يميل العقل السـليم إلا إليه، ولا يقبل إلا إياه. ولا يُقبل إلا عليه.

وذلك قول أئمّتنا السلف، إن القرآن واحد حقيقي أزلي، وهو المتجلّـي في جميع المجالي. ليس على قدمه بحدوثها أثر، ولا على وحدته بكثرتها ضرر، ولا لغيره فيها عين و لا أثر. القراءة، والكتابة، والحفظ،والســمع، والألســن، والبنـان، والقلوب والآذان، كلها حوادث عرضة للغيار. والمقروء المكتوب المحفوظ المسموع هو القرآن القديم حقيقة و حقا ليس في الدار غيره ديّار، والعجب أنه لم يحلّ فيـها و لم تخل عنه، ولم يتصل بها و لم تَبنْ منه. وهذا هو الســر الــذي لا يفهمــه إلا العارفون. وَتِلْكَ الْاَمْثَالُ نَضْرِبُهاَ لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا الاَّ الْعلمُوْنَ. - إن من العلـــم كهيأة المكنون لايعلمه إلا العلماء بالله، فإذا نطقوا به لا ينكره إلا أهل الغِرّة بـالله. رواه في مسند الفردوس عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم.

والمسألة وإن كانت من أصعب ما يكون فلم آلُ بحمد الله تعالى جـهدا في الإيضاح. حتى آض بعونه تعالى ليلها كنهارها، بل قداســتغنيت عــن المصبــاح بالإصباح.

وبالجملة فاحفظ عنّي هذا الحرف المبين، ينفعك يوم لا ينفــع مــال ولا بنون، إلا من أتى الله بقلب سليم، أنك إن قلت إن جبريل حدث الآن بحــدوث الفحل، أو لم يزل فحلا مذ وُجد فقد ضللت ضلالا مُهينا، وإن قلت إن الفحــل لم يكن جبريل، بل شيء آخر عليه دليل . فقد بهتّ بَهتا مبينا. ولكن قل هو جــبريل

قطعا تَصوَّر به، فكذا إن زعمت أن القرآن حدث بحدوث المكتوب أو المقـــروء، أو لم يزل أصواتا ونقوشا من الأزل فقد أخطأت الحق بلا مرية. وإن زعمـــت أن المكتوب المقروء ليس كلام الله الأزلي بل شيء غيره يؤدي مؤدّاه فقد أعظمـــت الفرية. ولكن قل هو القرآن حقا تطوّر به. وهكذا كلما اعتراك شـــبهة في هـــذا المجال، فاعرضها على حديث الفحل تنكشف لك جلية الحال. وما التوفيق إلا بالله المهيمن المتعال.

واعلم أني ما كنت كتبت من هذا المبحث العظيم المهم الجليل الأعلـى، في المقدمة الثانية إلا إلى عبارة ميزان الشريعة الكبرى. ثم لما شرّفنا بالزيارة نُور حديقة السيادة والطهارة، نُور حدقة الفضل والمهارة. العالم الجليل، والسيد الجميل. ناصر السنّة، كاسر الفتنة، حامي الملّة، ماحي العلّة، أحدالأجلّة، بدر الأهلّـــة. حبيبنـــا وصديقنا، وراحة روحنا، وبهجة مهجتنا. الشريف النظيف، اللطيف المنيـــف، ذو القدر العلي، والفخرا لجلي رالنور الملكي، **السيد إسماعيل خليل** الآفندي حـــافظ كتب الحرم المكي. حفظه الله تعالى، وجعل حرمه يصمده الطالبون من كل فـــج صمدا، وجعل قلمه سيفا مسلولا لا يرى غير رقاب الوهابية غمدا. آمين. لثـلاث بقين، من المحرم الحرام سنة ألف وثلاث مائة وثلاثين، وترجمت له الرسالة بالعربية، وكانت من قبل بالهندية، وبلغت هذه العويصة الأبية، زدت فيها هذه المبـــاحث العلية، فاستحسن السيد لازال بالبها، أن تجعل هذه رسالة بحيالهـــا، فـــزدت في صدرها خطبة موجزة، ليجعلها من شاء رسالة مفرزة، ويقتصر في المقدمة الثانيـــة على ما كان، ويسمي هذه بلحاظ التاريخ :

أنوار المنان في توحيد القرآن. (١٣٣٠ هـــ)

والحمد لله. وهوالمستعان.

بسم الله الرحمن الرحيم

فهْرسُ الكتاب الـمُسْتطاب المعْتقد المنتقد

مطلب	صفحة

صفحة	مطلب

"فهرس بعض فوائد التعليق المسمى بالمستند المعتمد"